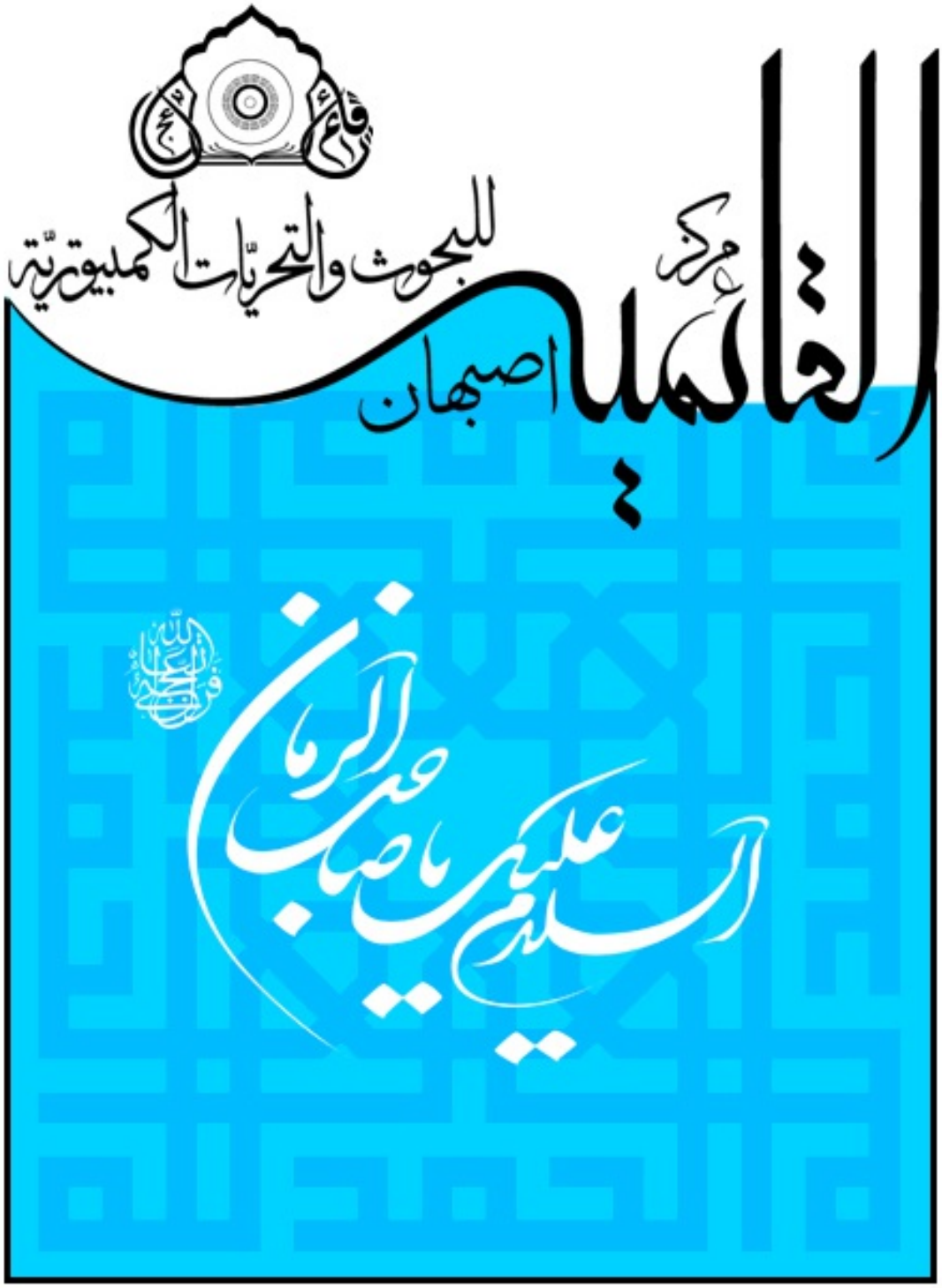

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

فقه الصادق

تأليف

فقيه العصر آية الله العظمى المجتهد المجاهد

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

١

بسم الله الرحمن الرحيم

فقه الصادق علیه السلام

كاتب:

محمد صادق روحانی

نشرت فی الطباعة:

دارالكتاب

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۱ ----- ۲۴
اشارة ----- ۲۴
[التمهید] ----- ۲۴
کتاب الطهارة ----- ۲۵
اشارة ----- ۲۵
الباب الاول: فی المیاه: ----- ۲۵
اشارة ----- ۲۵
[الماء المطلق] ----- ۲۵
اشارة ----- ۲۵
الماء الجاری ----- ۲۷
اشارة ----- ۲۷
[الاول: إذا شک فی ان له مادة، و کان قلیلًا] ----- ۲۹
الفرع الثانی: لو کانت المادة من فوق تترشح و تتقاطر ----- ۲۹
الفرع الثالث: یعتبر فی المادة الدوام ----- ۲۹
الفرع الرابع: الراکد المتصل بالجاری کالجاری ----- ۳۰
الفرع الخامس: العیون التی تنبع فی زمان ----- ۳۰
الماء المتغیر ----- ۳۰
اشارة ----- ۳۰
ما یعتبر فی النجاسة ----- ۳۱
اشارة ----- ۳۱
الاول: ان یکون التغیر بملاقاة النجاسة ----- ۳۲
الثانی: ان یکون التغیر باوصاف النجاسة دون المتنجس ----- ۳۲

الثالث: ان یکون التغیر حسیاً ----- ۳۳
فروع ----- ۳۴
الاول: لو تغیر الماء بما عدا الاوصاف المذکورة ----- ۳۴
الثانی: لا یعتبر فی تنجسه ان یکون التغیر بوصف النجس بعینه ----- ۳۴
الثالث: إذا تغیر طرف من الحوض و صار نجساً ----- ۳۵
الرابع: إذا وقع النجس فی الماء و لم یتغیر ثمّ تغیر ----- ۳۶
الخامس: إذا وقعت المیتة خارج الماء ----- ۳۶
السادس: الماء المتغیر إذا زال تغیره بنفسه ----- ۳۶
ماء المطر ----- ۳۸
اشارة ----- ۳۸
ماء المطر المجتمع ----- ۳۹
فروع ----- ۴۰
الاول: الثوب النجس إذا تقاطر علیه المطر ----- ۴۰
الثانی: الاناء المملوء ----- ۴۰
الثالث: اذا ترشح المطر بعد الوقوع علی مکان ----- ۴۱
الرابع: إذا وقع علی عین النجس فترشح منها ----- ۴۲
الخامس: التراب النجس یطهر بنزول المطر علیه ----- ۴۲
السادس: إذا کان الاناء نجساً بولوغ الکلب فأصابه المطر ----- ۴۲
ماء الحمام ----- ۴۳
اشارة ----- ۴۳
تقوی السافل بالعالی ----- ۴۵
الماء الراکد ----- ۴۶
[الماء الکر] ----- ۴۶
اشارة ----- ۴۶

مساحة الکر ---- ۴۸
فروع ---- ۵۰
[مقدار الرطل العراقی] ---- ۵۱
[الماء المشکوک کریته] ---- ۵۱
مشکوک الکریة مع سبق القلة ---- ۵۲
حدوث الکریة و الملاقاة فی آن واحد ---- ۵۳
[لو وقعت النجاسة فی ماءین لم یعلم ایهما کر] ---- ۵۴
[اذا وقعت النجاسة فی ماءین احدهما کان نجسا من قبل] ---- ۵۴
[إذا وقعت النجاسة فی کر لم یعلم انه مطلق أو مضاف] ---- ۵۴
المتمم کراً بطاهر أو نجس ---- ۵۵
اعتبار الامتزاج ---- ۵۷
اشارة ---- ۵۷
المقام الاول: الماء المتنجس قابل للتطهیر ---- ۵۷
المقام الثانی: عدم اعتبار الامتزاج فی حصول التطهیر ---- ۵۷
المقام الثالث: فی اعتبار علو المطهر ---- ۵۸
المقام الرابع: اعتبار الدفعة ---- ۵۹
المقام الخامس: اعتبار الکریة فی المطهر ---- ۵۹
الماء القلیل ---- ۶۰
اشارة ---- ۶۰
لا فرق فی تنجس القلیل بالملاقاة بین النجاسات ---- ۶۳
لا فرق فی تنجس القلیل بین ان یکون وارداً علی النجاسة أو موروداً ---- ۶۳
ان القلیل النجس یطهر بالقاء کرّ دفعة علیه ---- ۶۴
ماء البئر ---- ۶۵
اشارة ---- ۶۵

عدم تنجس ماء البئر ---- ۶۶
مقدار النزح ---- ۶۸
الاسآر ---- ۷۱
اشارة ---- ۷۱
مسألة: یکره سؤر حرام اللحم ---- ۷۲
تذنیبان: ---- ۷۴
الاول: فی بیان ما به یثبت النجاسة ---- ۷۴
اشارة ---- ۷۴
العلم ---- ۷۴
البینة ---- ۷۴
خبر الواحد ---- ۷۵
اخبار ذی الید ---- ۷۶
فروع: ---- ۷۷
[عدم ثبوت النجاسة بالظن] ---- ۷۷
[حکم ما لو أخبر ذو الید بالنجاسة و قامت البینة علی الطهارة] ---- ۷۸
تعارض البینتین ---- ۷۸
[عدم اعتبار علم الوسواسی فی الطهارة و النجاسة] ---- ۷۸
ذکر السبب فی الشهادة ---- ۷۹
[إذا لم یشهدا بالنجاسة بل بموجبها] ---- ۸۰
[إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما] ---- ۸۰
اختلاف الشاهدین ---- ۸۰
لو شهد احدهما بنجاسة الشیء فعلًا، و الآخر بنجاسته سابقاً ---- ۸۱
لو قال احدهما: انه نجس، و قال الآخر: انه کان نجساً والان طاهر ---- ۸۲
الثانی: فی الماء المشکوک فیه ---- ۸۳

اشارة ----- ۸۳
الماء المشکوک نجاسته طاهر ----- ۸۳
[حکم الماء المشکوک اباحته] ----- ۸۳
إذا اشتبه نجس او مغصوب فی محصور ----- ۸۵
لو اشتبه مضاف فی محصور ----- ۸۵
إذا لم یکن عنده إلّا ماء شک فی اطلاقه ----- ۸۶
إذا علم اجمالًا ان هذا الماء اما نجس أو مضاف ----- ۸۶
لو اریق احد المشتبهین من حیث النجاسة أو الغصبیة ----- ۸۷
الملاقی لطرف الشبهة ----- ۸۷
انحصار الماء فی المشتبهین ----- ۸۸
إذا کان هناک إناء لا یعلم انه لزید أو لعمرو ----- ۸۹
اذا کان عنده ماءان توضأ باحدهما [ثمّ علم أن احدهما نجس] ----- ۸۹
إذا استعمل احد المشتبهین بالغصبیة فهل یحکم علیه بالضمان ----- ۹۰
الماء المضاف ----- ۹۱
اشارة ----- ۹۱
[عدم جواز رفع الحدث به] ----- ۹۱
عدم مطهریة المضاف من الخبث ----- ۹۲
[فروع] ----- ۹۴
إذا شک فی مائع انه مضاف أو مطلق ----- ۹۴
إذا القی المضاف فی کر فخرج من الاطلاق إلی الاضافة ----- ۹۵
إذا انحصر الماء فی مضاف مخلوط بالطین ----- ۹۶
[مسائل] ----- ۹۶
الماء المستعمل فی رفع الحدث ----- ۹۶
الماء المستعمل فی الاستنجاء ----- ۹۹

اشارة ----- ۹۹
[المقام] الاول: فی ماء الاستنجاء: ----- ۹۹
المقام الثانی: فی المستعمل فی رفع الخبث- غیر ماء الاستنجاء ----- ۱۰۱
فروع ----- ۱۰۵
اشارة ----- ۱۰۵
لا إشکال فی القطرات التی تقع فی الاناء عند الغسل ----- ۱۰۵
شرائط طهارة ماء الاستنجاء ----- ۱۰۵
اشارة ----- ۱۰۵
(۱) عدم تغیره فی احد الاوصاف الثلاثة ----- ۱۰۶
(۲) عدم وصول نجاسة إلیه من الخارج ----- ۱۰۶
إذا خرج مع الغائط دود أو جزء غیر منهضم ----- ۱۰۶
إذا خرج الغائط من غیر المخرج الطبیعی ----- ۱۰۷
إذا شک فی ماء انه غسالة الاستنجاء أو غسالة سائر النجاسات ----- ۱۰۷
إذا اغتسل فی کر کخزانة الحمام، أو استنجی فیه ----- ۱۰۷
غسالة الحمام ----- ۱۰۸
عدم جواز استعمال الماء النجس ----- ۱۰۹
اشارة ----- ۱۰۹
هل یجوز سقیه للحیوانات ام لا؟ ----- ۱۰۹
[حکم سقیه للاطفال] ----- ۱۱۱
بیع الماء النجس ----- ۱۱۱
الباب الثانی فی الوضوء ----- ۱۱۳
اشارة ----- ۱۱۳
الفصل الاول: فی موجبه و ناقضه ----- ۱۱۳
اشارة ----- ۱۱۳

الاول و الثانی بخروج البول و الغائط ----- ۱۱۳
و الثالث: الریح ----- ۱۱۵
و الرابع [النوم] ----- ۱۱۶
[الخامس: الاغماء و السکر و الجنون] ----- ۱۱۷
[السادس] الاستحاضة القلیلة الدم ----- ۱۱۸
عدم انتقاض الوضوء بالمذی و الودی و... ----- ۱۱۸
الفصل الثانی: فی آداب الخلوة: ----- ۱۲۱
[وجوب ستر العورة] ----- ۱۲۱
اشارة ----- ۱۲۱
[عدم الفرق بین عورة المسلم و الکافر] ----- ۱۲۲
[حرمة النظر إلی عورة الغیر فی المرآة أو الماء الصافی] ----- ۱۲۳
[وجوب الستر لو شک فی وجود الناظر أو کونه محترماً] ----- ۱۲۳
ما شک فی حرمة النظر إلیه ----- ۱۲۳
النظر إلی عورة الخنثی ----- ۱۲۴
[حد العورة فی الرجل و المرأة] ----- ۱۲۴
[حرمة] الاستقبال و الاستدبار فی حال التخلی ----- ۱۲۵
اشارة ----- ۱۲۵
عدم وجوب التشریق أو التغریب ----- ۱۲۷
[اختصاص الحکم بحالة البول و الغائط] ----- ۱۲۷
اشتباه القبلة ----- ۱۲۷
[حکم اشتباه القبلة بین تمام الجهات] ----- ۱۲۹
[جواز اقعاد الطفل للتخلی علی وجه یکون مستقبلًا أو مستدبراً] ----- ۱۲۹
مسنونات الخلوة ----- ۱۳۰
اشارة ----- ۱۳۰

[تقديم الرجل اليسرى عند دخول الخلاء و اليمنى عند الخروج] ----- ۱۳۰
و تغطية الرأس ----- ۱۳۰
و التسمية ----- ۱۳۰
و الاستبراء ----- ۱۳۱
اشارة ----- ۱۳۱
كيفية الاستبراء ----- ۱۳۱
فروع ----- ۱۳۲
الدعاء عند الدخول و الخروج [و الاستنجاء] ----- ۱۳۴
و الجمع بين الاحجار و الماء ----- ۱۳۴
مكروهات التخلى ----- ۱۳۵
[الجلوس فى بعض المواضع] ----- ۱۳۵
[استقبال الشمس و القمر] ----- ۱۳۵
[البول فى الارض الصلبة و مواطن الهوام و الماء] ----- ۱۳۶
[الاكل و الشرب] ----- ۱۳۷
و السواک ----- ۱۳۷
[الكلام] ----- ۱۳۷
[الاستنجاء باليمين و باليسار و فيها خاتم عليه اسماء المقدسة] ----- ۱۳۸
فى الاستنجاء ----- ۱۳۹
اشارة ----- ۱۳۹
الاستنجاء من الغائط ----- ۱۴۳
اجزاء الاحجار و نحوها مع عدم التعدى ----- ۱۴۳
تنبيهات ----- ۱۴۳
[كفاية كل قالع للنجاسة عدا ما استثنى] ----- ۱۴۳
لا يعتبر فى الغسل التعدد، بل حده النقاء ----- ۱۴۴

[اعتبار الطهارة فی الاحجار] ----- ۱۴۶
عدم اعتبار زوال الاثر ----- ۱۴۶
وجوب غسل ما ظهر من مخرج الغائط دون باطنها] ----- ۱۴۷
[کیفیة امرار الاحجار علی موضع النجاسة] ----- ۱۴۷
الاستنجاء بالعظم و الروث ----- ۱۴۷
لو شک فی الاستنجاء ----- ۱۴۹
[عدم وجوب الدلک بالید] ----- ۱۴۹
الفصل الثالث: فی کیفیته ----- ۱۴۹
اشارة ----- ۱۴۹
[واجبات الوضوء] ----- ۱۵۰
اشارة ----- ۱۵۰
[الاول: النیة] ----- ۱۵۰
اشارة ----- ۱۵۰
[المقام] الاول: هل الوضوء مستحب نفسی أم لا؟ ----- ۱۵۰
المقام الثانی: فی بیان غایات الوضوء ----- ۱۵۲
اشارة ----- ۱۵۲
الغایات للوضوء الواجب ----- ۱۵۲
اشارة ----- ۱۵۲
الصلاة الواجبة اداء أو قضاء ----- ۱۵۲
الطواف الواجب ----- ۱۵۳
مس کتابة القرآن ----- ۱۵۳
وجوب الوضوء بالنذر ----- ۱۵۵
غایات الوضوء المستحبة ----- ۱۵۶
اشارة ----- ۱۵۶

[القسم] الاول: ما امر به فی حال الحدث الاصغر ----- ۱۵۶
القسم الثانی [ما أمر به فی حال الطهارة] ----- ۱۵۹
القسم الثالث ما یستحب فی حال الحدث الاکبر ----- ۱۶۰
المقام الثالث فی مسائل ----- ۱۶۱
اشارة ----- ۱۶۱
هل تباح بکل وضوء جمیع الغایات المشروطة به ----- ۱۶۱
اشارة ----- ۱۶۱
القید و الداعی ----- ۱۶۲
[عدم قصد الموجب فی الوضوء] ----- ۱۶۴
کفایة الوضوء الواحد للاحداث المتعددة ----- ۱۶۴
إذا اجتمعت الغایات الواجبة و المستحبة ----- ۱۶۴
المقام الرابع: لا إشکال فی اعتبار النیة ----- ۱۶۶
اشارة ----- ۱۶۶
فی اعتبار نیة الرفع و الاستباحة و عدمه ----- ۱۶۷
وقت النیة ----- ۱۶۸
[الثانی] غسل الوجه ----- ۱۶۸
اشارة ----- ۱۶۹
[من کان هیئته علی وجه غیر متعارف] ----- ۱۷۰
لزوم اجراء الماء ----- ۱۷۰
وجوب الابتداء بالاعلی ----- ۱۷۱
عدم وجوب التخلیل ----- ۱۷۳
عدم لزوم غسل البواطن ----- ۱۷۴
[البشرة المحاطة بالشعر لا یجزی غسلها عن غسل الشعر] ----- ۱۷۴
[إذا تیقن وجود ما یشک فی مانعیته] ----- ۱۷۵

الشک فی وجود الحاجب ----- ۱۷۵
[الثالث] غسل الیدین ----- ۱۷۵
اشارة ----- ۱۷۶
[لزوم الغسل من المرفقین إلی اطراف الاصابع] ----- ۱۷۶
وجوب غسل المرفق ----- ۱۷۷
فی غسل ما بقی إذا قطع بعض الید ----- ۱۷۸
[وجوب غسل الشعر النابت فیما دون المرفق] ----- ۱۷۸
لزوم غسل الید الزائدة ----- ۱۷۹
الوضوء الارتماسی ----- ۱۸۰
[حکم ما لو شک فی شیء انه من الظاهر أو من الباطن] ----- ۱۸۰
[الرابع] مسح الرأس ----- ۱۸۱
اشارة ----- ۱۸۱
[الواجب هو مسح بعض الرأس لا تمامه] ----- ۱۸۱
اختصاص المسح بمقدم الرأس ----- ۱۸۳
لزوم کون المسح بنداوة الوضوء ----- ۱۸۴
اشارة ----- ۱۸۴
لزوم کون المسح بنداوة الید ----- ۱۸۵
جواز المسح علی الشعر ----- ۱۸۸
[لزوم کون المسح بالید و الاقوی تعین کونه بالکف] ----- ۱۸۸
عدم لزوم کون مسح الرأس مقبلًا ----- ۱۸۹
[الخامس] مسح الرجلین ----- ۱۹۰
اشارة ----- ۱۹۰
[عدم وجوب الاستیعاب فی مسح الرجلین ظاهراً و باطناً] ----- ۱۹۱
اشارة ----- ۱۹۱

[المورد الاول: فی حده طولا] ----- ۱۹۱
اشارة ----- ۱۹۱
المراد من الکعبین ----- ۱۹۳
المورد الثانی: فی بیان حده عرضاً ----- ۱۹۵
کفایة مسح القدمین منکوساً ----- ۱۹۷
لزوم تقدیم الیمنی ----- ۱۹۸
هل یجب المسح بالیدین أم یکفی ید واحدة؟ ----- ۱۹۹
عدم جواز المسح علی الحائل ----- ۱۹۹
اشارة ----- ۱۹۹
المسح علی الحائل عند الضرورة ----- ۲۰۰
جواز التقیة مع المندوحة ----- ۲۰۲
لو ترک التقیة و مسح علی بشرة الرجلین ----- ۲۰۳
[حکم ما لو اخر الوضوء یضطر إلی المسح علی الحائل] ----- ۲۰۴
زوال السبب المسوغ ----- ۲۰۴
[السادس] وجوب الترتیب فی الوضوء ----- ۲۰۵
[السابع] وجوب الموالاة و بیان المراد منها ----- ۲۰۷
بقیة واجبات الوضوء ----- ۲۰۹
اشارة ----- ۲۰۹
(۱) اطلاق الماء ----- ۲۱۰
(۲) طهارة الماء ----- ۲۱۰
(۳) طهارة مواضع الوضوء ----- ۲۱۰
(۴) ان لا یکون ظرف ماء الوضوء من اوانی الذهب أو الفضة ----- ۲۱۰
(۵) ان لا یکون الماء مستعملًا فی رفع الخبث و الحدث ----- ۲۱۱
(۶) ان یکون الماء مباحاً ----- ۲۱۱

اشارة ----- ۲۱۱
فروع: ----- ۲۱۱
(۱) إذا كان الظرف غصباً ----- ۲۱۱
(۲) إذا كان مصب الماء غصباً فهل يصح الوضوء أم لا؟ ----- ۲۱۱
(۳) عدم الفرق بين صورة العلم و العمد و الجهل و النسيان ----- ۲۱۲
(۴) إذا كان الوضوء مستلزماً لتحريک شيء مغصوب ----- ۲۱۳
(۵) الوضوء تحت الخيمة المغصوبة ----- ۲۱۳
(۶) يجوز الوضوء كسائر الاستعمالات من الانهار الكبار ----- ۲۱۳
(۷) ان لا يكون مانع من استعمال الماء ----- ۲۱۴
اشارة ----- ۲۱۴
فرع: إذا لم يكن الوقت واسعاً للصلاة و الوضوء ----- ۲۱۵
(۸) مما يعتبر فی الوضوء المباشرة ----- ۲۱۶
اشارة ----- ۲۱۶
التولية فی حال الاضطرار ----- ۲۱۸
مستحبات الوضوء ----- ۲۱۹
اشارة ----- ۲۱۹
الاول غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ----- ۲۱۹
و الثانی: وضع الاناء على اليمين ----- ۲۲۰
و الثالث: الاغتراف بها ----- ۲۲۰
و الرابع: التسمية ----- ۲۲۰
و الخامس و السادس: المضمضة و الاستنشاق ثلاثاً ----- ۲۲۱
و السابع: تثنية الغسلات ----- ۲۲۱
و الثامن: كيفية وضع الماء ----- ۲۲۳
و التاسع: الدعاء عند كل فعل ----- ۲۲۳

العاشر: السواک بلا خلاف ----- ۲۲۴
الحادی عشر: ان یکون الوضوء بجمیع غرفاته ----- ۲۲۴
الثانی عشر: ان یفتح عینیه حال غسل الوجه ----- ۲۲۵
الثالث عشر: ان یغسل بصب الماء مع امرار الید علی مواضع الغسل ----- ۲۲۵
ما یکره فی الوضوء ----- ۲۲۵
[التمندل] ----- ۲۲۵
و الاستعانة بالغیر فی المقدمات القریبة ----- ۲۲۵
[الوضوء بالمیاه المکروهة] ----- ۲۲۶
[ایقاعه فی المسجد من حدث البول و الغائط] ----- ۲۲۶
احکام الوضوء ----- ۲۲۶
[عدم جواز مس کتابة القرآن للمحدث] ----- ۲۲۶
لو تیقن الحدث و شک فی الطهارة ----- ۲۲۶
الشک فی اثناء الوضوء ----- ۲۲۹
اشارة ----- ۲۲۹
الشاک المأمور بالوضوء لو نسی وصلی بدونه ----- ۲۳۱
لو توضأ للتجدید ثمّ علم ببطلان احد الوضوءین ----- ۲۳۲
إذا توضأ وضوءین وصلی بعد کل واحد صلاة ثمّ علم حدوث حدث بعد أحدهما ----- ۲۳۲
إذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه مسح علی الحائل ----- ۲۳۳
لو شک فی الوضوء لاحتمال الاخلال العمدی ----- ۲۳۳
[لا اعتبار بشک کثیر الشک فی الوضوء] ----- ۲۳۴
وجوب ایصال الماء تحت الجبیرة ----- ۲۳۵
اشارة ----- ۲۳۵
[لو امکن الجبیرة وجب الغسل] ----- ۲۳۵
إذا لم یمکن ایصال الماء تحت الجبیرة ----- ۲۳۶

هل الجرح المکشوف یلحق بالجبیرة أم لا ----- ۲۳۹
الجبیرة فی موضع المسح ----- ۲۴۰
وضوء الجبیرة رافع للحدث ----- ۲۴۱
حکم الشاک فی البرء ----- ۲۴۱
عدم احراز کون الوظیفة الوضوء أو التیمم ----- ۲۴۲
حکم دائم الحدث ----- ۲۴۳
اشارة ----- ۲۴۴
[المقام] الاول: فی المبطون ----- ۲۴۴
المقام الثانی: فی المسلوس: ----- ۲۴۵
الباب الثالث فی الغسل ----- ۲۴۸
اشارة ----- ۲۴۸
الفصل الاول فی الجنابة ----- ۲۴۸
اشارة ----- ۲۴۹
[موجباته] ----- ۲۴۹
اشارة ----- ۲۴۹
انزال الماء الدافق ----- ۲۴۹
اشارة ----- ۲۴۹
إذا کان الخارج قلیلًا ----- ۲۴۹
[عدم الفرق بین مقارنته الشهوة و الدفق و الفتور و عدمها] ----- ۲۴۹
[عدم الفرق بین خروجه من المخرج المعتاد أو غیره] ----- ۲۵۰
خروج المنی من المرأة یوجب جنابتها ----- ۲۵۰
امارات المنی ----- ۲۵۱
الجماع موجب للجنابة ----- ۲۵۳
اشارة ----- ۲۵۳

الوطء فی دبر الرجل یوجب الغسل ----- ۲۵۵
وطء البهیمة لا یوجب الغسل؟ ----- ۲۵۶
[مسائل] ----- ۲۵۶
إذا رأی فی ثوبه منیّاً ----- ۲۵۶
الجنابة الدائرة بین شخصین ----- ۲۵۸
إذا خرج المنی بصورة الدم ----- ۲۶۰
[من قطعت حشفته یجنب بادخال مقدارها] ----- ۲۶۰
واجبات الغسل ----- ۲۶۱
اشارة ----- ۲۶۱
الاول: النیة ----- ۲۶۱
[الثانی] لزوم استیعاب الجسد ----- ۲۶۳
[الثالث] وجوب التخلیل ----- ۲۶۴
اشارة ----- ۲۶۴
لا یجب غسل الشعر ----- ۲۶۵
[عدم وجوب غسل البواطن] ----- ۲۶۶
[إذا شک فی کون شیء من الظاهر أو الباطن] ----- ۲۶۶
[الرابع] لزوم الترتیب ----- ۲۶۷
اشارة ----- ۲۶۷
الترتیب بین الجانبین ----- ۲۶۸
الترتیب یسقط بالارتماس ----- ۲۶۹
فروع ----- ۲۷۰
[جواز غسل کل عضو من اعضائه الثلاثة بنحو الارتماس] ----- ۲۷۱
[لزوم غسل الرقبة مع الرأس] ----- ۲۷۱
عدم وجوب الموالاة ----- ۲۷۲

[عدم وجوب البدأة بالاعلی فی کل عضو] ----- ۲۷۲
عدم اعتبار طهارة الاعضاء ----- ۲۷۳
الغسل تحت المطر و المیزاب ----- ۲۷۴
[هل یجوز الاغتسال فی المستعمل فی الحدث الاکبر بالارتماس؟] ----- ۲۷۵
الشک فی الغسل ----- ۲۷۶
مستحبات غسل الجنابة ----- ۲۷۷
اشارة ----- ۲۷۷
احدها الاستبراء بالبول ----- ۲۷۷
الثانی: غسل الیدین ثلاثاً ----- ۲۷۸
و الثالث: المضمضة و الاستنشاق ----- ۲۷۹
و الرابع: کون الغسل بصاع ----- ۲۷۹
و الخامس: تخلیل ما یصل إلیه الماء ----- ۲۸۰
السادس: الدعاء بالمأثور ----- ۲۸۰
[ما یحرم علی الجنب] ----- ۲۸۰
اشارة ----- ۲۸۰
(۱) قراءة سور العزائم ----- ۲۸۰
(۲) حرمة مس المصحف ----- ۲۸۲
(۳) حرمة اللبث فی المساجد ----- ۲۸۳
اشارة ----- ۲۸۳
المشاهد المشرفة ----- ۲۸۵
حکم المسجدین ----- ۲۸۶
[۴- وضع شیء فی المساجد] ----- ۲۸۷
اشارة ----- ۲۸۷
من اجنب فی احد المسجدین یتیمم للخروج ----- ۲۸۷

ادخال الجنب فی المسجد ----- ۲۸۹
[عدم صحة استئجار الجنب لدخول المسجد و نحو ذلک] ----- ۲۸۹
التیمم لدخول المسجد ----- ۲۹۰
ما یکره علی الجنب ----- ۲۹۱
اشارة ----- ۲۹۱
قراءة ما زاد علی سبع آیات ----- ۲۹۱
[مس المصحف] ----- ۲۹۳
[الاکل و الشرب] ----- ۲۹۴
[النوم إلا بعد الوضوء] ----- ۲۹۴
[الخضاب] ----- ۲۹۶
[الجماع] ----- ۲۹۶
التدهین ----- ۲۹۷
حمل المصحف ----- ۲۹۷
الحدث الاکبر فی اثناء الغسل ----- ۲۹۷
الحدث الاصغر فی اثناء الغسل ----- ۲۹۸
الحدث فی اثناء الاغسال المستحبة ----- ۳۰۰
حکم اجتماع الاغسال المتعددة علی المکلف ----- ۳۰۱
اشارة ----- ۳۰۱
لا حاجة إلی الوضوء ----- ۳۰۳
حصول امتثال جمیع الاغسال لو نوی واحداً منها ----- ۳۰۳
لو نوی غیر غسل الجنابة ----- ۳۰۵
حکم البلل المشتبه بعد الغسل ----- ۳۰۶
اشارة ----- ۳۰۶
[مورد النصوص هو البلل المشتبه] ----- ۳۰۸

[عدم الفرق بين ما لو كان الاشتباه بعد الفحص أو قبله] ----- ۳۰۸

[لو استبرأ بالخرطات و اغتسل ثمّ خرجت الرطوبة المشتبهة] ----- ۳۰۸

[البلل المشتبه الخارج من المرأة لا حكم له] ----- ۳۰۹

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ----- ۳۰۹

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۱

اشارة

سرشناسه : روحانی، سیدمحمدصادق، ۱۳۰۳ -

عنوان و نام پدیدآور : فقه الصادق/ تالیف محمدصادق الحسینی الروحانی.

مشخصات نشر : قم: دار الکتاب، ۱۴ق = ۱۳ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۲۰۰۰ ریال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۹، چاپ سوم)

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱.

یادداشت : این کتاب شرحی بر تبصره المتعلمین فی احکام الدین علامه حلی است.

یادداشت : ج.۱ - ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ق = ۱۳۷۰).

یادداشت : ج.۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱).

یادداشت : ج.۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ق. = ۱۳۷۲).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : تبصره‌المتعلمین فی احکام‌الدین.

موضوع : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ - ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ - ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین. شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۲/۳/ع۸ت۲۰۲۱۴ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۳-۲۴

[التمهید]

الحمد للّه رب العالمین، و الصلاة السّلام علی صفوته من خلیقته و اکرم احبائه محمد و آله المعصومین المکرمین، و اللعنة الدائمة علی اعدائهم، اعداء الحق و شرار الخلق اجمعین.

و بعد فهذا هو الجزء الاول من کتابنا (فقه الصادق) فی شرح التبصرة للامام المحقق آیة اللّه العلامة الحلی رحمه اللّه.

و ارفعه بکلتا یدی لأهدیه إلی رفیع قدس الامام جعفر بن محمد الصادق صلوات اللّه و سلامه علیه، موقناً إنی لست ممن یقوی علی انفاق بضاعته فی مثل هذه السوق الغالیة، غیر انی اقول: سیدی بما ان هذا الذی بین یدی ما انتهی إلیه عرفانی من الجمع بین الاخبار المأثورة عنک و عن آبائک الطاهرین و ابنائک الطیبین، فمن علی بقبول هذه البضاعة المزجاة، و ثبتها فی دیوان الحسنات، لیکون

ذخراً لی یَوْمَ لٰا یَنْفَعُ مٰالٌ وَ لٰا بَنُونَ إِلّٰا مَنْ أَتَی اللّٰهَ بِقَلْبٍ سَلِیمٍ.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۹

کتاب الطهارة: و فیه أبواب: الباب الاول: فی المیاه: - الماء ضربان: مطلق و مضاف، فالمطلق ما یستحق إطلاق اسم الماء علیه و لا یمکن سلبه عنه، و المضاف بخلافه. فالمطلق طاهر مطهر.

کتاب الطهارة

اشارة

و هو فی اصطلاح الفقهاء یطلق علی المسائل المدونة لمعرفة الاحکام الشرعیة المتعلقة بضد النجاسة بمعناها المعروف عند المتشرعة، و النظافة المعنویة الموجبة لإباحة الصلاة و فیه أبواب:

الباب الاول: فی المیاه:

اشارة

الماء علی ضربین: مطلق و مضاف، فالمطلق ما یستحق اطلاق اسم الماء علیه من دون اضافة و لا یمکن سلبه عنه. و بعبارة اخری هو ما یصح اطلاق الماء علیه بلا عنایة و المضاف بخلافه أی ما لا یطلق علیه حقیقة إلا مع الاضافة کماء الرمان، فان اطلاق لفظ الماء علیه مجاز، و انما یطلق علیه حقیقة ماء الرمان.

[الماء المطلق]

اشارة

فالمطلق طاهر و مطهر بلا خلاف بل علیه اجماع الامة، بل هو من ضروریات الدین، و لم یخالف فیه إلا سعید بن المسیب و عبد اللّه بن عمرو.

و یدل علی المختار من الکتاب قوله تعالی وَ أَنْزَلْنٰا مِنَ السَّمٰاءِ مٰاءً طَهُوراً «۱» لان احد معانی الطهور علی ما یستفاد من موارد استعمال هذا اللفظ فی الروایات و غیرها: هو ما یتطهر به کالسحور و الفطور، فیدل بالمطابقة علی مطهریته، و بالالتزام علی طهارته فی نفسه.

فما فی الجواهر: من ان المراد منه هنا المطهر لاستعماله فیه فی جملة من الروایات المعتبرة، مخدوش، إذ لم یثبت کونه احد معانیه، و ما فی الروایات کما یصلح لان یکون

---

(۱) سورة الفرقان- آیة ۵۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۰

]...[

هو المستعمل فیه و المراد منه کذلک یصلح لان یکون المراد منه ما ذکرناه کما لا یخفی.

و لکن بما انه یحتمل ان یکون المراد منه المبالغة، فان (فعول) من صیغ المبالغة لا یصح الاستدلال به.

و ما ذکره شیخ الطائفة رحمه اللّه و تبعه جماعة من الفحول: من ان صیغة المبالغة لا تستعمل إلا فیما تکرر فیه الشیء الذی اشتق الاسم منه، و حیث ان کونه طاهراً مما یتزاید فلا بد و ان یکون استعمال هذا اللفظ فیه باعتبار انه طاهر فی نفسه و مطهر من الخبث و الحدث مندفع بانه یتصور فیه ذلک باعتبار ان الماء مما لا یتنجس بملاقاة النجاسة بخلاف غیره مما یکون طاهراً، فتکون طهارته ازید من طهارة غیره.

و یؤید ذلک ما رواه جعفر بن الحسن بن سعید المحقق فی المعتبر، قال خلق اللّه الماء طهوراً لا ینجسه شیء ... الخ «۱».

ثمّ انه قد اورد علی الاستدلال بها بایرادین: الاول: اختصاصها بماء المطر: الثانی: ان ماء نکرة فی سیاق الاثبات و هی لا تفید العموم.

و لکن یرد علی الاول: ان جمیع المیاه انما نزلت من السماء کما تدل علیه الآیات و الروایات.

و علی الثانی: ان الآیة لورودها مورد الامتنان تدل علی العموم.

و استدل له بقوله تعالی وَ یُنَزِّلُ عَلَیْکُمْ مِنَ السَّماءِ ماءً لِیُطَهِّرَکُمْ بِهِ «۲» و دلالة هذه الآیة علی المدعی و ان کانت سلیمة عن الاشکال المتقدم، لکنها انما وردت فی واقعة خاصة، إلا ان یستدل بها علی الحکم مع ضمیمة الاجماع علی عدم الفرق.

و أما السنة: فلا تخلو من الدلالة علی طهارته و مطهریته، ففی صحیح ابن فرقد

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من أبواب الماء المطلق حدیث ۹.

(۲) سورة الانفال آیة ۱۱.

و باعتبار وقوع النجاسة فیه ینقسم اقساماً:

عن الصادق (علیه السّلام): کان بنو إسرائیل إذا اصاب احدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاریض، و قد وسع اللّه علیکم بأوسع ما بین السماء و الارض و جعل لکم الماء طهوراً «۱».

و فی صحیح جمیل عنه (علیه السّلام): ان اللّه جعل التراب طهوراً کما جعل الماء طهوراً «۲».

و فی خبر السکونی عن الامام علی (علیه السّلام): الماء یطهر و لا یطهر «۳». هذا مضافاً إلی الاخبار الواردة فی تطهیر النجاسات و الوضوء و الغسل المصرحة بحصول الطهارة به، و مع هذه الروایات لا حاجة إلی اطالة الکلام فی الاستدلال علی المطلوب. و ما عن عبد اللّه بن عمرو من عدم جواز التوضی بماء البحر یدفعه ما یدل علی مطهریة الماء مطلقاً مضافاً إلی ما یدل من الروایات علی ان البحر تحل میتته و طهور مائه «۴».

ثمّ ان الماء باعتبار وقوع النجاسة فیه ینقسم اقساماً و هی: الجاری، و النابع غیر الجاری، و ماء الغیث، و الواقف المنقسم إلی الکر و القلیل، و البئر.

و ما عن جماعة من عدم ذکر ماء الغیث و النابع فی الاقسام، لعله یکون من جهة کون المقسم ماء الارض، و دخول النابع فی الجاری أو فی البئر. کما صرح به المحقق البهبهانی رحمه اللّه.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من أبواب الماء المطلق حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من أبواب التیمم الحدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱- من أبواب الماء المطلق حدیث ۶.

(۴) الوسائل- باب ۲- من أبواب المطلق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۲

الاول: الجاری کمیاه الأنهار و لا ینجس لما یقع فیه من النجاسة ما لم یتغیر لونه أو طعمه أو ریحه بها

الماء الجاری

اشارة

أما الاول: أی الجاری فهو النابع السائل کمیاه الانهار کما هو المشهور شهرة عظیمة تکاد تبلغ بالاجماع، و یساعده العرف و اللغة. و عن ابن أبی عقیل: عدم اعتبار النبع فی صدقه.

و فیه: ان الظاهر مدخلیة الاستعداد للجریان فی صدق الجاری و بعبارة اخری: صدق الماء الجاری علی ماء بقول مطلق انما یتوقف علی کونه عن نبع، و لذا تری عدم صدقه علی الماء المنصب من الابریق.

و عن المسالک: المراد بالجاری النابع غیر البئر سواء جری أم لا.

و فیه: انه لا شاهد له، مع کونه مخالفاً للعرف و اللغة و الاصطلاح.

و کیف کان: ف لا ینجس بما یقع من النجاسة ما لم یتغیر لونه او طعمه او ریحه بها علی المشهور، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و بهذه الاجماعات المنقولة استدل المحقق الهمدانی رحمه اللّه علی اصل الحکم بدعوی انها موجبة للحدس القطعی بکون الحکم معروفاً عند اصحاب الائمة، مغروساً فی اذهانهم، و لو لا ان فتاوی الاصحاب فی مثل هذا الفرع مورثة لاستکشاف رأی المعصوم لتعذر استفادة موافقته فی شیء من المسائل الفرعیة من فتاوی العلماء.

و فیه: ان هذا الاتفاق بما ان مدرک القوم فی فتاویهم معلوم، و هی الروایات التی ستمر علیک، لا یکون بنفسه کاشفاً عن رأیه (علیه السّلام).

و کیف کان: فیشهد للحکم التعلیل و هو قوله (علیه السّلام) (لان له مادة) فی صحیح ابن بزیع الآتی، لانه بعمومه یدل علی عدم انفعال کل ماله مادة.

و صحیح ابن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): فی الثوب الذی یصیبه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۳

]...[

البول: اغسله فی المرکن مرتین، فان غسلته فی ماء جار فمرة واحدة «۱» حیث، انه (علیه السّلام) حکم بکفایة الغسل مرة واحدة فی الجاری، و الظاهر منه وضع الثوب فیه لا صبه علیه، و لو لا عدم انفعاله لما کان یطهر الثوب بذلک، لانه بمجرد الوضع ینجس الماء فلا تحصل طهارة الثوب به.

مضافاً إلی انه من الفرق بین الغسل فی الجاری و غیره و الاکتفاء بالمرة فیه خاصة یستفاد عدم انفعاله بالملازمة العرفیة. فتدبر.

و یمکن الاستدلال له بصحیح داود بن سرحان: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): ما تقول فی ماء الحمام؟ قال (علیه السّلام): بمنزلة

الماء الجاری «۲» حیث ان السؤال علی ما یظهر من سائر الروایات انما کان عن الحمامات المتعارفة فی ذلک الزمان، التی لم تکن کراً و کانت متصلة به، فقوله (علیه السّلام) (بمنزلة الجاری) اقوی شاهد علی عدم انفعال الجاری، و إلا لم یکن وجه لتنزیل ماء الحمام منزلته.

و بالجملة: الروایة ظاهرة سؤالا و جواباً فی ان التنزیل انما یکون فی عدم الانفعال.

و بهذا البیان یندفع ما اشکل بعض الاعاظم من اجمال الحکم الملحوظ فی التنزیل.

و دعوی ان مقتضی التنزیل مساواة الشیئین فی الحکم و حیث یعلم من الخارج اشتراط بلوغ المادة و لو مع ما فی الحیاض کراً، فیدل هذا الخبر علی اعتبار الکریة فی الجاری ایضاً فهو علی خلاف المطلوب ادل، مندفعة بان التنزیل انما یقتضی ثبوت حکم المنزل علیه- و هو الجاری- للمنزل- و هو ماء الحمام- لا حکم المنزل للمنزل

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من أبواب النجاسات و الاوانی و الجلود.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

]...[

علیه، فالتنزیل لا یقتضی اعتبار الکریة فی الجاری لاعتباره فی ماء الحمام.

مضافاً إلی انه لو لم یکن للجاری خصوصیة لم یکن وجه لذکره خاصاً، و کان الاولی تنزیل ماء الحمام منزلة ماء البحر. مع ان تنزیل کر منزلة اخر بدیهی البطلان.

و یمکن الاستدلال له ببعض الروایات الواردة فی البول فی الماء الجاری، و هو ما سئل فیه عن الماء مثل خبر سماعة: سألته عن الماء الجاری یبال فیه؟ قال (علیه السّلام): لا بأس «۱». فان ظاهره السؤال عن الماء بعد البول لاعن حکم البول.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی عدم انفعال الجاری، کان بمقدار الکر او اقل.

و عن المصنف رحمه اللّه و الشهید الثانی رحمه اللّه: اعتبار الکریة فیه، مستنداً إلی عموم ما یدل علی انفعال ماء القلیل.

و فیه: انه مخصص بالأدلة المذکورة. و دعوی ان النسبة بین الطائفتین عموم من وجه فیتساقطان و یرجع إلی عموم ما یدل علی انفعال الاشیاء بالملاقاة بناء علی ضعف سند النبوی الدال علی اعتصام الماء مطلقاً کما هو الحق، مندفعة بانه لا شبهة فی اظهریة التعلیل الدال علی اعتصام الجاری مطلقاً عما یدل علی انفعال القلیل کما لا یخفی.

مع انه لو حملنا اخبار الانفعال علی القلیل غیر الجاری لا یلزم محذور بخلاف حمل نصوص الاعتصام علی الجاری غیر القلیل، اذ یلزم حینئذ لغویة قوله (علیه السّلام) (لان له مادة)، اذ حینئذ لا خصوصیة للمادة، فذکره یکون لغواً. فقوله (لان له مادة) الظاهر فی ان لکونه ذا مادة خصوصیة فی الاعتصام توجب تقدم هذه النصوص علی اخبار الانفعال.

و مما ذکرناه ظهر انه لا ینجس کل ماله مادة بالملاقاة مع النجس سواء کان

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من أبواب الماء المطلق حدیث ۴.

]...[

خروج الماء عنه بالفوران أو بنحو الرشح، و لو لم یصدق النبع علی الخارج بنحو الرشح لعموم ما یدل علی عاصمیة المادة، و مثله کل نابع و لو کان واقفاً.

فروع

[الاول: إذا شک فی ان له مادة، و کان قلیلًا]

ینجس بالملاقاة کما صرح به غیر واحد، و ما یمکن ان یکون مدرکاً لهذا الحکم او استدل له به امور:

(۱) ان المستفاد من النصوص اقتضاء الملاقاة للانفعال، و المادة مانعة عنه، فمع الشک فی المانع یرجع إلی اصالة عدمه.

و فیه: مضافاً إلی عدم تمامیة قاعدة المقتضی و المانع فی نفسه کما حقق فی محله، انها لا تجری فی المقام لعدم تمییز المقتضی عن المانع و الشرط فی الشرعیات.

(۲) ما عن المحقق النائینی قدس سره: من ان اناطة الحکم غیر الالزامی أو ما هو موضوع له علی امر وجودی تدل بالالتزام العرفی علی اناطة الحکم باحراز ذلک الامر و انتفائه عند عدم احرازه، فما لم یحرز کونه ذا مادة یحکم بالنجاسة.

و فیه: ان الظاهر من اناطة الحکم الاباحی علی امر کاناطة المنع علیه ان المقصود لیس الا جعل حکم واقعی لموضوعه الواقعی، و لم یثبت لنا وجود قاعدة عقلائیة ظاهریة مقتضیة لذلک.

(۳) عموم ما یدل علی نجاسة الماء القلیل بالملاقاة خرج عنه ماله مادة، و مع الشک فی ذلک یتمسک بالعموم.

و فیه انه یتبنی علی جواز التمسک بالعام فی الشبهة المصداقیة، و التحقیق خلافه کما ثبت فی محله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۶

]...[

---

(۴) استصحاب العدم الازلی الذی قد ثبت فی محله جریانه، لان هذا الماء قبل وجوده لم یکن له مادة بنحو السالبة بانتفاء الموضوع، و بعد تحققه یشک فی ثبوت هذا العنوان له فیستصحب عدمه، بل لا یبعد دعوی جریان استصحاب العدم النعتی، اذ هذا الماء ان لم یکن نابعاً عن مادة فلا کلام، و ان کان نابعاً عنها فقبل خروجه عن منبعه لم یکن ماء له مادة، بل کان مادة فالآن یشک فی ثبوت هذا العنوان له، فیستصحب عدمه.

الفرع الثانی: لو کانت المادة من فوق تترشح و تتقاطر

فان کان دون الکر ینجس لعدم صدق الجاری علیه کما هو واضح، و لیس من افراد ماله المادة، لانها إذا کانت منفصلة عن الماء تکون غیره، فلا یصدق علیه ان له مادة.

الفرع الثالث: یعتبر فی المادة الدوام

فلو اجتمع ماء المطر او غیره تحت الارض و ترشح إذا حفرت لا یکون حکمه حکم الجاری، إذ من المستبعد جداً ان یکون الماء قبل ان یجتمع تحت الأرض غیر عاصم، و یصیر عاصماً بذلک، فلذا تکون دعوی انصراف ذی المادة عن مثله قریبة، فما فی الجواهر من

التشکیک فی شمول ذی المادة له اولًا. ثمّ تقویة شموله له ضعیف.

الفرع الرابع: الراکد المتصل بالجاری کالجاری

فی عدم انفعاله بملاقاة النجاسة، لانه یصدق علیه ان له المادة، و أما سائر احکام الجاری المختصة به، أی ما ترتب علی عنوان الجاری، فالظاهر عدم ترتبه علیه لعدم کونه جاریاً.

الفرع الخامس: العیون التی تنبع فی زمان

کالشتاء و تجف فی زمان آخر کالصیف یلحقها حکم الجاری فی زمان نبعها.

و نسب إلی الشهید رحمه اللّه- المصرح باعتبار الدوام فی النبع فی اعتصام الجاری-: عدم اللحوق!

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۷

فان تغیر نجس المتغیر خاصة، دون ما قبله و ما بعده

و فیه: انه تقیید لإطلاق قوله (علیه السّلام) (لان له مادة) من غیر ان یدل علیه دلیل، کما صرح به المحقق رحمه اللّه، و الظاهر ان مراد الشهید رحمه اللّه من کلامه المتقدم لیس ما توهم، لانه منزه عن ان یذهب إلی مثله، بل مراده- بحسب الظاهر- التحرز عن العیون التی تنبع آناً و تقف آناً لضعف الاستعداد فی نبعها.

و علیه فالمراد من عدم اعتصامه حینئذ انه لا اعتصام له دائماً.

الماء المتغیر

اشارة

فان تغیر الماء باقسامه بالنجاسة فی احد أوصافه الثلاثة من الطعم و الرائحة و اللون نجس المتغیر خاصة دون ما قبله و ما بعده بلا خلاف، بل فی الجواهر: اجماعاً محصلًا و منقولًا کاد یکون متواتراً.

و استدل له بالنبوی: خلق اللّه الماء طهوراً لا ینجسه شیء إلا ما غیر لونه أو طعمه أو ریحه «۱». و فی السرائر: ان النبوی من المتفق علی روایته، و عن ابن عقیل: انه متواتر عن الصادق (علیه السّلام) عن آبائه، و فی الذخیرة: انه عمل الامة بمدلوله و قبوله، و عن المصنف رحمه اللّه فی المسائل المدنیة: ان الروایة صحیحة السند.

و لکن الاقوی عدم صحة الاعتماد علیه فی الفتوی، لان المحقق رد فی المصریات العمانی- حیث احتج به-: بانه مروی من طریق الجمهور، و اکثرهم طعن فی سنده، و هو ادعی تواتره عن الائمة علیهم السّلام، و نحن ما رأینا له سنداً فی کتب الأصحاب آحاداً فکیف تواترا؟.

و عن الشهید رحمه اللّه: الاستدلال لنجاسة الماء المتغیر بحدیث خلق اللّه من

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من أبواب الماء المطلق حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۸

]...[

دون ذکر اللون، ثمّ قال فی رد العمانی: و قد رواه قوم- إلی ان قال- و هذا اقوی شاهد علی انه من طریق الجمهور.

و عن المختلف: نوع اشارة إلیه، و عن کثیر من المتأخرین: انه عامی مرسل، کصاحب المدارک و صاحب حبل المتین و صاحب المشارق، حیث انهم طعنوا فیه بعدم ذکره فی أخبارنا صریحاً، و انه عامی مرسل.

هذا کله مع احتمال ان یکون مراد العمانی و من ادعی تواتر الروایة ثبوت مضمونها و لو بطریق آخر کما یکشف عن ذلک نقل النبوی بالسنة متفاوتة، فلا یبقی وثوق بصدور هذه العبارة عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله)، فلا وجه لان یعامل معه معاملة الروایة الصحیحة.

نعم ذکره فی مقام التأیید لا بأس به، و لکن الحکم المذکور مما لا إشکال فیه للاخبار الکثیرة.

منها ما ورد فی الریح: مثل ما رواه الشیخ فی الموثق عن سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یمر بالماء و فیه دابة میتة قد انتنت، قال: ان کان النتن الغالب علی الماء فلا تتوضأ و لا تشرب «۱». و المراد به الجاری و غیره مما لا یتنجس بالملاقاة. و نحوه غیره.

و منها ما ورد فی الریح و الطعم: مثل صحیح ابن بزیع عن الامام الرضا (علیه السّلام) قال: ماء البئر واسع لا یفسده شیء إلا ان یتغیر ریحه او طعمه فینزح منه حتی یذهب الریح و یطیب طعمه لان له مادة. و هو و ان کان وارداً فی البئر، لکن بما انه فرض فیه عاصمیة ماء البئر و عدم تنجسه بالملاقاة، فیثبت فی غیره بعدم الفصل، کما یثبت فی غیر المیتة من النجاسات بعدم الفصل. و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الماء المطلق حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۹

]...[

و منها ما ورد فی الریح و اللون: مثل صحیح شهاب عن أبی عبد اللّه و فیه: و جئت تسأل عن الماء الراکد من البئر- کما فی بعض النسخ او الکر کما فی آخر- قال (علیه السّلام) «۱»: فما لم یکن فیه تغیر او ریح غالبة، قلت: فما التغیر؟ قال: الصفرة فتوضأ منه و کلما غلب علیه کثرة الماء فهو طاهر «۲». و نحوه غیره.

و الجمع بین الروایات یقتضی الحکم بثبوت النجاسة إذا تغیر باحد الاوصاف الثلاثة کما لا یخفی، و یؤید ذلک النبوی المتقدم، و ما عن الدعائم عن الامام الصادق (علیه السّلام) قال: إذا مر الجنب فی الماء و فیه الجیفة أو المیتة فان کان قد تغیر لذلک طعمه أو ریحه أو لونه فلا تشرب منه و لا تتوضأ و لا تطهر «۳».

ما یعتبر فی النجاسة

اشارة

یعتبر فیها امور:

الاول: ان یکون التغیر بملاقاة النجاسة

، فلا یتنجس إذا کان بالمجاورة بلا خلاف فیه لخروجه عن مورد النصوص، مضافاً إلی انه لو سلم شمول بعض النصوص له، کالنبوی المتقدم، فحیث ان الظاهر منه کونه فی مقام بیان اعتبار شیء فی تنجس الماء الکثیر زائداً علی ما یعتبر فی تنجس سائر الاشیاء، فملاقاته للنجس المعتبرة فی سائر الاشیاء تعتبر فیه ایضاً، فلا ینجس إذا تغیر احد اوصافه الثلاثة إلا بالملاقاة.

و ان شئت قلت: ان الظاهر من الحدیث ان کل شیء یوجب تنجس الماء

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱۱.

(۳) المستدرک- باب ۳- من ابواب الماء المطلق حدیث ۳.

]...[

القلیل و غیره من الاشیاء، ینجس الماء الکثیر فی صورة التغیر، و لا شبهة فی ان المجاورة غیر موجبة لنجاسة غیره، بل تعتبر الملاقاة، فلا بد فی صورة تغیر الکثیر ایضاً ان یکون بالملاقاة.

الثانی: ان یکون التغیر باوصاف النجاسة دون المتنجس

، فلو وقع فیه دبس نجس فصار احمراً لا ینجس کما هو المشهور بین الاصحاب.

و الدلیل علیه- مضافاً إلی ان الاخبار الدالة علی تنجس الماء الکثیر إذا تغیر انما یکون موردها التغیر باوصاف النجاسة فلا وجه للتعدی عنه- انه لو سلم کون بعض النصوص شاملًا للمتنجس کالنبوی، یکون منصرفاً إلی خصوص ما لو تغیر باوصاف النجاسة بقرینة الارتکاز العرفی.

و لو وقع فیه متنجس حامل لأوصاف النجس و غیره بوصف النجس تنجس ایضاً کما عن جماعة التصریح به، لان المستفاد من الادلة بعد رد بعضها إلی بعض، انه یعتبر فی تنجس الماء الکثیر امران: الملاقاة مع ما یوجب التنجس، و التغیر باوصاف النجس، و کلاهما موجودان فی الفرض.

و بهذا البیان یظهر اندفاع ما أشکل علی الحکم بالنجاسة بان المعیار فی التنجس ان کان ظهور أثر النجاسة فی الماء- و لو لم تکن ملاقاة لها- فاللازم الاکتفاء بذلک و لو مع المجاورة، و ان کان بشرط الملاقاة فالتغیر بالمتنجس الحامل لصفات عین النجس لا یوجب النجاسة لعدم الملاقاة.

و یؤید ما ذکرناه ان الغالب فی التغیر بالمیتة و نحوها سرایة التغیر عن ما حول الجثة إلی سائر اجزاء الماء بلا ملاقاة لها معها کما لا یخفی.

]...[

التغیر التقدیری

الثالث: ان یکون التغیر حسیاً

فالتقدیری لا یضر کما هو المشهور بین الاصحاب علی ما نسب إلیهم، و کلمات القوم فی هذه المسألة مشوشة و مضطربة.

و الذی یمکن ان یقال فی المقام: ان عدم حصول التغیر الحسی یتصور علی وجوه اربعة: (۱) ما إذا لم یکن النجس بذاته مقتضیاً للتغییر کالبول الابیض إذا وقع فی الماء، فالتقدیری بمعنی انه لو کان له لون لکان موجباً لتغیره.

(۲) ما استند العدم إلی عدم المقتضی لعارض، کما لو کان الدم مسلوب الصفة و لم یکن له لون احمر موجب للتغیر فوقع مقدار منه فی الماء لو کان احمر لغیره.

(۳) ما استند إلی عدم الشرط، کما لو وقعت المیتة فی الماء و لم یکن الماء حارّاً موجباً لتغیر طعمه او رائحته، فعدم التغیر فی هذه الصورة مستند إلی عدم الحرارة.

(۴) ما استند إلی وجود المانع، کما لو کان الماء احمر فوقع فیه مقدار من الدم کان یغیره لو لم یکن کذلک.

و الظاهر: ان محل الکلام بین الاعلام لیس هو الصورة الاولی و الثالثة، بل لعل عدم التنجس فیهما من المتفق علیه بینهم، و انما هو الصورة الاولی و الرابعة.

و قد استدل علی التنجس فی الصورة الرابعة بوجوه ثلاثة:

الاول: ان لون الماء لو لم یکن موجباً لضعف الماء لا یکون موجباً لقوته، و علیه فمن الغریب الحکم بانه لو لم یکن احمراً کان ینجسه مقدار من الدم، و لکن بما انه احمر لا ینجسه ذلک المقدار، و هذا مما لا یمکن الالتزام به.

و فیه: انه بعد ما ثبت بالادلة انه لا ینجس الماء شیء إلا فی صورة التغیر الظاهر فی الحسی منه و هو من الموجودات له مقتضی و شرط و مانع، فلو لم یتحقق المانع لا وجه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۲

]...[

للحکم بالنجاسة لعدم تحقق شرطها و هو التغیر لوجود المانع، و لا مانع من الالتزام بذلک لانا لا ندعی کون ذلک اللون عاصماً فتأمل.

الثانی: انه لو فرضنا القاء مقدار من الدم فی الماء الذی قابل لان یغیر الماء، و لکن مقارناً لإلقائه القی شیء طاهر له لون فیه، فانه لا سبیل إلی الحکم بالطهارة، مع انه لا یکون الدم سبباً للتغیر.

و فیه: انه فی الفرض لو قلنا بان التغیر مستند عرفاً إلی کل واحد منهما، فالحکم بالنجاسة انما یکون لحصول شرطه و لا یکون مربوطاً بمسألتنا و ان لم یستند إلی کل واحد منهما فلا یحکم بالنجاسة فی الفرض ایضاً.

الثالث: لو القی الدم فی الماء التغیر بطین احمر و لم یؤثر فیه بالتغیر حساً، ثمّ صفی الماء فظهر لون الماء، فانه لا سبیل إلی الحکم بطهارة هذا الماء کما هو واضح، و لا سبیل ایضاً إلی الحکم بالنجاسة من حین ظهور التغیر لعدم انفکاک النجاسة عن وقوعها، فلا بد من الحکم بالنجاسة من أول وقوعه، و لا وجه له سوی التغیر التقدیری، و فیه: اولًا: النقض بما لو وقع النجس فی الماء و لکن بعد ساعة تغیر احد اوصافه الثلاثة، فهل یحکم بنجاسة الماء من حین ملاقاة النجاسة، او من حین التغیر؟ لا سبیل إلی الاول، فلا محیص عن الالتزام بالثانی، فلا مانع فی المقام ایضاً من الحکم بالنجاسة من حین ظهور التغیر.

و ثانیاً: بالحل، و هو ان الموجب للتنجس بالنسبة إلی الماء الکر لیس مطلق الملاقاة، بل مشروطة بالتغیر، و بما انه ما دام لم یصف الماء لم یتحقق التغیر، فلا یحکم بالنجاسة بخلافه بعد ما صار صافیاً.

و ما عن جامع المقاصد: من ان المتغیر فی هذه الصورة حقیقی مستور عنا، عجیب، لان الماء إذا کان متلوناً بلون مثل لون النجاسة کیف یتلون بلونها مع امتناع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۲۳

]...[

اجتماع المثلین، و ان شئت قلت: ان اللون من الکیف المبصر فلا یتصور وجوده مع عدم رؤیته.

و استدل للنجاسة فی الصورتین بوجهین:

الاول: ان التغیر انما لوحظ طریقاً إلی مقدار النجاسة، و بعبارة اخری: لوحظ طریقاً إلی غلبتها علی الماء لا موضوعاً لیدور الحکم مداره.

و فیه: ان الظاهر من کل عنوان أخذ فی الدلیل دخله بنفسه فیه لا کونه طریقاً إلی شیء آخر، مضافاً إلی ان لازمه انه لو وجد فرد من النجاسة کان کمها قلیلًا، و وصفها شدیداً، لا یحکم بنجاسة المتغیر بها مع انه لا یلتزم به احد.

الثانی: انه لو لم یحکم بکفایة التغیر التقدیری، لزم الحکم بعدم النجاسة فیما لو القی فی الماء من النجاسة اضعاف مضاعفة منه إذا لم یغیره، مع انه لا یمکن الالتزام به.

و فیه: ان الکلام انما هو فیما لم یصر الماء مضافاً، و فی الفرض یحکم بالنجاسة للاضافة لا لکفایة التغیر التقدیری.

و ربما یستدل للنجاسة بوجوه اخر ضعیفة غایتها، و یظهر ضعفها مما حققناه، فلا حاجة إلی تطویل الکلام بذکرها و ما یرد علیها.

فالاقوی طهارة الماء مطلقاً فی جمیع الصور إلا ان یحصل له تغیر حسی.

فروع

الاول: لو تغیر الماء بما عدا الاوصاف المذکورة

کالحرارة و البرودة و نحوهما لم ینجس ما لم یصر مضافاً، و الوجه فی ذلک مع ان بعض الروایات باطلاقه تدل علی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۲۴

]...[

النجاسة مع کل تغیر، حصر النجاسة فی بعض الروایات فی الاوصاف الثلاثة، و هو یوجب تقید المطلقات.

هذا مضافاً إلی تفسیر التغیر المأخوذ موضوعاً للنجاسة فی صحیح ابن بزیع بالصفرة، أی التغیر باللون، فیکون ذلک حاکماً علی المطلقات. فتأمل.

هذا کله مضافاً إلی ان الظاهر من المطلقات التی علق الحکم فیها علی التغیر هو التغیر، بما للماء من الصفات الذاتیة دون العرضیة کما لا یخفی وجهه، و الصفات الذاتیة له لیست إلا الثلاثة المزبورة فتدبر.

الثانی: لا یعتبر فی تنجسه ان یکون التغیر بوصف النجس بعینه

بل یکفی تغیر احد الوصاف المذکورة بسبب النجاسة، من غیر فرق بین ان یکون التغیر بسنخ وصف النجاسة قبل الملاقاة، او التغیر بما یکون وصفاً لها بعد ملاقاة الماء، و التغیر بوصف اجنبی عن وصفها و الوجه فی ذلک اطلاق الادلة.

و ما فی صحیحة شهاب المتقدمة: إلا ان یغلب الماء الریح فینتن. و قوله فیها: قلت: فلما التغیر؟ قال: الصفرة. و فی موثق سماعة المتقدم: ان کان النتن الغالب علی الماء فلا تتوضأ. و فی صحیحة ابن بزیع المتقدمة: حتی یذهب الریح و یطیب الطعم. لا توجب تخصیص الحکم بالصورتین الاولیین، و عدم شمول الادلة للثالثة کما توهمه بعض الاکابر، لان هذه التعابیر انما تکون بلحاظ ما فرض فی موارد الروایات من وقوع المیتة و الدم فی الماء کما لا یخفی.

و دعوی تبادر التغیر بوصف النجس او بسنخه من الروایات، او کونهما المتیقن منها، کما تری، فما یظهر من الجواهر من عدم شمول الروایات للصورتین الاخیرتین، غیر تام.

الثالث: إذا تغیر طرف من الحوض و صار نجساً

و کان الباقی بقدر الکر، ثمّ

]...[

زال تغیر ذلک البعض طهر الجمیع و لو لم یحصل الامتزاج کما هو المنسوب إلی الاکثر، و نسب إلی کثیر ممن تقدموا علی الشهید: القول باعتبار الامتزاج.

اقول: سیظهر لک تحقیق القول فی ذلک فی مبحث کیفیة تطهیر الماء الکر.

و المقصود من التعرض لهذه المسألة فی المقام انما هو لاجل ما قیل من انه و ان قلنا باعتبار الامتزاج فی تلک المسألة لا نلتزم به هنا لصحیح ابن بزیع عن الامام الرضا (علیه السّلام): ماء البئر واسع لا یفسده شیء إلا ان یتغیر ریحه او طعمه فینزح حتی یذهب الریح و یطیب الطعم، فان له مادة «۱».

و محصل ما قیل او یمکن ان یقال فی تقریب الاستدلال به وجهان:

الاول: ان ذهاب الریح و الطعم علة غائیة للنزح، لکون (حتی) تعدیة او للانتهاء مع استظهار کون مدخوله علة غائیة، فتدل علی ان المقصود من النزح لیس إلّا زوال التغیر، و إذا تعدینا عن البئر إلی کل عاصم أما لعدم الفصل او لعموم العلة مع الغاء الخصوصیة دل علی ان کل ماء نجس یطهر بزوال تغیره و اتصاله بالماء العاصم.

و فیه: ان الظاهر من الحدیث لیس کون (حتی) تعلیلیة او داخلة علی العلة الغائیة، بل الظاهر منه مدخلیة النزح الموجب لتدافع الماء من المادة الموجب للامتزاج فی الحکم بالطهارة.

الثانی: ان التعلیل انما یکون راجعاً إلی الحکم المستفاد من الفقرة الثانیة- أعنی حدوث الطهارة بعد زوال التغیر- و علیه فیکون الحدیث ظاهراً فی ان علة هذا الحکم وجود المادة بلا دخل للامتزاج، و لا یرد علی ذلک ما اورده المحقق الهمدانی رحمه اللّه من عدم عوده إلیه، بل العلة تکون راجعة إلی الفقرة الاولی، لان الجملة السابقة

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حدیث ۷.

]...[

علیها مشتملة علی حکمین: دافعیة المادة للنجاسة، و رافعیتها لها، و الثانیة اقرب. و مع ذلک تعلیل الدفع بها الذی هو ابعد یوهم خلاف

المقصود.

و بالجملة: رجوع العلة إلی الرافعیة متیقن، و ان شئت قلت ان تخصیص العلة باحداهما مع احتیاج کلتیهما إلیها بلا مخصص فهو خلاف الظاهر، فالاظهر رجوعها الیهما معاً.

فما عن الشیخ البهائی قدس سره من اجمال التعلیل لاحتمال رجوعه إلی ترتب ذهاب الریح و طیب الطعم علی النزح، مندفع بانه امر عرفی واضح لیس شأن الشارع تعلیل ذلک کما هو واضح، مضافاً إلی عدم ترتب ذهاب الریح علی مجرد وجود المادة کما لا یخفی.

و یرد علی الاستدلال: ان مورد التعلیل صورة امتزاج الماء المتغیر بما فی المادة علی نحو یزول تغیره بالنزح، فالحکم المعلل انما هو مطهریة زوال التغیر بالنزح، و هو انما یکون مع الامتزاج، فلا یستفاد من التعلیل مطهریة الاتصال مطلقاً.

و دعوی ان خصوصیة النزح، لیست معتبرة للاجماع علی کفایة الامتزاج و لو لم یکن نزح، مندفعة بان هذا لا ینافی ما ذکرناه، لانّا لا ندعی دخل النزح بما هو فیه، بل انما هو لاجل ملازمته مع الامتزاج فهو الدخیل فی الحکم دون النزح. و بهذا یظهر دفع مناقشة اخری و هی ان البناء علی اعتبار النزح تعبداً یوجب حمل التعلیل علی التعبدی لعدم دخل النزح فی الطهارة فی مرتکز العرف.

فتحصل مما ذکرناه عدم دلالة الحدیث علی عدم اعتبار الامتزاج فی ارتفاع النجاسة.

الرابع: إذا وقع النجس فی الماء و لم یتغیر ثمّ تغیر

بعد مدة، فان علم استناده إلی ذلک النجس فهل ینجس مطلقاً أم لا، أم یفصل بین ما لو کان عین النجس فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۷

]...[

الماء حین التغیر فینجس، و بین ما لو لم تکن باقیة کما لو القیت المیتة فی الماء و أخرجت ثمّ بعد ذلک تغیر و علم استناده إلی تلک المیتة فلا یحکم بالنجاسة؟ وجوه أقواها الاخیر، اذ المستفاد من الادلة انهما معاً یوجبان النجاسة، ففی الفرض بما انه حین الملاقاة لا یکون متغیراً، و حین التغیر لا یکون ملاقیاً، فلا موجب لها.

الخامس: إذا وقعت المیتة خارج الماء

و وقع جزء منها فی الماء و تغیر، فهل ینجس مطلقاً کما اختاره بعض، او إذا لم یستند إلی ما هو خارج فقط کما نسب إلی الشیخ الأعظم رحمه اللّه، أو إذا کان مستنداً إلی ما هو فی الماء و لو بتأثیر الخارج بواسطة ما هو داخل؟ وجوه. اقواها الاخیر، إذ الظاهر من الادلة ان الموجب للنجاسة هو تغیر الماء بسبب الملاقاة للنجاسة.

و منه یظهر ضعف الاستدلال للوجهین الاولین باطلاق النصوص، و بان الغالب فی الجیفة التی تکون فی الماء بروز بعضها. حیث ان التفکیک بینه و بین فرض المسألة فی الحکم بعید، فیتعین الحکم بالنجاسة فی المقام.

زوال التغیر بنفسه

السادس: الماء المتغیر إذا زال تغیره بنفسه

لم یطهر اجماعاً فی القلیل، و علی المشهور فی الکثیر، لان المستفاد من الادلة الواردة فی باب النجاسات و المطهرات ان النجاسة إذا عرضت علی شیء لا تزول إلا بشیء آخر رافع لها، و عن یحیی بن سعید: القول بالطهارة فی الکثیر.

و استدل له: بأصالة الطهارة «۱»، و بالروایات الظاهرة فی اناطة النجاسة بالتغیر

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۸

]...[

وجوداً و عدماً، و بقول أبی الحسن (علیه السّلام) فی صحیحة ابن بزیع المتقدمة: حتی یذهب الریح و یطیب الطعم «۱». بناء علی کون حتی تعلیلة، مع رجوع التعلیل، أی لان له مادة إلی ترتب ذهاب الریح و الطعم علی النزح. و بالخبر: الماء إذا بلغ قدر کر لم یحمل خبثاً «۲».

و فی الجمیع نظر: لمحکومیة اصالة الطهارة بالقاعدة المستفادة من النصوص، و باستصحاب النجاسة.

و دعوی عدم جریانه، أما لان المورد من موارد الشک فی المقتضی لان الشک فی النجاسة مسبب عن الشک فی اقتضاء التغیر للتأثیر، و أما لتبدل الموضوع لان موضوع الیقین فیه هو المتغیر و موضوع الشک غیر المتغیر، ضعیفة، أما کونه من الشک فی المقتضی فلأن المستفاد من الادلة ان النجاسة الحاصلة باسبابها لا تزول إلا برافع، و فی المقام یحتمل قابلیة الکریة لذلک أی الرفع، مع ان مقتضی التحقیق حجیة الاستصحاب فی موارد الشک فی المقتضی.

و أما دعوی تبدل الموضوع، فمندفعة بان التغیر من حالات الموضوع، لان الموضوع بحسب ما ارتکز فی ذهن العرف من المناسبة بین الحکم و موضوعه هو ذات الماء، و التغیر واسطة فی ثبوت النجاسة لا انها من عوارض الماء و التغیر، و ان کان بحسب لسان الدلیل هو الماء المتغیر بما هو متغیر، نعم لا یجری الاستصحاب بناء علی ما اخترناه من عدم جریانه فی الاحکام.

و أما الروایات: فهی لا تدل علی ارتفاع النجاسة بارتفاع التغیر، إذ أخذه فی موضوعها أعم من ذلک لاحتمال ان یکون اخذه لاجل کونه واسطة فی حدوث

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من أبواب الماء المطلق.

(۲) المستدرک- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۹

و حکم ماء الغیث حال نزوله

النجاسة، و لا یکون واسطة لها بقاء.

و أما صحیح ابن بزیع: فقد عرفت سابقاً عدم الدلیل علی کون لفظة (حتی) فیه تعلیلیة أو کون مدخولها علة غائیة فراجع.

و أما الخبر: فقد أجاب عنه بعض الاعاظم بان مفاده مفاد (الماء إذا بلغ قدر کر لا ینجسه شیء) فی انه یدل علی عدم حدوث النجاسة فی الماء، و لا نظر له إلی البقاء، و مع فرض حدوثها بواسطة التغیر لا سبیل إلی الحکم بطهارته.

و فیه: ان الخبث اسم للاثر الحاصل بالملاقاة، فمعنی (لم یحمل خبثاً) انه فی جمیع احواله محکوم بالطهارة و لا یکون نجساً، و لکنه خرج الماء فی حال التغیر، فیبقی الماء بعد زوال التغیر تحت العام بناء علی ما حققناه من ان المرجع بعد مضی القدر المتیقن من زمان الخروج هو عموم العام مطلقاً لا استصحاب حکم المخصص.

فالتحقیق فی الجواب عنه: ضعف سند الحدیث و اعراض المشهور عنه.

ماء المطر

اشارة

و حکم ماء الغیث حال نزوله حکم الجاری، و قد استفاض نقل الاجماع علی ذلک، و یشهد له مرسل الکاهلی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)- فی حدیث- قلت: یسیل علی ماء المطر أری فیه التغیر و أری فیه آثار القذر فتقطر القطرات علی و ینضح علی منه، و البیت یتوضأ علی سطحه فکیف علی ثیابنا، قال (علیه السّلام): ما بذا بأس، کل شیء یراه ماء المطر فقد طهر «۱».

و صحیحة هشام بن سالم: سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عن السطح یبال

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المطلق حدیث ۵.

]...[

علیه فتصیبه السماء فکیف فیصیب الثوب، فقال (علیه السّلام): لا بأس به ما اصابه من الماء اکثر منه «۱». و التقیید بالاکثریة انما هو لاجل انه لو لم یکن اکثر یصیر متغیراً، و هما باطلاقهما یدلان علی ان ماء المطر مطلقاً لا ینجس و یطهر کل ما اصابه، فان موردهما و ان کان صورة جریان ماء المطر کما لا یخفی، إلا ان التعلیل فی الثانی بقوله (ما اصابه ... الخ و ذکر قوله (علیه السّلام): کل شیء یراه ... الخ کبری کلیة لقوله: ما بذا باس ظاهران فی الاکتفاء بالمسمی و ان لم یکن جاریاً. و نحوهما غیرهما.

و نسب إلی ابن حمزة: اشتراط اعتصام ماء المطر و کونه کالجاری بجریانه بالفعل، و إلی الشیخ ابن سعید: اعتبار جریانه من المیزاب. و الظاهر ان ذکر المیزاب فی کلاهما من باب المثال فیرجع إلی الاول. و عن المحقق الاردبیلی: اعتبار الجریان بالقوة.

و قد استدل للقول الاول: بصحیح علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السّلام): سألته عن البیت یبال علی ظهره و یغتسل من الجنابة ثمّ یصیبه المطر أ یؤخذ من مائه فیتوضأ به للصلاة؟ فقال: إذا جری فلا بأس به «۲».

و خبره المروی عن قرب الاسناد و فیه: و سألته عن الکنیف یکون فوق البیت فیصیبه المطر فیکف فیصیب الثیاب أ یصلی فیه قبل ان یغسل؟ قال. إذا جری من ماء المطر لا بأس «۳».

و خبره الآخر فی کتابه عن أخیه موسی (علیه السّلام) قال: سألته عن المطر یجری فی المکان فیه العذرة فیصیب الثوب أ یصلی فیه قبل ان یغسل؟ قال: إذا جری

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المطلق حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المطلق حدیث ۳.

]...[

فیه المطر فلا بأس «۱» بدعوی ان ظاهرها اعتبار الجریان.

و فیه: ان الظاهر کون المراد بجریان المطر تقاطره لا- جریان الماء علی وجه الارض، و اعتباره انما یکون لاجل ان المفروض فی موردها کون المحل معداً للبول أو فیه العذرة، فتکون عین النجس باقیة، قلا محالة ینجس الماء مع عدم التقاطر لأنه قلیل ملاق للنجس فالمراد من جریان المطر تقاطره من السماء. مضافاً إلی ان الروایات لا یمکن العمل بظاهرها، اذ لازمة القول بعدم اعتصام المطر الواقع علی الارض الرملیة و فی البحر و ما شابههما مما لا یمکن فیه الجریان، و حمل الروایات علی الجریان بالقوة لا شاهد له، و حملها علیه لیس بأولی من حمل الجریان فیها علی الغلبة و الاکثریة، مضافاً إلی معارضتها مع التعلیل فی صحیح هشام المتقدم، و علیه فلا مناص عن حملها علی المعنی المزبور علی فرض تسلیم ظهورها فی اعتبار الجریان.

هذا کله مضافاً إلی ان مفاد الروایة الاولی التی هی عمدة المستند انما هو ثبوت البأس فی الوضوء فی صورة عدم الجریان، و هو اعم من النجاسة، و لذا حکی عن غیر واحد دعوی الإجماع علی ان ما یزال به الخبث لا یکون رافعاً للحدث، و حمله علی هذا المعنی لا ینافی منطوقه، اذ فی صورة الجریان بما ان ما یؤخذ منه للوضوء هو الجاری و هو غیر ما ازیل به الخبث کما لا یخفی، فلا محذور فیه.

فتحصل مما ذکرناه: عدم اعتبار الجریان فی اعتصام المطر، بل الظاهر عدم اعتبار شیء فیه سوی صدق ماء المطر علیه.

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المطلق حدیث.

]...[

ماء المطر المجتمع

و اذا اجتمع فی مکان و غسل فیه النجس طهر فی صورة التقاطر علیه بلا- خلاف فیه و لا- کلام، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السّلام): فی الرجل یمر فی ماء المطر و قد صب فیه خمر فاصاب ثوبه هل یصلی فیه قبل ان یغسله؟ قال (علیه السّلام): لا یغسل ثوبه و لا رجله و یصلی فیه و لا باس «۱».

و صحیح هشام بن الحکم عن الامام الصادق (علیه السّلام): فی میزابین سالا- احدهما بول و الآخر ماء المطر قاختلطا فاصاب ثوب رجل لم یضره «۲».

و اطلاقه جار مجری الغالب من اکثریة الماء و غلبته الموجبة لعدم تغیر الماء بالاختلاط مع البول، و دلالتهما علی المدعی واضحة. و نحوهما غیرهما.

أما اعتبار التقاطر فی الجملة فی الاعتصام: فالظاهر انه لا- خلاف فیه، فلو وضع الماء فی خابیة و ترک فی بیت مثلًا لم یجر الحکم المذکور علیه.

و أما اعتبار کون التقاطر علیه: ففی الجواهر انه صریح الطباطبائی فی مصابیحه، بل ظاهره فیها انه من المسلمات، و مال صاحب الجواهر قدس سره إلی کفایة التقاطر من السماء و ان لم یکن علیه، و جعله ظاهر جمیع روایات الباب بدعوی ان ماء المطر کما یصدق علی النازل حال نزوله کذلک یصدق علیه بعد استقراره فی الارض بشرط ان یکون متهیأ للتقاطر علیه.

اقول: الظاهر کون المراد من ماء المطر- الذی هو موضوع النصوص و الفتاوی- انما هو النازل من السماء لاما کان أصله کذلک، و لذا تری انه لم یتوهم

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المطلق حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المطلق حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۳۳

]...[

احد التعارض بین هذه الروایات و بین الروایات الدالة علی انفعال القلیل التی تکون موردها الغدران، و هی تکون اصلها من المطر، نعم لو کان جاریاً او کان مستقراً فی مکان مع توالی القطرات علیه، فبما انهما یعدان بنظر العرف واحداً فیطلق علیه المطر ایضاً، و لو حمل ماء المطر علی ما کان اصله کذلک لا بد من الحکم بعدم الانفعال حتی فی صورة انقطاع التقاطر بالمرة و هو کما تری.

فان قلت: ان ما یدل علی اعتصام ماء المطر و ان کان لا یشمل الصورة المفروضة إلا انه ما المانع من التمسک بإطلاق صحیح علی بن جعفر و صحیح هشام المتقدمین. قلت: انه من جهة ان مورد السؤال هو ماء المطر، فالجواب فیهما لا یکون له اطلاق، و انما یکون محمولًا علی المورد الذی یصدق هذا العنوان، و هو انما یکون فیما إذا تقاطر من السماء علی الماء الذی صب فیه الخمر، أو کان جاریاً من المیزاب. مع ان جریانه من المیزاب ملازم غالباً مع التقاطر علی اصله المعتصم به.

هذا کله مضافاً إلی انه یدل علی عدم اعتصامه فی صورة انقطاع التقاطر ما یدل علی انفعال القلیل الذی مورد بعضه مفروض الکلام، و بها یخرج عن اخبار الباب لو سلم شمولها له.

فروع

الاول: الثوب النجس إذا تقاطر علیه المطر

و نفذ فی جمیعه طهر، و لا یحتاج إلی العصر او التعدد إذا لم یکن فیه عین النجاسة. لعموم مرسلة الکاهلی المتقدمة، و النسبة بینها و بین ما دل علی اعتبار العصر أو التعدد، و ان کانت عموماً من وجه، و لکنهما لا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۳۴

]...[

یتساقطان حتی یرجع إلی اصالة النجاسة، بل تقدم- المرسلة لوجهین: الاول: «۱» ان شمول المرسلة للمقام انما یکون بالعموم، و شمول تلک الادلة انما یکون بالاطلاق، و عند التعارض یقدم ما یکون دلالتها بالعموم کما حقق فی محله.

الثانی: ان تقیید المرسلة موجب لإلغاء خصوصیة المطر و هو خلاف نص الروایة، و هذا بخلاف العکس، بل ظاهر المرسلة عدم اعتبار الغسل فی مطهریة المطر و کفایة مجرد الرؤیة، مع ان فی شمول دلیل اعتبار العصر مع اعتصام الماء اشکالًا سیأتی فی محله، فالأقوی ما ذکره الاصحاب من عدم اعتبار العصر أو التعدد.

ثمّ ان الظاهر ان مقتضی مرسلة الکاهلی و صحیحة هشام المتقدمین کفایة غلبة المطر علی النجاسة و زوالها به، فلا یحتاج إلی التقاطر علیه بعد الزوال، بل تکفی القطرات المزیلة فی حصول الطهارة.

الثانی: الاناء المملوء

کالحب و الشربة و نحوهما إذا تقاطر علیه المطر طهر ماؤه بلا خلاف، و قد استدل علیه بوجوه:

(۱) صدق الرؤیة الواردة فی المرسلة بمجرد التقاطر علیه، لانه بنظر العرف شیء واحد، فکما یفهم العرف من قول الشارع: الماء ینجس بالبول نجاسة مجموعه، کذلک یفهم من قوله: انه یطهر بماء المطر طهارة مجموعه بوصوله إلیه.

(۲) ان المرسلة تدل علی طهارة ما یلاقیه المطر، فهذا الجزء یصیر جزءاً من ماء عاصم، فیطهر ما یلاقیه، و هکذا فیطهر الجمیع فی زمان واحد لان الاجزاء کانت متصلة قبل اصابة العاصم، و التأخر بینها انما یکون ذاتیاً لا زمانیاً.

(۳) ما فی الجواهر بعد ابتنائه علی صدق ماء المطر علی الماء النازل من السماء

---

(۱) و لا یخفی ان المختار عندنا أخیرا انه فی تعارض العامین من وجه یرجع إلی المرجحات و فی المقام المرجح الاول و هو الشهرة مع المرسل منه.

]...[

المستقر فی مکان مع تقاطر السماء و ان لم یکن علیه ان حکم الجریان لا ینقطع عن القطرات الواقعة علی الماء النجس، فالامتزاج یوجب طهارة الماء لملاقاتها مع الجمیع.

و فی الکل نظر: أما الاول: فلعدم صدق الرؤیة إلا بالنسبة إلی السطح الملاقی للقطرات لأغیر. و یؤیده انه لم یفت احد صریحاً بطهارة المضاف بذلک، مع جریان هذا الوجه فیه.

و أما الثانی: فلعدم الدلیل علی ان الاتصال بالماء العاصم موجب للطهارة، و فی المقام الدلیل انما یدل علی ان رؤیة ماء المطر لشیء توجب طهارته، و لا یدل علی ان رؤیة ملاقیه لشیء ایضاً توجب الطهارة.

و أما الثالث: فلما عرفت ایضاً من ضعف المبنی، و علیه فیشکل الحکم بالطهارة حتی مع الامتزاج، لان القطرات بعد الاستقرار- لفرض انفصالها بعضها عن بعض- تصیر منفعلة، و ما ذکرناه من صدق ماء المطر فی الماء المستقر مع التقاطر علیه انما هو فی غیر الممتزج مع النجس.

و بما ذکرناه ظهر انه لا یصح الاستدلال علی هذا القول بالاجماع علی ان ماء المطر بحکم الجاری بعد ما عرفت فی محله من عدم کفایة اتصاله بالماء النجس فی طهارته، بل لا بد من الامتزاج فتدبر.

فالعمدة إذاً فی طهارة الماء المتنجس بتقاطر السماء علیه الإجماعات المحکیة علی طهارته بوقوع المطر علیه.

و قد یستدل له بما فی مرسلة الکاهلی المتقدمة علی ما فی بعض نسخ الکافی و نخسة الوافی علی ما قیل تصحیحها هکذا: (یسیل علی الماء المطر) بجر الماء و رفع المطر، و یکون الضمیر فی قول السائل: اری فیه راجعاً، إلی الماء لا إلی المطر.

و الشاهد علی هذا التصحیح ان کون مجرور علی یاء المتکلم ینافی فرض

]...[

السیلان علیه، مع فرض ورود القطرات علیه، و علی رجوع الضمیر فی قول السائل: اری فیه إلی الماء، قوله (علیه السّلام): کل شیء یراه ماء المطر ... الخ اذ لو کان راجعاً إلی المطر کان المراد من الجواب انه مطهر للقذر بنفسه و هو کما تری.

الثالث: اذا ترشح المطر بعد الوقوع علی مکان

فوصل مکاناً آخر لا یطهر لعدم صدق ماء المطر علیه بعد انفصاله، فمقتضی عموم انفعال ماء القلیل: تنجسه بالوصول إلیه.

و دعوی استصحاب حکم النازل الثابت له حال تقاطره مندفعة بتقدم ما یدل علی انفعال القلیل علیه الذی مورد بعضه ماء المطر بعد انقطاع تقاطره علیه، نعم لو جری علی وجه الارض فوصل إلی مکان مسقف و کان یتقاطر علیه من السماء طهر لإطلاق نصوص الباب الواردة فی المطر الجاری.

الرابع: إذا وقع علی عین النجس فترشح منها

علی شیء آخر و لم یکن معه عین النجاسة لم ینجس، بل الاقوی عدم تنجسه إذا کان معه عین النجاسة ما دام متصلًا بماء السماء یتوالی تقاطره علیه کما هو مورد الکاهلی، نعم لو کان متغیراً ینجس کما یستفاد من التعلیل فی صحیح ابن سالم.

الخامس: التراب النجس یطهر بنزول المطر علیه

إذا وصل إلی اعماقه، و یدل علیه- مضافاً إلی عموم مرسلة الکاهلی الدالة علی مطهریته لکل شیء- المرسل المروی بطرق عن أبی الحسن (علیه السّلام) فی طین المطر: انه لا بأس به ان یصیب الثوب ثلاثة ایام إلا ان یعلم انه قد نجسه شیء بعد المطر «۱».

السادس: إذا کان الاناء نجساً بولوغ الکلب فأصابه المطر

فهل یطهر أم لا؟ وجهان بل قولان: قد استدل علی لزوم التعفیر و عدم حصول الطهارة بوصول المطر

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المطلق.

]...[

إلیه بأمرین:

(۱) ما یدل علی ان ماء الغیث کالجاری، فکما یعتبر فی غسل الاناء النجس بولوغ الکلب بالجاری التعفیر کذلک فی المقام.

(۲) ما عن بعض الأساطین رحمهم اللّه قال: ان النسبة بین قوله (علیه السّلام): کل شیء یراه ... الخ، و بین ما یدل علی اعتبار التعفیر فی غسل الاناء المزبور و ان کانت عموماً من وجه، إلا ان الثانی یقدم للاظهریة، اذ المتبادر من المرسلة کفایة اصابة المطر فی طهارة ما من شأنه التطهیر بالغسل. و بعبارة اخری: تدل علی ان اصابة المطر انما تکون کالغسل بسائر المیاه، و علیه فکما انه لا یشمل النجاسات و المتنجس الذی لا تزول عنه عین النجاسة کذلک لا یعم ما یعتبر فیه التعفیر حتی لا یجب ذلک، حیث انه بمنزلة ازالة العین. و بعبارة اخری: علی المعنی المزبور لا یدل المرسل علی مطهریة المطر لما لا تطهره سائر المیاه.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأن ما یدل علی ان ماء الغیث کالجاری لیس إلا الإجماعات المحکیة، و هی علی فرض حجیتها غایة ما تدل علیه انما هو اعتصامه، و اما اعتبار کل ما یعتبر فی الغسل بالجاری فیه ایضاً فلا تدل علیه کما لا یخفی.

و أما الثانی: فلأنه علی ما اخترناه فی معنی التعفیر یکون هو ایضاً غسلًا حقیقة، و علیه فکما انه تدل المرسلة علی کفایة اصابة المطر عن الغسل بالماء، کذلک تدل هی علی کفایته عن الغسل بالتراب ایضاً بلا فرق بینهما.

مضافاً إلی ان المرسل عام یدل علی ان کل ما یقبل التطهیر یطهر باصابة المطر، و لا یحتاج إلی شیء آخر من التعفیر و الغسل و التعدد و نحوها، و النسبة بینه و بین ما یدل علی لزوم التعفیر و ان کانت عموماً من وجه، إلا ان المرسل بما ان دلالته تکون بالعموم،

یقدم علی ما یدل علی لزوم التعفیر لکون دلالته بالاطلاق، و لو لا ذلک لما کان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۸

و ماء الحمام إذا کانت له مادة حکمه

وجه لعدم اعتبار التعدد.

هذا کله مضافاً إلی ان دعوی عدم شمول ما یدل علی لزوم التعفیر لما إذا طهر الاناء بالمطر غیر بعیدة لاختصاص دلیله بموارد اعتبار الغسل، و هی ما لو طهرت بسائر المیاه، فتدبر حتی لا تبادر بالاشکال.

فتحصل: ان الاقوی عدم الحاجة إلی التعفیر، و ان کان الاحوط رعایته.

ماء الحمام

اشارة

و حکم ماء الحمام إذا کانت له مادة حکمه أی حکم الجاری بلا خلاف فیه، و یشهد لکونه منزلة الجاری عدة من الروایات کصحیح داود قلت لابی عبد اللّه (علیه السّلام): ما تقول فی ماء الحمام؟ قال (علیه السّلام): بمنزلة الماء الجاری «۱». و قریب منه غیره.

و أما شرطیة الاتصال فتدل علیها روایة بکر بن حبیب عن أبی جعفر (علیه السّلام): ماء الحمام لا بأس به إذا کانت له مادة «۲». و هی قویة السند لان بکراً و ان کان مجهولًا إلا ان فی سندها صفوان بن یحیی، و عن العدة: انه لا یروی إلا عن ثقة، و قیل: انه ممن اجمعت العصابة علی تصحیح ما یصح عنه، مضافاً إلی تلقی الاصحاب ایاها بالقبول.

و الظاهر ان المراد من ماء الحمام هو ما فی الحیاض الصغار، لکونه مورد النصوص و الفتوی لقرینة قوله (علیه السّلام): إذا کانت له مادة و لتشبیهه بالجاری.

---

(۱) الوسائل- باب ۷- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب الماء المطلق حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۹

]...[

ثمّ انه نسب إلی جماعة: اعتبار کون ما فی الخزانة وحده أو مع ما فی الحیاض بقدر الکر، و عن الأکثر: اعتبار بلوغ المادة کراً.

و عن جملة من المتأخرین: عدم اعتبار الکریة لا فی المادة و لا فی مجموع ما فیها و ما فی الحیاض، و عن بعض: التفصیل بین تساوی السطوح و اختلافها، ففی الاول. یکفی بلوغ المجموع کراً، و فی الثانی لأبد من بلوغ المادة کراً.

و تحقیق القول فی المقام: انه لا ریب فی ان نصوص الباب و ان کانت من قبیل القضیة الحقیقیة الدالة علی ثبوت الحکم لکل ما کان من الحمامات الموجودة فی زمان صدورها و ما وجد و یوجد بعدها، و لا تکون من قبیل القضیة الخارجیة المختصة بالافراد الخارجیة الموجودة فی ذلک الزمان، إلا انه لیس الموضوع هو کل ما یسمی بهذا الاسم، و لو کان ما سمی بهذا الاسم بعد ذلک منافیاً لما کان مسمی به فی زمان الصدور کما هو الشأن فی جمیع العناوین المأخوذة فی الادلة کعنوان ماء المطر، بل الموضوع هو کل ما ینطبق علیه

هذا العنوان بما كان له من المعنون فی تلك الازمنة. فدعوی عدم اختصاص الاحكام بالهيئة السابقة الموجودة فی ذلك الزمان ضعيفة غايتها.

و لكن هذا لا يوجب عدم شمول الادلة لما إذا كان المجموع اقل من الكر، اذ الظاهر انه موضوع للقدر المشترك، و هو الهيئة الخاصة المعلومة عند العرف، فلا يضر النقيصة و الزيادة فی الافراد. فعلی هذا مقتضی اطلاق الادلة عدم اختصاص احكامه بما إذا كان ما فی الخزانة أو هو مع ما فی الحياض بقدر الكر، بل يشمل ما لو كان اقل منه.

و دعوی قضاء العادة باستحالة وجود حمام لا يكون الماء الموجود فی خزانته فی ازمنة تعارف استعماله مقدار الكر، مندفعة بعدم تمامية ذلك فيه بعد الاخذ فی الاستعمال، لا سيما فی الحمامات الصغار.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۰

]...[

و دعوی غلبة كون مادة الحمام كراً فينزل الطلاق عليه، مندفعة بان ندرة الوجود لا توجب عدم شمول الاطلاق او الانصراف.

و لكن مع ذلك كله لأبد من اعتبار كرية المادة، أو كون ما فی الخزانة مع ما فی الحياض كراً فی ما يترتب علی ماء الحمام و ذلك لوجهين:

الاول: ان الظاهر ان روايات الباب انما سقيت لرفع استبعاد السائلين حيث توهموا انفعال ماء الحمام لاجل توارد النجاسات عليه، و اراد (عليه السلام) بقوله: ماء الحمام بمنزلة الجاری، أو كماء النهر. دفع ما اختلج فی أذهانهم من الريبة فی خصوص الحمام، و لا يستفاد منه مدخلية الحمام من حيث هو فی هذا الحكم تعبداً.

و يؤيده قوله (عليه السلام): يطهّر بعضه بعضاً. حيث انه كالصريح فی ان علة الاعتصام انما هی اتصال بعضه ببعض، لا مدخلية الحمام فی هذا الحكم كما يؤيده قوله (عليه السّلام) فی خبر حبيب بن بكر: إذا كانت له مادة. حيث انه ظاهر فی ان السبب فی عدم الانفعال وجود المادة له.

مضافاً إلی ان العرف يرون ان خصوصية الحمام كخصوصية الدار، و الغدير غير دخيلة فی الحكم، كيف و لازم دخل العنوان المذكور فيه هو انفعال ماء الحمام إذا لم يكن له مادة و لو كان كثيراً و عدم انفعاله لو أخذ منه مقدار و جعل مادة، و ذلك كله خلاف المرتكز العقلائی.

و بالجملة: التدبر فی الروايات و القرائن المحفوفة بها- الخارجية و الداخلية- يوجب القطع بعدم دخل الحمام من حيث هو فی هذا الحكم، و عليه فلا بد من ملاحظة القواعد العامة و ستعرف ما تقتضيه.

الثانی: انه لو سلم إطلاق روايات الباب، فتعارض هی مع ما يدل علی انفعال

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۱

]...[

الماء القليل و النسبة بينهما بما انه عموم من وجه، و دلالة كل منهما انما تكون بالاطلاق «۱» فيتساقطان فيرجع إلی عموم ما يدل علی انفعال كل شیء بالملاقاة، و لا يرجع إلی عموم خلق اللّه الماء طهوراً، لضعف سنده كما عرفت سابقاً. هذا ما يستفاد من الاخبار.

و أما القواعد العامة: فلا شبهة فی انه لو كان ما فی الخزانة بقدر الكر لا ينفعل ما فی الحياض المتصلة به، و لو مع اختلاف السطوح، لعدم معروفية الخلاف فی تقوی السافل بالعالی الكر، و عن غير واحد: دعوی الاتفاق عليه، بل عن بعض: دعوی كونه من المسلمات، و تدل عليه اخبار الحمام لانه القدر المتيقن من موردها، و حيث عرفت عدم الخصوصية له فيتعدی منه إلی غيره.

و یشهد به ایضاً صحیح ابن بزیع لا سیما بناء علی ما هو الحق من رجوع التعلیل إلی قوله (لا یفسده شیء)، کما انه لا ریب فی انفعال ما فی الحیاض بملاقاة النجاسة إذا کان مجموع ما فی الخزانة و ما فی الحیاض أقل من الکر، و ان کان ما فی الخزانة وحده اقل من الکر، و لکنه مع ما فی الحیاض بالغاً قدره فمع تساوی سطح ما فی الخزانة و ما فی الحیاض لا شبهة فی عدم الانفعال لعموم ما یدل علی عدم انفعال البالغ قدر الکر.

تقوی السافل بالعالی

و أما مع اختلاف السطحین فهی المسألة المعنونة فی کلام الاصحاب، فقد اختلفت کلماتهم فیها، فعن جماعة من المتأخرین: تقوی کل من السافل و العالی

---

(۱) لا یخفی انه عند تعارض العامین من وجه یرجع إلی اخبار الترجیح و هی تقتضی تقدیم ما دل علی انفعال الماء القلیل لانه اشهر منه.

]...[

بالآخر، و عن المنصف رحمه اللّه فی القواعد و غیرها: اعتبار الکریة فی مادة الحمام، و مقتضاه عدم تقوی السافل بالعالی، و ظاهر کلامه قدس سره فی التذکرة فیما لو وصل بین الغدیرین بساقیه: تقوی السافل بالعالی دون العکس، و مثله ما حکی من کلام غیره.

و تحقیق القول فی المسألة: انه لا ینبغی الشک فی ان المناط فی عدم الانفعال هو کون الماء الواحد المتصل کراً، و لا یکون شیء آخر دخیلًا فی هذا الحکم، کما یدل علی ذلک إطلاق ما یدل علی اعتصام الکر، فما عن صاحب المعالم من الاشکال فی عدم انفعال الکر مع تساوی السطوح إذا لم یکن مجتمعاً متقارب الاجزاء خلاف الاطلاق، و علی هذا فلو کان الماء ساکناً کما لو عمل ظرف من فضة علی هیئة المنبر فالظاهر انه لا ینبغی الریب فی تقوی کل من الاعلی و الاسفل بالآخر.

و دعوی اختصاص مورد ادلة اعتصام الکر بالحیاض و الغدران و نحوهما مما یتساوی السطوح، مندفعة بانه- مضافاً إلی ان المورد لا یکون مخصصاً بعض تلک الادلة- لا مورد له.

و دعوی انصرافه إلی خصوص متساوی السطوح واضحة الدفع، لأنه بدوی ناشئ من انس الذهن بذلک.

و أما ان کان جاریاً، فتارة: یستشکل فی شمول الادلة له بانه مع اختلاف السطوح یتعدد وجود الماء.

و فیه: انه یتوقف علی تخلل العدم و الانفصال و هو خلف الفرض.

و اخری: یستشکل فیه بأنّ ما دل علی اعتبار المادة فی الحمام المنصرف اطلاقها إلی الکر یقید هذه المطلقات بناء علی الغاء الخصوصیة.

و فیه: ما عرفت آنفاً من ان ندرة الوجود لیست صالحة للانصراف المقید

]...[

للاطلاق.

و ثالثة: یقال کما ذکره بعض اعاظم المعاصرین: بان المرتکز العرفی عدم تقوی کل من العالی و السافل بالآخر، و هذا الارتکاز موجب لانصراف المطلقات، هو لیس من الانصرافات البدویة التی لا یعول علیها فی رفع الید عن الاطلاق.

و فیه: ان تقوی بعض اجزاء الماء بالآخر لا یتوقف علی شیء سوی صدق الماء الواحد علی مجموعها، و هو یصدق علی المورد، و قد عرفت الاتفاق و الدلیل علی تقوی السافل بالعالی الکثیر، مع انه بدیهی عدم دخالة الکثرة فی التقوی، بل نفس تلک الادلة تدل علی المورد کما لا یخفی فتدبر.

و لبعض المحققین کلام فی المقام و حاصله: أنّا إذا راجعنا وجداننا لا نستبعد اطلاق الکریة علی الماء السافل المتصل بالعالی، بل ارتباط العالی بالسافل أشد من ارتباط بعض الماء الواقف ببعض، و هذا بخلاف العالی فان الماء النازل منه یضعف ارتباطه به، فکانه ینفصل عنه، فلا یساعد اذهاننا علی اطلاق الکریة علیه، و علیه فیفهم من قوله (علیه السّلام) إذا کان الماء کراً لا ینجسه شیء. ان السافل یتقوی بالعالی، و أما العالی فلا یفهم منه تقویه بالسافل، و لعل هذا هو مدرک القول بالتفصیل الموجود فی المسألة.

و فیه: ان ذلک لو تم فلازمه عدم تقوی السافل بالعالی ایضاً، إذ مع فرض ضعف الارتباط و صدق الانفصال، فما الوجه فی تقویه به. فالحق انه یصدق علی مجموعها انه ماء واحد متصل بعضه ببعض و یکون کراً، و لازم ذلک هو الالتزام بتقوی کل منهما بالآخر.

فتحصل من مجموع ما ذکرناه: ان ما ذکره بعض الفقهاء بقوله قدس سره: فالحیاض الصغار إذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاة إذا کان ما فی الخزانة وحده أو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۴

الثانی الواقف، کمیاه الحیاض و الاوانی، ان کان مقداره کراً و حدَّه ألف و مائتا رطل بالعراقی

مع ما فی الحیاض بقدر الکر من غیر فرق بین تساوی سطحها مع الخزانة و عدمه. هو القول الصحیح، و علیه العمل.

ثمّ انه إذا تنجس ما فیها یطهر بالاتصال بالخزانة بلا خلاف فیه فی الجملة، و حینئذ بناء علی طهارة المتمم کراً بطاهر، لا یعتبر کریة خصوص ما فی الخزانة فی رفع نجاسة ما فی الحیاض المتصلة بها، بل یکفی کون المجموع کراً، و أما بناء علی عدم القول بها فیعتبر کون خصوص ما فی الخزانة کراً.

و یدل علی طهارة ما فی الحیاض إذا اتصلت بها صحیح ابن بزیع بناء علی ما تقدم من رجوع العلة التی فیه إلی الغایة، فیعم الحکم کل ماله مادة.

و لکن حیث عرفت فی مبحث الماء الجاری ان الحدیث لا یدل علی کفایة مجرد الاتصال، فالاحوط رعایة الامتزاج مع ما یجری علیه من الخزانة.

الماء الراکد

[الماء الکر]

اشارة

الثانی من الاقسام الواقف کمیاه الحیاض و الاوانی ان کان مقداره کراً لم ینجس بوقوع النجاسة فیه بلا خلاف، بل هو من الضروریات.

و تشهد له جملة من النصوص منها المتضمنة «۱» قولهم (علیهم السّلام): إذا بلغ الماء قدر کر لا ینجسه شیء. الوارد بعضها جواباً عن

السؤال عن الماء الذی تلغ فیه الکلاب، و یغتسل فیه الجنب، و تبول فیه الدواب، و تدخله الدجاجة التی وطئت العذرة.

وحده أی حد الکر بحسب الوزن الف و مائتا رطل بالعراقی علی

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۵

]...[

المشهور، و عن جماعة: دعوی الاجماع علیه، لان مقتضی الجمع بین مرسلة ابن أبی عمیر عن بعض اصحابنا عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): الکر من الماء الذی لا ینجسه شیء ألف و مائتا رطل «۱». و بین صحیحة محمد بن مسلم عنه (علیه السّلام): و الکر ستمائة رطل «۲». حمل الرطل فی المرسلة علی العراقی، و حمله فی الصحیحة علی المکی الذی هو ضعف العراقی. و ذلک لوجوه:

الاول: ان کلًا منهما فی نفسه مجمل محتمل لإرادة کل واحد من الارطال العراقی و المکی و المدنی منه لما یستفاد من تتبع الاخبار و الآثار من شیوع العراقی فی المدینة، بل یظهر من حدیث الکلبی النسابة سؤالًا و جواباً: ان الاستعمال فی العراقی اشیع، و کذلک المکی.

مضافاً إلی انه یحتمل کون الامام فی زمان صدور الحدیث فی مکة، و علی ذلک فضم کل منهما إلی الآخر قرینة معینة للمراد من الآخر.

و ان شئت فاختبر ذلک فیما إذا قال القائل اعط زیداً منّاً من الشعیر، ثمّ قال: اعطه منّین، و علم ان القائل حین ما یقول اعطه منّین ملتفت إلی ما قاله اولًا و لم یرفع الید عنه، و کان المنّ مشتر مشترکا بین مقدار و نصفه، فانه لا یشک احد فی ان کل واحد منهما یرفع الاجمال عن الآخر.

الثانی: ان المسلم بین الاصحاب- إلا ما شذّ- ان الکر لا یزید بحسب المساحة عن ثلاثة و اربعین شبراً إلا ثمن شبر، و لا ینقص عن سبعة و عشرین شبراً، و ألف و مائتا رطل بالعراقی علی ما ستعرف یقارب سبعة و عشرین.

و علیه فان قلنا: بان المراد من الرطل فی الصحیح هو العراقی، یلزم ان یکون

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الماء المطلق حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۶

أو کان کل واحد من طوله و عرضه و عمقه ثلاثة اشبار و نصفاً بشبر مستوی الخلقة

بحسب المساحة ثلاثة عشر شبراً و نصف شبر، و ان حملناه علی المدنی یکون عشرین شبراً و ربع شبر، فلا محیص عن حمله علی المکی، و هو حینئذ یکون قرینة علی ارادة العراقی من المرسلة.

الثالث: انه لو لم یتم ما ذکرناه، و سلمنا اجمال الروایتین نقول: ان لکل منهما صریحاً یوضح اجمال الآخر، و ذلک لان الصحیح علی أی معنی حمل الرطل فیه یدل علی ان الفاً و مائتی رطل بالعراقی یکون کراً، إذ أی المعانی ارید منه لا یزید علی ذلک، فهذا یدل ان هذا الحد و ما زاد علیه کر لا ینفعل، فهو قرینة معینة لإرادة العراقی من المرسلة. و المرسل علی أی معنی حمل الرطل فیه یدل علی ان الاقل من ألف و مائتی رطل بالعراقی لیس بکر و ینفعل، فهو ایضاً قرینة علی ارادة المکی من الصحیح کما لا یخفی.

و ان شئت قلت: ان المرسل یدل علی ان الفاً و مائتی رطل بالعراقی کر، و الصحیح یدل علی ان الاقل منه لیس بکر، فبکل من الخبرین یتمسک لاثبات جزء من المطلوب فتدبر فی ذلک فانه دقیق.

هذا کله فی وزن الکر، و أما مساحته ففی المتن.

مساحة الکر

أو کان کل واحد من طوله و عرضه و عمقه ثلاثة أشبار و نصفاً بشبر مستوی الخلقة فیکون بالمساحة ثلاثة و اربعین شبراً إلّا ثُمن شبر، و هو المشهور بین الاصحاب، و عن القمیین و جماعة من المتأخرین کالمصنف رحمه اللّه: فی المختلف

]...[

و الشهید الثانی و الاردبیلی و غیرهم: انه سبعة و عشرون شبراً.

و عن المحقق و صاحب المدارک: انه ما بلغ إلی ستة و ثلاثین شبراً.

هذه هی عمدة الاقوال فی المسألة، و هناک اقوال اخر ضعیفة غایتها، یظهر وجه ضعفها مما نبینه ان شاء اللّه تعالی.

و قد استدل للمشهور بروایة الحسن بن صالح الثوری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): إذا کان الماء فی الرکی کراً لا ینجسه شیء، قلت: و کم الکر؟ قال (علیه السّلام): ثلاثة اشبار و نصف عمقها فی ثلاثة اشبار و نصف عرضها «۱». و روی هذا الخبر عن الاستبصار مع زیادة: ثلاثة اشبار و نصف طولها.

و تقریب الاستدلال بها علی ما فی الاستبصار واضح، و أما علی ما فی الکافی فبدعوی الاکتفاء بذکر بعض الابعاد عن الآخر.

اقول: لا إشکال فی ان الحدیث موثق معتبر، و لکن المعتمد هو ما فی الکافی، لانه و ان کان مقتضی القاعدة عند دوران الامر بین الزیادة و النقیصة هو الحکم بالثانیة، إذ احتمال السقط اقوی من احتمال الزیادة فلا یتکافآن، إلا انه فیما نحن فیه بما ان الکلینی اضبط من الشیخ، و صاحب الاستبصار کثیراً ما یذکر ما أدی إلیه نظره و فهمه من الاخبار فی ضمن الخبر، و الاعلام انما استدلوا بهذا الخبر علی ما فی الکافی، یکون احتمال السقط من الکافی اضعف من احتمال الزیادة من الاستبصار، و علیه فالعبرة بما فی الکافی.

ثمّ انه بما ان مورده الرکی، و هو مدور بحسب الغالب، فالعرض فی الحدیث لیس هو ما یقابل الطول، لان المدور لا یکون له خطوط متساویة، بل هو بمعنی السعة، فیکون المراد من عرضها قطر الدائرة.

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حدیث ۸.

]...[

و ما فی الجواهر من ان الحمل علی المدور حمل علی ما لا یعرفه إلا الخواص من علماء الهیئة فیمتنع، غریب غایته، اذ لو کان جوابه (علیه السّلام) بما یکون نتیجته ضرب الابعاد بعضها فی بعض کان لما افاده وجه، و أما بما ان الجواب انما یکون بتعیین القطر و العمق- و هما مما یعرفه کل احد- فلا محذور فیه.

و دعوی ان مقتضی الاطلاق ان یکون سعته علی الاطلاق ثلاثة اشبار و نصفاً من أی ناحیة تفرض و المدور لیس کذلک إذ لیس ما عدا البعد المفروض فی وسطه کذلک فمن الاطلاق یستکشف عدم کونه مستدیراً، مندفعة بان مقتضی الاطلاق الحمل علی المدور،

لانه الـذی تسـتوی فیه الخطوط من أی ناحیـة فرض الخط، بخلاف غیره من المضـلعات، فإن ما بین زوایاه اطول من ما بین الاضـلاع، فمقتضی اطلاق الاقتصار علی بیان بعد واحد الحمل علی المدور.

و بالجملـة: تسـاوی الخطوط فی المـدور من جمیع النقـاط، و کونه ممـا له بعـد واحـد فی نظر العرف، و کون مورد الخبر الرکیـة التی تکون مستدیرة غالباً، تقتضی حمل الخبر المتضمن لبیان بعد واحد علی المدور.

و بما ذکرناه یظهر لزوم حمل موثق أبی بصیر: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الکر من الماء کم یکون قدره؟ قال (علیه السّلام): إذا کان الماء ثلاثـة اشـبار و نصـفاً فی مثله ثلاثـة اشـبار و نصف فی عمقه فی العرض فذلک الکر من الماء «۱». الذی اسـتدل به علی مذهب المشهور علی المدور.

و دعوی ان قوله ثانیـاً (ثلاثـة اشـبار) لیس بـدلًا من قوله (مثله) هو معطوف علی (مثله)، و قـدر العـاطف کمـا تری، إذ التقـدیر خلاف الاصل.

و ما فی الجواهر من: انی عثرت علی نسخة مقروءة علی المجلسی الکبیر

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من أبواب الماء المطلق حدیث ۶.

]...[

مصححة: فی ثلاثة اشبار و نصف فی عمقه. لا یعتمد علیه فی قبال النسخ المتعارفة.

کمـا ان دعوی خـذفه من العمق لدلالـة ما قبله علیه کما تری، بل الظاهر منه کون قوله (علیه السّـلام) ثانیاً: ثلاثـة اشـبار، بـدلًا من قوله (علیه السّـلام): مثله، فیحمل علی المـدور بالتقریب المتقـدم، و علی هذا فظاهر الروایتین کون الکر ثلاثة و ثلاثین شبراً و خمسة اثمان الشبر و نصف ثُمنه، إذ مقتضـی ضـرب نصف القطر- و هو شبران إلّا ربع شبر- فی نصف المحیط- و هو خمسة اشبار و نصف علی ما هو الثابت فی محله من ان المحیط ثلاثة امثال القطر و سبعة- ثمّ ضرب الحاصل فی العمق، کون الحاصل ما ذکرناه.

فتحصـل: ان هـذین الخبرین الـذین همـا مـدرک المشـهور لا یـدلان علی ما ذهبوا إلیه، و لا علی ما اختاره المحقق، فالامر یـدور بین طرحهما أو الالتزام بان المراد بهما ان الکر هو سـبعة و عشـرون، و تعیین هذا المقدار انما یکون لاجل الاحتیاط من جهة ان وسط البئر غالباً یکون عمقه اقل من اطرافه کما لا یخفی، و لا یبعد دعوی ارجحیة الثانی، و علی کل حال لا یدلان علی ما استدلوا بهما له.

ثمّ ان من روایـات الباب ما رواه الشیخ فی الصحیح عن إسـماعیل بن جابر: قلت لأبی عبـد اللّه (علیه السّـلام): الماء الـذی لا ینجسـه شیء؟ قال: ذراعان عمقه فی ذراع و شبر سـعته «۱»، و قد توهم دلالته علی مذهب المشـهور بدعوی ان ظاهر اعتبار الذراع و الشبر فی السـعة اعتبارهما فی کل من البعـدین و الـذراع انما یکون اطول من الشبرین بمقدار یسـیر، فیبلغ مجموع مساحته ما یقرب من المساحة المشهورة.

و فیه مضافاً إلی ان الـذراع لا- یزیـد علی الشبرین کمـا یساعـده الاختبـار، فعلی مـا ذکر یکون مجموع مساحته سـتة و ثلاثین شبراً، ما عرفت سابقاً من ظهور مثل هذا

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

]...[

التحدید المعین لبعدوا حد فی قبال العمق فی الشکل المدور، فیبلغ مجموع مساحته ما یقرب سبعة و عشرین شبراً کما لا یخفی.

و تدل علی هذا القول روایة إسماعیل بن جابر: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن قدر الماء الذی لا ینجسه شیء، فقال (علیه السّلام): کر، قلت: و کم الکر؟ قال (علیه السّلام): ثلاثة اشبار «۱»، و عن البهائی رحمه اللّه: ان الروایة من زمن العلامة رحمه اللّه إلی زماننا هذا موصوفة بالصحة، فالروایة من حیث السند لا إشکال فیها.

و أما من حیث الدلالة، فحیث انه لم ینص علی بعد بعینه لیجری فیها ما ذکرناه فی الروایات المتقدمة بل نسب التحدید إلی نفس الماء لا إلی ابعاده، فظهور هذه الجملة فی جمیع ابعاده لا ینکر، مضافاً إلی اعتضاده بالاجماع علی ان الکر لا ینقص عن سبعة و عشرین، فلو فرض مورد الروایة المدور، یلزم ان یکون اقل، فلا بد من فرضه مربعاً، و یؤیده ما عن المجالس و الامانی انه ثلاثة اشبار طولًا فی ثلاثة اشبار عرضاً فی ثلاثة اشبار عمقاً «۲». و علیه یکون مفاد هذا الحدیث کون الکر سبعة و عشرین شبراً، و احتمال سقوط النصف من الحدیث لا یعتنی به، کما ان دعوی وهنه لاعراض الاصحاب عنه مندفعة باحتمال ان یکون اعراضهم لبعض الوجوه المرجحة لغیره علیه، مع افتاء جماعة بمضمونه.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی- بحسب الادلة- کون الکر- بحسب الوزن- الفاً و مائتی رطل بالعراقی، و بحسب المساحة سبعة و عشرین شبراً.

ثمّ انه یقع الکلام فی الجواب عن الاشکال الذی یکون فی المقام و هوان

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الماء المطلق حدیث ۲.

]...[

التحدید بالمساحة و الوزن یختلفان، فکیف التوفیق بین التحدیدین؟ و بعبارة اخری: المحکی عن المجلسی رحمه اللّه: ان ألفاً و مائتی رطل من ماء المدینة یساوی ثلاثة و ثلاثین شبراً تقریباً، و عن جماعة: ان هذا المقدار من ماء النجف یساوی ثمانیة و عشرین شبراً و ذکر الاستاد دام بقاؤه انه یساوی سبعة و عشرین شبراً، و هذه الاوزان لا توافق المشهور فی المساحة و ربما تزید علی المساحة التی اخترناه، و لعله ربما ینقص منها.

و تحقیق القول فی الجواب عنه یقتضی ان یقال: بما ان الاشبار فی حد ذاتها لا انضباط لها حتی فی المتعارف منها، سیما مع کون المتعارف منها فی الازمنة السابقة اطول من المتعارف فی زماننا، و معه لا مجال لجعلها حداً واقعیاً، فلا محیص عن حملها علی کونها کاشفة عن تحقق الموضوع الواقعی.

و أما الوزن فیما ان المیاه تختلف خفة و ثقلًا، و من المستبعد جداً دخل الخفة و الثقل فی الاعتصام، بل المرتکز عند العرف العاصم هو الکم الخاص، فلا بد من الالتزام بانه ایضاً علامة علی وجود الکر فهما لیسا حدین، بل هما علامتان لوجود الکر، و لا مانع من جعل علامتین لشیء مع کون النسبة بینهما عموماً من وجه، أو المطلق، و علیه فنلتزم بکفایة تحقق احدهما و لو لم یتحقق الآخر، إذ وجود کل منهما امارة علی وجود الحد، و أما عدمه فلا یکون امارة علی عدم وجوده لیقع التعارض بین الدلیلین و یحکم بتساقطهما کما لا یخفی، فتدبر فی اطراف ما ذکرناه فانه احسن ما قیل فی هذا المقام. و منه یظهر ما فی کثیر من الکلمات فی المقام.

فروع

[مقدار الرطل العراقی]

الاول: المشهور: ان الرطل العراقی مائة و ثلاثون درهماً، و تدل علیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۵۲

]...[

مکاتبة «۱» إبراهیم بن محمد الهمدانی إلی أبی الحسن (علیه السّلام) فی الفطرة و فیها: فکتب إلی ان الصاع ستة ارطال بالمدنی و تسعة ارطال بالعراقی. بضمیمة قوله: و اخبرنی انه یکون بالوزن الفاً و مائة و سبعین وزنه، و الوزنة بالکسر مفسرة بالدرهم. فیکون ارطل العراقی و هو تسع المجموع مائة و ثلاثین درهماً، مضافاً إلی ان الرطل المدنی مائة و خمسة و تسعون درهماً بلا خلاف، فالرطل العراقی الذی هو ثلثاه یکون ما ذکرناه و عن النهایة و المنتهی: انه مائة و ثمانیة و عشرون درهماً و أربعة اسباع، و لیس له مستند، ثمّ ان الدرهم نصف مثقال شرعی و خمسه، فکل عشرة دراهم حینئذ سبعة مثاقیل، و المثقال الشرعی ثلاثة ارباع الصیرفی کما عن جماعة التصریح بجمیع ذلک، و بهذا الحساب یعرف الکر بجمیع الاوزان.

[الماء المشکوک کریته]

الثانی: الماء المشکوک کریته مع عدم العلم بحالته السابقة فی حکم القلیل، و لیس الوجه فیه ان المستفاد من النصوص اقتضاء الملاقاة للنجاسة و مانعیة الکریة، فمع الشک فی المانع یرجع إلی اصالة العدم، أو ان اناطة الرخصة بامر وجودی تدل بالالتزام العرفی علی ان الموضوع انما هو احراز ذلک الامر، أو ان مقتضی العمومات انفعال الماء کسائر الاشیاء خرج عنه الکر، فمع الشک فیه بما انه شک فی مصداق الخاص یکون المرجع هو العموم.

إذ یرد علی الاول: عدم تمامیة قاعدة المقتضی و المانع کما حقق فی محله.

و علی الثانی: ان اناطة الرخصة بامر وجودی کاناطة المنع به من غیر فرق بینهما، لیس المقصود منها الا جعل حکم واقعی لموضوع واقعی.

و علی الثالث: عدم مرجعیة العام عند الشک فی الخاص، مضافاً إلی ان مقتضی

---

(۱) الوسائل- باب ۷- من أبواب زکاة الفطرة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۵۳

]...[

عموم (خلق اللّه الماء طهورا لا ینجسه شیء) «۱» عدم تنجس مطلق المیاه خرج عنه القلیل، فمع الشک فی الخاص لو کان المرجع هو العموم لا بد و ان یرجع إلیه و یحکم بعدم التنجس کما حکم به بعض فتأمل.

بل لأصالة عدم الکریة الازلی، إذ الکریة وصف زائد علی وجود الماء، و الثابت فی محله جریان استصحاب العدم الازلی فی امثال المقام.

و قد اشکل علی هذا الوجه بعض الاعاظم بان الکریة لیست من عوارض وجود الماء عرفاً کی تصدق فی الازل السالبة بانتفاء الموضوع، فانها نحو سعة فی مرتبة الطبیعة فلا یصح ان نشیر إلی کر من الماء و نقول: هذا قبل و جودة لیس بکر، فلیس المقام من

موارد جریان الاصل فی العدم الازلی.

و فیه: انه لا شبهة فی ان الماء الکر من حیث هو لیس موضوعاً للحکم حتی فی صورة التفرق، إذ لا ریب فی دخل اجتماع ذلک المقدار من الماء فی الحکم، و هذا وصف عنوانی زائد علی صرف وجود الماء، و یستصحب عدم ذلک، و یقال انه فی الازل لم یکن هذا الوصف متحققاً، فیستصحب عدمه.

ثمّ انه بناء علی عدم جریانه و البناء علی عدم التنجس لأصالة الطهارة هل یحکم بطهارة متنجس غسل فیه ام لا؟ وجهان: قد استدل للاول: بان المعتبر فی التطهیر بالقلیل علو المطهر و وروده علی النجس، و حیث انه یحتمل ان یکون قلیلًا فیشک فی حصول شرائط التطهیر، فیرجع إلی استصحاب النجاسة.

و فیه: ان اعتباره فی التطهیر بالقلیل انما یکون لاجل ان لا یصیر الماء نجساً بالملاقاة، فاذا فرضنا عدم نجاسة الماء- و لو غسل فیه المتنجس و کان هو وارداً علی الماء- فلا مانع من الحکم بحصول الطهارة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الماء المطلق حدیث ۹.

]...[

و بالجملة: لا یعتبر فی حصول الطهارة سوی الغسل بماء طاهر مرة أو اکثر، فاذا غسل المتنجس فی مشکوک الکریة و بنینا علی عدم تنجسه بالملاقاة فقد تحقق الغسل بماء طاهر، فتحصل الطهارة.

مشکوک الکریة مع سبق القلة

الثالث: الکر المسبوق بالقلة إذا علم ملاقاته للنجاسة و لم یعلم السابق من الملاقاة و الکریة حکم بطهارته، اما فی صورة الجهل بالتاریخین فلتعارض اصالة عدم الملاقاة إلی زمان الکریة المقتضیة للطهارة مع اصالة عدم الکریة إلی زمان الملاقاة المقتضیة للنجاسة، فتتساقطان و یرجع إلی اصالة الطهارة.

و ما عن المحقق النائینی قدس سره من عدم جریان استصحاب عدم الملاقاة إلی زمان الکریة لعدم ترتب الطهارة علیه بل هی مترتبة علی کون الملاقاة فی حال الکریة، و الاصل المزبور لا یثبت ذلک، مخدوش إذ النجاسة مترتبة علی الملاقاة فی حال القلة، فیکفی فی الحکم بعد النجاسة استصحاب عدم الملاقاة إلی زمان الکریة.

و أما ان علم تاریخ الکریة دون الملاقاة، فعلی الحق من جریان الاستصحاب فی معلوم التاریخ ایضاً فلاصالة الطهارة التی هی المرجع بعد تعارض اصالة عدم الکریة إلی زمان الملاقاة مع اصالة عدم الملاقاة إلی زمان الکریة، و أما بناء علی عدم جریانه فیه فلاصالة عدم الملاقاة إلی زمان الکریة.

و أما ان علم تاریخ الملاقاة، فقیل: انه یحکم بنجاسته، اما لاستصحاب عدم الکریة إلی زمان الملاقاة فیثبت موضوع النجاسة و هو ملاقاة ما لیس بکر مع النجاسة بناء علی عدم جریان الاصل فی معلوم التاریخ، أو لأصالة تأخر الحادث المجهول بناء

]...[

علی انها اصل برأسها.

و لکن حیث انها لیست اصلًا مستقلًا غیر الاستصحاب، و هو کما یجری فی مجهول التاریخ یجری فی معلومه، إذ و ان لم یکن شک فی الملاقاة بالنسبة إلی الازمنة التفصیلیة، الا انها مشکوکة بالنسبة إلی الزمان الاجمالی، و دعوی عدم کونه شکاً فی البقاء کما تری، فیتعارضان و یرجع إلی اصالة الطهارة، فیحکم فی هذه الصورة ایضاً بالطهارة.

و هکذا یحکم بالطهارة فی القلیل المسبوق بالکریة الملاقی للنجاسة، أما إذا جهل التاریخان فلقاعدة الطهارة بناء علی عدم جریان الاصل فی مجهول التاریخ، و استصحاب الکریة إلی زمان الملاقاة المقتضی للطهارة بناء علی جریانه فیه.

و لا یعارضه استصحاب عدم الملاقاة إلی زمان القلة، اذ النجاسة تترتب علی الملاقاة فی حال کونه قلیلًا لا علی عدم الملاقاة فی حال کون کراً کی یجری الاصل المزبور.

و من ذلک ظهر حکم ما لو علم تاریخ الملاقاة، فان استصحاب عدم الملاقاة إلی زمان القلة لا یجری حتی بناء علی ما هو الحق من جریان الاصل فی معلوم التاریخ لعدم ترتب الاثر علیه، فیجری الاصل فی مجهول التاریخ بال معارض و نتیجته الطهارة.

هذا بناء علی المسلک الحق، و اما بناء علی عدم جریان الاصل فی مجهول التاریخ ایضاً، فالحکم بالطهارة انما یکون لاجل قاعدتها، و ان علم تاریخ القلة فتوهم ان الحکم فیه هو النجاسة لأصالة تأخر الحادث المجهول و لکن بناء علی ما هو الحق من عدم کونها اصلًا مستقلًا غیر الاستصحاب، فالحکم فی هذه الصورة ایضاً الطهارة لأصالة عدم الکریة إلی زمان الملاقاة، و لا یعارضها اصالة عدم الملاقاة إلی زمان القلة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۵۶

]...[

کما عرفت آنفاً. هذا بناء علی الحق من جریان الاصل فی مجهول التاریخ، و أما بناء علی عدم جریانه فیه فلقاعدة الطهارة.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی هو الحکم بالطهارة فی جمیع الفروض الستة.

حدوث الکریة و الملاقاة فی آن واحد

الرابع: إذا حدثت الکریة و الملاقاة فی آن واحد حکم بطهارته کما عن جماعة، و قد استدل له بعض المعاصرین باطلاق قوله (علیه السّلام) «۱»: إذا کان الماء قدر کر لم ینجسه شیء. الشامل للمقارنة و اللاحقة، و أید هذا الاطلاق بالارتکاز العقلائی فی المانع، فانه یکفی عندهم فی مانعیة المانع عن اثر المقتضی مقارنته للمقتضی حدوثاً. ثمّ قال: انه لو حمل الدلیل المذکور علی الکریة السابقة علی الملاقاة لزم اعتبار اللحوق فی الملاقاة، و تقیید الجزاء بالملاقاة اللاحقة یستلزم تقیید المفهوم بها، فیکون مفهوم القضیة إذا لم یکن الماء قدر کر ینجسه الشیء الملاقی له بعد ذلک فتکون صورة المقارنة خارجة عن المنطوق و المفهوم، فالمرجع فیها أما عموم طهارة الماء أو استصحاب الطهارة. و فی کلامه مواقع للنظر: أما ما ذکره من الاطلاق: فیرد علیه ان ظهور القضیة المزبورة بعد ملاحظة رجوع ضمیر (لا ینجسه) إلی الکر، و تقیید الشیء بصورة الملاقاة فی اعتبار تقدم الکریة علی الملاقاة فی الاعتصام لا ینکر.

و ما ذکره من المؤید غیر مربوط بباب التشریعیات التی لا یکون المقتضی معلوماً، إذ لعله لا یکون للملاقاة مع الکر اقتضاء للنجاسة، مضافاً إلی انها من

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱- ۲- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۵۷

]...[

الاحکام الشرعیة، و المقتضی لها انما هو ارادة الشارع.

و أما ما ذکره من ان تقیید المنطوق بالملاقاة اللاحقة یستلزم تقیید المفهوم بها و لازمه خروج صورة المقارنة عن کل منهما، فیرد علیه: ان المفهوم هو انتفاء الحکم عن الموضوع عند انتفاء الشرط، فمفهوم القضیة المزبورة ان الماء الذی لا یکون کراً قبل الملاقاة ینجسه شیء، فشموله لصورة المقارنة فی غایة الوضوح، مضافاً إلی انه علی فرض عدم شمول القضیة المزبورة لهذه الصورة منطوقاً و مفهوماً لا تصل النوبة إلی الرجوع إلی ما دل علی الطهارة، إذ لا بد من الرجوع إلی ما یدل علی انفعال الماء بالملاقاة، لان الخارج عنه هو الکر بالادلة المزبورة، و مع فرض عدم شمولها لمورد یتمسک بالعام فیحکم بالنجاسة.

فالاقوی: هو الحکم بالنجاسة فی صورة تقارن الملاقاة و الکریة.

[لو وقعت النجاسة فی ماءین لم یعلم ایهما کر]

الخامس: اذا کان هناک ماءان احدهما کر و الآخر قلیل و لم یعلم ایهما کر فوقعت النجاسة فی احدهما لم یحکم بالنجاسة لاستصحاب الطهارة، سواء کانت الملاقاة لمعین أو غیر معین، و من غیر فرق بین الجهل بالحالة السابقة و بین العلم بکونها فیهما الکریة أو القلة.

أما فی صورة الجهل بها: فلعدم جریان استصحاب الکریة أو القلة أو عدمهما کما هو واضح، و الوجوه التی استدل بها للنجاسة من قاعدة المقتضی و المانع و غیرها قد عرفت ما فیها فی المسألة الثالثة، و ما اعتمدنا علیه فی تلک المسألة من استصحاب العدم الازلی لا یجری فی المقام لمعارضته باستصحاب عدم الکریة فی الآخر، فلا محالة یرجع إلی استصحاب الطهارة.

و بذلک ظهر حکم الصورتین الاخیرتین، اذ فی صورة کون الحالة السابقة فیهما الکریة، استصحاب کریة الملاقی مع النجس معارض باستصحاب الکریة فی الآخر،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۵۸

]...[

و فی صورة کون الحالة السابقة فیهما القلة، اصالة عدم الکریة فی الملاقی معارض باصالة عدم کریة الآخر فتتعارضان و تتساقطان، فیحکم بطهارة الماء لاستصحابها.

[اذا وقعت النجاسة فی ماءین احدهما کان نجسا من قبل]

السادس: إذا کان هناک ماءان احدهما المعین نجس فوقعت نجاسة لم یعلم وقوعها فی النجس أو الطاهر لم یحکم بنجاسة الطاهر، لا لانحلال العلم الاجمالی بنجاسة احدهما بالعلم التفصیلی بنجاسة المعین کما ذکره بعض الاعاظم، بل الوجه فیه عدم العلم بحدوث النجاسة، إذ لو وقعت فی النجس لم یحدث شیء بواسطتها.

و لکن لا بد من تقیید الحکم بما إذا لم تکن النجاسة الثانیة موجبة لحدوث اثر زائد، و إلا فالعلم الاجمالی یکون مؤثراً فی لزوم الاجتناب عن کلیهما، فلو کان ماءان احدهما متنجس بالدم فوقعت قطرة بول فی احدهما، یحکم بنجاسة الطاهر، أی بلزوم الاجتناب عنه عقلًا.

[إذا وقعت النجاسة فی کر لم یعلم انه مطلق أو مضاف]

السابع: إذا كان كر لم يعلم انه مطلق أو مضاف فوقعت فيه نجاسة، يحكم بنجاسته بناء على جريان الاصل فى العدم الأزلى، إذ عليه يستصحب عدم مائية هذا المائع المتحقق قبل وجوده، و لا يعارض باستصحاب عدم اضافته لعدم ترتب الطهارة عليه لانها مترتبة على الماء، و استصحاب عدم احد الضدين لا يثبت وجود الآخر فتدبر.

ثمّ ان بعض الوجوه المتقدمة فى المسألة الثالثة للقول بالنجاسة مقتض هنا لها كما لا يخفى لمن تدبر، هذا فيما إذا لم تكن حالته السابقة هى الاطلاق، و الا يحكم بعدم التنجس كما لا يخفى وجهه.

و إذا كان كران احدهما مطلق و الآخر مضاف و لم يعلم وقوع النجاسة فى الماء أو المضاف، فان كان المطلق ممتازا عن المضاف، فالحكم بالطهارة واضح لعدم العلم بحدوث النجاسة بوقوعها فى احدهما، فالمطلق طاهر و هو معلوم، و المضاف يحكم

]...[

بطهارته لاستصحاب الطهارة، و ان لم يكن المطلق ممتازا عن المضاف فصور المسألة و حكمها بعينها صور المسألة الخامسة فلا نعيد.

المتمم كراً بطاهر أو نجس

الثامن: القليل النجس المتمم كراً بطاهر أو نجس، نجس كما هو المشهور على ما نسب إليهم.

و عن السيد و الحلى و جماعة من المحققين: هو الحكم بالطهارة، و عن بعضهم: التصريح بعدم الفرق بين ان يكون المتمم طاهراً أو نجساً، و عن آخر: اشتراط طهارته.

و الاقوى هو ما نسب إلى المشهور، و يدل عليه: الاستصحاب و مفهوم قوله «۱» (عليه السّلام): إذا بلغ الماء قدر كر لا ينجسه شىء.

أما الاول: ففيما إذا كان المتمم نجساً فواضح، و أما ان كان المتمم طاهراً فلأنه يجرى فى النجس و تثبت به نجاسة المتمم ايضاً لعموم ما دل على انفعال القليل، و لا يعارض ذلك باستصحاب طهارة المتمم لانه ليس من آثارها طهارة ملاقيه كما لا يخفى، و عليه فيكون استصحاب نجاسته المتمم (بالفتح) حاكماً على استصحاب طهارة المتمم (بالكسر).

و أما الثانى: فلأن مفهومه إذا لم يكن الماء قبل الملاقاة كراً ينجسه النجس، و انه فى المقام قبل الملاقاة لا يكون كراً، فيتنجس بمقتضى المفهوم.

و يمكن الاستدلال به بوجه آخر و هو: ان الظاهر من الحديث فرض كر طاهر

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حديث ۱- ۲- ۶.

]...[

فى الموضوع بقرينة قوله (لا ينجسه شىء)، و إذا كان بعضه نجساً فلا يشمله المنطوق. و بعبارة اخرى: الظاهر عدم حدوث النجاسة فيه بعد صيرورته كراً، و أما ارتفاع النجاسة الثابتة له أو لبعض اجزائه فلا يدل الحديث عليه، و فى المقام بما ان بعضه نجس قبل الملاقاة فنجاسته باقية، و بعضه الآخر بما انه غير كر فمقتضى المفهوم نجاسته.

و ما يدل على نجاسة ما يجتمع فى الحمام من المياه النجسة. كموثقة ابن أبى يعفور عن الامام الصادق (عليه السّلام): اياك ان تغتسل من غسالة الحمام ففيها يجتمع غسالة اليهودى و النصرانى و المجوسى و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم، فان اللّه تعالى لم يخلق

خلقاً انجس من الکلب، و ان الناصب لنا اهل البیت لأنجس منه «۱». فانها باطلاقها تشمل ما لو کانت المیاه المجتمعة بمقدار الکر، و ایضاً تشمل باطلاقها ما لو کان متممه طاهراً کما لا یخفی.

و قد استدل القائلون بالطهارة علیها بان البلوغ یستهلک النجاسة فیستوی ملاقاتها قبل الکثرة و بعدها، و بانه لو لا الحکم بالطهارة مع البلوغ لما حکم بطهارة الماء الکثیر إذا وجد فیه نجاسة لامکان سبقها علی الکثرة، و بان استصحاب نجاسة المتمم (بالفتح) معارض باستصحاب طهارة المتمم المستلزمة لطهارة المتمم ایضاً للاجماع علی اتحاد حکم الماءین فیرجع إلی اصالة الطهارة، و بما اشتهر- حتی ادعی الاجماع علیه- من قوله (علیه السّلام): إذا بلغ الماء کراً لم یحمل خبثاً.

و فی الکل نظر: أما الاول: فلأن التسویة بین الامرین مع کون الماء قبل البلوغ ضعیفاً و بعده قویاً قیاس مع الفرق.

و أما الثانی: فلأنه لو دل الدلیل علی الطهارة فی تلک المسألة طهارة واقعیة کان

---

(۱) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الماء المطلق حدیث ۵.

]...[

ما ذکر صحیحاً، و لکن قد عرفت فی تلک المسألة انه انما یحکم بطهارته ظاهر القاعدة الطهارة علی التفصیل المتقدم، و حیث انها لا تجری فی المقام فلا وجه للحکم بالطهارة.

و أما الثالث: فلأن الرجوع إلی الاصل انما یکون مع عدم الدلیل، و قد عرفت دلالة الدلیل علی النجاسة، مع ان الاجماع علی اتحاد حکم الماءین- لا- سیما فی الظاهری منه- غیر ثابت، و لذا تری ان الفقهاء حکموا فی الجاری و الکثیر المتغیر بعضه بنجاسة المتغیر فقط، مضافاً إلی ما تقدم من حکومة استصحاب النجاسة فی المتمم (بالفتح) المقتضی لنجاسة المتمم الملاقی له علی استصحاب طهارته.

و أما الرابع: فلأنه مرسل، و لم یثبت اعتماد الأصحاب علیه، و هذا یمنع عن العمل به، و ما ذکره الحلی من اجماع المؤالف و المخالف علیه مخدوش بما ذکره المحقق من عدم ذکره من الخاصة إلا السید و الشیخ و آحاد ممن جاء بعدهما مرسلین له، و أما المخالفون فلم یعملوا به إلا ابن حی، و عن الذکری: انه عامی لم یعمل به إلا ابن حی، و عن العلامة رحمه اللّه: ان الخبر لم یثبت عندنا.

مضافاً إلی عدم تمامیة دلالته علی هذا القول، اذ الظاهر منه اعتصام الکر من حدوث الخباثة فیه لا عدم کونه حاملًا لها نظیر قول القائل: الثوب إذا کان وسخاً کثیفاً لم یحمل لوناً، فان المتبادر منه ان هذا الوصف مانع من حدوث اللون فیه لا انه یدفع اللون الموجود فی الثوب قبله، فحینئذ یتحد معنی المرسل مع الروایات المعتبرة المشهورة المتقدمة (إذا بلغ الماء قد کر لم ینجسه شیء)، و لذا فسر الشیخ فی بعض کتبه علی المحکی قوله (علیه السّلام): إذا کان الماء اکثر من راویة لم ینجسه شیء، بقوله: لم یحمل خبثاً.

و لا یخفی ان مقتضی بعض الوجوه المتقدمة التفصیل بین کون المتمم طاهراً أو نجساً، و الحکم بالطهارة فی الاول دون الثانی، کما ان مقتضی الحدیث لو تمت دلالته

لم ینجس بوقوع النجاسة فیه ما لم یتغیر احد أوصافه، فان غیرته نجس و یطهر بالقاء کر دفعة علیه حتی یزول تغیره

عدم الفرق بینهما فتفصیل جماعة بینهما معتمداً علی الخبر غیر صحیح، إلا ان یتمسک فی الحکم بالنجاسة إذا کان المتمم نجساً بالاجماع فتأمل.

ثمّ ان الشیخ الاعظم اجاب عن المرسل بوجه آخر: و هو معارضته مع ما دل علی تنجس القلیل بملاقاة النجاسة الشامل للقلیل المتمم.
و فیه: انه لا تعارض بینهما، إذ ما دل علی انفعال القلیل یدل علی کونه بنفسه قابلًا للانفعال، و المرسل یدل علی رافعیة الکریة للنجاسة، فضم کل منهما بالآخر ینتج حمل ما دل علی الانفعال علی مجرد الاقتضاء کما لا یخفی.
و بما ذکرناه یظهر ما فی کلمات جملة من الاکابر من الجمع بینهما بوجه آخر، نعم المرسل علی فرض تمامیة دلالته یعارض مع ما دل علی نجاسة ما یجتمع فی الحمام من المیاه النجسة، و حیث ان النسبة بینهما عموم من وجه، و دلالة کل منهما علی حکم المورد انما تکون بالاطلاق فیتساقطان و یرجع إلی ما یدل علی الانفعال.

اعتبار الامتزاج

اشارة

ثمّ ان ما ذکرناه فی اول المبحث انه ان کان کراً لم ینجس بوقوع النجاسة فیه انما هو فیه ما لم یتغیر احد اوصافه، فان غیرته نجس و یطهر بالقاء کر دفعة علیه حتی یزول تغیره أو باتصاله بالکر او الجاری و ان لم یحصل الامتزاج کما نسب إلی جملة من المحققین، و نسب إلی الاشهر و المحقق و المصنف رحمه اللّه و الشهید: اعتبار الامتزاج. و عن جملة من الاساطین: اعتبار امور ثلاثة غیر الامتزاج و هی: الکریة و علو المطهر و الدفعة و کلمات القوم فی المقام مشوشة، و تحقیق القول فی المقام یقتضی التکلم
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۶۳
]...[

فی مقامات:

المقام الاول: الماء المتنجس قابل للتطهیر

الاول: لا ریب و لا خلاف فی ان الماء المتنجس قابل للتطهیر، و یشهد له مضافاً إلی العمومات صحیح ابن بزیع الآتی الدال علی طهارة ماء البئر بعد زوال تغیره، و القاعدة المجمع علیها من ان الماء الواحد لا یختلف حکم ابعاضه، و حیث ان نجاسة المعتصم مع الامتزاج مستلزمة لمخالفة دلیل الاعتصام، فلا محیص عن البناء علی طهارة المتنجس.

المقام الثانی: عدم اعتبار الامتزاج فی حصول التطهیر

قد استدل لعدم اعتبار الامتزاج فی حصول التطهیر بامور: الاول: الاصل و هو کما تری، الثانی: عموم مطهریة الماء أو خصوص المعتصم من قوله (علیه السّلام): فی المرسل المعتبر: خلق اللّه الماء طهوراً «۱». و قوله (علیه السّلام) فی خبر مسعدة: الماء یطهر و لا یطهر «۲». و قوله (علیه السّلام) مشیراً إلی غدیر ماء: ما اصاب هذا شیئاً إلا طهره «۳». و قوله فی مرسل الکاهلی: کل شیء یراه ماء المطر فقد طهر. و قوله (علیه السّلام) «۴» فی خبر ابن أبی یعفور: ماء الحمام کماء النهر یطهر بعضه بعضاً «۵».
و فیه: ان عموم الاول لو تم و سلم ان المراد منه طهارة الماء و مطهریته، مع انه محل المنع کما عرفت فی أول الکتاب، فلا اطلاق له فی کیفیة التطهیر، بل ظاهره مطهریته لکل ما یلاقیه لاما یلاقی مع جزء منه، فلا یدل علی کفایة مجرد الاتصال.
و منه ظهر الاشکال فی الثانی مضافاً إلی اجماله من حیث المتعلق، لانها قضیة

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الماء المطلق حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الماء المطلق حدیث ۷.

(۳) المستدرک- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حدیث ۸.

(۴) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المطلق حدیث ۵.

(۵) الوسائل- باب ۷- من ابواب الماء المطلق حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۶۴

]...[

مهملة فی مقابل (و لا یطهر) أی لا یطهر بغیره، و اصابة الماء إلی کل جزء توجب طهارته لا طهارة سائر الاجزاء، و صدق اصابة المجموع بمجرد اصابة جزء منه محل منع کما لا یخفی، مع انه لم سلم صدقه لکان معارضاً بانه یصدق علی الجزء الآخر انه لم یصبه الکر فلم یطهر، و من ذلک ظهر الاشکال فی الرابع.

و أما الأخیر: فمضافاً إلی ضعف سنده جداً، فان ظاهره الدفع لا الرفع.

و استدل له بعض المعاصرین بالتعلیل فی صحیح ابن بزیع بدعوی انه یجب التعدی عن مورده إلی المقام و کذا اعتضاده باخبار ماء الحمام.

و فیه: ما عرفت آنفاً من ان الصحیح لا یدل علی عدم اعتبار الامتزاج، و اخبار الحمام مختصة بحالة الدفع.

الثالث: من ادلة عدم اعتبار الامتزاج: ان الاتصال مقتض للاتحاد، و الماء الواحد بالاجماع لا یختلف حکمه.

و فیه: ان الواحد الذی هو مورد للاجماع انما هو الواحد فی الاشارة لا فی الوجود، و هو لا یحصل إلا مع الامتزاج.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱، ص: ۶۴

الرابع: ان الجزء الملاقی للکر أو غیره مما یکون معتصماً یطهر بمقتضی الادلة، فهو یصیر جزء من الماء العاصم فیطهر ما یلاقیه، و هکذا فیطهر الجمیع بلا احتیاج إلی الامتزاج و بلا احتیاج إلی تخلل زمان، إذ الاتصال بین اجزاء الماء النجس کان حاصلًا قبل اصابة الماء العاصم.

و فیه: ما عرفت من عدم کفایة مجرد الاتصال فی الحکم بالطهارة، و ان شئت قلت: انه مضافاً إلی ما فی الجواهر من انه خیال حکمی لا یصلح ان یکون مستنداً للحکم الشرعی من غیر دلیل، انه غیر صحیح علی ذلک المبنی ایضاً، إذ المتصل بالمعتصم انما هو السطح الملاقی له من الجزء المتصل به، و أما الطرف الآخر المتصل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۶۵

]...[

بالجزء المنفصل فلا، و إلا لزم اتحاد الاطراف، فالجزء المنفصل لا یکون متصلًا بالعاصم.

فتحصل مما ذکرناه: عدم تمامیة شیء مما استدل به علی کفایة الاتصال فی الطهارة، فالاقوی هو اعتبار الامتزاج للشک فی حصولها بدونه، فیرجع إلی استصحاب النجاسة، و قد عرفت انه معه لا یشک فی الطهارة.

المقام الثالث: فی اعتبار علو المطهر

و الظاهر ان مراد من اعتبره الاحتراز عما لو کان الماء الطاهر اسفل، إذ وصل النجس بکر طاهر مساو له یوجب الطهارة فی الجملة بلا خلاف فیه.

و علی کل حال، فعلی القول باعتبار الامتزاج لا وجه لاعتباره، إذ المناط فی التطهیر ملاقاة الطاهر للنجس علی وجه لا ینفعل الطاهر کما عرفت، و علیه فان اریـد اعتبار العلو أو التساوی فی زمان متصل بالملاقاة فمن الضروری عدم اعتباره لعدم دخله فی ما ذکر، و ان ارید اعتبار احدهما حین الملاقاة فهو متحقق علی کل حال کما لا یخفی.

و أما بناء علی کفایة الاتصال و عدم اعتبار الامتزاج فالبتر و الجاری قد تقدم الکلام فیهما، و اما الکر کما إذا کان الکر الطاهر اسفل و الماء النجس یجری علیه من فوق، فعلی القول باعتبار صدق الاتحاد العرفی علی مجموع النجس و الطاهر کما هو ظاهر الروضة لا یطهر ما فی الفوق بهذا الاتصال، و علی القول بکفایة مجرد الملاقاة کما هو ظاهر اللمعة فیطهر کما لا یخفی، اللهم إلا ان یقال: ان حصول الطهارة علی هذا القول ایضاً یتوقف علی کون الماء بنحو لو فرض طهارة المجموع کان متقویاً بما فی الفوق، و إلا فحیث ان الدفع اهون من الرفع، و المفروض انه فی الفرض لا یدفع السافل النجاسة عن العالی، فلا محالة لا یرفع نجاسة ما فی الفوق ایضاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۶۶

]...[

المقام الرابع: اعتبار الدفعة

المقام الرابع: نسب إلی المشهور اعتبار الدفعة، و المراد منها: ان کان ما یقابل الدفعات بان یلقی علیه الماء القلیل دفعات إلی ان یبلغ المجموع کراً، فاعتبارها واضح علی القول بعدم طهارة الماء النجس المتمم کراً، و ان کان المراد منها ما یقابل وقوع الکر المتصل الواحد فیه تدریجاً فاعتبارها یمکن ان یکون لاجل تحقق الامتزاج المعتبر عندهم و یشهد له اقتصار القائلین بالامتزاج کالمحقق و العلامة و الشهید علیها، و علیه فلا کلام. کما یحتمل ان یکون لاجل ان عدم الالقاء دفعة یوجب انقسام الماء إلی قسمین: عال و سافل، و لا یتقوی احدهما بالآخر، فالجزء الذی یلاقی النجس ینجس و لا یوجب طهارة الماء، من غیر فرق بین کفایة الاتصال و اعتبار الامتزاج، و حیث عرفت فی بحث ماء الحمام ضعف المبنی تعرف ضعف ما بنی علیه.

و ما عن المحقق رحمه اللّه من ورود النص بها، یرد علیه ما عن المدارک: أنا لم نقف علیه فی کتب الحدیث و لا نقله ناقل فی کتب الاستدلال، و ما فی الجواهر: من ان شهادة المحقق بوروده فی قوة ارساله، و نسبة المحقق رحمه اللّه إلی تصریح الاصحاب.

و ما فی الحدائق: من نسبته إلی المشهور بین المتأخرین جابرتان لهذا المرسل، یرد علیه: ان دعوی ورود النص لیس فی قوة ایراد نص مرسلًا، مضافاً إلی ان مطابقة فتاوی الاصحاب لمضمون الخبر دون اتکالهم علیه غیر جابرة لضعف السند.

فتحصل: ان اعتبار الدفعة زائداً علی اعتبار الامتزاج لا دلیل علیه.

و دعوی ان حصول الطهارة مع عدمها مشکوک فیرجع إلی اصالة النجاسة، مندفعة بما عرفت من ان طهارة الماء النجس علی تقدیر امتزاجه بالماء العاصم مما لا خلاف فیه ظاهراً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۶۷

و ان کان أقل من کر نجس بوقوع النجاسة فیه و ان لم تتغیر أوصافه

المقام الخامس: اعتبار الکریة فی المطهر

الخامس: الظاهر ان اعتبار الکریة- و بعبارة اخری الاعتصام فی المطهر- موضع وفاق، و قد عرفت فی محله ان النجس المتمم کراً بطاهر لا یطهر، فراجع.

فرع: الماء المتغیر إذا القی علیه الکر فزال تغیره به یطهر کما هو المشهور، و لکن الصور المتصورة فی المقام ثلاثة:

الاولی: ان یتغیر الکر الطاهر ایضاً باحد الاوصاف الثلاثة، و فی هذه الصورة یحکم بنجاسة مجموع الماء لما عرفت فی محله من ان الماء المتغیر بأحد اوصاف النجس و لو کان بواسطة ملاقاته لما هو حامل لها ینجس.

الصورة الثانیة: ان یتغیر بعض الکر الطاهر به، فالحکم فیه ایضاً النجاسة لتنجس المتغیر منه به و غیره بملاقاته مع الماء النجس لفرض قلته حینئذ.

الصورة الثالثة: ان لا یتغیر شیء منه، فحینئذ ان بقی الکر الملقی علی حاله من اتصال اجزائه، فحیث ان المفروض زوال تغیر الماء النجس و بعد ذلک ایضاً تکون الملاقاة موجودة، یطهر النجس ایضاً، و دعوی اعتبار حدوث الملاقاة بعد زوال التغیر کما تری، و اما ان لم یبق مقدار الکر متصلًا باقیاً علی حاله فیتنجس المجموع، اذ بعد انقسام الکر إلی قسمین- و لم یکونا متصلین- فکل منهما قلیل ملاق للنجس، فلا محالة ینجس.

الماء القلیل

اشارة

و ان کان الواقف اقل من کر نجس بوقوع النجاسة فیه و ان لم تتغیر اوصافه بلا خلاف، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه إلا عن العمانی، و عن الکاشانی: موافقته، و تدل علی المشهور روایات کثیرة، و عن الریاض: جمع منها بعض الاصحاب مائتی حدیث، و فی طهارة شیخنا العلامة الانصاری: قیل: انها تبلغ ثلاثمائة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۶۸

]...[

حدیث.

منها الطائفة الدالة علی ان الماء البالغ حد الکر لا ینجسه شیء: مثل صحیح إسماعیل بن جابر سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الماء الذی لا ینجسه شیء، قال: کر، قلت: و ما الکر ...؟ الخ «۱» و نحوه غیره، فانها بمفهومها تدل علی انفعال الماء القلیل بالملاقاة.

و منها ما ورد فی سؤر الکلب و الخنزیر: مثل صحیح ابن جعفر عن أخیه (علیه السّلام): عن خنزیر شرب من اناء کیف یصنع به؟ قال (علیه السّلام): یغسل سبع مرات «۲». و نحوه غیره، فانها و ان وردت فی خصوص الکلب و الخنزیر إلا انها تتعدی عنهما إلی سایر النجاسات للعلم بعدم الخصوصیة و للتعلیل فی بعض الروایات بانه رجس نجس.

و منها ما ورد فی الاناءین المشتبهین: کموثقة سماعة: عن رجل معه اناءان فیهما ماء وقع فی احدهما قذر لا یدری ایهما هو و لیس یقدر علی ماء غیره، قال (علیه السّلام): یهریقهما و یتیمم «۳». و نحوها غیرها.

و منها الروایات الواردة فی الید القذرة بالبول أو المنی إذا ادخلت فی الماء الدالة علی انه یراق الماء: و هی کثیرة کموثق أبی بصیر: ان ادخلت یدک فی الاناء قبل ان تغسلها فلا باس إلا ان یکون اصابها قذر بول أو جنابة، فان ادخلت یدک فی الماء و فیها شیء من ذلک فاهرق ذلک الماء «۴». إلی غیر ذلک من الرویات الواردة فی

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب النجاسات و الأوانی و الجلود حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۸- من ابواب الماء المطلق حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۸- من ابواب الماء المطلق حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۶۹

]...[

الابواب المتفرقة.

و استدل لما ذهب إلیه العمانی و من تبعه: باصالة الطهارة، و استصحابها، و عموم (خلق اللّه الماء طهوراً لا ینجسه شیء)، و بما ورد «۱» فی الغدیر الواقعة فیه الجیفة، حیث انه فی جمیع تلك الروایات حکم (علیه السلام) بانه لا بأس به إذا غلب الماء ریح الجیفة، و بما یدل «۲» علی ان الیهود و النصاری إذا لاقی شیء من بدنهم الماء لا بأس بشر به و التوضی منه، و بما یدل «۳» علی ان الشیء المتنجس إذا لاقی مع الماء لا ینجس کخبر ابن میسر الآتی و نحوه غیره.

و فی الجمیع نظر: أما الاصل، و الاستصحاب و العموم فواضح.

و أما ما ورد فی الغدیر: فلو لم ندع ظهوره فی الکثیر فلا أقل من الاطلاق فیقید بالادلة المتقدمة الدالة علی الانفعال.

و أما ما ورد فی سؤر الیهود و النصاری: فمضافاً إلی معارضته بما یدل علی انفعال الماء بسؤرهم لا یدل علی عدم انفعال الماء، و انما یدل علی طهارة اهل الکتاب.

و أما خبر محمد بن میسر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): عن الرجل الجنب ینتهی إلی الماء القلیل فی الطریق و یرید أن یغتسل منه و لیس معه اناء، یغترف به و یداه قذرتان؟ قال (علیه السّلام): یضع یده ثمّ یتوضأ ثمّ یغتسل، هذا مما قال اللّه عز و جل مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ «۴»، فالاستدلال به غیر تام، إذ هو غیر ظاهر فی القلیل المصطلح، و من المحتمل ان یکون بمعنی ما لا یمکن الارتماس فیه.

و ما ذکره المحقق الهمدانی رحمه اللّه: من انه بنفسه و ان لم یکن ظاهراً فیه، إلا

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الماء المطلق.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الاسآر.

(۳) الوسائل- باب ۸- من ابواب الماء المطلق حدیث. ۵.

(۴) الوسائل- باب ۸- من ابواب الماء المطلق حدیث. ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۷۰

]...[

انه بملاحظة الاستدلال بآیة نفی الحرج یصیر ظاهراً فیه، اذ لو کان مورد السؤال هو الکر لم یکن الحکم بوضع الید فیه و الاغتسال منه مما قال «۱» اللّه تعالی مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ بل کان مما ورد فیه الماء إذا بلغ قدر کر لا ینجسه شیء، مندفع بان الظاهر ان الاستدلال بالآیة الشریفة انما یکون لاقتضائها اعتصام الکر بمراتبه، فان لزوم الحرج من عدمه واضح، و هذا بخلاف فرض مورد السؤال، فانه لا یلزم من عدم استعمال الماء حرج کما لا یخفی، فالروایة لو لم تکن ظاهرة فی الکر فلا أقل من الاطلاق، فتقید بالادلة

المتقدمة، و ما ذكره بعض الاعاظم من ان ذكر الوضوء مع الغسل خلاف المذهب يندفع بان المراد منه انما هو التنظيف لا الوضوء المصطلح.

ثمّ ان الاظهر من هذا الخبر فى ذلك ما عن كتاب المسائل لعلى بن جعفر (عليه السّلام) قال: سألته عن جنب اصاب يده جنابة فمسحها بخرقة ثمّ ادخل يده فى غسله هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء؟ قال: ان وجد ماء غيره فلا يجزيه ان يغتسل، و ان لم يجد غيره اجزأه «۲». إذ ظهوره فى الماء القليل لا ينكر، لان الغسل بحسب العادة يكون اقل من كر.

و لكن التفصيل المذكور فيه لم يقل به احد، فالرواية معرض عنها، مضافاً إلى ان موردها المتنجس. و بهذا يظهر ان الروايات «۳» الدالة على عدم تنجس الماء الملاقى للنجس لا تدل على هذا القول، مع انه معارض فى مورده بروايات «۴» كثيرة معتبرة دالة على عدم جواز الاغتسال إذا ادخل الجنب يده القذرة فى الاناء.

---

(۱) سورة الحج آية ۷۸.

(۲) البحار المجلد ۱۸- باب نجاسة البول و المنى- حديث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳- من أبواب الماء المطلق.

(۴) الوسائل- باب ۸- من أبواب الماء المطلق.

]...[

و قد يستدل لهذا القول بصحيح «۱» زرارة فى الحبل من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر أ يتوضأ من ذلك الماء؟ قال (عليه السّلام): لا بأس.

و فيه: ان المسول عنه غير معلوم، إذ كما يحتمل ان يكون هو ماء الدلو لاجل تقاطر الماء من الشعر فى الدلو، يمكن ان يكون هو ذلك لاجل الشك فى التقاطر، و مع هذا الاحتمال لا وجه للاستدلال به.

و أما خبره «۲» الآخر الوارد فى جلد الخنزير: يجعل دلواً يستقى به؟ فقال: لا بأس به. فاجنبى عن المقام بالمرة، لان الظاهر منه ان السؤال انما يكون عن الاستقاء به لتخيل حرمة استعماله.

نعم خبر زرارة عن الامام الباقر (عليه السّلام): قلت له: راوية من ماء سقطت فيها فارة أو جرد أو صعوة ميتة، قال (عليه السّلام): إذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها و لا تتوضأ و صبها، و إذا كان غير متفسخ فاشرب منه و توضأ و اطرح الميتة، و كذا الجرة و حب الماء و القربة و اشباه ذلك من اوعية الماء، و قال أبو جعفر: إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شىء تفسخ فيه أو لم يتفسخ «۳» يدل على اعتصام الماء القليل لعدم امكان حمله على الكر لعدم كون الراوية كراً غالباً، مضافاً إلى سريان الحكم إلى الحب و القربة.

و لكن يرد عليه، مضافاً إلى ضعف السند بل هو فى غاية الضعف كما قيل، انه لا بد من طرحه لعدم القائل بالتفصيل بين التفسخ و عدمه، و حمل التفسخ على التغير يأباه ذيل الخبر.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حديث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حديث ۱۶.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب الماء المطلق حديث ۸.

]...[

هذا کله مضافاً إلی انه لو سلم تمامیة هذه الروایات سنداً و دلالة لا یجوز الاعتماد علیها لاعراض الاصحاب عنها و افتائهم بالانفعال.

مع انه علی فرض تسلیم التعارض تقدم الروایات الدالة علی الانفعال لوجوه لا تخفی، و لا وجه لحمل نصوص الانفعال علی الکراهة لإبائها عن ذلک کما یظهر لمن تدبر.

فروع.

الاول:

لا فرق فی تنجس القلیل بالملاقاة بین النجاسات

حتی رأس ابرة من الدم الذی لا یدرکه الطرف علی المشهور.

و عن الاستبصار: طهارة الماء القلیل عند ملاقاة ما لا یدرکه الطرف من الدم، و عن بعض: نسبته إلی جماعة، و استدل له بصحیح علی بن جعفر عن اخیه (علیه السّلام): عن رجل رعف فامتخط فصار ذلک الدم قطعاً صغاراً فاصاب إناءه هل یصلح الوضوء منه؟ فقال (علیه السّلام): ان لم یکن شیئاً یستبین فی الماء فلا بأس، و ان کان شیئاً بینا فلا تتوضأ منه، قال: و سألته عن رجل رعف و هو یتوضأ فتقطر قطرة فی انائه هل یصلح الوضوء منه؟ قال (علیه السّلام): لا «۱». بدعوی ان الظاهر منه اصابة الدم نفس الماء کما یشهد بذلک لسان الجواب.

و فیه: ان الظاهر من الحدیث- لا سیما بملاحظة ذیله- اصابة الدم الاناء، و الشک فی اصابة الماء، و مفاد جوابه (علیه السّلام) حینئذ مفاد کل شیء طاهر حتی

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من أبواب الماء المطلق حدیث ۱.

]...[

تعلم انه قذر.

و بذلک یظهر ان ما حمله الشیخ الاعظم علیه من العلم باصابة الماء أو الاناء، و قال: و هذا العلم الاجمالی بما ان احد اطرافه و هو الاناء خارج عن محل الابتلاء لا یکون منجزاً، غیر صحیح، لانه مضافاً إلی مخالفته للظهور، انه فی مثل الفرض لا یکون الاناء خارجاً عن محل الابتلاء، إذ لیس معنی الخروج عن محل الابتلاء خروجه عن مورد الاحتیاج، بل المراد منه ما لا یصح التکلیف به لعدم القدرة علیه عرفاً.

الثانی:

لا فرق فی تنجس القلیل بین ان یکون وارداً علی النجاسة أو موروداً

و عن السید رحمه اللّه فی الناصریات و الحلی فی السرائر: عدم نجاسته إذا کان وارداً.

و استدل له: بانّا لو حکمنا بنجاسته لأدی ذلک إلی ان الشیء لا یطهر إلا بایراد کر من الماء علیه، ذلک یشق، و بان نصوص الانفعال- عدا المفهوم منها- موردها الماء المورود و لا یشمل الوارد، و اما المفهوم فبما ان نقیض السالبة الکلیة، الموجبة الجزئیة، فغایة ما یدل

علیه تنجس الماء ببعض النجاسات فی الجملة و القدر المتیقن منه غیر مثل الفرض، و فیه یرجع إلی عموم: خلق اللّه الماء طهوراً لا ینجسه شیء.

و یرد علی الاول: ان لازم ذلک الحکم بطهارة الغسالة خاصة لا مطلق الوارد، مع ان النجس الذی لا یکون مطهراً هو ما کان کذلک قبل الغسل، و أما النجاسة الحاصلة فلا دلیل علی مانعیتها عن التطهیر.

و علی الثانی: انه و ان کان منع عموم المفهوم فی محله و لذا لو قال القائل لو حملت سیفی لا یغلب علی احد لا یفهم العرف منه انه لو لم یحمل السیف لا یغلب علی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۷۴

]...[

احد، إلا انه لا یجدی لهذا القول، لا لما افاده المحقق الهمدانی رحمه اللّه: من ان کون الماء وارداً أو مورداً من احوال الفرد لا من افراد العام، فانه یرد علیه: ان المنطوق کماله عموم بالنسبة إلی الافراد کذلک له اطلاق بالنسبة إلی حالاتها، فالمفهوم هو الموجبة الجزئیة بالنسبة إلی کلتیهما، بل لان ما ذکر من ان نقیض السالبة الکلیة الموجبة الجزئیة، انما هو بالنسبة إلی المتنجس الذی ورد علیه السلب، و اما الاطلاق الوارد علی الحکم و ما رتب علیه عدم التنجس- و هو الماء- فهو علی حاله فی المفهوم ایضاً کما یظهر وجهه لمن تدبر، و کون الماء وارداً أم مورداً لیس من حالات المتنجس کما لا یخفی فتدبر فانه دقیق.

فهذه الروایات باطلاقها تدل علی نجاسة الماء الملاقی مع النجس و ان کان وارداً، مع ان کیفیة الانفعال موکولة إلی نظر العرف و ما هو المغروس فی اذهان المتشرعة، و من الضروری ان العرف و لو لاجل تشبیه النجاسات بالقذارات العرفیة یرون ان الموجب للتنجس ملاقاة الشیء مع النجس برطوبة مسریة من دون ان یکون لکیفیة الملاقاة دخل فی الحکم، و ان شئت فاختبر ذلک من حال المقلد لو قیل له الماء القلیل یتنجس بالدم، فانه لا یتوقف فی شمول الحکم للماء الوارد و المورود.

و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- خبر ابن حنظلة: قلت لابی عبد اللّه (علیه السّلام): ما تری فی قدح من مسکر یصب علیه الماء حتی یذهب عادیته و یسکر؟ فقال (علیه السّلام): لا و اللّه و لا قطرة قطرت فی حب إلا اهریق ذلک الحب «۱». إذ لو لم یکن حکم الماء الوارد علی المسکر و المورود له واحداً لم یکن وقع لهذا الجواب، مع انه لو سلم عدم دلالة النصوص علی انفعال الوارد تعین الرجوع إلی عموم ما دل علی نجاسة کل شیء بالملاقاة مع النجس، و لا وجه للرجوع إلی النبوی لما عرفت انه ضعیف

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من أبواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۷۵

و یطهر بالقاء کر دفعة علیه، الثالث: ماء البئر ان تغیر بوقوع النجاسة فیه نجس، و طهر بزوال التغیر بالنزح و إلا فهو علی اصل الطهارة، و جماعة من اصحابنا حکموا بنجاستها بوقوع النجاسة فیها و ان لم یتغیر ماؤها

السند.

و الثالث:

ان القلیل النجس یطهر بالقاء کرّ دفعة علیه

علی ما عرفت تفصیله آنفاً فراجع.

ماء البئر

اشارة

الثالث من اقسام الماء: ماء البئر و هو ان تغير بوقوع النجاسة فيه نجس اجماعاً، و تشهد له مضافاً إلى ذلك جملة من النصوص: منها صحيح «۱» ابن بزيع عن الامام الرضا (عليه السّلام): ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا ان يتغير ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح و يطيب طعمه، لان له مادة. و نحوه غيره.

و طهر بزوال التغير بالنزح بلا خلاف، و يدل عليه الصحيح المتقدم و الا أى و ان لم يتغير بوقوع النجاسة فيه فهو على اصل الطهارة كما هو المشهور بين المتأخرين و المنسوب إلى العمانى و ابن الغضائرى و محمد بن الجهم.

و جماعة من اصحابنا حكموا بنجاستها بوقوع النجاسة فيها و ان لم يتغير ماؤها و هذا القول هو المشهور بين القدماء و جمع من المتأخرين، و عن جماعة من القائلين بالطهارة: وجوب النزح تعبداً، و عن آخرين: استحبابه، و عن البصروى:

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من أبواب الماء المطلق حديث ۶.

]...[

التفصيل بين الكر و غيره فى عدم الانفعال، و عن الجعفى: اعتبار الذراعين فى الابعاد الثلاثة فى الاعتصام.

اقول: أما قول الجعفى فدليله غير طاهر.

و أما ما عن البصروى: فقد استدل له: بان نصوص الطهارة تحمل على ما إذا بلغ كراً عند الجمع بينها و بين عموم ما دل على انفعال الماء القليل لغلبة الكرية فى البئر، و بقوله (عليه السّلام) فى صحيح ابن بزيع (واسع) بناء على ظهوره فى انه كثير. و بموثق عمار: فى البئر فيها يقع زنبيل عذرة يابسة أو رطبة، قال (عليه السّلام): لا بأس إذا كان فيها ماء كثير «۱». و بخبر الحسن بن صالح الثورى المتقدم فى بحث الكر: إذا كان الماء فى الركى كراً لم ينجسه شيء «۲». و بما عن الفقه الرضوى: كل بئر عمقها ثلاثة اشبار و نصف فى مثلها فسبيلها سبيل الجارى «۳».

و فى الجميع نظر: إذ الجمع بين نصوص طهارة البئر و اخبار انفعال الماء القليل، انما يكون بحمل الثانية على غير البئر لأظهرية الاولى عنها لظهورها فى خصوصية ماء البئر، بل صحيح ابن بزيع صريح فى ذلك بناء على ما تقدم فى بحث الجارى من رجوع التعليل إلى الجملة الاولى، و لو حملت الاولى على غير القليل لزم عدم خصوصية لماء البئر، مضافاً إلى انه لا نسلم غلبة الكرية فى ماء البئر، و حمل السعة على الكرية ستعرف انه خلاف الظاهر، مع انه لا يجدى لهذا القول إذ لم يثبت للشارع اصطلاح فى الكثرة، فيكون معناها الكرية.

و منه ظهر عدم دلالة موثق عمار لهذا القول، اذ ظاهر الكثرة فيه هى الكثرة

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حديث ۱۵.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حديث ۸.

(۳) المستدرک- باب ۱۳- من ابواب الماء المطلق حديث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۷۷

]...[

العرفیة، و اعتبارها فیه انما یکون لاجل ان لا یحصل التغیر من وقوع الزنبیل، و علیه فالمراد منها هی الکثرة الخاصة التی تزید علی الکر.

و أما خبر الحسن: و ان کان لا یرد علیه ضعف السند لانه معتبر کما لا یخفی، إلا انه یرد علیه انه یقع التعارض بینه و بین ما یدل من الروایات علی ان مناط اعتصامها انما هو کونها ذات مادة باعتبار مفهومها، و بعبارة اخری: یقع التعارض بین مفهوم کل منهما و منطوق الآخر، فیقید مفهوم کل منهما بمنطوق الآخر لانه اخص منه، و حیث لا یعقل التصرف فی المفهوم نفسه، فلا بد من رفع الید عن ملزومه بمقدار یرتفع به التعارض، و یکون ذلک بتقیید المنطوق و رفع الید عن اطلاقه المقابل للتقیید بکلمة أو. و تمام الکلام فی محله. و لازم ذلک فی المقام هو الاکتفاء باحد الامرین من الکریة و کونها ذا مادة فی الحکم بعدم الانفعال.

و أما الفقه الرضوی: فلم یثبت لنا کونه کتاب روایة، و علی فرض تسلیمه فهو ضعیف.

فتحصل مما ذکرناه: ان القول باعتبار الکریة فی اعتصامها ضعیف، فما ذکره الشیخ الاجل: من انه لو لا اعراض الاصحاب عن هذا القول امکن المصیر إلیه، غیر تام.

و أما القول الثالث: و هو وجوب النزح تعبداً الذی نسب إلی الشیخ فی التهذیب و العلامة فی المنتهی، فقد استدل له: بانه مما یقتضیه الاخذ بظاهر الدلیلین، فان ظاهر الامر هو الوجوب.

و فیه: انه لا ریب فی ظهور الامر بالنزح فی المقام کالامر بغسل ملاقی البول مثلًا فی الارشاد إلی النجاسة فی نفسه، و لکن بما انه لا بد من رفع الید عن هذا الظهور علی الفرض، فیدور الامر بین ارادة الوجوب النفسی التعبدی منه، او ارادة الوجوب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۷۸

]...[

الشرطی أو الاستحباب.

و یدفع الاحتمال الاول عدم بیان متعلق الوجوب من انه یجب علی المالک أو المکلفین قاطبة کفایة، و یدفع الاحتمال الثانی صحیح ابن بزیع الدال علی انه لا یفسد البئر شیء، إذ لیس معنی الافساد هو التنجس خاصة، فالقول بانه لا یجوز استعمال ماء البئر بعد وقوع النجاسة فیه ما لم ینزح ینافی عدم فساده کما لا یخفی، مضافاً إلی التصریح فی جملة من الروایات بنفی الباس عن الوضوء منها أو عدم وجوب اعادته، و یعین الاحتمال الثالث، مضافاً إلی ذلک نفس الامر، حیث انه یحمل فی امثال المقام مما لا یمکن الاخذ بظاهره من الارشاد إلی النجاسة علی الارشاد إلی مرتبة ضعیفة منها لا تثبت لها احکام النجاسة، لانه مما یقتضیه الفهم العرفی و استقر علیه دیدنهم فی امثال المقام، و لذا تری انه لم یحمل احد الامر بالقنوت مثلًا الذی لا یمکن الاخذ بظاهره من الجزئیة بقرینة ما دل علی الصحة بدونه علی الوجوب المولوی، بل یحمل علی انه جزء مستحبی.

عدم تنجس ماء البئر

ثمّ انه یقع الکلام فی انه هل ینجس ماء البئر بملاقاة النجاسة ما لم یتغیر، ام لا؟ اقول: الاقوی هو الثانی، و تشهد له جملة من النصوص کصحیح ابن بزیع عن الامام الرضا (علیه السّلام): ماء البئر واسع لا یفسده شیء إلا ان یتغیر طعمه أو ریحه، فینزح حتی یذهب الریح و

یطیب الطعم لان له مادة «۱». و هذه الروایة مع اشتمالها علی المؤکدات الکثیرة التی لا تخفی لا یبقی مورد للمناقشة فی دلالتها.

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حدیث ۶.

]...[

و صحیح ابن جعفر عن اخیه موسی (علیه السّلام): عن بئر ماء وقع فیها زنبیل عذرة رطبة أو یابسة أو زنبیل من سرقین أ یصلح الوضوء منها؟ قال: لا بأس «۱».

و صحیح معاویة عن الامام الصادق (علیه السّلام): لا یغسل الثوب و لا تعاد الصلاة مما وقع فی البئر إلا ان ینتن، فان انتن غسل الثوب و اعاد الصلاة و نزحت البئر «۲».

و صحیحه الآخر عنه (علیه السّلام): فی الفأرة تقع فی البئر فیتوضأ الرجل و یصلی و هو لا یعلم، أ یعید الصلاة و یغسل ثوبه؟ قال: لا یعید الصلاة و لا یغسل ثوبه «۳». إلی غیر ذلک من النصوص الدالة علی ذلک.

و الخدشة فیها باعراض القدماء عنها و عدم اعتمادهم علیها، فی غیر محلها، إذ لم یثبت کونه اعراضاً موهناً، لاحتمال ان یکون ذلک لبنائهم علی انه لا یمکن الجمع بین هذه الاخبار و بین ما یدل بظاهره علی النجاسة مع ترجح الثانی.

و قد استدل للقول بالنجاسة بطائفتین من النصوص: الاولی: الروایات الآمرة بالنزح بملاقاة النجاسة الظاهرة فی کونه مطهراً له.

الثانیة: الروایات المصرحة بحصول الطهارة بالنزح، کصحیحی ابن یقطین و ابن بزیع الآتیین.

و الجواب عن الجمیع: انها لا تصلح للمعارضة مع ما مر من الروایات الصریحة فی عدم النجاسة التی هی اقوی دلالة من هذه الاخبار، حیث ان غایة الامر ظهورها فی وجوب النزح و النجاسة، فیجمع بینها بالحمل علی الاستحباب.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حدیث ۹.

(۳) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حدیث ۸.

]...[

و یؤید ذلک الاختلاف الکثیر الواقع فی النصوص الآمرة بالنزح علی وجه یتعذر الجمع بینها إلا بالحمل علی مراتب الاستحباب.

و یشهد له ایضاً: انه لو انفعلت البئر مع کریة مائها لزم دوران الانفعال مدار المادة و صیرورتها سبباً للانفعال، و هو غریب، مع ان صحیح ابن یقطین عن أبی الحسن (علیه السّلام): عن البئر تقع فیها الحمامة و الدجاجة و الفأرة و الکلب و الهرة، فقال (علیه السّلام): یجزیک ان تنزح منها دلاء، فان ذلک یطهرها ان شاء اللّه تعالی «۱». غیر ظاهر فی النجاسة، إذ حمل الجملة الخبریة علی الوجوب ینافی مع ظاهره من التخییر بین الدلاء فی النجاسات المذکورة اجماعاً، و الالتزام باجمال الروایة لا یمکن لکونه (علیه السّلام) فی مقام البیان، فلا محالة تحمل الجملة الخبریة علی الاستحباب، فیکون نزح مقدار من الدلاء مستحباً لکل واحد، و الافضل ما ورد من المقدار المعین، فیکون المراد من الطهارة النظافة، لاما یقابل النجاسة.

و مما ذکرناه ظهر عدم دلالة صحیح محمد بن إسماعیل بن بزیع عن الامام الرضا (علیه السّلام): عن البئر تکون فی المنزل للوضوء

فیقطر فیها قطرات من بول أو دم أو یسقط فیها شیء من العذرة کالبعرة و نحوها ما الذی یطهرها حتی یحل الوضوء منها؟ فوقع (علیه السّلام) بخطه فی کتابی: ینزح منها دلاء «۲». علی هذا القول لان اطلاق الدلاء مع کونه (علیه السّلام) فی مقام بیان الحکم کما هو واضح دلیل علی کون الحکم تنزیهیاً، فجوابه (علیه السّلام) انما یکون ردعاً عن ما تخیله السائل من نجاسة البئر بملاقاتها للمذکورات فیه تقریراً له کما هو مبنی الاستدلال، مضافاً إلی ان لزوم الردع فی امثال المقام مما لا یترتب علی جهل السائل مفسدة فی الغالب غیر

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الماء المطلق حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۸۱

و أوجبوا نزح الجمیع بوقوع المسکر

مسلم، خصوصاً مع ان وقوع النجاسة فی البئر یکون مؤثراً فی حدوث مرتبة من القذارة یکره لاجلها الاستعمال.

و أما صحیحة ابن أبی یعفور عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): إذا اتیت البئر و انت جنب و لم تجد دلواً و لا شیئاً تغترف منه فتیمم بالصعید فان رب الماء رب الصعید، و لا تقع فی البئر و لا تفسد علی القوم مائهم «۱». فیحمل الافساد فیها علی القذارة العرفیة، إذ لو کان المراد منه النجاسة کان المتعین ان یعبر بان لا یفسد الماء، فلا یمکن الاغتسال منه، و ینجس جمیع البدن، و یؤیده عدم التعرض فیه لنجاسة البدن.

و أما «۲» ما ورد فی تقارب البئر و البالوعة، فلا یأبی عن الحمل علی صورة التغیر.

و بالجملة: لیس فی الروایات الظاهرة فی النجاسة ما یأبی عن الحمل علی غیرها و یکون صالحاً لان یکون مستند الرفع الید عن نصوص الطهارة.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی ان البئر لا تنجس بالملاقاة، و یستحب النزح عندها.

مقدار النزح

ثمّ انه بعد ما عرفت من عدم وجوب النزح و انه مستحب، یقع الکلام فی مقداره.

اقول: ان القائلین بالنجاسة اوجبوا نزح الجمیع بوقوع المسکر فیها.

و یشهد له صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق (علیه السّلام): فی البئر

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الماء المطلق حدیث ۲۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب المطلق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۸۲

أو الفقاع أو المنی أو دم الحیض أو الاستحاضة أو النفاس فیها أو موت بعیر فیها، فان تعذر تراوح أربعة رجال علیها مثنی یوماً و نزح کر لموت الجمل و البقرة و شبههما

یبول فیها الصبی أو یصب فیها بول أو خمر، فقال: ینزح الماء کله «۱». و نحوه غیره.

أو وقوع الفقاع فیها، و الدلیل علیه ما دل علی انها خمرة استصغرها الناس أو المنی للاجماع المحکی عن السرائر و الغنیة أو بوقوع دم الحیض أو الاستحاضة أو النفاس فیها و لم یذکروا له مستنداً سوی الشهرة و الاجماع المنقول أو موت بعیر فیها.

و یشهد له صحیح ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السّلام): فان مات فیها ثور أو نحوه أو صب فیها الخمر نزح الماء کله «۲».

و ان تعذر استیعاب مائها تراوح اربعة رجال علیها مثنی یوماً.

و یشهد له موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السّلام)- و هو طویل- و قال فی آخره: وسیل عن بئر یقع فیها کلب أو فأرة أو خنزیر، قال: تنزف کلها (قال الشیخ: یعنی إذا تغیر الماء) ثمّ قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام): فان غلب علیه الماء فلینزف یوماً إلی اللیل، یقام علیها قوم یتراوحون اثنین اثنین، فینزحون یوماً إلی اللیل، و قد طهرت «۳».

و اوجبوا نزح کر لموت الحمار و البقرة و شبههما لخبر عمرو بن سعید ابن هلال سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عما یقع فی البئر ما بین الفأرة و السنور إلی الشاة، قال: فقال (علیه السّلام): کل ذلک نقول سبع دلاء، قال: حتی إذا بلغت الحمار

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الماء المطلق حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

و نزح سبعین لموت الانسان و خمسین للعذرة الذائبة و الدم الکثیر غیر الدماء الثلاثة و أربعین لموت الکلب و السنور و الخنزیر و الثعلب

و الجمل و البغل، فقال (علیه السّلام): کر «۱». و حیث ان الظاهر من سوقه کونه واردا فی مقام بیان اصناف الحیوانات، فیستفاد منه حکم کل حیوان هو شبه الحمار و البغل من حیث الجثة مثل الفرس و الثور و نحوهما.

و حکموا بلزوم نزح سبعین لموت الانسان لموثق عمار الساباطی: سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل ذبح طیراً فوقع بدمه فی البئر، فقال (علیه السّلام): ینزح منها دلاء، هذا إذا کان ذکیاً فهو هکذا، و ما سوی ذلک مما یقع فی بئر الماء فیموت فیها فاکثره الانسان ینزح منها سبعون دلواً، و اقله العصفور و ینزح منها دلو واحد، و ما سوی ذلک فیما بین هذین «۲».

و خمسین للعذرة الذائبة لخبر أبی بصیر سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن العذرة تقع فی البئر، قال (علیه السّلام): ینزح منها عشر دلاء، فان ذابت فأربعون أو خمسون «۳». بناء علی کون الترديد من الراوی.

و الدم الکثیر غیر الدماء الثلاثة و لم یظهر مستنده، بل صحیح «۴» علی بن جعفر: فی رجل ذبح شاة فاضطربت فوقعت فی بئر ماء و أوداجها تشخب دماً، قال (علیه السّلام) ینزح منها ما بین الثلاثین إلی الاربعین یدل علی عدم لزومه.

و اوجبوا نزح اربعین لموت الکلب و السنور و الخنزیر و الثعلب

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الماء لمطلق حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الماء المطلق حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

و الارنب و بول الرجل، و نزح عشرة للعذرة اليابسة و للدم القليل، و سبع لموت الطير و الفأرة إذا تفسخت أو انتفخت و بول الصبى و اغتسال الجنب

و الارنب. لخبر القسم عن على المروى عن كتاب الحسين بن سعيد عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام): سألته عن السنور، فقال: اربعون دلواً و للكلب و شبهه «۱».

و بول الرجل لخبر على بن حمزة عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام): فى بول الرجل قال (عليه السّلام): ينزح منها اربعون دلواً «۲».

و حكموا بانه يطهر ب نزح عشرة للعذرة اليابسة لخبر أبى بصير المتقدم و للدم القليل لما عن الحلى رحمه اللّه من نسبته إلى رواية اصحابنا.

و بنزح سبع لموت الطير لمضمر سماعة عن الفأرة تقع فى البئر و الطير قال (عليه السلام): ان ادركته قبل ان ينتن نزح منها سبع دلاء «۳».

و لموت الفأرة إذا انفسخت أو انتفخت لخبر المكارى إذا وقعت الفأرة فى البئر فتسلخت فانزح منها سبع دلاء «۴».

و بول الصبى لخبر منصور بن حازم عن عدة عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: ينزح منه سبع دلاء إذا بال فيها الصبى، أو وقعت فيها فارة او نحوها «۵».

و اغتسال الجنب الخالى بدنه عن النجاسة فى ماء البئر لخبر أبى بصير سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب يدخل البئر فتغتسل، قال (عليه السلام): ينزح سبع دلاء «۶».

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الماء المطلق حديث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الماء المطلق حديث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب الماء المطلق حديث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الماء المطلق حديث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الماء المطلق حديث ۱.

(۶) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الماء المطلق حديث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۸۵

و خروج الكلب منها حيّاً و خمس لذرق الدجاج، و ثلاثة للفأرة و الحية، و دلو للعصفور و شبهه و بول الرضيع،

و خروج الكلب منها حيّاً لخبر «۱» أبى مريم: حدثنا جعفر قال: كان أبو جعفر (عليه السلام) يقول: إذا مات الكلب فى البئر نزحت، و قال (عليه السلام): إذا وقع فيها ثمّ خرج حيّاً نزح منها سبع دلاء.

و اوجبوا نزح خمس دلاء لذرق الدجاج و لم يصل الينا مستندهم.

و نزح ثلاثة لموت الفأرة إذا لم تفسخ لصحيح ابن عمار عن الامام الصادق (عليه السلام): سألته عن الفأرة و الوزغة تقع فى البئر، قال: ينزح منها ثلاث دلاء «۲».

و لموت الحية لخبر الحلبى إذا مات فى البئر حيوان صغير فانزح دلاء «۳» و نزح دلو للعصفور و شبهه لقول الامام الصادق (عليه السلام) فى خبر عمار المتقدم: و اقله العصفور ينتزح منها دلو واحد. و حيث ان الظاهر كونه فى مقام بيان اصناف الحيوانات، فيستفاد منه حكم كل حيوان يشبه العصفور فى الجثة.

و بول الرضیع لخبر علی بن أبی حمزة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن بول الصبی الفطیم یقع فی البئر، قال (علیه السلام): دلو واحد «۴».

و حیث انک عرفت فی صدر المبحث عدم صحة الاخذ بظاهر هذه النصوص للنصوص الصریحة فی عدم تنجس البئر، و لما فی نصوص النزح من الاختلاف الکثیر علی وجه یتعذر الجمع بینها إلا بالحمل علی مراتب الاستحباب، فما ذکره المصنف رحمه اللّه بقوله:

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۹- من أبواب الماء المطلق حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الماء المطلق حدیث ۶.

(۴) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۸۶

و عندی ان ذلک کلها مستحب، الرابع: اسئار الحیوان کلها طاهرة، إلا الکلب و الخنزیر، و الکافر

و عندی ان ذلک کله مستحب هو الاقوی، و لاجل ذلک اغمضنا عن ذکر النصوص المعارضة و بیان حکم ما لا نص فیه و الاحکام المترتبة علی القول بالنجاسة.

الاسآر

اشارة

الرابع: فی اسئار الحیوان و هی جمع السؤر، و کلمات اللغویین فیه مختلفة، و الظاهر انه یعم لمطلق الملاقی لجسم الحیوان کما یشهد له خبر «۱» العیص عن الامام الصادق (علیه السلام): عن سؤر الحائض، قال (علیه السلام): لا تتوضأ منه، و توضأ من سؤر الجنب إذا کانت مأمونة و تغسل یدیها قبل ان تدخلها الاناء، و یعم الطعام ایضاً. کما یشهد له ما فی صحیح زرارة عنه (علیه السلام) قال: فی کتاب علی (علیه السلام): ان الهرة سبع و لا بأس بسؤره، و انی لاستحیی من ربی ان ادع طعاماً لان الهر اکل منه «۲». و یختص بالقلیل لانصراف الاخبار عن الکثیر بعد ملاحظة ان الکثیر مما لا یؤثر فیه اقوی النجاسات.

و کلها طاهرة إلا سؤر نجس العین ک الکلب و الخنزیر و الکافر فها هنا مقامان:.

الاول: سؤر نجس العین نجس، و الوجه فیه ما سیأتی فی محله من نجاسة هذه المذکورات، و دلیلها بضمیمة ما یدل علی سرایة النجاسة إلی الملاقی یدل علی نجاسة سؤرها، و خبر معاویة بن شریح: سأل عذافر أبا عبد اللّه (علیه السلام) و انا عنده عن سؤر السنور و الشاة و البقرة و البعیر و الحمار و الفرس و البغل و السباع یشرب منه

---

(۱) الوسائل- باب ۷- من ابواب الاسآر حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب الاسآر حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۸۷

]...[

او یتوضأ منه؟ فقال: نعم اشرب منه و توضأ، قلت له: الکلب؟ قال: لا، قلت: أ لیس هو سبع؟ قال: لاو اللّه انه نجس، لاو اللّه انه نجس «۱».

و صحیح ابی العباس: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن فضل الهرة و الشاة و البقرة و الابل و الحمار و الخیل و البغال و الوحش و السباع، فلم اترک شیئاً إلا سألته عنه، فقال (علیه السلام): لا بأس، حتی انتهیت إلی الکلب، فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله و اصبب ذلک الماء «۲». و هما صریحان فی نجاسة سؤر الکلب و کل نجس العین.

المقام الثانی: سؤر طاهر العین طاهر، کما هو المشهور، و تدل علیه اصالة الطهارة و الروایات الواردة فی عدة من الموارد.

و خبر معاویة و صحیح ابی العباس المتقدمان یشعران بل یشهدان بذلک، فان ظاهرهما دوران النجاسة مدار نجاسة ذی السؤر.

و عن المبسوط و السرائر و المهذب: المنع من استعمال سؤر ما لا یؤکل لحمه من حیوان الحضر غیر الآدمی و الطیور، إلا ما لا یمکن التحرز عنه، بل عن السرائر: التصریح بنجاسته، و مستندهم فی المنع علی ما نسب إلیهم موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): سئل عما تشرب منه الحمامة، فقال (علیه السلام): کل ما اکل لحمه فتوضأ من سؤره و اشرب ... الخ «۳».

و مرسل الوشاء عنه (علیه السلام): کان یکره سؤر کل شیء لا یؤکل لحمه «۴».

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاسآر حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاسآر حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۴- من ابواب الاسآر حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۵- من ابواب الاسآر حدیث ۲.

]...[

و موثق سماعة: هل یشرب سؤر شیء من الدواب و یتوضأ منه؟ قال (علیه السلام): أما الابل و البقر و الغنم فلا بأس «۱».

و لکن یرد علی الجمیع: اولًا: ان الاول دلالته تتوقف علی حجیة مفهوم الوصف و لا نقول بها، و تصدر الخبر بالفاء لا یجعله کالشرط، فانه انما یدل علی کونه معلولًا لما قبله بخلاف بقیة الجمل الخبریة الخالیة عنها، حیث انها تدل علی ان الخبر عارض لمبتداه، و یکره فی الثانی اعم من الحرمة، و الحصر فی الثالث لا یمکن الاخذ به للزوم تخصیص الاکثر، فلا بد من حمله علی الاضافی، مع ان ثبوت الباس اعم من الحرمة.

و ثانیاً: انه لو سلم دلالتها فهی معارضة بصحیح أبی العباس المتقدم، و هو مقدم لوجوه لا تخفی.

ثمّ انه لا فرق فیما ذکرناه من طهارة سؤر طاهر العین بین الجلال و غیره کما هو المشهور لعموم نصوص الطهارة.

و عن جماعة منهم الشیخ قدس سره: المنع من سؤره، و استدل له: بعدم خلو لعابه عن النجاسة، و بانه انما نشأ من النجاسة.

و یرد علی الاول: ان الکلام انما هو فی صورة الخلو، و علی الثانی: انه لا یحکم بنجاسة ما یکون منها بعد الاستحالة.

مسألة: یکره سؤر حرام اللحم

لمرسل الوشاء و موثق سماعة المتقدمین، ما عدا المؤمن و الهرة.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب الاسآر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۸۹

]...[

أما الاول: فتشهد له نصوص کثیرة، ففی بعضها: ان سؤره شفاء من سبعین داء، و فی آخر: یستحب التبرک به.

و أما الثانی فیدل علیه صحیح زرارة عن أبی عبد اللّه قال (علیه السلام): فی کتاب علی (علیه السلام): ان الهر سبع و لا بأس بسؤره، و انی لاستحیی من اللّه تعالی ان ادع طعاماً لان الهر اکل منه «۱». و هذا صریح فی عدم الکراهة، إذ لو کان مکروهاً لم یکن موقع لقوله (علیه السلام): و انی لاستحیی ... الخ کما لا یخفی، و به یقید اطلاق ما یدل علی کراهة سؤر محرم الاکل.

و کذا یکره سؤر مکروه اللحم کالخیل، و عن المشهور: کراهة سؤر البغال و الحمیر، و عن المدارک: الحق بهما الدواب لکراهة لحم الجمیع، و نحن نطالبهم باثبات الکبری.

اقول: یمکن الاستدلال له بموثق سماعة المتقدم کما لا یخفی.

و استدل له ایضاً: بمرسل الوشاء المتقدم، بدعوی ارادة الاعم مما لا یتعارف اکله.

و فیه: ان الظاهر مما لا یؤکل لحمه فی لسان الشارع هو ما یحرم اکل لحمه کما یظهر لمن راجع موارد استعمال هذه الجملة.

و کذا یکره سؤر الحائض المتهمة کما عن الاکثر،، و عن بعضهم: تقییدها بالتی لا تؤمن علی المحافظة عن مباشرة النجاسة، و الظاهر ان مراد الجمیع واحد إذ مرادهم لیس غیر المأمونة و المتهمة عند غیرها، بل المراد به المرأة التی تکون کذلک فی الواقع، و علیه فغیر المأمونة واقعاً هی المتهمة کذلک فاحداهما مرادفة للأخری، و بذلک یندفع الاعتراض بان المتهمة اخص من التی لا تؤمن لشمول الثانیة للمجهول حالها دون الاول، و عن الشیخ و السید: کراهة سؤر الحائض مطلقاً.

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب الاسآر حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۹۰

]...[

و الاخبار الواردة فی الباب طوائف ثلاث: الاولی ما تدل علی کراهة سؤرها مطلقاً: کروایة عنبسة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: اشرب من سؤر الحائض و لا تتوضأ «۱» منه.

الثانیة: ما تدل علی کراهته مقیداً بما إذا لم تکن مأمونة: کموثق ابن یقطین عن أبی الحسن (علیه السلام): فی الرجل یتوضأ بفضل الحائض؟ قال (علیه السلام): إذا کانت مأمونة فلا بأس «۲». و نحوه غیره.

و مقتضی الجمع بینهما تقیید اطلاق الاولی بمفهوم الثانیة، و الجمع بحمل الثانیة علی الکراهة الشدیدة و ابقاء اطلاق الاولی ینافی ظهور الثانیة فی ارادة نفی الباس بقول مطلق.

الثالثة: ما تکون کالصریح فی الاطلاق: کصحیحة العیص: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن سؤر الحائض، فقال (علیه السلام): لا تتوضأ منه و توضأ من سؤر الجنب إذا کانت مأمونة «۳». قال التفصیل بین الحائض و الجنب،، و تقیید الجنب بما إذا کانت مأمونة قاطع للشرکة فهی آبیة عن التقیید، و ما عن التهذیب و الاستبصار من اسقاط کلمة (لا) من صدر الجواب فیکون قوله (علیه السلام): (إذا کانت مأمونة) قیداً للجنب و الحائض لا- یعارضها، إذ مضافاً إلی انه لو دار الامر بین الزیادة و النقیصة یتعین الالتزام بالثانیة، و مضافاً إلی ان الکلینی رحمه اللّه اضبط من الشیخ، اسقاطها لا یناسب افراد القید، و علی هذا فلا یمکن الجمع بین هذه الطوائف الا

بارجاع القید إلی الکراهة الشدیدة و الالتزام بان حدث الحیض فی نفسه موجب لمرتبة من الکراهة،

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الاسآر حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب الاسآر حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۷- من ابواب الاسآر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۹۱

]...[

و کونها غیر مأمونة موجب آخر، فاذا اجتمعا یشتد الکراهة، و علیه فیعم الحکم لمطلق المتهم.

و یؤیده الامر بالاجتناب عن سؤر الجنب إذا لم تکن مأمونة، فما التزم به الشیخ رحمه اللّه و السید من کراهة سؤر الحائض مطلقاً هو الصحیح.

ثمّ ان ظاهر النهی و ان کان هو الحرمة إلا انه فی المقام یحمل علی الکراهة، لان الموجب للنهی ان کان هو الحدث: فلمفهوم موثق ابن یقطین الدال علی جواز الوضوء به، و ان کان هو کونها غیر مأمونة و متهمة: فلأنه لو کان سؤرها لهذه الجهة حراماً یکون لاجل النجاسة، و من امره (علیه السلام) بالشرب منه فی الاخبار یستفاد عدم نجاسته، و لعله لذلک لم یتوقف فقیه فی حمل النهی فی المقام علی الکراهة.

ثمّ ان مقتضی خبر عنبسة المتقدم و غیره عدم کراهة شرب سؤرها، فالتعمیم لغیر الوضوء محل اشکال، نعم عن الوحید البهبهانی: ان الاقتصار علی الوضوء لم یقل به فقیه، و لهذا الاجماع المنقول و تعلیق الحکم علی الامانة الذی یستفاد منه التعمیم لا بأس بالالتزام به، لا سیما بناء علی قاعدة التسامح. فتأمل فان القاعدة مختصة بالمستحبات.

حجیة البینة

تذنیبان:

الاول: فی بیان ما به یثبت النجاسة

اشارة

و هو امور:

الاول:

العلم

و الوجه فی ثبوتها به واضح لا یحتاج إلی بیان.

الثانی:

البینة

و ثبوتها بها هو المشهور بین الاصحاب، و عن الجواهر: ینبغی القطع به، و یدل علیه: عموم ما دل علی حجیة البینة، و خصوص خبر ابن سلیمان.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۹۲

]...[

أما الاول: فهو الاجماع المنقول، و الاستقراء، و موثقة مسعدة بن صدقة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): قال سمعته یقول: کل شیء هو لک حلال حتی تعلم انه حرام بعینه فتدعه من قبل نفسک، و ذلک مثل الثوب یکون علیک قد اشتریته و هو سرقة، و المملوک عندک و لعله حر قد باع نفسه أو خدع فبیع قهراً، أو امرأة تحتک و هی اختک أو رضیعتک، و الاشیاء کلها علی هذا حتی یستبین لک غیر ذلک أو تقوم به البینة «۱». و ذکر البینة عدلًا للاستبانة شاهد علی ان المراد منها معناها المصطلح لا اللغوی، و حیث انها جعلت فی الحدیث غایة لحلیة کل شیء- و لو کانت فیه مستندة إلی الید أو الاستصحاب- فلا محالة یدل الحدیث علی حجیتها بقول مطلق.

و دعوی انها انما جعلت حجة علی الحرمة و هو لا یقتضی حجیتها علی الموضوع فضلًا عن عموم الحجیة لما لم یکن مورداً للحل و الحرمة من موضوعات سائر الاحکام، مندفعة بانه بما ان مورد الحدیث هو الشبهات الموضوعیة، فیکون المجعول هو حجیة البینة علی الموضوع، مضافاً إلی انه لو سلم انه یدل علی کونها حجة علی الحرمة یکون مقتضی اطلاقه حجیتها اعم من قیامها علیها بالمطابقة أو بالالتزام بشهادتها بالموضوع الخارجی اللازمة له الحرمة، فلا یختص بما إذا شهدت البینة بالحرمة لا غیر.

فان قلت: ان مقتضی الحدیث حجیة البینة عند قیامها بموضوع یترتب علیه الحرمة و لا یدل علی حجیتها حتی فیما إذا قامت علی موضوع لا یترتب علیه الحرمة.

قلت: یتعدی عنه إلیه لعدم التفکیک عرفاً بین الموردین، و لعدم الفصل القطعی کما هو واضح، إذ لا یحتمل کونها حجة فیما إذا کان موردها مما ترتب علیه الحرمة، و لا یکون حجة فی غیر ذلک مع ندرته جدا کما لا یخفی.

و أما الثانی: فهو خبر عبد اللّه بن سلیمان المروی عن الکافی و التهذیب عن

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۹۳

]...[

الامام الصادق (علیه السلام): فی الجبن کل شیء حلال حتی یجیئک شاهدان یشهدان عندک ان فیه المیتة «۱».

و تقریب الاستدلال به: انه و ان کان مورده ثبوت النجاسة بتبع ثبوت الحرمة، إلا انه یتعدی عنه من جهة ظهوره فی ان ذکر المیتة فیه من باب المثال.

و ما عن ابن البراج من انکار ثبوت النجاسة بالبینة محتجاً: بان البینة لا تفید إلا الظن، و الطهارة معلومة بالاصل، فلا یترک المعلوم لاجل المظنون، ضعیف، لان البینة إذا کانت حجة تقدم علی الاصل کما حقق فی محله.

و الروایات «۲» الدالة علی: ان کل شیء طاهر حتی یعلم قذارته، لا تدل علی عدم حجیتها لما حققناه فی محله من قیام الطرق و الامارات مقام القطع و لو کان مأخوذاً فی الموضوع.

خبر الواحد

الثالث: خبر العدل الواحد بل الثقة كما نسب إلى جملة من المحققين، و عن المشهور: عدم ثبوت النجاسة به.

و يشهد للمختار: عموم مفهوم آية النبأ «۳»، و استقرار سيرة العقلاء على الاعتماد على اخبار الثقات فيما يتعلق بمعاشهم و معادهم، و المتشرعة على اخذ معالم دينهم عن الثقات، و لم يرد من الشارع ردع عن ذلك.

---

(۱) الوسائل- باب ۶۰- من ابواب الاطعمة المباحة حديث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب النجاسات و الاوانى و الجلود.

(۳) الحجرات آية ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۹۴

]...[

و ما ذكره بعض الاعاظم من المعاصرين: من ان مفهوم آية النبأ لو سلم فيتعارض مع الحصر فى رواية مسعدة، و رفع اليد عن المفهوم اولى من تخصيص الرواية كما لا يخفى، و هى بالنسبة إلى بناء العقلاء رادعة واردة لا معارضة، ضعيف، إذ عدم حجية خبر الواحد فى مورد الموثقة مما تكون الحلية فيه مستنده إلى اليد أو الاستصحاب لا يلازم عدم حجيّته فيما لا معارض له، و بعبارة اخرى: انه فى امثال مورد الرواية مما كان ظاهر قول أو فعل مستلزماً للطهارة، نلتزم بعدم حجيته فى نفسه مع قطع النظر عن هذا الخبر، لانه فيه يكون من قبيل الشهادة فيعتبر فيه التعدد، و هذا بخلاف ما هو محل الكلام و هو ما لا يعارضه ذلك.

و جملة من الروايات الواردة فى الابواب المتفرقة مثل ما فى خبر «۱» هشام من ثبوت عزل الوكالة به، و خبر «۲» إسحاق الدال على ثبوت الوصية بخبر الثقة، و ما دل «۳» على جواز وطى الامة إذا كان البائع عادلًا قد اخبر بالاستبراء. فتأمل، و كذلك الاخبار «۴» الدالة على ثبوت الوقت باذان الثقة العارف بالوقت، إلى غير ذلك مما ورد فى الابواب المتفرقة، إذ يستفاد منها ان العمل به كان مغروساً فى الاذهان ماضياً فى الدين.

اخبار ذى اليد

الرابع: قول ذى اليد كما هو المنسوب إلى المشهور و عن الحدائق: ان ظاهر

---

(۱) الوسائل- باب ۲ من كتاب الوكالة حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من كتاب الوصايا حديث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب بيع الحيوان حديث ۲ من كتاب التجارة.

(۴) الوسائل- باب ۵۸- من ابواب المواقيت من كتاب الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۹۵

]...[

الاصحاب الاتفاق عليه، و يشهد له: السيرة القطعية، و استقراء موارد قبول اخبار ذى اليد بما هو اعظم من ذلك، فانه يستفاد منها ان حجيته كانت امراً مفروغاً عنه مسلماً عندهم.

ففی صحیح معاویة بن عمار قلت: فرجل من غیر اهل المعرفة ممن لا نعرفه انه یشرب علی الثلث و لا یستحله علی النصف یخبر أن عنده بختجا علی الثلث قد ذهب ثلثاه و بقی ثلثه یشرب منه؟ قال (علیه السلام): نعم «۱». و صریحه عدم اعتبار الورع و الایمان، و حیث ان التفکیک بینهما و بین الاسلام بعید فهو ایضاً لا یعتبر.

و ما فی بعض «۲» اخبار الجبن من نهیه (علیه السلام) خادمه عند شرائه جبناً عن السؤال، إذ لو لا قبول اخباره لم یکن وجه للنهی.

و خبر «۳» عبد بن بکر: سئل الصادق (علیه السلام) عن رجل اعار رجلا ثوباً فصلی فیه و هو لا یصلی فیه، قال: لا یعلمه ذلک، قلت: فان اعلمه؟ قال: یعید.

و الروایات «۴» الواردة فی القصارین و الجزارین، و الجاریة «۵» المأمورة بتطهیر ثوب سیدها، و ان الحجام «۶» مؤتمن فی تطهیره موضع الحجامة.

و المستفیضة «۷» الواردة فی ان من اقر بعین فی یده لغیره فهی له، و لیس ذلک إلا لحجیة قوله لا من باب حجیة الاقرار، لانه یختص بما إذا کان علی نفسه فلا تثبت به.

---

(۱) الوسائل- باب ۷- من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب الاطعمة المباحة حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۴۷- من ابواب النجاسات و الاوانی و الجلود من کتاب الطهارة حدیث ۳.

(۴) الوافی باب التطهیر من مس الحیوانات، و الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الذبائح.

(۵) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب النجاسات.

(۶) الوسائل- باب ۵۶- من ابواب النجاسات.

(۷) الوسائل- باب ۲- من ابواب کتاب الاقرار.

]...[

ملکیة غیره...

و الانصاف: ان التتبع فی الابواب المتفرقة یوجب القطع بحجیة قول ذی الید، فما عن بعض التشکیک فیه فی غیر محله.

فروع:

[عدم ثبوت النجاسة بالظن]

الاول: لا تثبت النجاسة بالظن کما هو المشهور، و عن ظاهر النهایة و صریح الحلبی: الاکتفاء به.

و استدل له: بابتناء اکثر الاحکام الشرعیة علی الظنون، و بعدم جواز ترجیح المرجوح علی الراجح، و بما ورد «۱» من غسل الثوب المأخوذ من ید الکافر.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلمنعه، لان اکثر الاحکام مبتنیة علی الظنون الخاصة لا مطلق الظن.

و أما الثانی: فلان الحکم بالطهارة لحجة شرعیة من اصل أو استصحاب لا یکون ترجیحاً للمرجوح.

و أما الثالث: فلمعارضته بما یدل علی جواز الصلاة فیما یکون عمل الکافر.

و یشهد لعدم حجیته- مضافاً إلی انه مما یقتضیه الاصل- الروایات «۲» الواردة فی اعارة الثوب للیهودی و النصرانی، و ما ورد «۳» فی

الجبن و الفارة «۴» المتسلخة فی الماء و غیر ذلک من الموارد المتفرقة.

[حکم ما لو أخبر ذو الید بالنجاسة و قامت البینة علی الطهارة]

الثانی: إذا أخبر ذو الید بنجاسته، و قامت البینة علی الطهارة قدمت البینة

---

(۱) الوسائل- باب ۷۳- من ابواب النجاسات.

(۲) الوسائل- باب ۷۴- من ابواب النجاسات.

(۳) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب الاطعمة المباحة.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب الماء المطلق.

]...[

و ذلک: لموثقة مسعدة المتقدمة الدالة علی حجیة البینة فی مقابل الید، و ما دل علی القضاء بالبینة فی مقابل دعوی ذی الید الملکیة، مضافاً إلی قصور دلیل حجیة قوله عن شمول مورد التعارض کما لا یخفی. نعم لو کانت البینة مستندة إلی الاصل یقدم قول ذی الید لتقدمه علی الاصل.

تعارض البینتین

الثالث: إذا تعارضت البینتان تساقطتا، لانه الاصل فی تعارض الامارتین فیما لا یمکن التخییر فی المسألة الفرعیة کما فی المقام، و ما دل «۱» علی الترجیح أو التخییر، یختص بالاخبار الدالة علی الاحکام و لا یعم الحاکیة عن الموضوعات الخارجیة.

و ما «۲» دل علی الترجیح فی البینتین المتعارضتین من الاکثریة و غیرها انما یختص بالمعارضة عند القاضی فی مقام المرافعة، و التعدی یحتاج إلی دلیل مفقود. هذا فیما إذا کان مستند کلتا البینتین العلم، و ان کان مستند احداهما العلم و الاخری الاستصحاب: فان کانت کل واحدة منهما مکذبة للأخری- کما إذا کانت بینة الطهارة المستندة إلی العلم مثلًا حاکیة عن عدم تحقق النجاسة و لو سابقاً- فتتساقطان و إلا فیؤخذ بما تکون مستندة إلی العلم، کما لو اخبرت بینة الطهارة فی الفرض بحصول الطهارة بعد تحقق النجاسة، و لو علی فرض تحققها، فانها تقدم علی بینة النجاسة المستندة إلی الاستصحاب، لانه لا تعارض بینهما فیعمل بهما معاً.

و بذلک ظهر ضعف ما ذکره بعض اعاظم العصر من تقدیم البینة المستندة إلی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب صفات القاضی من کتاب القضاء.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب کیفیة الحکم و احکام الدعوی من کتاب القضاء.

]...[

العلم مطلقاً مستدلًا له: بانها تقدم علی الاصل الذی هو مستند الاخری فتبطل هی لبطلان مستندها.

[عدم اعتبار علم الوسواسی فی الطهارة و النجاسة]

الرابع: لا اعتبار بعلم الوسواسی فی الطهارة و النجاسة کما هو المشهور، و المراد من عدم اعتبار علمه بالطهارة لیس انه لو حصل له العلم بها لا یعتنی به، بل المراد أنه لا یجب تحصیله فیما یشترط فیه الطهارة.

و یشهد لعدم اعتباره- مضافاً إلی عدم الخلاف فیه- جملة من النصوص:

کصحیح ابن سنان ذکرت لابی عبد اللّه (علیه السلام): رجلًا مبتلًی بالوضوء و الصلاة، و قلت: هو رجل عاقل، فقال أبو عبد اللّه (علیه السلام) و أی عقل له و هو یطیع الشیطان: فقلت له: و کیف یطیع الشیطان؟ فقال (علیه السلام): سله هذا الذی یأتیه من أی شیء هو، فانه یقول لک من عمل الشیطان «۱». و نحوه غیره.

و أما علمه بالنجاسة: فبالنسبة إلی عمل غیره لا یکون حجة لانصراف ادلة حجیة خبر الواحد أو البینة عن مثل ذلک، و اما بالنسبة إلی عمل نفسه فیمکن ان یستدل لعدم الاعتبار به بالصحیح المتقدم، فتأمل فان الظاهر منه ارادة صورة الشک لا العلم. و استدل له بقولهم (علیهم السلام) «۲»: لا تعود و الخبیث من انفسکم نقض الصلاة.

و فیه: انه وارد فی مورد عدم الاعتناء بالشک، لاحظ خبری «۳» زرارة و أبی بصیر و غیرهما، فاذاً العمدة فیه ظهور الاجماع. و دعوی ان العلم حجة عقلًا لا یمکن الردع عنه مندفعة، بانه علی فرض دلالة الدلیل علی عدم الاعتبار بعلمه نلتزم بتبدل الواقع

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب مقدمة العبادات.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة.

(۳) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

]...[

عن حکمه، فلا یکون الواقع موضوعاً فی حال الوسواس للحکم الذی یکون موضوعاً له فی غیر هذه الحال.

ذکر السبب فی الشهادة

الخامس: لا یعتبر فی البینة ذکر مستند الشهادة کما هو المشهور، و عن المصنف فی التذکرة و أبی العباس و الصیمری: انها لا تقبل إلا بالسبب. و استدل له المصنف: بجواز ان یعتقد ان سؤر المسوخ نجس.

و أورد علیه بعض المعاصرین: بان احتمال الخطأ فی المستند ملغی باصالة عدم الخطأ.

ثمّ اورد علی نفسه: بان اصالة عدم الخطأ فی الحدسیات لا یعول علیها، و اجاب: بان اصالة عدم الخطأ فی الحدس تارة یرجع إلیها لاثبات الواقع المجهول، و اخری یرجع إلیها بعد العلم بالواقع لاثبات ان ما یعتقده المخبر هو الواقع، و هی لا تکون حجة فی الاول، و أما فی الثانی فهی حجة مطلقاً.

و فیه: ان بناء العقلاء علی اتباع شیء لا بد و ان یکون لاجل کاشفیته النوعیة، و علیه التزموا بحجیة الخبر إذا کان الاخبار عن حس، و عدمها إذا کان عن حدس، فان الخبر الحسی إذا صدر ممن یوثق بقوله و لم تکن آفة فی حاسته یکون کاشفاً نوعیاً عن الواقع، فیکون بناء العقلاء علی اتباع خبره و عدم الاعتناء باحتمال خطائه الواقعی فی احساسه، و أما إذا کان عن حدس فلا یکون لخبره کاشفیة نوعیة لتوقفها علی تصویب حدسه و نظره، فلا یکون بناء العقلاء علی اتباع خبره.

و هذا هو المراد من حجیة اصالة عدم الخطاء فی الحس دون الحدس و لا یفرق

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۰۰

]...[

فی ذلک بین الموردین المذکورین فی کلامه، إذ علم الشخص بالواقع لا یوجب کاشفیة خبر غیره عن الواقع، فتدبر فانه دقیق.

فالاقوی: ما اختاره المصنف رحمه الله و هو: انه لو احتمل ان یکون مستند المخبر بالنجاسة ما لا یکون سبباً لا یقبل خبره، و یکون حکمه حکم ما لو ذکر مستندها و علم عدم صحته.

[إذا لم یشهدا بالنجاسة بل بموجبها]

السادس: إذا لم یشهدا بالنجاسة بل بموجبها کفی، إذ لا یعتبر فی العمل بالحجة کون مؤداها اثراً شرعیاً، بل یکفی کونه ذا اثر شرعی عند من قامت عنده الحجة، فاذا شهدا بان هذا الشیء لاقی عرق الجنب من الحرام، و کان المشهود عنده یری نجاسة العرق، تکفی هذه الشهادة فی الحکم فی النجاسة.

[إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما]

السابع: إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما کفی فی ثبوتها عند جماعة.

اقول: تارة: یشهدان بواقعة واحدة شخصیة و یکون الاختلاف بینهما فی الخصوصیات و العناوین المنطبقة علی ذلک الوجود الخاص کما إذا اتفقا علی وقوع قطرة من ما فی الاناء الخاص فی الاناء المعین و اختلفا فی کونه البول أو الدم، و اخری: یشهدان بواقعتین.

أما فی الصورة الاولی: فالصحیح ثبوت النجاسة بشهادتهما، إذ کل من الشاهدین یشهد بما یشهد به الآخر و لا یعتبر فی حجیة البینة غیر ذلک.

و أما فی الصورة الثانیة: فلا تثبت، إذ کل من الشاهدین یشهد بغیر ما یشهد به الآخر، و ترتب اثر واحد علی تینک الواقعتین- و هو النجاسة- لا یفید لعدم تعلق الشهادة بها، هذا بناء علی عدم حجیة الخبر الواحد. و إلا فتثبت النجاسة فی کلتا الصورتین کما لا یخفی، من غیر فرق فی ذلک بین نفی کل منهما قول الآخر و عدمه، لانه لو کان ما یشهد به کل منهما عین ما یشهد به الآخر، و کان الاختلاف فی العناوین

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۰۱

]...[

المنطبقة علیه فتثبت النجاسة حتی مع نفی کل منهما قول الآخر فی انطباق ما یراه منطبقاً علیه، و إلا فلا تثبت النجاسة حتی فی صورة عدم النفی. هذا بناء علی عدم حجیة الخبر الواحد، و أما بناء علیها فتثبت النجاسة فی کلتا الصورتین کما مر.

اختلاف الشاهدین

الثامن: لو شهد احدهما بالاجمال، و الآخر بالتعیین، کما إذا قال احدهما: احد هذین نجس، و قال الآخر: هذا معیناً نجس، ففی المسألة وجوه:

الاول: وجوب الاجتناب عنهما، و استدل له: بان خصوصیة التعیین لم تقم علیها البینة، بخلاف ملاقاة احدهما للنجس، فیثبت نجاسة احدهما لا علی التعیین، فیجب الاحتیاط بالاجتناب عنهما.

الثانی: وجوب الاجتناب عن المعین، و استدل: له بان طرفه لم یقم حجة علی نجاسته، إذ الشهادة بالمردد و ان کان لازمها الاجتناب عنه إلا انها واحدة، و الشهادة بالمعین لا تقتضیه.

الثالث: عدم لزوم الاجتناب عنهما لعدم قیام البینة لا علی المعین و لا علی المردد.

الرابع: ما اختاره بعض المعاصرین و هو التفصیل بین ان تکون الشاهدین حاکیتین عن واقعتین، و بین ان تکونا حاکیتین عن واقعة واحدة، و یکون احد الشاهدین جاهلًا بالتعیین و الآخر عالماً به، و اختار لزوم الاجتناب عنهما فی الثانی، و عدم لزومه عن شیء منهما فی الاول. و لکن هذه الاقوال و الوجوه کلها ضعیفة.

و تحقیق القول فی المقام یقتضی ان یقال: انه تارة نلتزم بحجیة خبر العدل الواحد، و اخری نلتزم بعدمها، أما علی الاولی: فان کانت الشهادتان حاکیتین عن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۰۲

]...[

واقعیتین، فأما ان تکون الواقعتان مقارنتین أو تکون احداهما مقدمة علی الاخری، و علی الثانی: فأما ان تکون الواقعة التی یحکیها من یشهد بالمعین مقدمة أو تکون بالعکس.

ففی الصورتین الاولتین: یجب الاجتناب عن المعین دون طرفه، إذ الخبر الواحد لا یزید علی العلم، فکما ان العلم الاجمالی لا یوجب التنجز إذا تنجز التکلیف فی احد طرفیه بمنجز آخر قبل العلم أو معه کما حقق فی محله، فکذلک الخبر الواحد.

و أما فی الصورة الثالثة: فیجب الاجتناب عنهما، إذ قیام المنجز علی خصوص احد الطرفین لا یوجب انحلال المنجز السابق علیه القائم علی احدهما لا- بعینه، و تفصیل الکلام فی ذلک موکول إلی محله، و أما ان کانت الشهادتان حاکیتین عن واقعة واحدة فیجب الاجتناب عن المعین فقط مطلقاً و لا یخفی وجهه.

و أما علی الثانی و هو عدم حجیة الخبر الواحد: فان کانت الشهادتان حاکیتین عن واقعتین فلا یجب الاجتناب عن شیء منهما لعدم قیام الحجة علی شیء من الواقعتین، و ان کانتا حاکیتین عن واقعة واحدة فیجب الاجتناب عنهما لقیام الحجة علی احداهما لا بعینها، و لم یثبت تعینها.

التاسع

لو شهد احدهما بنجاسة الشیء فعلًا، و الآخر بنجاسته سابقاً

مع الجهل بحاله فعلًا، فوجوب الاجتناب لا إشکال فیه بناء علی اعتبار قول العدل الواحد کما لا یخفی.

و أما بناء علی الاحتیاج إلی شهادة العدلین، فان کانت الشهادتان حاکیتین

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۰۳

]...[

عن واقعتین فلا- تثبت النجاسة، لان کل واقعة لم تقم علیها حجة، و ان کانتا حاکیتین عن واقعة واحدة، فتلک الواقعة قامت الحجة علیها، فیترتب علیها اثرها و هو النجاسة، و حیث ان فی زمان تلک الواقعة یکون بین الشاهدین اختلاف فلا تثبت فی شیء من الزمانین بالخصوص، و انما تثبت النجاسة اما سابقاً أو فعلًا، و حیث ان من قامت عنده البینة یحتمل ثبوت النجاسة سابقاً و ارتفاعها، فیجری فی حقه الاستصحاب و یحکم بالنجاسة فعلًا. و توهم عدم الیقین بالثبوت سابقاً فلا یجری الاستصحاب، ضعیف لکفایة الیقین الاجمالی.

و دعوى ان اليقين الاجمالى لا يصحح الاستصحاب بالنسبة إلى احد الاحتمالات بعينه لعدم اليقين بالاضافة إليه و انما يصحح إذا كان الامر الاجمالى مشكوك البقاء على كل من احتمالاته، مندفعة بانه ان كان الامر الاجمالى متيقن البقاء على بعض احتمالاته و مشكوك البقاء على بعضها الآخر يجرى فيه الاستصحاب، إذ ذلك يوجب الشك فى بقاء نفس ما علم به.

و كذا إذا شهدا معاً بالنجاسة السابقة لجريان الاستصحاب، لان مقتضى دليل البينة كأدلة سائر الأمارات جعلها بمنزلة العلم و اليقين، و بعبارة اخرى: معنى جعل الحجية لما ليس بحجة ذاتاً، و لا يكون طريقاً تامّاً، جعل صفة المحرزية و الطريقية التامة له كما حقق فى محله، و لذلك اخترنا فى محله قيام الامارات مقام القطع الماخوذ فى الموضوع على وجه الطريقية، ففى نصوص الاستصحاب و ان اخذ اليقين موضوعاً، و لكنه اخذ بما انه طريق إلى الواقع فيقوم مقامه سائر الامارات و الطرق المعتبرة.

و قد استدل لجريان الاستصحاب فى امثال المقام بوجهين آخرين:

احدهما: ما أفاده المحقق الخراسانى رحمه اللّه و حاصله: ان مفاد دليل

]...[

الاستصحاب هو جعل الملازمة بين الحدوث و البقاء، و يكون التعبد بالبقاء لا- بالحدوث، فيكفى الشك فى البقاء على تقدير الحدوث، فلو قامت البينة على الحدوث، فلأجل ثبوت هذه الملازمة ندل بالالتزام على النجاسة فى حال الشك.

و فيه: مضافاً إلى ان لازم ذلك كون الاستصحاب حكماً واقعياً معلقاً على ثبوت موضوعه، ان الالتزام بذلك مخالف لظاهر النصوص، إذ ظاهرها اعتبار اليقين بالحدوث، و الشك فى البقاء فى جريان الاستصحاب.

ثانيهما: ان مقتضى ادلة حجية الامارات جعل احكام ظاهرية فى مواردها، و عليه فلو قامت البينة على النجاسة السابقة، فثبوتها (أى النجاسة الظاهرية) معلوم، فاذا شك بعده فى البقاء يجرى الاستصحاب و يحكم ببقائها.

و فيه: مضافاً إلى ما حققناه فى محله من ان مفاد أدلة الامارات ليس ذلك، إذ الالتزام به لا يصحح الاستصحاب، و ذلك لانه بعد ما يشك فى بقاء ما قامت البينة عليه، فالحكم الظاهرى الثابت بها يكون مرتفعاً لدوران ثبوته مدار موضوعه و هو اخبار الشاهدين المعدوم فى الزمان اللاحق، فالمشكوك فيه انما هو بقاء الواقع، فالمتيقن غير المشكوك فيه.

و بعبارة اخرى: استصحاب الحكم الظاهرى لا يصح لليقين بارتفاعه لعدم قيام البينة فى الزمان اللاحق، بل هى متضمنة للثبوت سابقاً، و استصحاب الحكم الواقعى ممتنع لعدم اليقين بالثبوت فتدبر. فالصحيح ما ذكرناه.

العاشر:

لو قال احدهما: انه نجس، و قال الآخر: انه كان نجساً والان طاهر

فتارة يخبران عن واقع واحد، و اخرى عن واقعين. و على كلا التقديرين تارة يكون مستند من يخبر بنجاسته فعلًا استصحاب النجاسة، و اخرى العلم بها.

أما مع فرض اتحاد المشهود به و كون مستند المخبر بالنجاسة العلم، فبناء على

]...[

اعتبار قول العدل الواحد يتعارض الخبران (أى اخبار احدهما بالنجاسة الفعلية و الآخر بالطهارة) و يتساقطان فيرجع إلى استصحاب

النجاسة السابقة الثابتة بأخبار کل منهما، و بناء علی الاحتیاج إلی شهادة العدلین، فأخبار من یخبر بالطهارة لا یعتنی به لکونه واحداً و تکون شهادتهما حجة علی ثبوت النجاسة فی احد الزمانین، فیکون حکمه حکم المسألة السابقة، فیجری فیه ما ذکرناه فیها.

و أما مع فرض اتحاد المشهود به، و کون مستند من یخبر بالنجاسة الاستصحاب، فبناء علی اعتبار قول العدل الواحد یکون اخبار من یشهد بالطهارة حجة و مقدماً علی اخبار من یخبر بالنجاسة لحکومته علی مستنده، و بناء علی الاحتیاج إلی شهادة العدلین لا تثبت الطهارة لعدم قیام البینة علیها، و یحکم بالنجاسة لان شهادتهما حجة علی ثبوتها.

و أما مع فرض تعدد الواقعة، فبناء علی الاحتیاج إلی شهادة العدلین لا تثبت النجاسة لان ما تحکیه شهادة احدهما غیر ما تحکیه شهادة الآخر، فشیء من الواقعین لم تقم البینة علیه، و أما بناء علی اعتبار قول العدل الواحد فالکلام فیه هو الکلام فی سابقه کما لا یخفی.

فرع: إذا شهد اثنان باحد الامرین، و شهد اربعة بالآخر، فهل یتساقط الاثنان بالاثنین و یبقی الآخران کما افتی به بعض الاساطین رحمهم اللّه، أو یتساقط الطرفان مطلقاً أو مع عدم وجود مرجح من الاعدلیة و الاکثریة و غیرهما؟ وجوه: اقواها الثانی، لان دلیل حجیة البینة کدلیل حجیة الخبر الواحد نسبته إلی الواحد و المتعدد نسبة واحدة، فکما انه لو قام خبر واحد علی شیء و عارضه خبران أو أکثر یتساقط الطرفان، و لم یتوهم احد تعارض الواحد بالواحد و بقاء الآخر کذلک فی المقام.

و منه: یظهر ضعف القول الاول.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۰۶

]...[

و استدل للقول الاخیر: بالنصوص «۱» الواردة فی تعارض البینتین عند القاضی فی مقام المرافعة إلیه.

و فیه: ان التعدی عن موردها یحتاج إلی دلیل مفقود.

الماء المشکوک فیه.

التذنیب

الثانی: فی الماء المشکوک فیه

اشارة

و فیه مسائل:.

الاولی:

الماء المشکوک نجاسته طاهر

لقاعدة الطهارة المستفادة من خبر عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث-: کل شیء نظیف حتی تعلم انه قذر «۲».

و خبر حماد عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): الماء کله طاهر حتی تعم انه قذر «۳» هذا فیما لم یعلم نجاسته سابقاً، و إلّا فمقتضی استصحاب النجاسة المقدم علی قاعدة الطهارة نجاسته.

[حکم الماء المشکوک اباحته]

الثانیة: الماء المشکوک اباحته، قد یعلم بعدم کونه ملکاً له، و اخری یشک فی ذلک، أما الاول: فان علم بانه ملک الغیر و شک فی اذنه فی تصرفاته یستصحب عدمه، فیحکم بعدم الاباحة، و ان لم یعلم بذلک و احتمل ان یکون من المباحات الاصلیة، فمقتضی

قاعدة الحل إباحة التصرفات.

و قد استدل على عدم الجواز بوجهين: الاول: قول أبى الحسن الرضا (عليه السلام) فى المكاتبة «۴» المروية عن الوسائل فى باب وجوب ايصال حصة الامام من

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب كيفية الحكم و احكام الدعوى.

(۲) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب النجاسات حديث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب الماء المطلق حديث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب الأنفال من كتاب الخمس حديث ۲.

]...[

الخمس إليه: لا يحل مال إلا من وجه احله اللّه. بدعوى ان مقتضاه اصالة الحرمة فى الاموال إلا مع العلم بوجود السبب المحلل، لانه مع الشك فيه يرجع إلى اصالة العدم.

و فيه: مضافاً إلى ضعف سندها لان فى الطريق محمد بن زيد الطبرى و هو مجهول، انها لا تدل على المدعى إذ الحكم بالحلية مستنداً إلى قاعدة الحل حكم به من وجه احله اللّه، فتدبر فانه لا يخلو عن الاشكال.

الثانى ما اشتهر من اصالة الاحتياط فى الابواب الثلاثة التى منها الاموال. و فيه: انها لم تثبت بنحو الكلية الشاملة لما إذا لم يكون اصل موضوعى مقتض للحرمة و للاحتياط.

و أما الثانى: فان علم بانه كان ملك الغير، و شك فى انتقاله إليه، فمقتضى الاصل عدمه، فلا يحل إلا بطيب نفس مالكه و ان لم يعلم به، فان علم انه كان سابقاً من المباحات الاصلية و احتمل صيرورته مملوكاً لغيره، فلا يكون ملكاً له حينئذ بالحيازة يستصحب عدم ملكية غيره له المقتضى لحليته بالحيازة.

و أما لو لم يعلم بذلك، بان كان من اول وجوده امره دائراً بين كونه ملكاً له أو ملكاً لغيره، كالماء المشكوك فى انه ماؤه المتولد من بئره أو المتولد من بئر غيره، أو حيوان انه متولد من حيوانه أو من حيوان غيره، فالحكم هو الحلية لقاعدة الحل، و اصالة الحرمة فى الاموال و المكاتبة قد عرفت ما فيهما.

و بالجملة: ما شك فى اباحته ان علم حالته السابقة تستصحب، فلو علم انه كان ملكاً لغيره و شك فى انتقاله إليه أو اعراضه عنه يستصحب بقاء ملكيته، فيحكم بعدم جواز التصرف فيه، و لو علم بانه كان ملكاً له و شك فى انتقاله عنه يستصحب بقاء ملكيته فيحكم بالاباحة، و لو علم بانه كان من المباحات الاصلية و شك فى تملك الغير اياه يستصحب العدم المقتضى لملكيته له بالحيازة، و ان لم يعلم حالته السابقة بان كان

]...[

من اول وجوده امره دائراً بين كونه مملوكاً له أو لغيره أو دائراً بين كونه من المباحات الاصلية أو كونه مملوكاً لغيره، فيحكم بالاباحة لقاعدة الحل.

الثالثة:

إذا اشتبه نجس او مغصوب فی محصور

یجب الاجتناب عن الجمیع للعلم الاجمالی الذی حقق فی محله ان الاصول تتعارض فی اطرافه، تتساقط، فیجب الاجتناب عن کل طرف لقاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل.

و أما ان اشتبه فی غیر المحصور، فقد یقال کما عن جماعة بعدم وجوب الاجتناب عن شیء من الاطراف، و لکن المحقق فی محله ان غیر المحصور بعنوانه لا یوجب عدم تنجیز العلم الاجمالی، و کثرة الاطراف و قلتها من حیث هما لیستا ملاکاً للفرق فی حجیة العلم، و ما ذکر ضابطاً لغیر المحصور و وجهاً لعدم منجزیة العلم الاجمالی فی الشبهة غیر المحصورة لیس بتام، نعم لو بلغت کثرة الاطراف حدا لا یتمکن المکلف من المخالفة القطعیة لا یکون العلم منجزاً، و لا یجب موافقته القطعیة لتبعیتها لحرمة المخالفة القطعیة التی لا تحرم فی الفرض لعدم التمکن منها، لما حققناه فی محله من ان عدم جریان الاصول فی اطراف العلم الاجمالی انما یکون لاجل لزوم الترخیص فی المعصیة لو جرت فی جمیع الاطراف و لا تجری فی بعض الاطراف لکونه ترجیحاً بلا مرجح، و فی الفرض بما انه لا یلزم من جریانها فی جمیع الاطراف الترخیص فی المعصیة لعدم التمکن من الجمع فی الارتکاب بین المحتملات، فلا محذور فی جریانها.

فما ذکره بعض الأعاظم رحمهم اللّه رداً علی شیخنا النائینی قدس سره من ان العجز عن المخالفة القطعیة لا یوجب سقوط العمل بالتکلیف عن المنجزیة، ضعیف.

الرابعة:

لو اشتبه مضاف فی محصور

یجوز ان یکرر الوضوء أو الغسل إلی ان یحصل له العلم باستعمال مطلق فی ضمنه بلا اشکال و لا خلاف مع الانحصار.

و أما مع عدمه فقد یقال مبتنیاً علی ما ذکره المحقق النائینی قدس سره تبعاً

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۰۹

]...[

لجماعة من الفحول من تقدم رتبة الامتثال التفصیلی مع الامکان علی الامتثال الاجمالی: انه لا یجوز فی الفرض، بل لا بد و ان یتوضأ أو یغتسل بالماء الآخر.

و فیه: ان المحقق فی محله ضعف المبنی، إذ العقل لا یحکم إلا بلزوم الاطاعة، و لیست هی إلا اتیان ذات المأمور به بجمیع قیوده، مضافاً إلی المولی، و لیس للعقل وراء ذلک حکم بلزوم الانبعاث عن بعث المولی و عدم کفایة التحرک عن احتمال البعث و التحریک، و لو شک فی ذلک یرجع إلی اصالة البراءة، و علیه فیجوز فی الفرض ان یکرر الوضوء أو الغسل إلی عدد یعلم استعمال مطلق فی ضمنه- و لو مع وجود ماء آخر- و تمام الکلام فی محله.

و ان اشتبه فی غیر المحصور جاز استعمال کل منها بناء علی ما ذکره شیخ مشایخنا الانصاری قدس سره فی فرائده- وجهاً لعدم منجزیة العلم الاجمالی فی الشبهة غیر المحصورة و ضابطاً لها-: من ان کثرة الاطراف موجبة لبناء العقلاء علی عدم الاعتناء باحتمال انطباق المعلوم بالاجمال علی کل واحد من الاطراف، و علیه فکل طرف و ان کان یحتمل کونه مضافاً، إلا انه فی نظر العقلاء یکون هذا الاحتمال بحکم العدم. و لکن قد حققنا فی محله ضعف المبنی، و انه لو بلغت کثرة الاطراف حداً لا یتمکن المکلف من المخالفة القطعیة، لا یکون العلم منجزاً، و قد تقدم آنفاً انه علی هذا المبنی غایة ما یکون کون العلم کلا علم لا الشبهة. کلا شبهة

فمقتضی استصحاب بقاء الحدث بعد التوضی باحدها التکرار بما یزید علی المضاف المعلوم بینها بواحد.

الخامسة:

إذا لم یکن عنده إلّا ماء شک فی اطلاقه

و اضافته، فاغلب المتأخرین افتوا بلزوم الجمع بین التیمم و الوضوء فی الفرض، نظراً إلی العلم الاجمالی بوجوب احدهما.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۰

]...[

و لکن الاقوی عدم وجوب ضم الوضوء، بل یتیمم خاصة، و ذلک فیما إذا کانت حالته السابقة الاضافة لاستصحابها، و فیما إذا لم تکن حالته السابقة معلومة لاستصحاب عدم مائیة المائع الخارجی الازلی، و لا یعارضه استصحاب عدم الاضافة لانه لا تثبت به مائیته لیجب الوضوء، و عدم الاضافة لیس موضوعاً لوجوبه، و هذا بخلاف عدم المائیة، فانه موضوع لوجوب التیمم، مضافاً إلی ان مقتضی استصحاب عدم وجدان الماء فیما إذا علم بفقد الماء قبل الابتلاء بالمشکوک فیه وجوب التیمم خاصة، و به ینحل العلم الاجمالی و تجری اصالة البراءة عن وجوب الوضوء بلا معارض.

و دعوی انه إذا کان قبل الابتلاء بالمشکوک فیه واجداً للماء یجری استصحاب وجود الماء، و هذا الاصل یکون مقدماً علی استصحاب العدم الازلی، مندفعة بانه من القسم الثالث من استصحاب الکلی و المختار عدم جریانه.

السادسة:

إذا علم اجمالًا ان هذا الماء اما نجس أو مضاف

یجوز شربه لأصالة الطهارة و الحلیة، و لا یجوز الوضوء به للعلم بفساده اما لإضافته أو لنجاسته، و قد حققنا فی محله ان مثل هذا العلم الاجمالی الذی یکون المترتب علی احد طرفیه عین ما یترتب علی الآخر و شیئاً زائداً، و لا یکون للآخر اثر مختص، و یکون الموضوع واحداً لا یکون منجزاً بالنسبة إلی الزائد، مثلًا لو علم بانه مدیون لزید أما بدرهم أو بدرهمین، فانه تجری البراءة عن وجوب اداء الدرهم الثانی.

و کذا إذا علم بانه أما مضاف أو مغصوب، یعنی فی فساد الوضوء، و أما فی جواز الشرب فلیس کذلک علی الاطلاق، إذ لکل من طرفی العلم الاجمالی اثر یخصه، لانه لو کان مغصوباً لا یجوز شربه، و لو کان مضافاً لا یکون رافعاً للخبث.

و علیه فان کانت الحالة السابقة علی فرض اضافته فعلًا هی الاطلاق،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۱

]...[

فاستصحاب اطلاقه المقتضی لرافعیته للخبث یعارض مع الاصل المقتضی لجواز الشرب، فیتساقطان، فمقتضی العلم الاجمالی عدم جواز شربه.

و أما لو لم تکن الحالة السابقة هی الاطلاق، فبما ان الاصل الجاری فی رافعیته للخبث هو استصحاب بقاء النجاسة، فینحل بذلک العلم الاجمالی، و تجری اصالة الطهارة و الحلیة بلا معارض. هذا کله إذا کان الشک فی الغصبیة مورد القاعدة الحل، و إلا کما لو علم بان حالته السابقة هی مملوکیته للغیر فلا یجوز الشرب مطلقاً.

السابعة:

لو اریق احد المشتبهین من حیث النجاسة أو الغصبیة

لا یجوز التوضی بالآخر لعدم خروجه عن طرف العلم باراقة الآخر، و مقتضی تنجز العلم الاجمالی عدم جریان الاصل فیه.
و ما ذکره بعض الاعاظم: من انه بناء علی ان المانع عن جریان الاصل فی اطراف العلم الاجمالی هو المعارضة، یشکل وجوب الاجتناب عن الباقی لعدم المعارضة بعد الاراقة، و جعل المرتکز العقلائی فی مثل هذا المورد الذی هو وجوب الاجتناب دلیلًا علی ضعف المبنی، ضعیف لما حققناه فی محله فی الاصول من انه حتی علی هذا المسلک لا یجری الاصل، و اجمال ما ذکرناه انه یستصحب لزوم الاجتناب شرعاً الثابت قبل الاراقة عن احدهما، و بما انه یکون المستصحب حکماً شرعیاً لا یحتاج فی جریان الاستصحاب إلی شیء سوی عدم اللغویة و هو محقق لانه بعد جریان الاستصحاب المذکور یحکم العقل بلزوم الاجتناب عن الباقی، و تمام الکلام فی محله.
و لو اریق احد المشتبهین من حیث الإضافة لا یکفی الوضوء بالآخر، بل الاحوط الجمع بینه و بین التیمم فیما إذا لم یجد ماء سواه للعلم الاجمالی بوجوب الوضوء بالباقی أو وجوب التیمم، و ما ذکرناه فی الفرع الثالث من عدم وجوب الوضوء
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۲
]...[

لا یجری فی المقام، لان مقتضی استصحاب وجوب الوضوء أو استصحاب وجدان الماء الثابتین قبل الاراقة لزوم الوضوء بالباقی.
و دعوی انه علی هذا لا وجه لوجوب التیمم مندفعة بانه لا یثبت بهما کون الباقی ماء، أو وجوب الوضوء بالباقی شرعاً کما لا یخفی. و علیه فلا یحرز به الطهارة المعتبرة ما لم ینضم إلیه التیمم.
و دعوی صدق عدم الوجدان فی هذا الحال فیقتصر علی التیمم لان المراد منه عدم العلم لا عدم الوجود، مندفعة بان المراد من عدم الوجدان ما یساوق الفقدان، و مع احتمال مائیته لم یحرز الفقدان، فالاقوی هو الجمع بین الوضوء بالباقی و التیمم.

الملاقی لطرف الشبهة

الثامنة: ملاقی الشبهة المحصورة لا یحکم علیه بالنجاسة لأصالة الطهارة، إذ وجوب الاجتناب عن الملاقی من باب المقدمة العلمیة لا یوجب نجاسة ملاقیه و لا لزوم الاجتناب عنه مع عدم کونه طرفاً لذلک العلم الاجمالی، و العلم اجمالًا بنجاسته أو نجاسة الطرف الآخر لا یوجب عدم جریان الاصل فیه، إذ بعد فرض عدم جریان الاصل فی الطرف الآخر بمنجز آخر موجود قبله یجری الاصل فیه بلا معارض، نعم لو لاقی مع کل واحد من الاطراف شیء یحکم بلزوم الاجتناب عن الجمیع للعلم بنجاسة احدهما.
و کذا لو لاقی مع احد الطرفین شیء و لکن کان الطرف الآخر مما یجری فیه اصل آخر محکوم لما سقط بالمعارضة، و لا یکون من الاصول الطولیة التی تسقط ایضاً بالمعارضة مع الاصل الواحد فی الطرف الآخر، کما لو علم بنجاسة التراب أو الماء
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۳
]...[

فان اصالة الطهارة فی کل منهما تعارض مع الاصل الجاری فی الآخر و یتساقطان فیرجع فی الشک فی الحرمة فی الماء إلی قاعدة الحل، فلو لاقی فی الفرض شیء مع التراب یجب الاجتناب عن الجمیع للعلم بنجاسته أو حرمة الماء.

و کذا یجب الاجتناب عن الملاقی إذا کانت الحالة السابقة فی المشتبهین النجاسة، فانه یجری استصحاب النجاسة فی الملاقی و یحکم بنجاسة ملاقیه.

و کذا یجب الاجتناب عنه فیما لو حصل العلم بالنجاسة بعد الملاقاة أو حینها، فانه یحصل العلمان فی زمان واحد، و هما العلم بنجاسة الملاقی (بالفتح) أو طرفه، و العلم بنجاسة الملاقی (بالکسر) أو طرف الملاقی، و لا ینحل احدهما بالآخر.

و دعوی ان الاصل فی الملاقی متأخر رتبة عن الاصل فیما لاقاه، ففی المرتبة السابقة یعارض ذلک الاصل مع الاصل الجاری فی الطرف فیتساقطان، ففی المرتبة الثانیة یجری الاصل فی الملاقی بلا معارض، مندفعة اولًا: بان هذه الاحکام احکام للزمان لا للرتبة، و حیث ان الاصل فی الملاقی و الملاقی متحدان زماناً فکلاهما طرف للمعارضة، و ثانیاً: لو سلمنا تاخر الثانی لکن لا یکون متأخراً عن الاصل الجاری فی الطرف الآخر، بل هما فی رتبة واحدة، و لا وجه لتوهم التأخر، إلا ان ما هو متأخر عن شیء رتبة متأخر عما یکون فی رتبته ایضاً و ان لم یکن بینهما ملاک التأخر الرتبی، و هو فاسد کما حقق فی محله.

و بذلک یظهر انه قد یجب الاجتناب عن الملاقی (بالکسر) دون الملاقی کما لو علم اجمالًا بنجاسة احد الاناءین ثمّ علم ان نجاسة احدهما المعین ان کانت فهی ناشئة عن ملاقاته لاناء ثالث. و تفصیل الکلام فی کل واحد من هذه الفروض موکول إلی محله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۴

]...[

انحصار الماء فی المشتبهین

التاسعة: إذا انحصر الماء فی المشتبهین تعین التیمم بلا خلاف، و یدل علیه موثق سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی رجل معه اناءان وقع فی احدهما قذر و لا یدری ایهما و لیس یقدر علی ماء غیرهما، قال (علیه السلام): یهریقهما و یتیمم «۱». و مثله حدیث «۲» عمار المعول بهما عند الاصحاب کما عن المعتبر.

ثمّ ان ظاهرهما الاختصاص بالقلیل، فان لفظ الاناء لو سلم شموله للکر- مع ان للمنع عنه مجالًا- و لکن قوله: وقع فی احدهما قذر. الذی یکون دالّا علی نجاسته بمجرد الملاقاة ظاهر فی الاختصاص بالقلیل، ففی الکر لا بد من الرجوع إلی ما تقتضیه القاعدة.

و قد یقال کما عن المحقق الخراسانی رحمه اللّه: انها تقتضی التفصیل بین الکر و القلیل، ففی الاول: مقتضاها صحة الوضوء أو الغسل لو توضأ باحدهما أو اغتسل و صحة الصلاة بعدهما، و فی الثانی مقتضاها العدم، بل مقتضی القاعدة کالنص تعین التیمم، أما فی الثانی: فللابتلاء بنجاسة البدن ظاهراً بحکم الاستصحاب للقطع بحصول النجاسة حال ملاقاة المتوضأ من الاناء الثانی أما بملاقاته أو بملاقاة الاول، و لاجل ذلک امر بالتیمم لان النجاسة الخبثیة- و لو ظاهریة- اهم من الطهارة المائیة، و لا یعارضه استصحاب الطهارة للجهل بتاریخها، و أما فی الاول فلأنه من جهة عدم الحاجة فی حصول الطهارة به إلی التعدد أو انفصال الغسالة لا یعلم تفصیلًا بنجاسة شیء من الاعضاء، و ان علم بنجاسته اجمالًا حین ملاقاة الاول أو الثانی، فلا مجال لاستصحابها فیرجع إلی قاعدة الطهارة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۵

]...[

و فیه: اولًا انه بعد تطهیر بعض الاعضاء بالثانی یعلم اجمالًا بنجاسة احد العضوین، اما العضو الذی طهر لنجاسة ما طهر به، أو الباقی لنجاسة الاول، فیستصحب النجاسة المعلوم تاریخها إلی ما بعد تطهیر الباقی، فلا وجه للتفصیل.

و ثانیا: ان المبنی ضعیف، إذ المختار جریان الاستصحاب فی مجهول التاریخ کما یجری فی معلومه، فتتعارض اصالة الطهارة الثابتة بعد استعمال الطاهر منهما المرددة بین بقاء الطهارة قبل الاستعمال و حدوث غیرها، و هی معلومة الثبوت مشکوکة البقاء مع استصحاب النجاسة فی کلا الفرضین، فیتساقطان فیرجع إلی قاعدة الطهارة، ففی کلیهما لو توضأ أو اغتسل بالنحو المزبور تحصل له الطهارة المائیة مع عدم الابتلاء بالنجاسة الخبثیة ظاهراً، فلا مجال معه للتیمم.

مضافاً إلی انه لو کرر الصلاة عقیب کل وضوء تحرز الصلاة الصحیحة واجدة للطهارة الحدثیة و الخبثیة، فالامر بالاراقة و التیمم انما یکون علی خلاف القاعدة، و حیث ان النص مختص بالقلیل فلا یتعدی عنه إلی الکر، و دعوی عدم الفصل بینهما علی ما ذکر، مندفعة باحتماله، إذ تطهیر الاعضاء و تطهیر ما یترشح علیه ماء الوضوء أو الغسل من مواضع البدن و الثوب بالقلیل متعسر غالباً بخلاف الکثیر.

فتحصل: ان الاقوی هو التفصیل بین ما لو کانا قلیلین فیتعین التیمم، و بین ما لو کانا جمیعاً أو احدهما کرین فالوضوء أو الغسل بالنحو المذکور، و الاحوط تکرار الصلاة عقیب کل وضوء أو غسل.

العاشرة:

إذا کان هناک إناء لا یعلم انه لزید أو لعمرو

و المفروض انه ما دون من قبل زید لا یجوز استعماله لاستصحاب عدم اذن مالک هذا الاناء، إذ الشک فی کونه لزید أو لعمرو یوجب الشک فی اذن مالکه فی التصرف فیه، و بما انه مسبوق بالعدم یستصحب عدم اذنه، و هذا الاستصحاب انما یکون جاریا فی الفرد المعین فی الواقع غیر المعلوم عندنا، و لیس من الاصل الجاری فی الفرد المردد الذی هو محل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۶

]...[

الاشکال.

الحادیة عشر:

اذا کان عنده ماءان توضأ باحدهما [ثمّ علم أن احدهما نجس]

ثمّ بعد الفراغ حصل له العلم بان احدهما نجس، فهل یصح الوضوء ام لا؟ وجهان: اقواهما الثانی و ذلک لوجهین:

الاول: عدم جریان قاعدة الفراغ فی امثال المورد مما لا یکون المکلف ملتفتا حال العمل لما فی موثق ابن بکیر قلت له: الرجل یشک بعد ما یتوضأ، قال (علیه السلام): هو حین یتوضأ اذکر مه حین یشک «۱». و نحوه غیره، و الارتکازات العقلائیة تساعد ذلک، بل قد ذکرنا فی محله انها لیست من الاصول التعبدیة، و تکون من الامارات النوعیة لوقوع المشکوک فیه فی ظرفه، فان المرید لشیء یکون التفاته إلی خصوصیاته اقوی منه بعد الفراغ عنه، و الروایات انما تکون اشارة إلی ذلک، و مع عدم الإماریة کما فی الفرض لا معنی لجریانها.

و قد استدل بعض المعاصرین تبعاً لبعض المحققین علی جریانها فی امثال الفرض بوجهین الاول: سائر الاخبار المطلقة الخالیة عن ذکر هذا القید، الثانی: حسن الحسین بن أبی العلاء الظاهر فی جواز المضی و لو مع النسیان، قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام): عن

الخاتم إذا اغتسلت، قال (علیه السلام): حوله من مکانه، و قال فی الوضوء: تدیره فان نسیت حتی تقوم إلی الصلاة فلا آمرک ان تعید الصلاة «۲». و لاجل ذلک یحمل ما فی الموثق و نحوه علی الحکمة لا العلة.

و فی کلا الوجهین نظر: اما الاول: فلأن ذکر ما یوجب تقیید المطلقات منفصلًا عنها فی الفقه غیر عزیز، فلیکن المورد من تلک الموارد، و اما الثانی: فلأن الظاهر کون السؤال و الجواب واردین علی الخاتم الواسع الذی یصل الماء تحته، و یکون جوابه

---

(۱) الوسائل- باب ۴۲- من ابواب الوضوء حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۷

]...[

(علیه السلام) دالّا علی استحباب التحویل و الادارة فی الفرض کما هو المشهور بین الاصحاب، و عن المعتبر هو مذهب فقهائنا، فنسیانهما فی مثله لا یوجب الشک فی وصول الماء بنفسه، فیکون الحدیث اجنبیاً عن المقام، و ان ابیت عن ظهوره فی ذلک فلا اقل من الاجمال، مضافا إلی انه لو سلم ظهوره فیما ادعی لکنه لا یدل علی صحة الوضوء، و انما یدل علی صحة الصلاة، فیدل علی ان الاخلال بالطهارة نسیاناً کالاخلال بالقراءة لا یوجب البطلان، فیکون معارضاً لحدیث «۱» (لا تعاد) و هو مقدم لوجوه لا تخفی، و العلم بان الصلاة تعاد من ناحیة الطهارة لا یوجب ظهور الروایة فی ارادة صحة الوضوء کما لا یخفی.

الوجه الثانی: لعدم صحة الوضوء و الغسل فی الفرع معارضة قاعدة الفراغ الحاکمة بصحتهما- لو سلم جریانها فی نفسها- مع اصالة الطهارة الجاریة فی الطرف الآخر لو کان موجوداً، و إلّا ففی ملاقیه للعلم بنجاسته أو وجوب الوضوء ثانیاً، نعم هذا الوجه لا یتم مع فقد الطرف الآخر و عدم وجود الملاقی له.

الثانیة عشر:

إذا استعمل احد المشتبهین بالغصبیة فهل یحکم علیه بالضمان

ام لا أو یفصل بین الصور؟ وجوه، اقول: صور المسألة ثلاث: الاولی: ما لو کان المستعمل غاصباً للماء قبل الاستعمال، و فی هذه الصورة و ان کان الاستعمال لا یوجب الضمان، الا ان الضمان الثابت بمقتضی علی الید متحقق قبله، فهو محکوم علیه به. الثانیة: ما لو لم یکن غاصباً له قبله و لم یعلم بکونه للغیر، مثلًا فبعد الاستعمال حصل له العلم الاجمالی بکونه أو الباقی ملکاً لمن لا یکون راضیاً بالاستعمال، ففی هذه الصورة أیضاً یحکم علیه بالضمان للعلم الاجمالی، اما به أو بعدم جواز التصرف فی

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۸

و اما المضاف فهو کالمعتصر من الاجسام أو الممتزج بها مزجا یسلبه الاطلاق کماء الورد و المرق، و هو ینجس بکل ما یقع فیه من النجاسة سواء کان الماء قلیلًا او کثیراً،

الاخر، فلا تجری اصالة البراءة عنه.

الثالثة: ما إذا لم یکن هو الغاصب، و لکن قبل الاستعمال علم اجمالًا بکون احدهما للغیر، ففی هذه الصورة لا یحکم علی المستعمل

لاحدهما بالضمان، لان حکمه حکم الملاقی فی عدم لزوم الاحتیاط فیه، فدعوی ان مقتضی العلم الاجمالی اما بالضمان أو بحرمة التصرف فی الآخر لزوم الاجتناب عنه، مندفعة بانحلاله بالعلم السابق علیه زماناً و هو العلم بغصبیة احدهما و حرمة التصرف فیه قبل الاستعمال؟ و بذلک ظهر الفرق بین هذه الصورة و بین الصورة السابقة.

الماء المضاف

اشارة

و أما المضاف فهو کالمعتصر من الاجسام أو الممتزج بها مزجاً یسلبه الاطلاق کماء الورد و المرق و نحوهما، و هو ینجس بکل ما یقع فیه النجاسة سواء کان الماء قلیلًا او کثیراً اجماعا منقولا من جماعة منهم المصنف ره و الشهیدان لعموم خبر الساباطی الآتی الدال علی تنجس کل شیء بملاقاة النجاسة، و اطلاق النصوص الواردة «۱» فی نجاسة المرق و نحوه بملاقاة النجاسة، اذ مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین القلیل و الکثیر.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب الماء المضاف.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱، ص: ۱۱۹

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۱۹

و لا یجوز رفع الحدث به

و لکن الحکم بعدم تنجس المضاف کله إذا کان کثیراً بان کان مقدار ألف کر مثلًا و لاقی احد اطرافه مع النجاسة، لا یخلو من قوة، لان ثبوت الاجماع فی الفرض ممنوع، و الخبر انما یدل علی نجاسة خصوص موضع الملاقاة و ما تسری إلیه النجاسة، و السرایة فی الفرض غیر ظاهرة، بل عدمها ثابت عرفاً.

و ما ورد «۱» فی المرق إذا وقعت فیها نجاسة کالفأرة لا یشمل الکثیر الملاقی مع النجاسة باحد اطرافه.

[عدم جواز رفع الحدث به]

و لا یجوز رفع الحدث به کما هو المشهور، و تشهد له الآیة الشریفة (و ان فَلَمْ تَجِدُوا مٰاءً فَتَیَمَّمُوا صَعِیداً طَیِّباً «۲» و جملة من النصوص: کخبر أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الرجل معه اللبن أ یتوضأ منها للصلاة؟ قال (علیه السلام): لا إنما هو الماء الصعید «۳». و نحوه غیره، مضافاً إلی انه مما یقتضیه الاصل کما لا یخفی.

و عن الصدوق: جواز الوضوء و الغسل بماء الورد، و استدل له بخبر یونس عن أبی الحسن (علیه السلام) قلت له: الرجل یغتسل بماء الورد و یتوضأ به للصلاة؟ قال (علیه السلام): لا بأس بذلک «۴». و لکن یرد علیه: ان الخبر لو سلم صحة سنده لا یعتمد علیه لاعراض الاصحاب عنه، و قد ادعی الاجماع علی خلافه جملة من الاعاظم، مضافاً إلی انه من المحتمل ان یکون الورد (بکسر الواو) أی ما یورد منه الدواب، و علیه فهو اجنبی عن المقام.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب الماء المضاف.

(۲) المائدة آیة ۹.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب الماء المضاف حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۳- من أبواب الماء المضاف حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۲۰

]...[

و عن ابن أبی عقیل: مطهریته من الحدث فی حال الاضطرار، و الذی یمکن ان یستدل به له امور:.

الاول: قاعدة المیسور، و فیه مضافاً إلی ما حققناه فی محله من عدم جریانها فی امثال المقام، انها انما تکون حجة إذا لم یعین الشارع الوظیفة عند عدم القدرة علی اتیان المأمور به، و فی المقام بحسب تعیین الشارع تکون الوظیفة عند فقد الماء التیمم.

الثانی: الروایة «۱» الواردة فی الورد تنزیلًا لها علی صورة الاضطرار، و هو کما تری.

الثالث: ما فی ذیل روایة «۲» ابن المغیرة المرویة عن بعض الصادقین فی التوضی باللبن ان لم یقدر علی الماء و کان نبیذ: فأنی سمعت حریزاً یذکر فی حدیث ان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) قد توضأ بنبیذ و لم یقدر علی الماء.

و فیه: مضافاً إلی ان ظاهر نسبة المعصوم إلی حدیث ذکره حریز أنه (علیه السلام) لم یکن یراه جائزا أو انه (علیه السلام) اشار بذلک إلی ما رواه بعض عنه (علیه السلام)، و إلی ما سیأتی فی محله من نجاسة النبیذ أنه یحتمل ان یکون المراد من النبیذ الماء الذی نبذ فیه بعض التمرات غیر المغیرة لاسمه کما ورد «۳» فی الحدیث انه بهذا المعنی حلال و طهور، و هو الذی کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) یتوضأ منه.

و بما ذکرناه ظهر فساد ما عن أبی حنیفة من جواز الوضوء بنبیذ التمر عند عدم الماء، کما ظهر فساد ما عن الاوزاعی من جواز التوضی بسائر الانبذة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الماء المضاف حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب الماء المضاف حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب الماء المضاف حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۲۱

و لا الخبث و ان کان طاهراً

عدم مطهریة المضاف من الخبث

و لا یجوز ازالة الخبث به ایضاً و ان کان طاهراً، أما طهارته فللاصل، و أما عدم مطهریته من الخبث فهو المشهور بین الاصحاب.

و یدل علیه مضافاً إلی انه مما یقتضیه الاصل، النصوص الکثیرة الواردة فی الموارد المتفرقة مثل قوله (علیه السلام) «۱»: لا یجزی من البول إلا الماء. و نحوه غیره.

و بالجملة: التتبع فی الاخبار یوجب القطع بان الغسل لا بد و ان یکون بالماء، و ان ذلک کان مغروساً فی أذهان السائلین عنهم (علیهم السلام) مفروغاً عنه عندهم، مضافاً إلی انصراف المطلقات الآمرة بالغسل إلیه کما لا یخفی.

و عن المفید قدس سره و المرتضی رحمه اللّه: جواز رفع الخبث به، و احتج السید علی ما نقل عنه بوجوه: منها: ان الغرض من الطهارة ازالة عین النجاسة و هی تحصل بالمائعات.

و فیه: انه بعد فرض تسلیم تأثیر النجاسة فی الملاقی، و حصول الاثر فیه سواء کان واقعیاً او اعتباریاً، بما انه لا یعلم انه بأی شیء یزول فلا بد من اتباع الدلیل، و قد عرفت انه لا دلیل علی زواله بغیر الماء، بل الدلیل یدل علی عدمه، و ان رجع کلامه قدس سره إلی عدم تأثیر النجاسة فی الملاقی فستعرف ما فیه. و منها: دعوی الاجماع، و هو کما تری.

و منها: خبر غیاث بن ابراهیم عن الامام الصادق (علیه السلام) عن أبیه عن علی (علیه السلام) قال: لا بأس ان یغسل الدم بالبصاق «۲».

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب الماء المضاف حدیث ۲.

]...[

و فیه: مضافاً إلی ما ذکره المحقق رحمه اللّه فی المعتبر من ان غیاثاً تبری ضعیف الروایة و لا یعمل علی ما یتفرد به، ان الاصحاب اعرضوا عنه و لم یعملوا به، مع ان مفاده اخص من المدعی.

و دعوی عدم الفصل، مندفعة بما رواه الکلینی مرسلًا من انه لا یغسل بالریق شیء إلا الدم «۱».

و منها: خبر حکم بن حکیم الصیرفی قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): ابول فلا اصیب الماء و قد اصاب یدی شیء من البول فامسحه بالحائط و التراب ثمّ تعرق یدی فامسح وجهی أو بعض جسدی أو یصیب ثوبی، قال: لا بأس «۲».

و فیه أولًا: انه اجنبی عن المقام، لان مورد السؤال و الجواب فیه لیس هو موضع اصابة البول، بل ما لاقاه بعد ازالة العین، فهو مما یدل علی عدم المتنجس، و ثانیاً: لو سلم ان السؤال انما یکون عن ذلک الموضع، فیتعین طرحه لان التراب لا یکون مطهراً باتفاق منا و من الخصم.

و منها: اطلاق الامر بالغسل من النجاسة فی کثیر من الاخبار.

و فیه: اولًا: انه لو لم یکن الغسل بالماء مأخوذاً فی مفهوم الغسل، فلا ریب فی انصرافه إلیه، و ثانیاً: انه لو سلم الاطلاق یقید بما عرفت من الاخبار الدالة علی اعتبار ذلک فی حصول الطهارة فتدبر.

و عن صاحب المفاتیح رحمه اللّه: التفصیل بین الموارد التی فیها الامر بالغسل، فیعتبر أن یکون بالماء و غیرها، فیکفی زوال العین و لو بالغسل بالماء المضاف، و الذی یظهر من کلامه: ان مراده عدم کون النجاسات منجسة لجمیع الاشیاء، و أما علی

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من أبواب الماء المضاف حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

فرض التنجیس فیعترف بلزوم ان یکون بالماء.

و فیه: ان ذلک مخالف للقاعدة المسلمة المغروسة فی اذهان المتشرعة و هی: ان النجس یوجب تنجس ملاقیه، الثابتة بالاجماع و

الاخبار، حیث ان المتتبع للنصوص الواردة فی الموارد الخاصة کالبول و المنی و غیرهما لا یشک فی ان نجاسة ملاقی النجاسات کانت من الامور المفروغ عنها عند السائلین و الائمة (علیهم السلام)، و یشهد لثبوتها مضافاً إلی ذلک خبر عمار الساباطی عن الامام الصادق (علیه السلام): عن رجل یجد فی انائه فارة و قد توضأ من ذلک الاناء مراراً أو اغتسل منه أو غسل ثیابه و قد کانت الفأرة متسلخة، فقال: ان کان رآها- إلی ان قال- فعلیه ان یغسل ثیابه و یغسل کل ما اصابه ذلک الماء «۱». و دلالة قوله: و یغسل کل ما اصابه علی تنجس کل شیء بملاقاة النجاسة واضحة.

و ما عن معاویة بن شریح: انه سأل عذافر أبا عبد اللّه (علیه السلام) و أنا عنده عن سؤر السنور- إلی ان قال- قلت له: الکلب؟ قال: لا، قلت: أ لیس هو سبع؟ قال: لا و اللّه انه نجس «۲». حیث ان تعلیل الحکم بالاجتناب عن سؤر الکلب بانه نجس یدل بعمومه علی تنجس کل شیء به کما لا یخفی.

[فروع]

إذا شک فی مائع انه مضاف أو مطلق

فروع، الاول إذا شک فی مائع انه مضاف أو مطلق، فتارة یعلم الحالة السابقة و اخری لا یعلم، فان علم حالته السابقة اخذ بها کانت هی الاطلاق او الاضافة

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الاسآر حدیث ۶.

]...[

للاستصحاب، من غیر فرق بین ان یکون الشک بنحو الشبهة الموضوعیة أو بنحو الشبهة المفهومیة، کان شک فی حدود المفهوم علی نحو یوجب الشک فی صدقه علی المورد بناء علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی الشبهات المفهومیة، و أما بناء علی عدم جریانه فیها فحکمه حکم ما لم یعلم حالته السابقة.

و ما ذکره بعض الاعاظم من جریان استصحاب الحکم السابق کاستصحاب کونه مطهراً إذا کان مطلقاً، أو استصحاب انفعاله بالملاقاة إذا علم انه کان مضافاً، مخدوش لعدم جریان استصحاب الحکم فی مثله للشک فی بقاء الموضوع.

و ان لم یعلم الحالة السابقة لا یحکم علیه بالاطلاق، فلا یرفع الحدث و الخبث لاستصحاب بقائها بعد استعماله، فهل ینجس بملاقاة النجاسة ان کان بقدر الکر أم لا؟ وجهان: اقواهما الاول لاستصحاب العدم الازلی (أی اصالة عدم اتصاف المائع الخارجی بالمائیة) فان الصحیح جریان هذا الاصل، فیترتب علیه نجاسته بملاقاة النجس و لو کان بقدر الکر. ثمّ انه قد استدل للمختار بوجوه اخر:

منها: ان المستفاد من الادلة اقتضاء الملاقاة للانفعال، و ان الکر من الماء مانع عنه، فمع الشک فی المانع یرجع إلی اصالة عدمه.

و فیه: ان ذلک یتوقف علی تمامیة قاعدة المقتضی و المانع، و لا نقول بها، مضافاً إلی انه لو تمت القاعدة فانما هی فیما لو کان الشک فی وجود المانع لا فی ما شک فی مانعیة الموجود کما فی المقام.

و منها: ما عن المحقق النائینی رحمه اللّه من ان تعلیق الحکم الترخیصی سواء کان تکلیفیاً أو وضعیاً علی امر وجودی بالالتزام العرفی

یدل علی اناطته باحراز ذلک الامر و دخالة الاحراز فی الموضوع، فاذا لم یحرز المائیة لا یشمله قوله (علیه السلام): الماء إذا بلغ قدر کر لا ینجسه شیء. فیکون مشمولًا لما دل علی تنجس کل شیء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۲۵

]...[

بالملاقاة.

و فیه: انه لم یثبت لنا ان تکون هناک قاعدة عقلائیة ظاهریة تقتضی ذلک، نعم قد یقتضی الاصل انتفاء الامر المنوط به الجواز، و هذا غیر ما ادعاه رحمه اللّه.

و بالجملة: إذا لم یؤخذ العلم فی لسان الدلیل دخیلًا فی الموضوع، لا یکون الحکم منوطاً به، من غیر فرق بین الحکم الترخیصی و الالزامی.

و منها: ان مقتضی العمومات تنجس کل شیء بالملاقاة إلا ـ الماء الکر، فمع الشک فی المائیة یشک فی المصداق، و المرجع فی الشبهة المصداقیة هو العموم.

و فیه ان المحقق فی محله عدم جواز التمسک بالعام فی الشبهة المصداقیة، نعم من یقول بالجواز کبعض الاساطین رحمهم اللّه علی ما یظهر من فتاویه لا بد له من القول فی المقام بالنجاسة، فحکمه قدس سره بالطهارة اشتباه منه.

الثانی:

إذا القی المضاف فی کر فخرج من الاطلاق إلی الاضافة

تنجس ان صار مضافاً قبل الاستهلاک، لانه یصیر مضافاً ملاقیاً للنجس فی زمان، فینجس فیه، و بعد نجاسته لا یفید الاستهلاک بل یکون من قبیل اخراج النجس بعد تنجسه.

و أما ان حصل الاستهلاک و الاضافة دفعة- علی فرض امکانه- فلا یحکم بنجاسته، فالکلام یقع فی جهتین: الاولی: فی بیان معقولیة هذا الفرض، الثانیة: فی بیان حکمه.

أما الجهة الاولی: فعن جماعة من المحققین: عدم معقولیته، إذ الاستهلاک ملازم لکونه مطلقاً، و انعدام الممزوج بالماء حینئذ فلا یمکن ان یکون مع ذلک مضافاً، لانه ملازم لبقائه بنحو یوجب سلب اسم الماء، و هل هذا إلا اجتماع النقیضین، و بعبارة اخری: کونه مضافاً عبارة عن غلبة المضاف، و هذا لا یجتمع مع مغلوبیته بنحو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۲۶

]...[

یصدق الاستهلاک.

و فیه: انه یمکن ان یتصور تأثیر شیء فی الماء بان یخرجه عن المائیة مع انعدام نفسه، کما یشاهد ذلک فیما یخالط الماء و یوجب انجماده و صیرورته ثلجاً، فانه یؤثر فی الماء و یخرجه عن المائیة، مع انعدام نفسه و استهلاکه.

و علیه فیمکن ان یخالط ذلک الشیء أولًا مع النجس، ثمّ یلقی فی الماء فیوجب ذلک انجماد الماء مع استهلاکه. و بذلک ظهر معقولیة ان یصیر الماء مضافاً بعد القاء المضاف النجس، ثمّ یستهلک النجس فیه.

و أما الجهة الثانية: فالاقوى عدم تنجسه إلا إذا تغير الماء باحد الاوصاف الثلاثة، أما إذا تغير فلما مر من ان التغير يوجب النجاسة، و أما إذا لم يتغير، فللاستصحاب و قاعدة الطهارة، و ذلك لانه بما ان اضافة الماء انما تكون متأخرة عن الملاقاة ففى ظرف الملاقاة لا يكون الماء مضافاً حتى ينجس، و حينما يصير مضافاً بما ان النجس مستهلك فى ذلك الزمان فالمضاف لا يلاقى مع النجس. و بعبارة اخرى: حين الملاقاة لا يكون مضافاً، و حين الاضافة لا يكون ملاقياً مع النجس، فلا وجه للحكم بنجاسته.

و مما ذكرناه ظهر حكم ما لو صار مستهلكاً ثمّ صار مضافاً، فان الحكم بطهارة الماء فى هذا الفرض واضح.

الثالث:

إذا انحصر الماء فى مضاف مخلوط بالطين

ففى ضيق الوقت يتيمم بلا خلاف، بخلاف ما إذا كان فى سعة الوقت فانه يجب عليه ان يصبر حتى يصفر ثمّ يتوضأ، لا لما ذكره بعض الاساطين من صدق الوجدان مع السعة دون الضيق، بل لصدق عدم الوجدان مع الضيق دون السعة.

توضيح ذلك: ان الصلاة المأمور بها انما هى الكلى الطبيعى على نحو صرف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۲۷

مسائل: الاولى: الماء المستعمل فى رفع الحدث طاهر و مطهر.

الوجود، و بعبارة اخرى: ان المأمور به هو طبيعى الصلاة فى مجموع الوقت، و الشارع انما جعل الطهارة المائية شرطاً لهذا المأمور به مع امكانها، و مع عدمه جعل التيمم بدلا لها، و عليه فالمستفاد من الادلة ان الشرط هو الطهارة المائية مع الوجدان و لو فى جزء من الوقت، و مع عدم الوجدان فى مجموع الوقت ينتقل التكليف إلى التيمم.

[مسائل]

الماء المستعمل فى رفع الحدث

مسائل: الاولى: الماء المستعمل فى رفع الحدث طاهر و مطهر أما المستعمل فى الوضوء فللاصل، و عموم ما دل «۱» على ان الماء طاهر و مطهر، و خصوص خبر ابن سنان الآتى.

و عن الشهيد و المفيد: انه يستحب التنزه عنه، و لعل الوجه فيه ان مورد الحكم حرمةً او كراهةً هو المستعمل فى رفع الحدث الاكبر، و حيث ان الحدث الاكبر فى غير الجنابة- على قول- يرتفع بمجموع الغسل و الوضوء، فحينئذ يشمل اطلاق بعض النصوص وضوء ذلك المحدث، فيثبت فى غيره بعدم الفصل. و هذا الوجه و ان لم يكن تامّاً إلا انه لا بأس بجعله مدركاً للاستحباب.

و منه ظهر حكم المستعمل فى الاغسال المندوبة، و عن ظاهر المقنعة: استحباب التنزه عنه، و عن حبل المتين الاستدلال له. بما فى الكافى عن محمد بن على بن جعفر عن الامام الرضا (عليه السلام) قال: من اغتسل من الماء الذى قد اغتسل فيه فاصابه الجذام فلا يلومن إلا نفسه «۲». بدعوى ان اطلاقه يشمل الواجب و المندوب،

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الماء المطلق.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الماء المضاف حديث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۲۸

]...[

و لکن ذیل الخبر ینفی هذا الاطلاق، و اظن ان نظر المفید رحمه اللّه إلی اطلاق قوله (علیه السلام) فی خبر ابن سنان الآتی و اشباهه بناء علی عطفها علی الضمیر المجرور.

و أما المستعمل فی رفع الحدث الاکبر مع طهارة البدن، فالظاهر أن طهارته موضوع اتفاق الاصحاب کالنصوص.

و أما رفعه للخبث، فهو المشهور، و عن ظاهر المقنعة و الوسیلة و موضع من المبسوط و التهذیب: العدم، و الذی یمکن ان یستدل به لهذا القول توهم عموم التوضی فی خبر ابن سنان الآتی لمطلق التطهیر، و لو من الخبث، إذ لم تثبت الحقیقة الشرعیة فی غیر لفظ الوضوء من مشتقات هذه المادة، و لکن الخبر لا یدل علی المنع کما ستعرف، مع انه لو دل لاختص بغیر رفع الخبث. بقرینة صدره و ذیله.

و أما جواز استعماله فی رفع الحدث فهو المشهور بین المتأخرین علی ما نسب الیهم، و عن المصنف رحمه اللّه و السیدین و غیرهم: اختاره، و حکی عن المقنعة و الصدوقین و ابنی حمزة و البراج: العدم، و استدل له بروایات منها: روایة أحمد بن هلال عن الحسن بن محبوب عن عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: لا بأس بان یتوضأ بالماء المستعمل، فقال: الماء الذی یغسل به الثوب او یغتسل به الرجل من الجنابة لا یجوز ان یتوضأ منه و اشباهه، و أما الذی یتوضأ الرجل به فیغسل به وجهه و یده فی شیء نظیف فلا بأس ان یأخذه غیره و یتوضأ به «۱». بدعوی ان الظاهر عطف و اشباهه علی الضمیر المجرور، فیدل علی المنع من الوضوء بکل مستعمل فی رفع الاکبر و لو کان غیر الجنابة.

و نوقش فیها بضعف السند لاشتماله علی احمد بن هلال العبرتائی الملعون

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المضاف حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۲۹

]...[

المذموم کما عن الکشی، و الذی رجع عن التشیع إلی النصب کما عن سعد بن عبد اللّه الاشعری.

و بالجملة: قد اکثروا فی الطعن علیه برمیه بالغلو تارة، و بالنصب اخری.

و فیه: انه بما ان الراوی عنه بواسطة الحسن بن علی سعد بن عبد اللّه، و هو ممن طعن علیه مع شدة اهتمامه بترک روایة المخالفین، و ان احمد انما روی عن ابن محبوب، و عن ابن الغضائری: انه لم یتوقف فی روایته عن ابن أبی عمیر و ابن محبوب، فالخبر موثوق الصدور، و لا یعتبر فی الحجیة ازید من ذلک. هذا کله مضافاً إلی اعتماد القمیین و المشایخ الثلاثة علیه، فالروایة من حیث السند لا إشکال فیها.

و أما من حیث الدلالة: فنوقش فیها باحتمال ارادة ازالة الوسخ من غسل الثوب لا النجاسة، فالنهی محمول علی مطلق المرجوحیة، فلا یدل علی الحرمة.

و فیه: ان الظاهر ارادة الغسل الشرعی، و لیس هو إلا الغسل لإزالة النجاسة.

و لکن یرد علی الاستدلال بها: ان الظاهر بقرینة النصوص الواردة فی کیفیة غسل الجنابة، ورود الخبر مورد الغالب من اشتمال بدن الجنب علی النجاسة، و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- قوله (علیه السلام) فی صدر الخبر: لا بأس بان یتوضأ بالماء المستعمل، و قوله

(علیه السلام) فی ذیله: فیغسل به وجهه و یده فی شیء نظیف فلا بأس.

فالذی یظهر لی من هذه الروایة بعد ملاحظة تلک القرائن: انه (علیه السلام) بیّن اولًا: ان الماء المستعمل من حیث انه مستعمل لا بأس باستعماله ثانیاً فی رفع الخبث و الحدث ما لم تضم إلیه جهة اخری موجبة للنجاسة کغسل الثوب النجس به و اغتسال الجنب منه، و إلا فلا یجوز لذلک، و أما ما لم تنضم إلیه هذه الجهة، کما لو توضأ مع طهارة الموضع فی شیء نظیف فلا بأس به، و تخصیص الوضوء بالذکر لعله یکون لرد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۳۰

]...[

المبتدعین القائلین بنجاسة مائه. و علی هذا فالروایة لإطلاق ما فی صدرها تدل علی جواز استعمال الماء المستعمل فی رفع الاکبر فی رفع الحدث، و لا تدل علی المنع.

و من ما ذکرناه ظهر انه لا یصح الاستدلال لهذا القول بما ورد «۱» من النهی عن الاغتسال بغسالة الحمام، معللًا بان فیها غسالة الجنب، فان الظاهر منه ان المنع انما یکون لاجل النجاسة.

و منها: صحیح محمد بن مسلم عن احدهما (علیهما السلام): سألته عن ماء الحمام، فقال (علیه السلام): ادخله بازار و لا تغتسل من ماء آخر إلا ان یکون فیه جنب أو یکثر اهله فلا یدری فیهم جنب أم لا «۲». بدعوی انه یدل علی عدم لزوم الاغتسال من ماء آخر إلا مع وجود الجنب فیه، و استعماله الماء و لو کان رفع الحدث بالماء المستعمل جائزاً لم یکن وجه للزوم الاغتسال من ماء آخر.

و فیه: انه لا یمکن حمل النهی فی الخبر علی الحرمة من غیر فرق بین ارادة ما فی الخزانة من الماء، و بین ارادة ما فی الحیاض الصغار الذی هو بمنزلة الماء الجاری، لجواز الاغتسال منه إذا کان کراً کما هو الغالب باتفاق النص و الفتوی علی ما ستعرف، مضافاً إلی ان المتعارف بین الناس الاغتسال حول الحیاض الصغار لا فیه، و الرشحات التی تنضح فیها حال الغسل لا تضر قطعاً کما سیمر علیک، مع معارضته بروایات اخر دالة علی جواز الاغتسال منه فی الفرض، و انه لا یجب الاغتسال من ماء آخر، مع ان مناط النهی لو کان استعماله فی غسل الجنابة کان اللازم تخصیصه بالعلم لا تعمیمه لما إذا احتمل ذلک ایضاً. و لهذه الجهات لا بد من حمل الخبر علی ماء الخزانة المتعارفة فی زماننا، و حمل النهی علی الکراهة، أو حمله علی ما إذا کان الجنب فی الحمام مشغولا

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الماء المضاف.

(۲) و الوسائل- باب ۷- من ابواب الماء المطلق حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۳۱

]...[

بالاغتسال، و لأجل اشتمال بدنه علی النجاسة یوجب نجاسة من اجتمع معه حول الحوض الصغیر الذی کان اخذ الماء منه متعارفاً فی تلک الازمنة، فیتعذر أو یتعسر حصول الغسل الصحیح، فیتعین حمل النهی علی الارشاد.

و منها: صحیح ابن مسکان: حدثنی صاحب لی ثقة: انه سأل أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل ینتهی إلی الماء القلیل فی الطریق و یرید أن یغتسل و لیس معه اناء و الماء فی وهاده، فان هو اغتسل رجع غسله فی الماء، کیف یصنع؟ قال (علیه السلام): ینضح کفاً بین یدیه، و کفّاً من خلفه، و کفّاً عن شماله، ثمّ یغتسل «۱». بدعوی ان ظاهره کون محذور رجوع الغسل فی الماء، عدم صحة الغسل به.

و فیه: ان المحذور الذی قرره (علیه السلام) یحتمل ان یکون کراهة الاستعمال لا الحرمة، مع ان نضح الاکف لا یمنع من رجوع الماء،

فالامر بالغسل على الاطلاق يدل على الجواز و ان رجع إليه الماء، و لعل نضح الاكف بالكيفية الخاصة يكون من آداب الغسل و الوضوء من الماء القليل، و كيف كان فهذا الخبر ايضا على خلاف مطلوبهم ادل.

و اشكل من الجميع الاستدلال لهذا القول بصحيح ابن مسلم عن ابى عبد اللّه (ع): عن الماء تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب، قال (ع) إذا كان الماء قدر كر لا ينجسه شيء «۲»، إذا الظاهر منه نجاسة الماء القليل إذا اغتسل فيه الجنب، فلا بد من حمله على ما إذا كان بدنه نجساً.

فتحصل مما ذكرناه: عدم تمامية شيء مما استدل به على المنع، بل بعض تلك الادلة يدل على الجواز، و يشهد له- مضافاً إلى ذلك و إلى الاصل- صحيح ابن جعفر

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الماء المضاف حديث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۳۲

الثانية: المستعمل فى إزالة النجاسة نجس سواء تغير بالنجاسة أو لم يتغير عدا ماء الاستنجاء

عن أخيه الوارد فى الرجل يصيب الماء فى ساقية أو مستنقع أ يغتسل منه للجنابة أو يتوضأ منه للصلاة؟ قال (عليه السلام) فى ذيله: و ان كان فى مكان واحد و هو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه ان يغتسل و يرجع الماء فيه، فان ذلك يجزيه «۱».

و دلالة هذه الرواية على الجواز فى صورة عدم وجدان غيره واضحة، و الظاهر دلالتها على الجواز حتى فى صورة وجود غيره، لان الماء الذى يغسل به الراس و يرجع إلى الساقية مما يكفى فى تحصيل مسمى الغسل لجميع البدن، فالمراد من عدم الكفاية عدمها إذا اغتسل به على نحو الصب على الاعضاء على ما هو المتعارف، فيدل على جواز الاغتسال به حتى بعد رجوع الماء فى الساقية أو المستنقع. و به ترفع اليد عن ظاهر ما استدل به على المنع على تقدير ظهوره فيه، فيحمل على صورة نجاسة بدن الجنب، أو يحمل على الكراهة، فالاقوى جواز استعماله فى رفع الحدث.

الماء المستعمل فى الاستنجاء

اشارة

الثانية: الماء المستعمل فى ازالة النجاسة نجس سواء تغير بالنجاسة أو لم يتغير عدا ماء الاستنجاء فهاهنا مقامان:

[المقام] الاول: فى ماء الاستنجاء:

و الظاهر ان مورد الكلام هو ما يشمل الاستنجاء من البول، و لا يختص بالاستنجاء من الغائط كما صرح به جماعة.

و يشهد له: تعميم الفقهاء الحكم له، و هو يشهد بعموم معناه، و يساعده العرف فى زماننا، مضافاً إلى قضاء العادة بندرة انفراد الغائط عن البول، و عدم انفكاك ماء

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الماء المضاف حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۳۳

]...[

الاستنجاء من الغائط عن ماء الاستنجاء من البول إلّا نادراً، فیکون الدلیل المطلق الوارد فی مقام بیان الحکم ظاهراً فی طهارتهما، فتثبت طهارة ماء الاستنجاء من البول وحده بعدم الفصل القطعی.

و کیف کان: فهو مع الشروط الآتیة طاهر کما صرح به جماعة، و عن بعض آخر: أنه لا ینجس الثوب، و عن ثالث: انه معفو عنه، و عن رابع: أنه لا بأس به، و نقل الاجماع علی کل واحد من التعبیرات إلا الثالث.

و الاقوی: انه لا یستفاد من النصوص ازید من طهارة ملاقیه و عدم تنجسه به، لاحظ مصححة محمد بن نعمان: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): اخرج من الخلاء فاستنجی بالماء فیقع ثوبی فی ذلک الماء الذی استنجیت به، فقال (علیه السلام): لا بأس به «۱». و نحوها مصححته الاخری «۲»، فان الظاهر رجوع الضمیر إلی الثوب و نفی البأس عنه بقول مطلق عبارة اخری عن طهارته، و اصرح منهما. صحیح عبد الکریم بن عتبة الهاشمی: سألت أبا عبد اللّه عن الرجل یقع ثوبه علی الماء الذی استنجی به أ ینجس ذیل ثوبه؟ فقال (علیه السلام): لا «۳».

و أما روایة العلل عن یونس عن رجل عن الغزار عن الاحول انه قال لأبی عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث: الرجل یستنجی فیقع ثوبه فی الماء الذی استنجی به، فقال (علیه السلام): لا بأس به، أو تدری لم صار لا بأس به؟ قال: قلت: لا و اللّه، فقال (علیه السلام): ان الماء اکثر من القذر «۴». الظاهرة بقرینة التعلیل فی طهارة الماء، فیرد علیها- مضافاً إلی ارسالها و ان کان المرسل یونس بن عبد الرحمن، و إلی ان

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الماء المضاف حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الماء المضاف حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الماء المضاف حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الماء المضاف حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۳۴

]...[

الغزار مجهول- ان التعدی عن مورد التعلیل لا یمکن لما تقدم من انفعال الماء القلیل، و عدم التعدی یوجب البناء علی اجمالها، و معه لا یمکن الاستدلال بظاهرها، فلا یستفاد من النصوص طهارة الماء، فعموم ما دل علی انفعال الماء القلیل هو المحکم.

و بعض المعاصرین بعد اعترافه بعدم دلالة النصوص علی طهارة الماء استدل علیها: بانها تستفاد بالملازمة العرفیة بین طهارة ملاقی الشیء و طهارته، کالملازمة بین نجاسة الملاقی و نجاسته، و بها یخصص ما یدل علی انفعال القلیل.

و فیه: ان هذه القاعدة ساقطة فی المقام قطعاً لان الامر یدور بین کون الماء نجساً و ملاقیه طاهراً، أو کون القذر المستنجی منه کذلک، و لیس الثانی اولی.

و ما ذکره المحقق الهمدانی رحمه اللّه: من ان الالتزام بنجاسة الماء مستلزم للتصرف فی جمیع الادلة الدالة علی عدم جواز استعمال الماء النجس فی المأکول و المشروب و الوضوء و الصلاة و غیرها، و هذا بخلاف الالتزام بطهارة الماء، فانه لا یستلزم إلا التصرف فی

عموم انفعال الماء القلیل، و لا ریب فی ان الثانی اهون، غیر سدید، لانه لم یدل دلیل علی جواز استعمال ماء الاستنجاء فیما تشترط فیه الطهارة، و علی فرض ثبوته بما ان اصالة العموم فی تلک العمومات ساقطة لا یمکن الاستدلال بها أما للتخصص أو للتخصیص، فتبقی اصالة العموم فی ما یدل علی انفعال القلیل سلیمة عن المعارض.

و بما ذکرناه ظهر الجواب عما اورد علی ما ذکرناه بانه للعلم الاجمالی بسقوط قاعدة نجاسة ملاقی المتنجس للعلم بتخصیصها، أما بالنسبة إلی ملاقی الماء بناء علی نجاسته، أو بالنسبة إلی نفس الماء الملاقی للنجس بناء علی طهارته، لا مورد للاستدلال بعموم ما دل علی انفعال الماء القلیل، فیرجع إلی اصالة الطهارة، إذ یرد علیه: ان اصالة العموم فی القاعدة بالنسبة إلی ملاقی ماء الاستنجاء ساقطة أما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۱۳۵

]...[

للتخصیص أو للتخصص، فیکون الاصل بالنسبة إلی الماء الملاقی للنجس بلا معارض.

فتحصل: ان الاقوی- بحسب الادلة- هو نجاسة ماء الاستنجاء، و عدم منجسیته لملاقیه، و لعل هذا هو المراد من العفو فی کلام بعضهم، و المراد من (لا بأس به) فی کلام آخرین، و اللّه العالم.

و علی ما ذکرناه: فمقتضی القاعدة عدم جواز رفع الحدث و الخبث به، و عدم جواز استعماله فی الوضوء و الغسل المندوبین، و أما بناء علی طهارة ماء الاستنجاء فمقتضی القاعدة جواز الجمیع إلا ان یثبت الاجماع علی عدم جواز رفع الحدث بما تزال به النجاسة مطلقاً کما اعترف به جماعة، أو یتعدی عن مورد خبر ابن سنان المتقدم فی المستعمل فی رفع الحدث الاکبر الدال علی المنع، و لو بناء علی نجاسة الغسالة.

المستعمل فی رفع الخبث

المقام الثانی: فی المستعمل فی رفع الخبث- غیر ماء الاستنجاء

- و فی طهارته و نجاسته خلاف، و هو انما یکون بعد البناء علی انفعال الماء القلیل، أما بناء علی عدم الانفعال فلا محیص عن القول بالطهارة، و بذلک یظهر ان نسبة کاشف الالتباس: القول بالطهارة إلی شیوخ المذهب کالسید و الشیخ و ابنی ادریس و حمزة و ابن أبی عقیل، فی غیر محلها، إذ العمانی لا یقول بانفعال القلیل، و عن السید و ابن ادریس: عدم انفعاله إذا کان وارداً مطلقاً، و أما الشیخ قدس سره فقد اختلفت کلماته المحکیة فی کتبه، فعن مبسوطه: القول بالنجاسة.

و کیف کان: ففی المسألة اقوال متکثرة باعتبار ظاهر کلمات العلماء، فالمهم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۱۳۶

]...[

تحقیق المطلب.

اقول: الاقوی انه نجس، أما نجاسة الغسلة المزیلة فهو المشهور بین المتأخرین، و یدل علیه عموم ما دل علی انفعال الماء القلیل بالملاقاة من دون فرق بین ورود الماء علی النجس أو العکس المتقدم.

و المناقشة فی مثل قوله (علیه السلام): إذا کان الماء قدر کر لم ینجسه شیء. الذی هو مما یدل علی انفعال القلیل بعدم العموم لمفهومه بدعوی ان نقیض السالبة الکلیة الموجبة الجزئیة و المتیقن منه غیر الفرض فی غیر محلها، إذ هذه الدعوی و ان کانت تامة

کما عرفت، إلا انها لا تقدح فی الاستدلال به للمقام، إذ محل الحاجة فی المقام لیس عموم لفظ الشیء، بل عموم الحکم لجمیع انحاء الملاقاة من ورود الماء علی النجس، و العکس و الوارد المستعمل فی الازالة و غیره، فانّا نأخذ بالنجاسة التی یعترف الخصم بانفعال القلیل بملاقاتها، فالمفهوم یدل علی نجاسة ذلک الماء بالملاقاة معها بأی کیفیة کانت، إذ العرف لا یفهم من مثل هذا الدلیل إلا ان الملاقاة- من غیر فرق بین انحائها- سبب للنجاسة، و لذا لا یشک احد من المتشرعة فی انه لا یفرق فی حصولها بین ان تکون الملاقاة من فوقه أو تحته أو احد جانبیه، و کذلک لا یشکون فی عدم الفرق فیه بین الدواعی و الاغراض فی الملاقاة بان یکون الغرض منها ازالة النجاسة أو عدمها.

و بالجملة: بعد التأمل لا یبقی مورد للتردید فی العموم المذکور.

و بما ذکرناه ظهر انه لا حاجة إلی التشبث بعموم لفظ (الماء) بعد تسلیم عدم عموم الشیء فی المفهوم کما وقع من بعض الاکابر، فانه و ان کان هذا تامّاً- لو کان اختلاف التلاقی موجباً لتعدد افراد الماء- إلا انه لیس کذلک کما لا یخفی.

و بذلک یظهر صحة الاستدلال للحکم فی المقام بجمیع ما دل علی انفعال

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۳۷

]...[

القلیل کما لا یخفی.

و مما یدل علی النجاسة روایة العیص بن القاسم المرویة فی الخلاف: سألته عن رجل اصابته قطرة من طشت فیه وضوء، فقال (علیه السلام): ان کان من بول او قذر فیغسل ما اصابه، و ان کان وضوء الصلاة فلا بأس «۱».

و الطعن فی السند فی جهة انها مرسلة و رویت فی کتب الفقهاء عن العیص من دون ذکر الطریق و لا- تکون مذکورة فی کتب الحدیث، فی غیر محله، لان الظاهر من روایة الشیخ عن العیص وجدانها فی کتابه، و طریق الشیخ إلیه حسن معتبر.

فان قلت: ان هذا الظهور لیس علی نحو یحصل الوثوق به، لاحتمال ان یکون الشیخ رواها من غیر کتابه.

قلت: بما ان الشیخ ذکرها فی مقام الاستدلال و اعتمد علیها، فهذا کاشف عن صحة سندها لدیه، و هذا المقدار کاف فی دخول الخبر فی موضوع الحجیة کما لا یخفی.

کما ان الطعن فی الدلالة بحملها علی الطشت الذی یکون فیه عین البول و القذر، یدفعه الاطلاق.

و قد استدل لها بروایة ابن سنان المتقدمة فی بحث الماء المستعمل فی رفع الاکبر الدالة علی عدم جواز استعمال الغسالة فی الوضوء و الغسل.

و فیه: ان ذلک اعم من النجاسة، و لذا التزم به القائل بالطهارة، و مثله فی الاشکال الاستدلال لها. بموثق عمار الوارد فی الکوز و الاناء یکون قذراً کیف یغسل و کم مرة یغسل؟ قال (علیه السلام): یغسل ثلاث مرات یصب فیه الماء فیحرک فیه ثمّ یفرغ ثمّ یصب ... الخ «۲».

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المضاف حدیث ۱۴.

(۲) الوسائل- باب ۵۳- من ابواب النجاسات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۳۸

]...[

اذ یرد علیه: انه یحتمل ان یکون الامر بالافراغ ارشاداً إلی اعتبار انفصال الغسالة فی التطهیر لاجل النجاسة، ثمّ ان ما ذکرناه و ان کان فی الغسلة المزیلة، إلا انه تدل تلک الادلة علی نجاسة الغسالة فی غیرها ایضاً بناء علی تنجیس المتنجس.

و قد استدل علی الطهارة: بالاصل، و بان القول بالنجاسة یؤدی إلی ان الثوب و غیره لا یطهر إلا بایراد کر علیه، و ذلک یشق و ینافی ضرورة المذهب، فلا بد من القول بعدم انفعال الغسالة، و بخبر عمر بن یزید: قلت لأبی عبد اللّه: اغتسل فی مغتسل یبال فیه و یغتسل من الجنابة فیقع فی الاناء ما ینزو من الارض، فقال (علیه السلام): لا بأس به «۱». و بما ورد «۲» من تطهیر النبی (صلّی اللّه علیه و آله) المسجد من بول الاعرابی بالقاء ذنوب من الماء، و بالتعلیل المتقدم فی ماء الاستنجاء، و بما ورد فی صحیح «۳» الاحول قلت لابی عبد عبد اللّه (علیه السلام): استنجی ثمّ یقع ثوبی فیه و انا جنب، فقال (علیه السلام): لا بأس به. بناء علی انه ظاهر فی الاستنجاء من المنی، و بما «۴» ورد فی غسالة الحمام التی لا تنفک غالباً عن الماء المستعمل فی ازالة النجاسة من نفیه (علیه السلام) الباس عنها.

و فی الکل نظر: اما الاصل: فلأنه یرجع إلیه مع عدم الدلیل، و قد عرفت ما یدل علی النجاسة.

و أما ما ذکر من ان النجس لا یطهر، ففیه: انه ان ارید بذلک انه تعتبر طهارة الماء المطهر قبل الغسل فهو مما لا ریب فیه نصاً و فتوی، إلا انه لا ینافی تنجسه بعد

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المضاف حدیث ۷.

(۲) سنن البیهقی ج ۲- ص ۴۲۸.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الماء المضاف حدیث ۴.

(۴) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المضاف.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۱۳۹

]...[

الملاقاة، و ان ارید اعتبار طهارته حتی بعد الغسل فهو مما لم یدل علیه دلیل، و دعوی الاجماع علی اعتبارها کما تری، و الاخبار الدالة علی عدم جواز الانتفاع بالمائعات النجسة و نظائرها انما تدل علی عدم جواز الانتفاع بما یکون نجساً قبل الانتفاع، و اما ما یصیر نجساً بعد الانتفاع فتلک الاخبار لا تشمله.

فان قلت: انه لا ریب فی ان کل نجس منجس فلا یکون مطهراً.

قلت: هذه القاعدة مخصصة فی المقام قطعاً سواء التزمنا بعدم انفعال القلیل أو انفعاله و عدم منجسیته للمحل، و الالتزام بالاول لیس باولی من العکس، بل الثانی اولی، لان ما تأثر من شیء یمتنع تأثیره فیه بمثل الاثر الموجود، بل بحسب الاعتبار یؤثر فیه خلافه بنقل ما فیه إلی نفسه، مضافاً إلی ان اصالة العموم بالنسبة إلی الماء ساقطة أما للتخصیص أو للتخصص بخلاف قاعدة انفعال القلیل، فانه یشک فی تخصیصها فیرجع فیها إلی اصالة العموم و عدم التخصیص.

و أما خبر ابن یزید: فقد طعن فیه بعض المعاصرین بضعف السند، و لم ار وجهاً له إلا کون معلی بن محمد فی الطریق و هو ضعیف، و لکنه یرد علیه: انه لکونه من مشایخ الاجازة تکون روایاته موثقات.

إلا انه لا یدل علی هذا القول إذ یحتمل ان یکون مورد السؤال صورة الشک فی اصابة القطرة الموضع الذی اصابه البول لا صورة العلم بذلک، و یؤیده ظهوره فی نجاسة ما اغتسل به من الجنابة، مضافاً إلی انه لو تمت دلالته لدل علی عدم نجاسة القطرة الملاقیة مع النجس غیر المستقرة معه، و هی غیر ما نحن فیه.

و أما روایة الذنوب: فهی علی ما عن المعتبر: روایة أبی هریرة، و هی عندنا ضعیفة الطریق.

و أما التعلیل المتقدم فی الاستنجاء: فقد عرفت فی محله انه لا یمکن التعدی عن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۴۰

]...[

مورده فراجع.

و أما صحیح الاحول: فمضافاً إلی انه اخص من المدعی، ظاهره الاستنجاء من البول و الغائط فی حال الجنابة، إذ الظاهر ان السائل تخیل دخلها فی اختلاف حکم الاستنجاء.

و أما روایة الغسالة: فلو حملت علی الغالب من عدم خلو الماء المجتمع عن وجود المستعمل فی ازالة الاخباث فیه، لدلت علی طهارته مع ملاقاة نجس العین، فان التعلیل فی کثیر من الاخبار الناهیة باغتسال اصناف الکفار ظاهر فی عدم الانفکاک أو کون الغالب ذلک، و هو مما لا یلتزم به المستدل، لان الکلام فی المقام بعد الفراغ عن انفعال الماء القلیل، فلا محیص عن الحمل اما علی الغسالة التی وقع الخلاف فی حکمها و هی ما لم یعلم نجاسته، أو علی المیاه المجتمعة المتصلة بالمادة و لو بجریان الماء إلیها من الحیاض الصغار کما تؤیده طائفة من الاخبار، و دعوی العسر و الحرج من الحکم بنجاستها کما تری.

و قد استدل لطهارة خصوص الغسلة المطهرة: بان الماء الباقی بعد الانفصال طاهر بلا کلام، فلو کان طاهراً قبل انفصال ما ینفصل لزم اختلاف حکم الماء الواحد، و إلا لزم طهارة الماء بدون مطهر، و بان الماء فی الغسلة المطهرة مزیل للنجاسة و غالب علیها، فلا یکون مغلوباً.

و فیهما نظر: أما الاول: فیرد علیه: اولًا: ان اصالة العموم فی القاعدة المزبورة ساقطة عن الحجیة اما للتخصیص أو للتخصص، و أما قاعدة انفعال القلیل فیشک فی تخصیصها فیرجع فیه إلی اصالة العموم و عدم التخصیص.

و دعوی استبعاد تخصیص القاعدة المذکورة، کما تری، إذ هو الموافق للمرتکز العرفی فی قذاراتهم کما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۴۱

]...[

و ثانیاً: ان الباقی یخرج عن الجزئیة بالانفصال و یتبع المغسول فی الحکم کما یدل علیه الاجماع، و یساعده العرف و الاعتبار، فما ذکره بعض الاعاظم من ان التبعیة لیست من المطهرات ضعیف.

و أما الثانی: فیرد علیه مضافاً إلی ما اوردناه اولًا: علی الوجه الاول: ان الماء فی الغسلة المطهرة یحمل القذارة عن المحل و ینقلها إلی نفسه فهو یصیر نجساً و المحل طاهراً، و هذا هو الموافق للمرتکز العرفی، و تدل علیه الادلة.

فظهر مما ذکرناه: ان القول بالنجاسة فی جمیع الغسلات اقوی بحسب الادلة و اللّه سبحانه اعلم.

ثمّ ان هناک نزاعین آخرین: احدهما: انه علی القول بالطهارة هل هی علی سبیل العفو بمعنی الطهارة دون الطهوریة، أو تکون طاهرة و مطهرة من الحدث و الخبث، أو تکون رافعة للخبث دون الحدث؟ وجوه و اقوال: اقواها الاول، إذ یدل علی عدم رافعیتها للحدث- مضافاً إلی الاجماع- خبر ابن سنان المتقدم فی ماء الاستنجاء، و علی عدم رافعیتها للخبث- مضافاً إلی ما قیل من ان القول برفع الخبث بها دون الحدث خرق للاجماع المرکب- موثق عمار الوارد فی کیفیة تطهیر الاناء و الکوز المتقدم فی صدر المسألة، فان امره (علیه السلام) بافراغ الماء وصب ماء آخر فیه یدل علی انه لا یزیل الخبث، و إلا لامکن غسل الاناء ثلاث مرات بماء واحد.

ثانیهما: انه علی تقدیر القول بالنجاسة فهل هی کالمحل قبل الغسل فیجب التعدد فیما و حب فیه ذلک و لو کانت من الاخیرة، أو هی کالمحل بعد تلک الغسلة فتنقص کلما ینقص، أو یکفی فیها مطلق الغسل؟ وجوه و اقوال: اقواها الثانی، لانه و ان کان مقتضی القاعدة

فی نجاسة ما لم یرد من الشارع فی ازالتها تحدید الغسل حتی یتیقن بالطهارة، للاستصحاب، فتأمل کما سیمر علیک فی محله، إلا انه لا ریب فی ضعف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۴۲

]...[

النجاسة فی الغسلة الثانیة و ما بعدها، إذ الفرع لا یزید علی الاصل.

و دعوی کفایة مطلق الغسل لإطلاق امره (علیه السلام) بالغسل فی خبر العیص المتقدم، مندفعة بانه لا یکون فی مقام البیان من هذه الجهة، و انما هو فی مقام بیان التفصیل بین الغسالة و الماء المستعمل فی الوضوء.

فروع

اشارة

الاول:

لا إشکال فی القطرات التی تقع فی الاناء عند الغسل

- کما عن جماعة التصریح به- بل فی کل یسیر من الماء المستعمل الذی یمتزج بما یضمحل فیه و لا یصدق علیه هذا العنوان عرفاً، و لیس المراد الاستهلاک حتی یقال انه غیر معقول فی المتجانسین، بل المراد ما ذکرناه، و الوجه فی الجواز فی الفرضین عدم شمول ادلة المانعین له، و فی خصوص الاول روایات. کصحیحة «۱» الفضیل عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) فی الرجل الجنب یغتسل فینضح من الماء فی الاناء، فقال (علیه السلام): لا بأس ما جعل علیکم فی الدین من حرج. و نحوها غیرها.

و دعوی ان غایة ما تدل علیه هذه النصوص الطهارة، مندفعة بان الظاهر من السؤال الاغتسال مما فی الاناء، مضافاً إلی ان الغالب فی التقاطر کونه فی اول الغسل، و عدم التنبیه علی عدم جواز الاغتسال به یدل علی الجواز، مضافاً إلی ان مقتضی اطلاق نفی البأس هی الطهارة و المطهریة.

و أما ما احتمله الشیخ الاعظم قدس سره من الجواز مع تساوی المستعمل و غیره بدعوی ظهور الدلیل فی انحصار الغسل به، فضعیف، لان الظاهر من الدلیل

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المضاف حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۴۳

]...[

النهی عن استعماله فی الغسل، فیشمل صورة ضمیمة غیره معه.

شرائط طهارة ماء الاستنجاء

اشارة

الثانی: یشترط فی طهارة ماء الاستنجاء امور:

(۱) عدم تغیره فی احد الاوصاف الثلاثة

و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه لما دل علی نجاسة المتغیر، و النسبة بینه و بین ما دل علی طهارة ماء الاستنجاء و ان کانت عموماً من وجه إلا انه یقدم «۱» لظهوره ما دل علی الطهارة فی طهارته من حیث الملاقاة لا مطلقاً، مع انه لو سلم اطلاقه حمله علی ذلک- لا سیما مع ملاحظة نجاسة الکر و الجاری و المطر- اسهل من حمل ما یدل علی النجاسة علی غیره، مضافاً إلی ان التعلیل فی خبر الاحول المتقدم کالنص فی الاختصاص بغیر المتغیر، إذ المراد من اکثریة الماء من القذر استهلاکه له و عدم ظهور اثره فیه.

هذا کله بناء علی القول بنجاسته و عدم منجسیته لملاقیه، و حیث ان ما یدل علی نجاسة ملاقی الماء المتغیر هو ما یدل بعمومه علی نجاسة ملاقی کل نجس، فالنسبة بینه و بین ما یدل علی عدم الباس بماء الاستنجاء عموم مطلق، و لکن مع ذلک اشتراط الشرط المزبور قوی للتعلیل و لظهور نصوص المقام فی عدم منجسیته من حیث الملاقاة لا مطلقاً.

(۲) عدم وصول نجاسة إلیه من الخارج

لعدم تعرض نصوص المقام لهذه الجهة، فیرجع إلی عموم دلیل نجاسة ملاقی النجس، أو عموم ما دل علی انفعال الماء القلیل علی اختلاف المسلکین.

و منه یظهر وجه اعتبار الشرائط الثلاثة الأخر و هی:

---

(۱) بل لانه یرجع إلی اخبار الترجیح و المرجح الاول و هو الشهرة له- منه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۴۴

]...[

عدم التعدی الفاحش، و ان لا یخرج معه نجاسة اخری مثل الدم، و ان لا یکون فیه الاجزاء من الغائط بحیث تتمیز.

الفرع الثالث:

إذا خرج مع الغائط دود أو جزء غیر منهضم

من الغذاء، ففی طهارة الشیخ الاعظم رحمه اللّه: النجاسة، و قواها صاحب الجواهر، و المحقق الهمدانی قوی الطهارة.

و استدل لها: بان هذه الاشیاء بنظر العرف لا یکون لها اثر مستقل، مضافاً إلی غلبة حدوثها، و ترک التفصیل فی النصوص و الفتاوی.

و فیه: منع الغلبة فی الامزجة الصحیحة، و عدم ترتب اثر مستقل علیها بنظر العرف، و عدم کونها بنظرهم من الخصوصیات المصنفة لماء الاستنجاء، مع فرض دلالة الادلة الشرعیة علی النجاسة، لا یعتنی به لعدم کون الاحکام الشرعیة منوطة بنظرهم. هذا بناء علی طهارة ماء الاستنجاء، و اما بناء علی نجاسته و عدم منجسیته، فکذلک لاختصاص الادلة بالماء المتمحض فی الملاقاة مع النجاسة الخاصة، و المتنجس بها کالنجس الاجنبی لا یکون مشمولًا لهذه الادلة، و عدم التنبیه علی حکمها فی النصوص کعدم التنبیه علی حکم الدم الخارج مع احدهما، فالاقوی اعتبار عدم خروج هذه الاشیاء مع الغائط فی الحکم المترتب علی ماء الاستنجاء.

الفرع الرابع:

إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي

ففيه وجوه: كونه كالطبيعي مطلقاً، و كون حكمه حكم سائر النجاسات كذلك، و التفصيل بين الاعتياد فكالطبيعي، و بين عدمه فحكمه حكم النجاسات الأخر. اقواها الاخير إذا الاستنجاء بحسب المتفاهم العرفي: عبارة عن غسل موضع النجو، و لا يصدق هذا العنوان مع كون خروجه بمحض الاتفاق، بل يعتبر كونه معداً لذلك. نعم لا يفرق بين ان يكون الاعداد اصلياً كالمخرج الطبيعي، و بين ان يكون عرضياً كغيره مع الاعتياد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۴۵

]...[

الفرع الخامس:

إذا شک فی ماء انه غسالة الاستنجاء أو غسالة سائر النجاسات

فقد يتوهم انه يحكم عليه بالطهارة للاستصحاب، و لكن القوى لزوم الاجتناب، لان الجمع بين ما دل على انفعال القليل مطلقاً، و بين ما دل على طهارة ماء الاستنجاء أو عدم منجسيته، يقتضى ان يكون موضوع حكم العام القليل الملاقى للنجس الذى ليس بماء الاستنجاء، و حيث ان جزء من الموضوع و هو الملاقاة وجدانى، و الآخر و هو عدم كونه ماء الاستنجاء مورد الاستصحاب، فمع ضم الوجدان بالاصل يحرز موضوع الانفعال فيحكم به.

و يجب ايضاً الاجتناب، على بعض المبانى كالبناء على ان اناطة الحكم الترخيصى على امر وجودى تقتضى احرازه، و مع الشک فيه يبنى على عدمه، و كالبناء على التمسک بالعام فى الشبهة المصداقية و تمامية قاعدة المقتضى و المانع، و لكن عرفت عدم تمامية شىء من هذه المبانى فلا نعيد.

الفرع السادس:

إذا اغتسل فی کر کخزانة الحمام، أو استنجی فيه

لا يصدق عليه غسالة الحدث الاكبر أو غسالة الاستنجاء، اما عدم صدق الاولى فمما لا ريب فيه، و فى الجواهر: الظاهر ان النزاع مخصوص فى المستعمل إذا كان قليلًا، و أما لو كان كثيراً فلا.

و استدل الشيخ الاعظم رحمه اللّه له باختصاص خبر ابن سنان الذى هو المستند للمنع بما يغتسل به، و هو القليل لا فيه.

و فيه: انه على هذا لا بد من التفصيل بين ما لو كان الاغتسال بالصب على المحل و لو كان كثيراً، و بين ما لو كان بالارتماس و لو كان قليلًا، فيمنع فى الاول دون الثانى، و هو مما لا يمكن الالتزام به، بل الظاهر شمول الرواية لهما، و الباء تكون للاستعانة، و لكن على فرض تمامية دلالة خبر ابن سنان على المنع، لا بد من الخروج

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۴۶

الثالثة، غسالة الحمام نجسة ما لم يعلم خلوها من النجاسة

عنه فى الكثير لصحيح «۱» صفوان: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن الحياض التى بين مكة و المدينة تردها السباع و تلغ فيها الكلاب و تشرب منها الحمير و يغتسل فيها الجنب و يتوضأ منها، قال (عليه السلام): كم قدر الماء؟ قال: إلى نصف الساق و إلى الركبة، فقال (عليه السلام): توضأ منه.

غسالة الحمام

الثالثة: غسالة الحمام مع العلم بملاقاتها مع النجاسة نجسة ان لم تكن كراً، بلا خلاف كما انه لا كلام فى الطهارة مع العلم بعدم الملاقاة، انما الخلاف فى ما إذا لم يعلم خلوها من النجاسة فعن جماعة منهم المصنف رحمه اللّه فى جملة من كتبه: الحكم بالنجاسة، و عن المحقق الكركى: انه المشهور و عن جماعة آخرين منهم الصدوقان و المحقق: المنع من جواز التطهير و الغسل بها، و عن الشيخ فى النهاية: المنع من استعمالها مطلقاً، و عن المصنف فى المنتهى، و جامع المقاصد و المعالم و غيرها: الطهارة و المطهرية.

و استدل للقول الاول بجملة من النصوص: كخبر ابن أبى يعفور عن أبى عبد اللّه (علیه السلام): لا يغتسل من البئر التى يجتمع فيها غسالة الحمام، فان فيها غسالة ولد الزنا و هو لا يطهر إلى سبعة اباء، و فيها غسالة الناصب و هو شرهما «۲» و موثقة الآخر عنه (علیه السلام): و اياك ان تغتسل من غسالة الحمام، ففيها تجتمع غسالة اليهودى

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المطلق حديث ۱۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الماء المضاف حديث ۴.

]...[

و النصرانى و المجوسى و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم «۱».

و فى خبر حمزة بن احمد عن أبى الحسن الاول (علیه السلام): لا تغتسل من البئر التى يجتمع فيها ماء الحمام، فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا اهل البيت و هو شرهم «۲». و نحوها غيرها.

و فيه: ان النهى عن الاغتسال اعم من النجاسة، لا سيما بملاحظة اشتمالها على التعليل بملاقاتها لما ليس ينجس كولد الزنا.

و دعوى انه ينافيه ذكر الناصب و اليهودى و النصرانى و المجوسى فيها، مندفعة بان المراد من التعليل ليس صورة العلم بوجود غسالتهم فى البئر، فانه حينئذ لا شبهة فى النجاسة، و قد عرفت خروج هذه الصورة عن مورد الكلام، بل المراد احتمال وجودها أو الظن به، و عدم النجاسة فى الفرض واضح، و عليه فلا ينافى حمل النهى على ارادة عدم جواز التطهير بها.

و أما ما ذكر بعض الاجلة فى الجواب عن هذه الدعوى من امكان طهارة الماء المجتمع لاتصاله بما يجرى عليه من ارض الحمام المتصل بما فى الحياض المتصل بالمادة، فهو كما ترى.

هذا كله مضافاً إلى معارضتها بالنصوص الدالة على الطهارة كمرسل أبى يحيى و الواسطى عن أبى الحسن الماضى (علیه السلام): سئل عن مجتمع الماء فى الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب قال (علیه السلام): لا بأس «۳».

و صحيح محمد بن مسلم: قلت لابى عبد اللّه (علیه السلام): الحمام يغتسل فيه

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الماء المضاف حديث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الماء المطلق حديث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المضاف حديث ۹.

الرابعة الماء النجس لا يجوز استعماله فى الطهارة و لا إزالة النجاسة

الجنب و غیره اغتسل من مائه؟ قال (علیه السلام): نعم لا بأس ان یغتسل فیه الجنب، و لقد اغتسلت فیه ثمّ خرجت فغسلت رجلی و ما غسلتها إلا لما لزق بها من التراب «۱».

و الموثق رأیت أبا جعفر (علیه السلام) یخرج من الحمام فیمضی کما هو لا یغسل رجلیه حتی یصلی «۲».

و دعوی ان مورد نصوص المسألة هو البئر التی یجتمع فیها ماء الحمام، و الحاق المیاه المنحدرة فی سطح الحمام التی هی مورد الخبرین الاخیرین بها لا دلیل علیه، فالاستدلال بهما فی المقام مما لا وجه له، مندفعة بان تلک الآبار انما کانت معدة لاجتماع المیاه التی تجری من ارض الحمام التی یغتسل علیها، فحکم سطح الحمام حکم تلک.

فان قلت: لعل عدم غسل رجله (علیه السلام) کان لاجل حصول الطهارة من المشی علی الارض.

قلت: ینافی ذلک قوله (علیه السلام) فی الصحیح: و ما غسلتها إلا لما ... الخ.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی هو الطهارة و عدم صحة الاغتسال منها.

عدم جواز استعمال الماء النجس

اشارة

الرابعة: الماء النجس لا یجوز استعماله فی الطهارة و لا إزالة النجاسة اجماعاً و یشهد له ما دل علی اعتبار الطهارة فی المطهر من الحدث و الخبث

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المضاف حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب الماء المطلق حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۴۹

و لا الشرب إلا مع الضرورة.

و لا الشرب اجماعاً نصاً و فتوی إلا مع الضرورة بلا خلاف فی جوازه حینئذ، و یشهد له ما دل علی رفع «۱» ما اضطروا الیه، و ادلة نفی الضرر و غیرهما.

فروع:.

الاول:

هل یجوز سقیه للحیوانات ام لا؟

وجهان، ما استدل به أو یمکن ان یستدل به علی عدم جواز سقیه للحیوان امران:

(۱) ما دل علی عدم جواز الانتفاع بالمتنجس الا ما خرج بالدلیل، و حیث لم یدل دلیل علی الجواز فی المقام، فمقتضی القاعدة هو العدم، و هی الآیات و الروایات، اما الآیات: فمنها قوله تعالی إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَیْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّیْطَانِ

فَاجْتَنِبُوهُ «۲» حیث دل بمقتضی التفریع علی لزوم اجتناب کل رجس.

و فیه: انه لو سلم کون المراد من الرجس هو القذر، فالظاهر منه ما کان کذلک فی ذاته لاما عرض له ذلک، فیختص بالاعیان النجسة، مع انه یمکن ان یکون المراد منه العمل القبیح کما هو احد معانیه، و یؤید ارادة هذا المعنی قوله تعالی مِنْ عَمَلِ الشَّیْطانِ أی من مبتدعاته، إذ المائع المتنجس إذا تنجس لا یکون من اعمال الشیطان. و مما ذکرناه ظهر الجواب عن الاستدلال بقوله تعالی وَ الرُّجْزَ فَاهْجُرْ «۳» بناء علی ان المراد بالرجز هو الرجس، مع انه یحتمل ان یکون المراد منه عبادة الاوثان کما هی احدی معانیه.

و اضعف منهما الاستدلال بآیة «۴» تحریم الخبائث بدعوی کون کل متنجس خبیثاً،

---

(۱) الوسائل- باب ۵۶- من ابواب جهاد النفس.

(۲) سورة المائدة ۹۲.

(۳) سورة المدثر آیة ۶.

(۴) سورة الاعراف آیة ۱۵۷.

]...[

و التحریم المطلق یدل علی عموم الانتفاع، إذ فیه ان الظاهر منها حرمة الاکل کما لا یخفی.

و أما الروایات: فمنها (۱) روایة تحف «۱» العقول و فیها تعلیل النهی عن بیع وجوه النجس بحرمة اکله و شربه و امساکه و جمیع التقلب فیه.

و فیه: بعد تسلیم صحة السند، مع انها محل الاشکال، ان الظاهر کون المراد من وجه النجس هو العنوان، و الشیء المتنجس لا یکون عنواناً للنجاسة، و ملاقی النجس لیس من عناوینها فی مقابل سائر العناوین.

و منها ما دل «۲» علی الامر باهراق المائعات المتنجسة.

و فیه: ان الامر بطرحها انما یکون لاجل ان منفعتها المعتد بها عرفاً و المطلوبة منها هو الاکل، فیکون هذا الامر کنایة عن عدم الانتفاع بها فی الاکل خاصة، و یؤیده ان مما امرنا بطرحه الدهن و الزیت، مع انه یجوز الاستصباح بهما بلا کلام، فالمراد طرحها من ظرف اعد للاکل.

فتحصل مما ذکرناه: ان ما ذهب إلیه جماعة من القدماء کالشیخین و السیدین و الحلی و غیرهم من عدم جواز الانتفاع بالمتنجس مطلقاً، ضعیف لا دلیل علیه. فالاقوی وفاقاً لاکثر المتأخرین: جوازه إلا ما خرج بالدلیل، و مقتضی هذا جواز السقی للحیوانات.

(۲) خبر أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): عن البهیمة البقرة و غیرها تسقی و تطعم ما لا یحل للمسلم اکله أو شربه أ یکره ذلک؟ قال (علیه السلام):

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب الماء المطلق.

]...[

نعم یکره ذلک «۱». و نحوه خبر «۲» غیاث.

و فیه: ان ظاهره الجواز علی کراهیة، و یؤید الجواز ما دل علی الامر باطعام المرق المتنجس الکلب.

فتحصل: ان الاقوی جواز سقیه للحیوانات.

[حکم سقیه للاطفال]

الفرع الثانی: الاقوی جواز سقیه للاطفال للعموم و الاصل، و استدل للعدم:

بما ورد «۳» من النهی عن سقی المسکر لهم، و بان ما دل علی حرمة شرب الماء النجس عام للصبی، فیدل علی وجود المفسدة فیه، و حدیث «۴» رفع القلم ناف للالزام و الاستحقاق و لا یکون مخصصاً له فسقیه ایقاع له فی المفسدة فیحرم.

و لکن یرد علی الاول: انه حیث یحتمل خصوصیة للمسکر فلا یمکن استفادة حکم المقام منه.

و علی الثانی: ان حدیث الرفع انما یدل علی رفع التکلیف، فیکون مخصصاً للعمومات، و معه لا کاشف عن وجود المفسدة مع انه لم یدل دلیل علی حرمة ایقاع الصبی فی مثل هذه المفسدة.

بیع الماء النجس

الفرع الثالث: الاقوی جواز بیعه لانه إذا کان له منفعة محللة یدل علی صحة بیعه عموم ادلة صحة البیع، و ما یدل علی وجوب الوفاء بالعقود، و استصحاب الحکم

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الاشربة المحرمة.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الاشربة المحرمة.

(۳) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الاشربة المحرمة.

(۴) الوسائل- باب ۴- من ابواب مقدمة العبادات حدیث ۱۰.

]...[

قبل التنجس و قوله (علیه السلام) فی روایة تحف العقول المتقدمة:

ان کل شیء یکون لهم فیه الصلاح من جهة من الجهات فذلک کله حلال.

و أما قوله تعالی فَاجْتَنِبُوهُ و قوله وَ الرُّجْزَ فَاهْجُرْ فقد عرفت انهما لا یدلان علی عدم جواز الانتفاع به، فضلًا عن حرمة بیعه.

و منه یظهر عدم دلالة النهی فی روایة تحف العقول عن بیع شیء من وجوه النجس علی هذا القول لتعلیله فیها بحرمة الانتفاع.

و أما النبوی «۱»: إذا حرم اللّه شیئاً حرم ثمنه. فظاهره بقرینة حذف المتعلق الحرمة المؤدیة إلی سلب المنفعة لا مطلقاً.

ثمّ انه هل یجب الاعلام ام لا؟ وجهان، قد استدل الشیخ الاعظم الانصاری قدس سره لوجوب الاعلام بان ترکه تسبیب إلی فعل الحرام کمن قدم إلی غیره طعاماً حراماً فهو فاعل للحرام و فعل الحرام یستند إلیه، لان استناد الفعل إلی السبب اقوی و لذا یستقر الضمان علی السبب دون المباشر الجاهل.

و فیه: انه لم یدل دلیل علی حرمة التسبیب کلیة، و الفعل لا یستند إلی السبب حقیقة مع وساطة اختیار المختار، و لا یقال: انه شرب الماء النجس و هو الفاعل له، و استقرار الضمان علی السبب لیس لاجل شمول من اتلف له، بل انما یکون لاجل قاعدة الغرور.

فالاولی الاستدلال لوجوب الاعلام: بان ترکه مستلزم للتسبیب إلی وجود مبغوض الشارع فی الخارج إذا شربه و هو قبیح بحکم العقلاء، إلا تری انه لو نام المولی و نهی عبیده عن الدخول فی الدار، فکما ان دخول العبد قبیح، کذلک تسبیبه

---

(۱) هذا النبوی لا أصل له فی کتب العامة و الخاصة انما الموجود فی کتب العامة ان اللّه إذا حرم علی قوم اکل شیء حرم علیهم ثمنه.

]...[

لدخول الآخر و بالملازمة تستکشف الحرمة.

و کذا بقول الامام الصادق (علیه السلام) فی صحیح معاویة الوارد فی الزیت المتنجس: و بینه لمن اشتراه لیستصبح به «۱». حیث انه امر (علیه السلام) بالاعلام، و بما انه لا ترتب بینه و بین الاستصباح، مضافاً إلی عدم وجوبه یقیناً، فلا یکون غایة للواجب، لان غایة الواجب واجبة و الّا لم یکن الاعلام واجباً، بل الترتب انما یکون بین الاعلام و ترک الاکل، و لاجل انحصار الفائدة فیهما غالباً کان ترکه ملازماً للاستصباح، فالتعلیل به انما یکون عرضیاً، و العلة الحقیقیة انما هی ترک الاکل، فتکون العلة فی وجوب الاعلام عدم وقوع المشتری فی المحرم الواقعی جهلًا بتسلیط المالک البائع ایاه، و بما ان ظاهر الدلیل التنبیه علی امر عرفی یتعدی عن مورده إلی غیره، و علی هذین الوجهین الذین ذکرناهما لوجوب الاعلام، فوجوبه انما یکون مولویاً لا إرشادیاً إلی شرطیته للبیع، بل علی الوجه الذی ذکره العلامة الاکبر قدس سره یکون کذلک کما لا یخفی، فترک الاعلام مبغوض لا یوجب فساد البیع و استدل لشرطیته، لصحة البیع: بانه لولاه لکان قصد المشتری الانتفاع بالمحرم، فیکون اکل الثمن بازائه اکلًا للمال بالباطل، و بقوله (علیه السلام) فی خبر إسماعیل بن عبد الخالق: اما الزیت فلا تبعه إلا ان تبین له فیبتاع للسراج «۲». فانه ظاهر فی فساد البیع مع عدم الاعلام، و یتعدی عن مورده إلی سایر الموارد. لعدم الفصل. و فیهما نظر: اما الاول: فلأن الثمن فی البیع انما یکون فی مقابل العین. لا المنفعة، و مع فرض وجود المنفعة المحللة یکون مالًا، و لا یکون اکل المال بازائه اکلًا للمال بالباطل، و لذا ذکرنا فی محله ان اشتراط صرف المبیع فی المنفعة المحرمة بنفسه لا یکون موجباً لفساد البیع

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۵.

الباب الثانی فی الوضوء: و فیه فصول: الفصل الاول: فی موجبه، انما یجب بخروج البول و الغائط

علی القاعدة، اضف إلیه ان قصد المشتری وحده لا یکفی فی صدق الاکل بالباطل بالنسبة إلی البائع.

و أما الثانی: فظهوره البدوی و ان کان لا ینکر لظهور النهی عن المعاملة فی الارشادیة، إلا انه فیما لا تکون قرینة تصلح لصرف ظهوره و ارادة التحریم منه، و ما نحن فیه کذلک، إذ وجوب الاعلام علی ما عرفت یوجب عدم ظهور النهی عن البیع إلا معه فی الارشاد إلی فساده بدونه.

فتحصل: ان الاقوی ان وجوب الاعلام نفسی لا شرطی.

الباب الثانی فی الوضوء

اشارة

و فیه فصول:

الفصل الاول: فی موجبه و ناقضه

اشارة

انما یجب الوضوء بامور:

الاول و الثانی بخروج البول و الغائط

بلا خلاف، بل اجماعاً کما عن جماعة کثیرة حکایته، بل الظاهر ان علیه اجماع المسلمین.

و تشهد له الآیة الشریفة أَوْ جٰاءَ أَحَدٌ مِنْکُمْ مِنَ الْغٰائِطِ «۱» و النصوص المتواترة کخبر زکریا بن آدم: سألت الرضا (علیه السلام) عن الناسور أ ینقض الوضوء؟ قال (علیه السلام): انما ینقض الوضوء ثلاث: البول و الغائط و الریح «۲».

و صحیح زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): لا یوجب الوضوء إلا غائط، أو بول، أو ضرطة تسمع صوتها، أو فسوة تجد ریحها «۳». و نحوهما غیرهما.

---

(۱) سورة النساء آیة ۴۶.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۵۵

]...[

ثمّ ان خروجهما یتصور علی اقسام: الاول: الخروج من الموضع الاصلی مع الاعتیاد، و هذا القسم هو القدر المتیقن ارادته من هذه النصوص.

الثانی: الخروج منه مع عدم الاعتیاد، و عن جماعة منهم الفاضلان و النراقی: دعوی الاجماع علی الناقضیة فی هذا القسم، و یشهد لها اطلاق النصوص و الآیة. و دعوی الانصراف إلی صورة الاعتیاد مندفعة بان الانصراف الناشئ عن ندرة الوجود لا یصلح لرفع الید عن الاطلاق، نعم من اعتبر الاعتیاد الشخصی فی غیر المخرج الاصلی لیس له التمسک بالاطلاق، و ینحصر مدرکه حینئذ بالاجماع.

الثالث: الخروج من غیر الموضع الاصلی، و الظاهر انه مع انسداده لا خلاف فی النقض، و عن المنتهی و المدارک: الاجماع علیه، و اما مع عدمه فالمشهور بین الاصحاب التفصیل فیما یخرج بین صورة الاعتیاد فینقض، و غیرها فلا، و عن شارح الدروس: منع النقض مطلقاً، و قواه صاحب الریاض، و انما التزم بالنقض فی صورة الانسداد للاجماع، و عن الحلی: القول بالنقض مطلقاً، و ظاهر الشیخ و القاضی: موافقته، حیث استندا فی منع النقض بما یخرج مما فوق المعدة بعدم تسمیته غائطاً.

و لعله الاقوی، و یشهد له اطلاق النصوص المتقدم بعضها، و نوقش فیها: اولًا: بانها منصرفة إلی المعتاد، و لعل هذا هو مدرک

المشهور فی التفصیل، و ثانیاً: بتعین تقییدها بالنصوص الکثیرة الحاصرة للناقض فیما یخرج من الطرفین کصحیح زرارة: قلت لأبی جعفر و أبی عبد اللّه علیهما السلام: ما ینقض الوضوء؟ فقالا: ما یخرج من طرفیک الاسفلین من الذکر و الدبر، من الغائط و البول او منی او ریح، و النوم حتی یذهب العقل «۱».

و صحیح ابن بزیع عن الامام الرضا (علیه السلام): قال أبو جعفر (علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۲.

]...[

السلام): لا ینقض الوضوء إلا ما خرج من طرفیک الذین جعل اللّه لک- أو قال الذین انعم اللّه بهما علیک «۱» -. و نحوهما غیرهما.

و الظاهر ان شارح الدروس استند إلی هذه النصوص فیما اختاره.

و لکن یرد علی الاول: ما عرفت مراراً من ان الانصراف الناشئ، من غلبة وجود فرد و ندرة آخر لا یصلح لرفع الید عن الاطلاق.

و علی الثانی: ان ظاهر تلک النصوص و ان کان اختصاص الحکم بما یخرج من الموضع الاصلی، إذ دعوی صدق الطرفین الاسفلین علی الحادثین ضعیفة، لان الظاهر منهما الذکر و الدبر. کما صرح بذلک فی صحیح زرارة، کما ان دعوی انحصار طریق البول و الغائط فی السبیلین عادة یمنع من ظهور النصوص فی ارادة التحرز عن الاخبثین علی تقدیر خروجهما من غیر الموضع الاصلی، ممنوعة، إذ لا وجه لها سوی دعوی الانصراف التی عرفت ما فیها مراراً، و نظیرهما دعوی ان الالتزام بارادة الاختصاص منها مستلزم لتخصیص الاکثر، فلا بد و ان تحمل علی ارادة ان الشیء الذی صفته انه یخرج من السبیلین بحسب العادة ناقض، إذ ما یخرج من السبیلین غیر الاخبثین اقل منهما کما لا یخفی.

و بالجملة: ظهور النصوص المتقدمة فی الاختصاص مما لا ینبغی انکاره، إلا انه لا بد من رفع الید عنه لاجل ما یدل علی عموم الحکم کخبر الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (علیه السلام) قال: انما وجب الوضوء مما خرج من الطرفین خاصة، و من النوم دون سائر الاشیاء لان الطرفین هما طریق النجاسة، و لیس للانسان طریق تصیبه النجاسة من نفسه إلا منهما، فامروا عند ما تصیبهم تلک النجاسة من انفسهم «۲».

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۷.

و الریح من المعتاد

و خبر ابن سنان عن الامام الرضا (علیه السلام): و علة التخفیف فی البول و الغائط لانه اکثر و ادوم من الجنابة، فرضی فیه بالوضوء لکثرته و مشقته و مجیئه بغیر ارادة منهم ... الخ «۱» اذ ظاهرهما ان وجوب الوضوء مما یترتب علی البول و الغائط من حیث هما، و ان التخصیص بما یخرج من السبیلین انما هو لاجل کونهما سبیلهما بمقتضی العادة.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی هی الناقضیة مطلقاً.

ناقضیة الریح.

و الثالث: الریح

بلا خلاف فی ناقضیتها فی الجملة، بل اجماعاً کما عن غیر واحد حکایته، و تشهد لها جملة من النصوص منها صحیحا زرارة و خبر زکریا المتقدمان، انما الکلام یقع فی جهتین:.

الاولی: فی اختصاص الحکم بما إذا خرجت من المعتاد أی الدبر، فالمشهور بین الاصحاب هو ذلک، و عن المعتبر و التذکرة و شرح الموجز: ان الریح الخارجة من قبل المرأة تنقض و عن بعض: نقض الریح الخارجة عن ذکر الرجل.

اقول: لا إشکال فی ان مطلق الهواء الخارج من منفذ لا یکون ناقضاً و ان سلم تسمیته ریحاً، بل الظاهر من النصوص الاختصاص بما یخرج من الدبر إذا کان من المعدة کما یشهد له مضافاً إلی الفهم العرفی.

صحیح زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) لا یوجب الوضوء إلا غائط أو

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۰.

]...[

بول أو ضرطة تسمع صوتها أو فسوة تجد ریحها «۱». إذ الخارج من غیر المعدة و الدبر لا یسمی ضرطة أو فسوة، و علیه فما خرج من غیر مخرج الغائط کالخارج من قبل المرأة و ان کان من المعدة- بناء علی ان لقبل المرأة منفذاً إلی الجوف فیمکن خروج الریح من المعدة إلیه- لا یکون ناقضاً.

و بذلک ظهر أن ما خرج من مخرج الغائط غیر الدبر یکون ناقضاً لصدق الضرطة أو الفسوة علیه.

الثانیة: الظاهر من صحیح زرارة ان العبرة فی الریح بسماع الصوت و استشمام الریح، و لکن یتعین حمله علی ارادة کونهما طریقاً عادیاً للعلم بتحقق ما هو موضوع الحکم و هو الریح الخارجة من المعدة لا- لمدخلیتهما فی الموضوع لخبر علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام): عن رجل یکون فی الصلاة فیعلم ان ریحاً قد خرجت فلا یجد ریحها و لا یسمع صوتها، قال (علیه السلام): یعید الوضوء و الصلاة و لا یعتد بشیء مما صلی إذا علم ذلک یقیناً «۲». مع ان المتدبر فی جملة من النصوص المتضمنة لهما یقطع بانهما من طرق العلم بتحقق موضوع الحکم لا أنهما دخیلان فی الموضوع، لاحظ خبر ابن أبی عبد اللّه انه قال للصادق (علیه السلام): اجد الریح فی بطنی حتی اظن انها قد خرجت، فقال: لیس علیک وضوء حتی تسمع الصوت أو تجد الریح، ثمّ قال: ان ابلیس یجلس بین الیتی الرجل فیحدث لیشککه «۳». و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۹.

(۳) الوسائل- باب ۱- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۵.

و النوم الغالب علی السمع و البصر

ناقضیة النوم.

و الرابع [النوم]

من النواقض: النوم مطلقاً و تقییده فی کلام المصنف رحمه اللّه ب الغالب علی السمع و البصر لا یراد به تقسیمه إلی قسمین، إذ غیر الغالب علیهما لا یکون نوماً حقیقة کما تشهد له جملة من نصوص الباب الدالة علی ان تمام الموضوع هو النوم من حیث هو کصحیح عبد الرحمن بن الحجاج عن زید الشحام قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الخفقة و الخفقتین، فقال (علیه السلام): ما ادری ما الخفقة و الخفقتان، ان اللّه تعالی یقول بَلِ الْإِنْسانُ عَلی نَفْسِهِ بَصِیرَةٌ فإن علیاً (علیه السلام) کان یقول: من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب علیه الوضوء «۱». و نحوه غیره.

بل الظاهر ان ذکره فی کلامه من باب متابعة النص، و ذکره فیه انما یکون من باب المثال، و لذا تری اختلاف النصوص فی المقام، فانه اطلق النوم فی بعضها، و قیده فی صحیح زرارة بنوم العین و الاذن و القلب، و فی صحیح آخر له و غیره بذهاب العقل، و فی موثق ابن بکیر بعدم سماع الصوت.

و بالجملة: الظاهر من النصوص عدم اعتبار شیء فی موضوع الحکم بالنقض سوی تحقق حقیقة النوم.

ثمّ انه هل یکون النوم ناقضاً مطلقاً سواء کان فی حال الاضطجاع أو القعود أو القیام کما هو المشهور، بل عن السید و الشیخ و الفاضلین: دعوی الاجماع علیه، أم لا یکون النوم قاعداً مع عدم الانفراج ناقضاً کما هو المنسوب إلی الصدوق رحمه اللّه؟ وجهان: اقواهما الاول لإطلاق جملة من النصوص، و خصوص جملة اخری کصحیح

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۸.

]...[

ابن الحجاج المتقدم، و خبر عبد الحمید عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): من نام و هو راکع أو ساجد أو ماش أو علی أی الحالات فعلیه الوضوء «۱».

و استدل لما نسب إلی الصدوق رحمه اللّه: بما رواه فی الفقیه عن موسی بن جعفر (علیه السلام) انه سئل عن الرجل یرقد و هو قاعد هل علیه وضوء؟ قال (علیه السلام): لا وضوء علیه ما دام قاعداً ان لم ینفرج «۲». و نحوه خبر الحضرمی «۳».

و فیه: انه لاعراض الاصحاب عنهما و معارضتهما بما هو اقوی منهما یتعین طرحهما. و بذلک ظهر ما فی خبر عمران بن حمران: انه سمع عبداً صالحاً (علیه السلام) یقول: من نام و هو جالس لا یتعمد النوم فلا وضوء علیه «۴».

و خبر ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الرجل هل ینقض وضوءه إذا نام و هو جالس؟ قال (علیه السلام): إذا کان فی المسجد یوم الجمعة فلا وضوء علیه لانه فی حال الضرورة «۵». فانه لم ینقل العمل بهما عن احد.

ثمّ انه هل یکون النوم بنفسه من النواقض، ام یکون طریقاً إلی تحقق الناقض و تظهر الثمرة فیما لو علم بانه فی حال النوم لم یخرج منه شیء، فانه علی الثانی لا یجب علیه الوضوء بخلافه علی الاول. وجهان: اقواهما الاول، و یشهد له: ظاهر جملة من النصوص، و صریح بعضها کصحیح ابن الحجاج المتقدم.

و استدل للثانی بخبر ابی الصباح الکنانی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام):

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۵.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۴.

(۵) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء ۱۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۶۱

و ما فی معناه

سألته عن الرجل یخفق و هو فی الصلاة، فقال (علیه السلام): ان کان لا یحفظ حدثا منه ان کان فعلیه الوضوء و اعادة الصلاة، و ان کان یستیقن انه لم یحدث فلیس علیه وضوء و لا إعادة الصلاة «۱».

و بما فی ذیل خبر العلل: و اما النوم فان النائم إذا غلب علیه النوم یفتح کل شیء منه و استرخی فکان اغلب الاشیاء علیه فیما یخرج منه الریح فوجب علیه الوضوء لهذه العلة «۲».

و لکن الاول انما یدل علی ان الرجل فی الفرض الذی لا یعلم انه قد نام ان کان حاله بحیث لو خرج الحدث لا یلتفت یجب علیه الوضوء، لان ذلک امارة حصول النوم الذی یوجب تعطیل الحواس، و الا فلا فهو اجنبی عما استدل به علیه.

و أما الثانی: فهو انما یدل علی ان حکمة جعل الناقضیة للنوم هی ذلک، فلاحظ و تدبر.

[الخامس: الاغماء و السکر و الجنون]

و لا خلاف فی انه یلحق بالنوم فی الناقضیة ما فی معناه مثل الاغماء و السکر و الجنون، و عن البحار: أکثر الاصحاب نقلوا الاجماع علیه، و عن الخصال: انه من دین الامامیة، و عن التهذیب: علیه اجماع المسلمین.

و استدل له: بصحیح «۳» معمر بن خلاد: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن رجل به علة لا یقدر علی الاضطجاع، و الوضوء یشتد علیه و هو قاعد مستند بالوسائد، فربما اغفی و هو قاعد علی تلک الحال، قال (علیه السلام): یتوضأ، قلت له: ان الوضوء یشتد علیه لحال علته، فقال (علیه السلام): إذا خفی علیه الصوت فقد وجب

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۳.

(۳) الوسائل- باب ۴- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۶۲

و الاستحاضة القلیلة الدم

علیه الوضوء. بدعوی ان الظاهر منه کون تمام الموضوع هو خفاء الصوت، مع ان الاغفاء و ان کان لغة بمعنی النوم إلا ان الظاهر ان المراد منه فی المقام هو الاغماء لانه المناسب للمرض الشدید، فیدل علی ناقضیة الاغماء.

و یرد علی ما ذکر اولًا: انه یدل علی ان ناقضیة النوم انما تکون فی صورة خفاء الصوت الذی هو امارة حصوله، لان تمام الموضوع هو الخفاء، و علی ما ذکر ثانیاً: مضافاً إلی انه اخص من المدعی ان المراد منه فی المقام بمقتضی اصالة الحقیقة هو النوم، و المناسبة المذکورة غیر تامة، إذ بما انه فرض اولًا کون الاضطجاع عسراً علیه سأل عن حکم النوم فی حال القعود. فتدبر.

و بما فی جملة «۱» من نصوص الباب من تعلیق ناقضیة النوم علی ذهاب العقل، فانه یستفاد من ذلک ان تمام الموضوع هو ذهاب العقل.

و فیه: ما تقدم من ان ما ذکر فی النصوص من ذهاب العقل و الغلبة علی السمع و البصر و نحوهما انما وقع علی جهة التقدیر للنوم الناقض.

و بما عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عن آبائه (علیه السلام): ان الوضوء لا یجب إلّا من حدث، و ان المرء إذا توضأ صلی بوضوئه ما شاء من الصلاة ما لم یحدث أو ینم أو یجامع أو یغم علیه أو یکن منه ما یجب منه اعادة الوضوء «۲».

و فیه: انه اخص من المدعی، فاذاً العمدة فی هذا الحکم هو الاجماع.

[السادس] الاستحاضة القلیلة الدم

و السادس من الاحداث الموجبة للوضوء: الاستحاضة القلیلة الدم کما هو

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء.

(۲) المستدرک- باب ۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۴.

و لا یجب بغیر ذلک

المشهور، و عن المعتبر: اجماعاً إلّا من ابن أبی عقیل فلم یوجب وضوء و لا غسلا، و ابن الجنید فاوجب بها غسلا واحداً فی الیوم و اللیلة، و فی الجواهر و مثله غیره فی عدم نقل الخلاف عن غیرهما، فلعل ما نقل من بعض عبارات القدماء کالهدایة و المقنع الحاصر لنواقض الوضوء فی غیرها لم یفهموا منه الخلاف.

و استدل لما اختاره العمانی: بالاصل و بالاخبار «۱» الحاصرة موجبات الوضوء فی غیرها، و لکن الاصل لا یرجع إلیه للدلیل و هو قول الصادق (علیه السلام) فی خبر معاویة: و ان کان الدم لا یثقب الکرسف توضأت و دخلت المسجد و صلت کل صلاة بوضوء «۲». و نحوه غیره من النصوص الآتیة فی محلها، و بها یقید اطلاق النصوص الحاصرة موجبات الوضوء فی غیرها.

و استدل لما اختاره ابن الجنید: باطلاق النصوص الآمرة بالغسل ان لم یجر الدم الکرسف.

و فیه: انه سیأتی فی محله ان تلک النصوص مختصة بالمتوسطة.

فتحصل: ان الاقوی کونها من الاحداث الموجبة للوضوء.

عدم انتقاض الوضوء بالمذی و الودی و...

و لا یجب الوضوء بغیر ذلک کما هو المشهور شهرة عظیمة و تشهد له الاخبار الحاصرة و غیرها.

نعم یستحب الوضوء عقیب المذی لانه مقتضی الجمع بین النصوص الآمرة به

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة الحدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۶۴

]...[

عقیب خروجه مطلقاً، أو إذا کان عن شهوة. کصحیح ابن یقطین: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن الرجل یمذی و هو فی الصلاة من شهوة أو من غیر شهوة، قال (علیه السلام): المذی منه الوضوء «۱».

و خبر ابی بصیر: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): المذی یخرج من الرجل، قال (علیه السلام): احد لک فیه حداً؟ قال: قلت: نعم جعلت فداک، فقال (علیه السلام): ان خرج منک علی شهوة فتوضأ، و ان خرج منک علی غیر ذلک فلیس علیک وضوء «۲». و بین النصوص النافیة له.

کمصحح زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): ان سال من ذکرک شیء من مذی أو ودی و انت فی الصلاة فلا تغسله و لا تقطع له الصلاة و لا تنقض له الوضوء و ان بلغ عقبیک، فانما ذلک بمنزلة النخامة «۳».

و صحیح ابن أبی عمیر عن غیر واحد عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لیس فی المذی من الشهوة و لا من الانعاظ و لا من القبلة و لا من مس الفرج و لا من المضاجعة وضوء «۴».

و یشهد لهذا الجمع مضافاً إلی انه جمع عرفی صحیح محمد بن إسماعیل عن أبی الحسن (علیه السلام): سألته عن المذی فامرنی بالوضوء منه، ثمّ اعدت علیه سنة اخری فأمرنی بالوضوء منه و قال: ان علیاً (علیه السلام) امر المقداد ان یسأل رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) و استحیی ان یسأله فقال (صلّی اللّه علیه و آله): فیه الوضوء،

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۹- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۶۵

]...[

قلت: و ان لم اتوضأ؟ قال: لا بأس «۱».

و یستحب ایضاً عقیب الودی لصحیح ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): ثلاث تخرج من الاحلیل: و هو المنی و فیه الغسل، و الودی فمنه الوضوء لانه یخرج من دریرة البول ... الخ «۲» المحمول علی الاستحباب جمعاً بینه و بین مصحح زرارة المتقدم.

و بعد القیء و الرعاف لصحیح الحذاء عن الامام الصادق (علیه السلام): الرعاف و القیء و التخلیل یسیل الدم إذا استکرهت شیئاً تنقض الوضوء، و ان لم تستکره لم تنقض الوضوء «۳» المحمول علی الاستحباب بقرینة. خبر أبی هلال سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام): ا ینقض الرعاف و القیء و نتف الابط الوضوء؟ فقال: و ما تصنع بهذا، هذا قول المغیرة بن سعید، لعن اللّه المغیرة، یجزیک من الرعاف و القیء ان تغسله و لا تعید الوضوء «۴».

و خبر أبی بصیر: سألته عن الرعاف و الحجامة و کل دم سائل، فقال (علیه السلام): لیس فی هذا وضوء و انما الوضوء من طرفیک «۵».

و بذلک ظهر استحبابه بعد التخلیل اذا ادمی.

و کذا یستحب الوضوء عقیب التقبیل بشهوة و مس الفرج لصحیح ابی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو مس فرجها عاد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۴.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۲.

(۴) الوسائل- باب ۷- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۸.

(۵) الوسائل- باب ۷- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۶۶

]...[

الوضوء «۱». المحمول علی الاستحباب بقرینة خبر عبد الرحمن عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن رجل مس فرج امرأته قال: لیس علیه شیء، و ان شاء غسل یده، و القبلة لا یتوضأ منها «۲». و نحوه غیره.

و مس باطن الدبر و الاحلیل علی المشهور شهرة عظیمة، و فی الجواهر: کادت تکون اجماعاً بل هی اجماع و عن الصدوق: النقض بمس الرجل باطن دبره أو باطن احلیله أو فتح احلیله.

و استدل له بموثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یتوضأ ثمّ یمس باطن دبره، قال (علیه السلام): نقض وضوءه، و ان مس باطن احلیله فعلیه ان یعید الوضوء و ان کان فی الصلاة قطع الصلاة و یتوضأ و یعید الصلاة «۳».

و فیه: انه لاعراض الاصحاب عنه و معارضته بما دل علی حصر النواقض الوارد فی مقام بیان عدم ناقضیة ما اشتهر بین العامة ناقضیته، و بخبر «۴» سماعة عن الرجل یمس ذکره أو فرجه أو اسفل من ذلک و هو قائم یصلی أ یعید وضوءه؟ قال: لا بأس بذلک انما هو من جسده. فان مقتضی العلة المنصوصة عدم الفرق بین ظاهره و باطنه، لا یعمل بظاهره و یحمل علی الاستحباب.

و کذا یستحب مع نسیان الاستنجاء لصحیح «۵» سلیمان بن خالد عن أبی جعفر (علیه السلام): فی الرجل یتوضأ فینسی غسل ذکره، قال (علیه السلام): یغسل ذکره

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۹- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱۰.

(۴) الوسائل- باب ۹- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۸.

(۵) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۶۷

الفصل الثانی فی آداب الخلوة و یجب ستر العورة علی طالب الحدث

ثمّ یعید الوضوء. المحمول علی الاستحباب لصحیح ابن یقطین عن أبی الحسن (علیه السلام): فی الرجل یبول فینسی غسل ذکره ثمّ یتوضأ وضوء الصلاة، قال (علیه السلام): یغسل ذکره و لا یعید وضوءه «۱».

و یستحب ایضاً فی مواضع اخر التی لکثرتها و عدم الخلاف فیها اغمضنا عن ذکرها.

وجوب ستر العورة.

الفصل الثانی: فی آداب الخلوة:

[وجوب ستر العورة]

اشارة

و یجب ستر العورة علی طالب الحدث بل و علی غیره عن الناظر المحترم اجماعاً کما فی الجواهر و غیرها، بل فیها دعوی الضرورة علیه. و یشهد له مرسل الصدوق عن الامام الصادق (علیه السلام): انه سئل عن قول اللّه عز و جل «۲» قُلْ لِلْمُؤْمِنِینَ الآیة فقال (علیه السلام): کل ما کان من کتاب اللّه من حفظ الفرج فهو من الزنا، إلا فی هذا الموضع فانه للحفظ من ان ینظر إلیه «۳».

و ما عن تفسیر النعمانی عن علی (علیه السلام) فی قوله تعالی قُلْ لِلْمُؤْمِنِینَ الآیة معناه لا ینظر احدکم إلی فرج أخیه المؤمن، أو یمکنه من النظر إلی فرجه «۴».

و ما فی حدیث المناهی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن آبائه عن النبی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- ۱- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۳.

(۳) سورة التوبة آیة ۳۰.

(۴) الوسائل- باب ۱- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۵.

]...[

(صلّی اللّه علیه و آله) قال: إذا اغتسل احدکم فی فضاء من الارض فلیحاذر علی عورته «۱».

و ما عن تحف العقول عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله): یا علی ایاک و دخول الحمام بغیر مئزر، ملعون الناظر و المنظور إلیه. «۲» و نحوها غیرها.

و لا یعارضها موثق «۳» ابن أبی یعفور: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) أ یتجرد الرجل عند صب الماء تری عورته أو یصب علیه الماء أو یری هو عورة الناس؟ قال (علیه السلام): کان أبی یکره ذلک. لعدم ظهور الکراهة فی الکراهة المصطلحة، بل الظاهر ان المراد منها المبغوضیة لما تقدم.

ثمّ انه کما یجب ستر العورة، کذلک یحرم النظر إلی عورة الغیر بلا خلاف.

و یشهد له ما عن تفسیر النعمانی، و النبوی المروی عن تحف العقول المتقدمان، و صحیح حریز عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لا ینظر الرجل إلی عورة اخیه «۴». و فی حدیث المناهی: و نهی من ان ینظر الرجل إلی عورة اخیه المسلم، و قال: من تأمل عورة أخیه المسلم لعنه سبعون ألف ملکاً، و نهی المرأة ان تنظر إلی عورة المرأة «۵» و نحوها غیرها.

و لا یعارضها ما ورد فی تفسیر (عورة المؤمن علی المؤمن حرام) من ان المراد إذاعة سره کما فی صحیح ابن سنان عن الامام الصادق

(علیه السلام) قال: سألته عن عورة المؤمن علی المؤمن حرام؟ قال (علیه السلام): نعم، قلت: اعنی سفلیه؟ قال:

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب آداب الحمام حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب آداب الحمام حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب آداب الحمام حدیث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۱- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۶۹

]...[

لا لیس حیث تذهب، انما هو إذاعة سره «۱». و نحوه خبر حذیفة «۲». إذ هما انما یدلان علی ان المراد من هذه الجملة هو ذلک، و لا یدلان. علی عدم حرمة النظر، و قد تقدم ان ما اشتمل علی لفظ الکراهة ایضاً لا ینافی ذلک، فما عن بعض الاصحاب من انه لو لم یکن مخافة خلاف الاجماع لامکن القول بکراهة النظر دون الحرمة، ضعیف غایته.

فروع

[عدم الفرق بین عورة المسلم و الکافر]

الاول: مقتضی اطلاق جملة من النصوص و الفتاوی: عدم الفرق فی الحرمة بین عورة المسلم و الکافر.

و عن ظاهر الصدوق رحمه اللّه و صاحب الوسائل قدس سره: جواز النظر إلی عورة غیر المسلم بغیر شهوة و استدل له: بما رواه فی الفقیه عن الامام الصادق (علیه السلام) انه قال: انما اکره النظر إلی عورة المسلم، فان النظر إلی عورة من لیس بمسلم مثل النظر إلی عورة الحمار «۳».

و بمصحح ابن أبی عمیر عن غیر واحد من اصحابنا عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): النظر إلی عورة من لیس بمسلم مثل نظرک إلی عورة الحمار «۴». و بالاصل، فان جملة من نصوص المنع من جهة التقیید فیها بالمؤمن و المسلم و الاخ مختصة بالمسلم، و ما یدل منها علی العموم مثل النبویین المتقدمین و موثق ابن أبی یعفور المتقدم، یقید

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب آداب الحمام حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب آداب الحمام حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب آداب الحمام حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۶- من ابواب آداب الحمام حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۷۰

]...[

بالخبرین، و لکن اعراض الاصحاب عنهما و افتائهم بالمنع یوجب سقوط الخبرین عن الحجیة، فتأمل.

هذا فی النظر إلی عورة الکافر. و أما حفظ العورة من ان ینظر الکافر إلیها، فالظاهر انه لا خلاف فی وجوبه، و یشهد له اطلاق النص و الفتوی.

و بذلک یظهر وجوب الحفظ عن کل ناظر عدا الطفل غیر المیز، و من استثنی من الزوج و الزوجة و نحوهما.

[حرمة النظر إلی عورة الغیر فی المرآة أو الماء الصافی]

الثانی: لا یجوز النظر إلی عورة الغیر فی المرآة أو الماء الصافی لإطلاق الادلة بناء علی ما هو الحق من ان ما یری فیهما هو بعینه ذلک الموجود الخارجی، لا- انه مثاله، و أما ما ورد فی الخنثی المشکل من النظر فی المرآة إلی عورتها عند بولها کی یمیز انها رجل أو امرأة فلا ینافی ذلک لو روده مورد الضرورة، نعم یستفاد منه ان النظر إلیها فی المرآة أهون من النظر إلیها ابتداء، و بذلک ظهر حرمة النظر إلیها من وراء الشیشة.

[وجوب الستر لو شک فی وجود الناظر أو کونه محترماً]

الثالث: لو شک فی وجود الناظر أو کونه محترماً یجب الستر، فان ادلة وجوبه انما تدل علی لزوم المحافظة و المحاذرة، و مقتضی لزومهما الستر مع الشک فی وجود الناظر المحترم، إذ معه لو لم یستر لا یصدق انه حفظ العورة، و لذا تری بناء الفقهاء فی الامانة التی یجب حفظها انه لو وضع الامین المال فی محل یشک فی بقائه محفوظاً فیه فتلف یکون ضامناً له، نعم لو وقف فی مکان یشک فی وقوع نظره علی عورة الغیر لا یجب علیه الغض او التعدی عن ذلک المکان للاصل.

و بما ذکرناه ظهر الفرق بین المسألتین، فالا- یراد علی الفارقین بینهما و الحکم فی الاولی بوجوب الستر، و فی الثانیة بعدم وجوب الغض، بان مقتضی الاصول فیهما عدم الوجوب فی غیر محله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۷۱

]...[

ما شک فی حرمة النظر إلیه

الرابع: لو رأی عورة مکشوفة، و شک فی انها عورة حیوان أو انسان فلا یجب علیه الغض للاصل، و ان علم انها من انسان و شک فی انها من صبی غیر ممیز أو من بالغ، ففی العروة: الاحوط ترک النظر، و الظاهر انه لا- وجه له سوی التمسک بعموم ما دل علی عدم جواز النظر. و فیه مضافاً إلی انه تمسک بالعام فی الشبهة المصداقیة کما هو واضح و هو لا یجوز، انه فی المورد یجری استصحاب عدم البلوغ، و یترتب علیه جواز النظر.

و ان شک فی انها من زوجته أو مملوکته أو اجنبیة، فعن جملة من الفقهاء: عدم جواز النظر و وجوب الغض عنها.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱، ص: ۱۷۱

و استدل له: بان اناطة الجواز وضعياً كان أم تكليفياً على عنوان خاص وجودى تدل بالالتزام العرفى على ان الموضوع هو احراز ذلك العنوان، فلا بد من اثباته، و بان مقتضى العمومات حرمة النظر إلى عورة كل احد خرجت عنها عورة الزوجة و المملوكة، فمع الشك فى كونها من احداهما بما انه شك فى مصداق الخاص يكون المرجع هو العموم، و بان المقام من قبيل المقتضى و المانع، و بالاصل المتفق عليه اصالة الاحتياط فى الفروج.

و فى الجميع نظر: إذ يرد على الاول: ان اناطة حكم ترخيصى بامر وجودى كاناطة المنع به لا يراد بها إلا جعل حكم واقعى لموضوع واقعى.

و على الثانى: ان العام لا يكون مرجعاً عند الشك فى الخاص، لا سيما إذا كان المخصص متصلًا كما فى المقام.

و على الثالث: عدم تمامية القاعدة اولًا، و عدم تمييز المقتضى عن المانع فى

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۷۲

]...[

التشريعات ثانياً.

و على الرابع: ان اصالة الاحتياط فى الفروج ليست اصلا مستقلًا غير الاستصحاب، و على فرض تسليم كونها اصلًا برأسها فانما هى بالنسبة إلى الوطء، لا النظر فتدبر.

فالصحيح، ان يقال: انه مع احراز الحالة السابقة يجرى الاستصحاب، فلو كانت هى عدم كونها زوجته أو مملوكته يجرى و يحكم بعدم جواز النظر، و لو كانت هى كونها كذلك فمقتضى الاستصحاب جوازه.

و لو لم يعلم الحالة السابقة أما لكونها على فرض مملوكيتها من اول وجودها كذلك بناء على عدم جريان الاصل فى العدم الازلى، و اما فى موارد توارد الحالتين مع الجهل بتقدم احداهما على الاخرى، فانه حينئذ لا مجال لجريان الاستصحاب فالمحكم حينئذ اصالة البراءة المقتضية للجواز.

النظر إلى عورة الخنثى

الخامس: لا إشكال فى حرمة نظر كل من الرجل و الانثى إلى دبر الخنثى لكونه عورة قطعاً، و أما قبلها فلا يجوز لمحارمها النظر للعلم الاجمالى بكون احدهما عورة، و أما الاجنبى فلا يجوز له النظر إلى ما يماثل عورته للعلم بحرمته تفصيلًا، أما لكونه عورة، او لانه جزء من بدن الاجنبى، و اما الطرف الآخر المخالف لعورته فحيث انه لم يحرز كونه عورة و لا كونه جزء من بدن الاجنبى فيشك فى جواز النظر إليه و حرمته، و بما ان العلم الاجمالى بكون احدهما عورة ينحل بالعلم بحرمة النظر تفصيلًا إلى ما يماثل عورته، فتجرى اصالة البراءة فيه بلا معارض، و هى تقتضى الجواز:

[حد العورة فى الرجل و المرأة]

السادس: المشهور بين الاصحاب ان العورة فى الرجل: القبل و البيضتان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۷۳

و يحرم عليه استقبال القبلة و استدبارها

و الدبر، و فی المرأة: القبل و الدبر، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له «۱» مرسل أبی یحیی الواسطی عن أبی الحسن (علیه السلام): العورة عورتان: القبل و الدبر، الدبر مستور بالالیتین، فاذا سترت القضیب و البیضتین فقد سترت العورة.

و مرسل الکلینی: فاما الدبر فقد ستره الالیتان، و اما القبل فاستره بیدک «۲».

و فی خبر المیثمی عن محمد بن حکیم قال: لا أعلمه إلا قال: رأیت أبا عبد اللّه (علیه السلام)- أو من رآه مجرداً- و علی عورته ثوب، و قال: ان الفخذ لیس من العورة «۳». و نحوها غیرها.

و قد تعرضنا لهذه المسألة فی کتاب الصلاة مفصلًا فمن أراد فلیراجع.

[حرمة] الاستقبال و الاستدبار فی حال التخلی

اشارة

و یحرم علیه أی علی طالب الحدث استقبال القبلة و استدبارها علی المشهور شهرة عظیمة، بل عن الشیخ فی الخلاف و ابن زهرة: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له نصوص مستفیضة کحدیث المناهی و فیه: إذا دخلتم الغائط فتجنبوا القبلة «۴».

و مرفوع عبد الحمید: سئل الحسن بن علی (علیه السلام) ما حد الغائط؟ قال:

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب آداب الحمام حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب آداب الحمام حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۴- من ابواب آداب الحمام حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۲- من ابواب الحکام الخلوة حدیث ۳.

]...[

لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها، و لا تستقبل الریح و لا تستدبرها «۱».

و عن الکافی و التهذیب و الفقیه مثله مرسلًا عن أبی الحسن (علیه السلام) «۲» و ما رفعه القمی: خرج أبو حنیفة من عند أبی عبد اللّه (علیه السلام) و أبو الحسن موسی (علیه السلام) قائم و هو غلام فقال له أبو حنیفة: یا غلام این یضع الغریب ببلدکم؟ فقال علیه السلام: اجتنب افنیة المساجد، و شطوط الانهار، و مساقط الثمار، و منازل النزال، و لا تستقبل القبلة بغائط و لا بول، و ارفع ثوبک وضع حیث شئت «۳». و نحوها غیرها.

و المناقشة فیها: بعد جبر سندها بعمل الاصحاب بضعف السند فی غیر محلها، کما ان الایراد علیها بان مساقها مساق الادب، و هو یمنع من ظهورها فی الوجوب، غیر تام، اذ مضافاً إلی ان ذلک فی نفسه لا یصلح قرینة لصرف الظهور، ان المنع عن الاستدبار غیر مناسب لکون الحکم ادبیاً کما لا یخفی، و اشتمال بعضها علی بعض المکروهات و ما لم یلتزم به احد لا یوجب رفع الید عن ما لا محذور فی

الاخذ بظاهره، فما عن المدارک من تقویة القول بالکراهة، ضعیف.

و ظاهر هذه النصوص: حرمة الاستقبال و الاستدبار فی حال التخلی بمقادیم بدنه، و ان أمال عورته إلی غیرهما، إذ المنهی عنه استقبال المتخلی و استدباره، و هذان العنوانان یصدقان حتی مع امالة العورة، فما عن بعض من ان المحرّم استقبال القبلة ببول أو غائط، و انه لو انحرف بعورته عن القبلة حین البول لم یضر الاستقبال بسائر بدنه، ضعیف.

و لو لم یستقبل المتخلی القبلة و لا استدبرها، فهل یجوز الاستقبال و الاستدبار بطرف عورته فقط أولا یجوز، أم یفصل بین الاول فلا یجوز و الثانی فیجوز؟ وجوه:

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۶- ۲- ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۶- ۲- ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۶- ۲- ۱.

فی الصحاری و البنیان

اقواها الاخیر، و یشهد لعدم جواز الاول مرفوع القمی المتقدم، و ما فی حدیث المناهی: نهی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) عن استقبال القبلة ببول او غائط «۱».

و امتناع ذلک عادة بالنسبة إلی الغائط فی الجالس الذی هو الغالب لا یوجب حمل الاستقبال به و بالبول علی الاستقبال بالفرج حال البول و الغائط، إذ اشتمال الدلیل علی بیان حکم فرد نادر لا محذور فیه، و لیس نظیر حمل المطلق علی الفرد النادر، و لجواز الثانی الاصل بعد عدم الدلیل علی حرمته.

و یستوی فی هذا الحکم الصحاری و البنیان و فی الجواهر کما هو خیرة المبسوط و الخلاف و السرائر و المعتبر و النافع و المنتهی و الارشاد و القواعد و جامع المقاصد و غیرها: بل هو المشهور نقلًا و تحصیلًا، بل فی الخلاف و عن الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و عن ابن الجنید و المفید و سلار: القول بعدم الحرمة فی الثانی.

و الاول اقوی لإطلاق الادلة، و استدل للثانی بصحیح محمد بن إسماعیل: دخلت علی أبی الحسن الرضا (علیه السلام) و فی منزله کنیف مستقبل القبلة و سمعته یقول: من بال حذاء القبلة ثمّ ذکر فانحرف عنها اجلالًا للقبلة و تعظیماً لها لم یقم من مقعده ذلک حتی یغفر له «۲».

و فیه: ان غایة ما یدل علیه الخبر عدم وجوب تغییر ما بنی مستقبل القبلة، و لا یدل علی جواز الاستقبال فی حال التخلی، بل ذیله یدل علی عدم الجواز.

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۷.

]...[

عدم وجوب التشریق أو التغریب

فروع:

الاول: المشهور بین الاصحاب عدم وجوب التشریق أو التغریب، و انه یکتفی بما یتحقق به ترک الاستقبال و الاستدبار، و هو المیل إلی احد الطرفین. و أما خبر عیسی الهاشمی عن أبیه عن جده عن الامام علی (علیه السلام) قال النبی (صلّی اللّه علیه و آله): إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة و لا تستدبرها، و لکن شرقوا أو غربوا «۱». فمضافاً إلی ضعف سنده فی نفسه، و عدم عمل الاصحاب به، یمکن ان یقال انه بقرینة المقابلة ارید به المیل إلی جهتهما.

[اختصاص الحکم بحالة البول و الغائط]

الثانی: المشهور بین الاصحاب اختصاص الحکم بحالة البول و الغائط، و عن الدلائل و الذخیرة: شموله لحال الاستنجاء، و مال إلیه العلامة الانصاری رحمه اللّه فی طهارته، و استدل له: بموثق عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قلت له: الرجل یرید ان یستنجی کیف یقعد؟ قال (علیه السلام): یقعد کما یقعد للغائط «۲». و باطلاق النبوی المتقدم: إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة و لا تستدبرها.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأن الظاهر منه وروده سؤالًا و جواباً فی مقام بیان کیفیة الجلوس من حیث هو، و الاستقبال و الاستدبار لیسا من کیفیات الجلوس و حالاته، بل من الامور الخارجیة المقارنة له، فما عن بعض الفحول من ورود الموثق رداً علی العامة حیث یقعدون للاستنجاء نحواً آخر من زیادة التفریج و ادخال

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

]...[

الانملة، هو القوی، و یؤیده ما فی ذیله: و انما علیه ان یغسل ما ظهر منه و لیس علیه ان یغسل باطنه.

و أما الثانی: فمضافاً إلی ضعف سنده و عدم معلومیة العمل به، ان اطلاقه غیر مراد قطعاً، بل الظاهر ارادة خصوص حالة البول و الغائط، فتأمل، فالاقوی عدم شمول الحکم لحال الاستنجاء کما یقتضیه الاصل.

و أما حالة الاستبراء: فعن الدلائل و الذخیرة: ایضاً شمول الحکم لها، و استدل له باطلاق النبوی المتقدم، و قد عرفت ما فیه.

فالصحیح ان یقال: ان مع العلم بخروج البول لا ینبغی التوقف فی شمول المنع لها: لإطلاق ما دل علی حرمة الاستقبال و الاستدبار فی حال البول الشامل للقلیل و الکثیر، و أما مع الشک فیه فان علم بخروج البلل امکن القول بثبوت المنع فیها، لان مقتضی ما دل علی لزوم الاجتناب عنه انه یحکم علیه بالبولیة، فیثبت له ما للبول من الحکم، و ان شک فیه ایضاً فالاقوی هو العدم لأصالة البراءة المقتضیة للجواز.

اشتباه القبلة

الثالث: و لو اشتبهت القبلة، فتارة تتردد بين جهات معينة، و اخرى بين الجهات مطلقاً، و ثالثة يظن بكونها فى احداها، و رابعة تتردد بين جهتين متقابلتين.

أما فى الصورة الاولى: فلا اشكال فى عدم جواز التخلى مستقبلًا لجهة من تلك الجهات، بل يجب الميل عنها إلى الجهات الخارجة عن اطراف الشبهة، إذ العلم الاجمالى كالعلم التفصيلى فى منجزيته للتكليف.

و أما الثانية: فقد يقال كما عن بعض اكابر المحققين رحمهم اللّه: كونها من

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۷۸

]...[

الشبهة غير المحصورة التى لا يجب الاحتياط فيها، و عليه فلا يجب الفحص عن القبلة عند ارادة التخلى، و يرجع إلى عموم قوله (عليه السلام): كل شىء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه «۱».

و فيه: ما حققناه فى محله و اشرنا إليه فى هذا الشرح غير مرة من ان الشبهة غير المحصورة من حيث هى ليست من موانع تنجز التكليف، و انه فى موارد العلم الاجمالى و لو كانت اطراف الشبهة كثيرة إذا تمكن من المخالفة و الموافقة القطعيتين، يكون العلم الاجمالى منجزاً للتكليف، و فى المقام بما انه يتمكن من عدم التخلى إلى شىء من الجهات، و من التخلى إلى جميع الجهات بان يدور ببوله إلى جميع الاطراف، فلا محالة يكون العلم منجزاً، فلا يجوز التخلى إلى شىء من الاطراف.

هذا فيما لم يضطر إليه، بان امكن الانتظار إلى ان يحصل له العلم بالقبلة، و إلا فان اضطر إليه، فتارة يكون الاضطرار إلى التخلى إلى جهة معينة، و اخرى يكون إلى احد الاطراف لا بعينه.

أما الاولى: فان كان ذلك بعد حدوث التكليف بعدم التخلى مستقبلًا و مستدبراً وجب الاحتياط بعد التخلى إلى غير تلك الجهة، لان الاضطرار الحادث بعد العلم بالتكليف لا يوجب رفع اثر العلم بالنسبة إلى ما لا يكون مضطراً إليه، و أما ان كان الاضطرار قبل حدوث التكليف أو قبل العلم به جاز التخلى إلى غير تلك الجهة ايضاً، اذ العلم الحادث بعد الاضطرار لا تتعارض الاصول فى اطرافه، فلا يكون منجزاً.

و أما الثانية: فالاقوى لزوم الاقتصار على خصوص ما يرفع به الاضطرار لما حققناه فى الاصول من ان الاضطرار إلى ارتكاب بعض غير معين من الاطراف، ما

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب ما يكتسب به حديث ۴ من كتاب التجارة و بمضمونه اخبار اخر فى ذلك الباب و غيره.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۷۹

]...[

إذا علم بخمرية ما فى احد الاناءين و اضطر إلى شرب ما فى احدهما لا يوجب رفع التكليف المعلوم لعدم تعلق الاضطرار بفعل الحرام، و عليه فليس للشارع الترخيص فى ارتكابهما معاً لكونه ترخيصاً فى المخالفة القطعية، فلا محالة يكون المرخص فيه هو شرب ما فى احد الاناءين الذى به يرفع الاضطرار، و اما ما فى الاناء الآخر فيجب الاجتناب عنه بمقتضى العلم الاجمالى.

ففى المقام ايضاً يتعين الاقتصار على ما يرفع به الاضطرار، و لا يجوز له التخلى إلى غيره للعلم الاجمالى.

و أما الصورة الثالثة: فعن جماعة العمل بالظن، و استدل له باستصحاب بقاء التكليف المقتضى لقيام الظن مقام العلم و الا لزم التكليف بما لا يطاق، و باطلاق بعض النصوص الشامل للمقام كالصلاة. كصحيح زرارة: يجزى التحرى ابداً إذا لم يعلم اين وجه القبلة «۱».

و لکن یرد علی الاول: ان بقاء التکلیف لا یستلزم قیام الظن مقام العلم حتی فی صورة الاضطرار، لانه فی الفرض یمنع الاضطرار من حکم العقل بلزوم العلم بامتثال التکلیف.

و علی الثانی: ان الظاهر من الاخذ بالاحری ارادة الاعمال التی یعتبر فیها التوجه إلی القبلة، و لا یشمل الاعمال التی یعتبر فیها المیل عن القبلة کما لا یخفی، فاذاً الاقوی کون حکم الطرف المظنون حکم سائر الاطراف.

و مما ذکرناه ظهر حکم الصورة الرابعة، و هو تعین اختیار الجهتین الاخریین للعلم بان التوجه إلیهما لیس استقبال القبلة و لا استدبارها.

و أما الصورة الرابعة: فهل یکون حکمها حکم الصورة الثانیة، أم یتعین فی

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب القبلة حدیث ۱.

]...[

صورة الاضطرار اختیار الجهتین التین فی مقابل تلک الجهتین؟ وجهان: اقواهما الثانی بناء علی ما هو الاقوی من انه إذا تزاحم الاستقبال و الاستدبار قدم الاستدبار، لا لأن الاستقبال اعظم قبحاً و اشد فی توهین القبلة، لانه یرد علیه عدم العلم بکون المناط هو تعظیم القبلة، بل لاحتمال اهمیة الاستقبال من الاستدبار، اما لذلک أو لتکثر الاخبار الدالة علی حرمته من دون احتمال اهمیة الاستدبار منه، لانه فی المتزاحمین الذین یحتمل اهمیة احدهما و یقدم لذلک لا یفرق بین ان یکون کل واحد منهما معلوماً تفصیلیاً أم اجمالیاً، مثلًا لو اضطر المکلف إلی الشرب أما من احد الاناءین المعلوم خمریه ما فی احدهما، أو من احد الاناءین المعلوم نجاسة ما فی احدهما، لا شک فی ان العقل یحکم بتعین اختیار الشرب من ما علم نجاسته اجمالًا.

[حکم اشتباه القبلة بین تمام الجهات]

الرابع: عند اشتباه القبلة بین تمام الجهات، و الاضطرار إلی استقبال جهة منها لا ریب فی عدم جواز أن یدور ببوله إلی جمیع الاطراف کما تقدم، فهل یجوز اختیار جهة فی کل مرة غیر الجهة التی اختارها فی غیرها إلی ان یحصل العلم باستقبال القبلة، ام لا یجوز؟ وجهان.

اقواهما الثانی لما حققناه فی الاصول من تنجیز العلم الاجمالی فی التدریجات حتی فیما کان الحکم المعلوم فعلیاً علی تقدیر دون تقدیر، و لم یکن ملاک الامر المتأخر تامّاً من الآن، إذ ترخیص المولی فی ارتکاب الطرف المبتلی به فعلًا، و ترخیصه فی ارتکاب الطرف الآخر فی ظرفه ترخیص فی تفویت الملاک الملزم و هو قبیح. و تمام الکلام فی محله.

[جواز اقعاد الطفل للتخلی علی وجه یکون مستقبلًا أو مستدبراً]

الخامس: لا یحرم اقعاد الطفل للتخلی علی وجه یکون مستقبلًا أو مستدبراً للاصل بعد عدم شمول النصوص له، لظهورها فی ارادة الاستقبال ببدنه.

و استدل لحرمته: بان التخلی فی هاتین الحالتین مبغوض من کل احد و ذو

و یستحب له تقدیم الیسری عند الدخول إلی الخلاء و الیمنی عند الخروج و تغطیة الرأس،

مفسدة، و انما لم ینه عنهما بالنسبة إلی الصبی للمانع من التکلیف، فاستناد هذا الفعل المبغوض إلی البالغ قبیح عقلًا و حرام شرعاً. و بعبارة اخری: ان الاقعاد تسبیب لحصول مبغوض المولی، و هو قبیح بلا کلام.

و فیه: انه لا سبیل لنا إلی کشف المفسدة و المبغوضیة سوی النهی، و مع عدمه لا کاشف عن وجودهما، و حیث لا یکون الصبی مکلفاً فتخلیه مستقبلًا أو مستدبراً لم یتعلق به النهی، فلا مثبت لکونه مبغوضاً.

و بما ذکرناه ظهر انه لا یجب منع الصبی أو المجنون اذا استقبلا أو استدبرا عند التخلی، بل لو تم ما ذکر وجهاً لحرمة الاقعاد لا یجب المنع لعدم جریانه فیه کما لا یخفی.

مسنونات الخلوة

اشارة

و هی مستحبات و مکروهات أما الاول:

[تقدیم الرجل الیسری عند دخول الخلاء و الیمنی عند الخروج]

ف یستحب له تقدیم الرجل الیسری عند دخول الخلاء و الیمنی عند الخروج کما هو المشهور، و عن الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و عن المحقق فی المعتبر: لم اجد لهذا حجة غیر ان ما ذکره الشیخ و جماعة من الاصحاب حسن، و کفی به مستنداً بناء علی التسامح فی ادلة السنن.

و تغطیة الرأس

بلا خلاف بل اتفاقاً کما عن المعتبر و الذکری و غیرهما لخبر «۱» أبی ذر عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله).

و عن المفید: و لیغط رأسه ان کان مکشوفاً لیأمن بذلک من عبث الشیطان و من

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۳.

و التسمیة، و الاستبراء،

وصول الرائحة الخبیثة إلی دماغه، و هو سنة «۱» من سنن النبی (صلّی اللّه علیه و آله).

و التسمیة

عند الدخول لمرسل ابن اسباط: کان أبو عبد اللّه (علیه السلام) إذا دخل الکنیف یقنع رأسه و یقول سراً فی نفسه: بسم اللّه و باللّه... الخ «۲».

و عند کشف العورة للمرسل عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا انکشف احدکم لبول أو لغیر ذلک فلیقل: بسم اللّه، فان الشیطان یغض بصره حتی یفرغ «۳».

و عند الخروج لصحیح معاویة بن عمار: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: إذا دخلت المخرج فقل: بسم اللّه و باللّه، اللهم انی اعوذ بک من الخبیث المخبث الرجس النجس الشیطان الرجیم، و إذا خرجت فقل: بسم اللّه و باللّه الحمد للّه الذی عافانی من الخبیث المخبث، و اماط عنی الاذی «۴».

و الاستبراء

اشارة

من البول علی المشهور، و عن الغنیة و الوسیلة و ظاهر الاستبصار: الوجوب.

و استدل له: بصحیحی ابن مسلم و حفص الآتیین المشتملین علی الامر بالنتر.

و فیه: مضافاً إلی عدم ظهورهما فی وجوبه لورودهما فی مقام بیان ما یترتب علیه من طهارة ما یخرج من البلل بعد الاستبراء، انه لو سلم ظهورهما فیه یتعین صرفه و حملهما علی الاستحباب بقرینة صحیح جمیل عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا انقطعت درة البول فصب الماء «۵».

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۹.

(۴) الوسائل- باب ۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۸۳

]...[

کیفیة الاستبراء

و فی کیفیة الاستبراء خلاف، فعن جماعة من الاساطین منهم الشیخ فی المبسوط و المحقق فی الشرائع و الشهید فی الدروس: انه یمسح من المقعدة إلی اصل القضیب ثلاثاً، و منه إلی رأس الحشفة ثلاثاً، و ینتره ثلاثاً.

و النتر علی ما عن النهایة: جذب فیه جفوة وقوه.

و عن الذکری و المدارک و الذخیرة: ان اعتبار التسع المذکورة هو المشهور بین الاصحاب.

و عن الفقیه و الوسیلة و الغنیة و السرائر و النهایة و غیرها: الاکتفاء بالمسح من المقعدة إلی الانثیین ثلاث مرات، ثمّ ینتر ذکره ثلاثاً، و

عن علم الهدی و ابن الجنید: الاکتفاء بنتر الذکر من اصله إلی طرفه ثلاثاً، و عن غیرهم غیر ذلک.

و أما النصوص الواردة فی المقام فهی ثلاثة:

(۱) صحیح «۱» حفص بن البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی الرجل یبول قال (علیه السلام): ینتره ثلاثاً، ثمّ ان سال حتی یبلغ الساق فلا یبالی.

و قیل: ان هذا الخبر مستند السید و ابن الجنید بدعوی ان الضمیر فی ینتره یرجع إلی الذکر.

و فیه: انه لم یذکر الذکر قبله کی یرجع إلیه، بل الظاهر رجوعه إلی البول، فمفاده حینئذ اعتبار النتر ثلاثاً فی کل ما یکون دخیلًا فی خروج البول، و لا ریب فی مدخلیة المسح من عند المقعدة إلی اصل الذکر و منه إلی رأسه فی ذلک کما یشهد له الخبران الاتیان، فالصحیح یدل علی اعتبار الثلاث فی کل ذلک.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۳.

]...[

---

(۲) مصحح عبد الملک بن عمرو عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی الرجل یبول ثمّ یستنجی ثمّ یجد بعد ذلک بللًا، قال (علیه السلام): إذا بال فخرط ما بین المقعدة و الانثیین ثلاث مرات و غمز ما بینهما ثمّ استنجی فان سال حتی یبلغ الساق فلا یبالی «۱».

و حیث ان الضمیر فی (ما بینهما) راجع بحسب الظاهر إلی (الانثیین) فالمراد من (ما بینهما) هو الذکر، فیدل هذا الخبر علی مدخلیة غمز الذکر فی الاستبراء، و خروج البول زائداً علی اعتبار الخرط من عند المقعدة إلی اصل الذکر، فاذا انضم إلیه الخبر المتقدم تکون النتیجة اعتبار الثلاث فی الغمز ایضاً.

(۳) حسن محمد بن مسلم: قلت لأبی جعفر (علیه السلام): رجل بال و لم یکن معه ماء، قال (علیه السلام): یعصر اصل ذکره إلی طرفه ثلاث عصرات و ینتر طرفه، فان خرج بعد ذلک شیء فلیس من البول و لکنه من الحبائل «۲».

و حیث ان الظاهر منه کون الغایة غایة للعصر، فهو یدل علی اعتبار المسح من اصل الذکر إلی طرفه ثلاثاً و عصر رأسه، و الخبر الاول یدل علی اعتبار کون ذلک ایضاً ثلاثاً، فالجمع بین هذه النصوص یقتضی الحکم باعتبار تسع مسحات، و أما زائداً علی ذلک بحیث یعتبر الترتیب بین المسحات بعضها مع بعض و انفصال کل مسحة عن الاخری و الموالاة بینهما أو غیرها من القیود، فلا دلیل علیه، و مقتضی الاصل و الاطلاقات عدم اعتبار شیء منها. و أما النبوی المروی عن نوادر الراوندی عن الامام الکاظم (علیه السلام):

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

]...[

فلیضع اصبعه الوسطی فی اصل العجان ثمّ لیسلها ثلاثاً «۱». الظاهر فی اعتبار وضع الوسطی خاصة، فلضعفه لا یعتمد علیه، مع ان دعوی کونه ارشاداً إلی ان ذلک امکن فی الاستبراء قریبة.

فروع

(۱) من قطع حشفته أو ذکره یصنع ما ذکر فیما بقی، إذ الظاهر من النصوص بواسطة مناسبة الحکم و الموضوع و التصریح به فیها ان هذا الحکم لیس تعبدیاً محضاً، و انما هو لنقاء المحل، و منه یظهر حکم ما لو علم بعدم بقاء شیء فی المجری، و ما لو علم نقاء ما بین المقعدة و الانثیین.

(۲) فائدة الاستبراء الحکم بطهارة الرطوبة المشتبهة و عدم ناقضیتها اتفاقاً کما عن کشف اللثام، و النصوص الواردة فی المقام علی طوائف:

الاولی: ما دل علی الطهارة و عدم الناقضیة مطلقاً: کصحیح ابن أبی یعفور: عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل بال ثمّ توضأ ثمّ قال إلی الصلاة ثمّ وجد بللًا، قال (علیه السلام): لا یتوضأ «۲».

الثانیة: ما دل علی الناقضیة: کصحیح ابن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): من اغتسل و هو جنب قبل أن یبول ثمّ یجد بللًا فقد انتقض غسله، و ان کان بال ثمّ اغتسل ثمّ وجد بللًا فلیس ینقض غسله، و لکن علیه الوضوء لان البول لم یدع

---

(۱) المستدرک- باب ۱۰- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱.

]...[

شیئاً «۱». و بمضمونه خبر سماعة «۲».

الثالثة: النصوص المتقدمة الدالة علی التفصیل بین ما لو استبرأ و ما إذا لم یستبرء: و الحکم بالطهارة و عدم الناقضیة فی الاول، و النجاسة و الناقضیة فی الثانی.

و الجمع بین النصوص یقتضی تقیید الطائفتین الاولیتین بالثالثة، و لذلک یحمل ما عن محمد بن عیسی: کتب إلیه رجل: هل یجب الوضوء مما خرج من الذکر بعد الاستبراء؟ فکتب: نعم علی الاستحباب.

(۳) لیس علی المرأة استبراء لاختصاص النصوص بالرجل، فالبلل الخارج منها المشتبه محکوم بالطهارة لأصالتها، فما عن المنتهی: من ان الرجل و المرأة سواء ضعیف.

(۴) إذا بال و لم یستبرأ ثمّ خرجت منه رطوبة مرددة بین البول و المنی یحکم علیها بانها بول لإطلاق النصوص، و دعوی عدم شمولها للمقام لان ظاهر النصوص ان ما یحکم علیه بانه بول لو لا الاستبراء محکوم علیه بانه من الحبائل بعد الاستبراء، مندفعة بعدم تعرض النصوص لهذه الملازمة. و لو خرجت بعد الاستبراء، فمن حیث لزوم التعدد و عدمه بناء علی اعتبار التعدد فی الغسل فی البول و عدمه فی المنی تقدم الکلام فیه فی مبحث النجاسات، و اما من حیث لزوم الوضوء أو الغسل، فتارة تخرج منه قبل التوضؤ، و اخری بعده. ففی الصورة الاولی: یجری استصحاب بقاء الحدث الاصغر و عدم حدوث الحدث الاکبر، و یترتب علیهما ارتفاع الحدث بالوضوء.

و دعوی جریان استصحاب کلی الحدث المعلوم اجمالًا حال خروج البلل المشتبه المردد بین الاصغر و الاکبر لکونه من قبیل القسم الثانی من اقسام استصحاب الکلی لتردد الحدث المعلوم بالاجمال حینئذ بین وجودین یحتمل کل منهما بعینه دون

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۵- ۶.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۵- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۸۷

و الدعاء عند الدخول و الخروج و الاستنجاء،

الآخر، و هو یمنع عن الحکم بصحة الصلاة مع ذلک الوضوء إلا ان یغتسل ایضاً، مندفعة بان استصحاب عدم الاکبر فی المقام یجری و یترتب علیه عدم بقاء الکلی، و ذلک لما حققناه فی محله و اشرنا إلیه فی مبحث النجاسات فی المسألة الرابعة من ان الاستصحاب فی الکلی انما یجری فیما إذا تعارض الاصل الجاری فی کل من الفردین مع الاصل الجاری فی الآخر، أو کان المستصحب موضوعاً.

و أما إذا کان المستصحب من الاحکام و الاعتبارات الشرعیة، و لم یکن الاصل جاریاً فی الفرد المقطوع الارتفاع، فتجری اصالة عدم حدوث الفرد الآخر، و یترتب علیها عدم بقاء الکلی. و تمام الکلام فی محله، و فی المقام بما ان المستصحب من الاحکام الوضعیة و هو الحدث، فیترتب علی اصالة عدم حدوث الاکبر عدم بقاء الحدث بعد الوضوء.

و فی الصورة الثانیة اصالة عدم حدوث الاکبر تعارض اصالة عدم حدوث الاصغر فتتساقطان، و لازم العلم الاجمالی تحقق احدهما هو الاحتیاط، و الجمع بین الوضوء و الغسل.

و یستحب ایضاً

الدعاء عند الدخول و الخروج [و الاستنجاء]

بما فی صحیح معاویة المتقدم، أو بما اشتملت علیه سایر النصوص. ففی «۱» مرسل الصدوق عن الامام علی (علیه السلام): کان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) إذا دخل الخلاء یقول: الحمد لله الحافظ المؤدی، و إذا خرج مسح بطنه و قال: الحمد لله الذی اخرج عنی اذاه و ابقی قوته فیا لها من نعمة لا یقدر القادرون قدرها.

و الدعاء بالمأثور عند الاستنجاء بما رواه عبد الرحمن بن کثیر فی حکایة وضوء أمیر المؤمنین (علیه السلام) قال: ثمّ استنجی و قال: اللهم حصن فرجی و اعفه،

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۸۸

و الفراغ، و الجمع بین الاحجار و الماء، و یکره الجلوس فی الشوارع و المشارع مواضع اللعن، و تحت الاشجار المثمرة

و استر عورتی، و حرمنی علی النار «۱».

و عند الفراغ من الاستنجاء بما رواه أبو بصیر عن احدهما (علیهما السلام): إذا فرغت فقل: الحمد للّه الذی عافانی من البلاء و اماط عنی الاذی «۲». أو بما رواه ابو اسامة: الحمد للّه علی ما اخرج منی الاذی فی یسر و عافیة «۳».

و الجمع بین الاحجار و الماء

فی الاستنجاء من الغائط کما عن غیر واحد التصریح به، بل عن الخلاف و المنتهی: استظهار الاجماع علیه.

و یشهد له المرسل عن الصادق (علیه السلام): جرت السنة فی الاستنجاء بثلاثة احجار ابکار، و یتبع بالماء «۴».

و ما رواه الجمهور عن الامام علی (علیه السلام): انکم کنتم تعبرون بعراً و الیوم تثلطون ثلطاً، فاتبعوا الماء الاحجار.

مکروهات التخلی

[الجلوس فی بعض المواضع]

و یکره للمتخلی الجلوس فی الشوارع و هو جمع شارع هو الطریق الاعظم کما عن جملة من اللغویین.

و المشارع و هو جمع مشرعة و هو مورد الماء.

و مواضع اللعن و تحت الاشجار المثمرة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱۰.

(۴) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۸۹

و فیء النزال، و استقبال الشمس و القمر،

و ذلک لصحیح «۱» عاصم بن حمید عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): قال رجل لعلی بن الحسین (علیه السلام) این یتوضأ الغرباء؟ قال: یتقی شطوط الانهار، و الطرق النافذة، و تحت الاشجار المثمرة، و مواضع اللعن، فقیل له: این مواضع اللعن؟ قال (علیه السلام): ابواب الدور. و لعل قوله (علیه السلام) (ابواب الدور) من باب المثال و نحوه غیره.

و فیء النزال لمرفوع علی بن إبراهیم قال: خرج ابو حنیفة من عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) و أبو الحسن موسی (علیه السلام) قائم و هو غلام فقال له أبو حنیفة: یا غلام این یضع الغریب ببلدکم؟ فقال: اجتنب افنیة المساجد، و شطوط الانهار، و مساقط الثمار، و منازل النزال ... الخ «۲».

[استقبال الشمس و القمر]

و یکره ایضاً استقبال الشمس و القمر بفرجه، و عن المفید، و الصدوق فی الهدایة: القول بالحرمة.

و استدل له: بظاهر جملة من النصوص کخبر السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): نهی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) ان یستقبل الرجل الشمس و القمر بفرجه و هو یبول «۳».

و خبر الکاهلی عن الامام الصادق (علیه السلام): قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): لا یبولن احدکم و فرجه باد للقمر یستقبل به «۴». و نحوهما خبر «۵» المناهی و مرسل «۶» الکافی.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲- ۴- ۵.

(۵) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲- ۴- ۵.

(۶) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲- ۴- ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۹۰

و البول فی الارض الصلبة و مواطن الهوام، و فی الماء،

و فیه: ان کون هذا الحکم عام البلوی، و خلو النصوص الاخر لا سیما ما سئل فیه عن حد الغائط و اجاب (علیه السلام): لا تستقبل القبلة و لا- تستدبرها. و لم یذکر الشمس و القمر، بل فی مرفوع القمی: و ارفع ثوبک وضع حیث شئت. و اعراض المشهور عن ظاهرها، تمنع من العمل بها، نعم لا بأس بجعلها سنداً للکراهة.

[البول فی الارض الصلبة و مواطن الهوام و الماء]

و یکره البول فی الارض الصلبة لخبر ابن مسکان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) اشد توقیاً عن البول، کان إذا اراد البول یعمد إلی مکان مرتفع من الارض أو إلی مکان من الامکنة فیه التراب الکثیر کراهیة ان ینضح علیه البول «۱».

و فی بعض «۲» النصوص: من فقه الرجل ان یرتاد موضعاً لبوله.

و فی مواطن الهوام لما روی عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله): انه نهی ان یبال فی الحجر «۳».

و فی الماء جاریاً کان أو واقفاً، و یشهد له فی الاول مرسل مسمع عن الامام الصادق (علیه السلام) عن أمیر المؤمنین (علیه السلام) انه: (صلّی اللّه علیه و آله) نهی ان یبول الرجل فی الماء الجاری إلا من ضرورة، و قال (علیه السلام): ان للماء اهلًا «۴».

و مرسل حکم عنه (علیه السلام) قلت له: یبول الرجل فی الماء؟ قال (علیه السلام): نعم و لکن یتخوف علیه من الشیطان «۵».

و صحیح الحلبی عنه (علیه السلام): لا تبل فی ماء نقیع، فانه من فعل ذلک

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۳) سنن البیهقی ج ۱ ص ۹۹.

(۴) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۳.

(۵) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۹۱

و استقبال الریح به، و الاکل و الشرب و السواک، و الکلام

فاصابه شیء فلا یلومن إلا نفسه «۱». و نحوها غیرها.

و تدل علی الکراهة فی الثانی، و اشدیة کراهته من الکراهة فی الماء الجاری جملة من النصوص کصحیح الفضیل عنه (علیه السلام): لا بأس بأن یبول الرجل فی الماء الجاری، و کره ان یبول فی الراکد «۲». و نحوه غیره، فان الجمع بین النصوص یقتضی حمل نفی الباس فی هذه النصوص علی خفة الکراهة.

[الاکل و الشرب]

و یکره الاکل و الشرب حال التخلی کما عن جماعة، أو فی بیت الخلاء کما عن آخرین.

و استدل له «۳» بالخبرین المشهورین من اعطاء الحسین بن علی و محمد بن علی الباقر علیهما السلام اللقمة النجسة بعد غسلها لعبدیهما حتی یدخلا الخلاء لیحفظ لهما. و المستفاد منهما ثبوت الکراهة فی بیت الخلاء مطلقاً.

و السواک

للمرسل عن الامام الکاظم (علیه السلام): السواک علی الخلاء یورث البخر «۴».

[الکلام]

و یکره الکلام لحسن صفوان عن الامام الرضا (علیه السلام): نهی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) ان یجیب الرجل آخر و هو علی الغائط أو یکلمه حتی یفرغ «۵».

و خبر أبی بصیر عنه (علیه السلام) «۶»: لا تتکلم علی الخلاء، فانه من تکلم علی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱- ۲.

(۴) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۶- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۶) الوسائل- باب ۶- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۳.

إلا بذکر اللّه تعالی أو للضرورة، و الاستنجاء بالیمین

الخلاء لم تقض له حاجة.

و ظهورهما فی الکراهة لا ینبغی انکاره، فما عن ظاهر الفقیه من القول بالمنع ضعیف، فالاقوی کراهته مطلقاً، إلا بذکر اللّه تعالی لصحیح أبی حمزة عن الامام الباقر (علیه السلام): مکتوب فی التوراة التی لم تتغیر: ان موسی سأل ربه فقال: الهی انه یأتی علیَّ مجالس اعزک و اجلک ان اذکرک فیها، فقال تعالی: یا موسی ان ذکری حسن علی کل حال «۱».

و حکایة الاذان لصحیح ابن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): لا تدعن ذکر اللّه علی کل حال، و لو سمعت المنادی ینادی بالاذان و انت علی الخلاء فاذکر اللّه عز و جل و قل کما یقول المؤذن «۲» أو آیة الکرسی لخبر عمر بن یزید: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن التسبیح فی المخرج و قراءة القرآن، قال (علیه السلام): لم یرخص فی الکنیف فی اکثر من آیة الکرسی، و تحمید اللّه، و آیة الحمد للّه رب العالمین «۳».

أو الضرورة لما دل علی نفی الحرج و الضرر الحاکم علی العمومات المثبتة للتکالیف.

[الاستنجاء بالیمین و بالیسار و فیها خاتم علیه اسماء المقدسة]

و یکره الاستنجاء بالیمین لخبر «۴» السکونی عن الامام الصادق (علیه السلام): ان الاستنجاء بالیمین من الجفاء.

و فی مرسل یونس عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): نهی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) ان یستنجی الرجل بیمینه «۵».

---

(۱) الوسائل- باب ۷- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۷- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۷.

(۴) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۱۹۳

و بالیسار و فیها خاتم علیه اسم اللّه تعالی

و بالیسار و فیها خاتم فیه اسم اللّه تعالی کما عن المبسوط و المهذب و الوسیلة و التذکرة و القواعد و الدروس و البیان و غیرها.

و تشهد له جملة من النصوص کخبر أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): قال أمیر المؤمنین (علیه السلام): من نقش علی خاتمه اسم اللّه فلیحوله عن الید التی یستنجی بها فی المتوضأ «۱». و نحوه غیره.

و لا یعارضها «۲». خبر وهب عنه (علیه السلام): کان نقش خاتم أبی (علیه السلام) العزة للّه جمیعاً، و کان فی یساره یستنجی بها، و کان نقش خاتم أمیر المؤمنین الملک للّه، و کان فی یده الیسری یستنجی بها. لان راویه من اکذب البریة علی أهل البیت علیهم السلام.

و أما ما یظهر «۳» من جملة من النصوص من کراهة استصحابه عند التخلی فلا یمکن العمل به لمعارضة هذه النصوص مع ما اشتمل «۴» علی ان رسول اللّه کان یستنجی و خاتمه فی اصبعه، و کذلک کان یفعل أمیر المؤمنین، و کان نقش خاتم رسول اللّه محمد رسول اللّه، لا سیما و فیه التعلیل بان اولئک کانوا یختمون فی الید الیمنی، و انتم تختمون فی الید الیسری.

و دعوی انه لا تعارض بینهما لامکان کونه من الخصائص، و کون حکمة الکراهة خوف التلویث سهواً أو خطأً أو مسامحة، و هی غیر مقتضیة للکراهة فی حقهم، مندفعة بعدم احتمال کونه من الخصائص، إذ لو کان کذلک کان (علیه السلام) یعلل بذلک لا بأنهم کانوا یتختمون فی الید الیمنی و انتم تتختمون فی الید الیسری، و کون

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۹۴

أو انبیائه علیهم السلام أو احد الأئمة علیهم السلام، و یجب علیه الاستنجاء و هو غسل مخرج البول معه خاصة

حکمتها ما ذکر غیر معلوم، بل معلوم العدم، لان الخاتم إذا کان فی الید الیمنی أو الجیب لا یحتمل فیه ذلک، مع ان الحکم لا یدور مدار وجود الحکمة و عدمها کما لا یخفی.

و فی المتن و عن المقنعة و المبسوط و المهذب و المراسم و القواعد و التحریر و التذکرة و الذکری و الدروس و البیان و روض الجنان أو انبیائه علیهم السلام أو احد الائمة علیهم السلام و عن جامع المقاصد: زیادة اسم فاطمة (ع)، و لا بأس به لمناسبة التعظیم. و لا ینافیه خبر معاویة بن عمار عن الامام الصادق (ع): قلت له: الرجل یرید الخلاء و علیه خاتم فیه اسم اللّه تعالی، فقال (ع): لا أحب ذلک، قال: فیکون: اسم محمد (ص)، قال (ع): لا بأس «۱». لامکان حمله علی ما حمله علیه الشیخ ره من ارادة نفی الباس من استصحابه من غیر ان یستنجی.

فی الاستنجاء

اشارة

و یجب علیه أی علی المتخلی الاستنجاء وجوباً غیریاً مقدمة لما یتوقف صحته علی الطهارة الخبثیة کالصلاة و نحوها و هو غسل مخرج البول بالماء خاصة مع القدرة اجماعاً محصلًا و منقولًا کما فی الجواهر.

و تشهد له عدة کثیرة من النصوص، منها الاخبار المصرحة بانه لا یجزی غیره کخبر برید بن معاویة عن أبی جعفر (علیه السلام): یجزی من الغائط المسح

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۹۵

]...[

بالاحجار، و لا یجزی من البول إلا الماء «۱».

و صحیح «۲» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): لا صلاة إلا بطهور، و یجزیک من الاستنجاء ثلاثة احجار بذلک جرت السنة من رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، و اما البول فلا بد من غسله. و قریب منهما غیرهما.

و لا یعارضها خبر ابن بکیر: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الرجل یبول و لا یکون عنده الماء فیمسح ذکره بالحائط، قال (علیه السلام): کل شیء یابس ذکی «۳». لما تقدم من ان الظاهر من الجواب ارادة عدم سرایة النجاسة مع الیبوسة.

کما انه لا یعارضها موثق حنان: سمعت رجلًا سأل أبا عبد اللّه (علیه السلام) فقال: انی ربما بلت فلا اقدر علی الماء و یشتد ذلک علیَّ،

فقال (علیه السلام): إذا بلت و تمسحت فامسح ذکرک بریقک، فان وجدت شیئاً فقل هذا من ذاک «۴».

و خبر سماعة: قلت لأبی الحسن موسی (علیه السلام): أنی أبول ثمّ أتمسح بالاحجار فیجیء من البلل ما یفسد سراویلی، قال: لیس به بأس «۵». لما تقدم فی مبحث تنجیس المتنجس من انهما من جملة الادلة الدالة علی ان المتنجس لا ینجس فراجع.

ثمّ ان المنقول عن جماعة کالمحقق و المصنف و الشهید. و غیرهم انه مع عدم القدرة یجب ازالة عین النجس. و ان بقی الاثر تخفیفاً للنجاسة.

و استدل له: بقاعدة المیسور المستفادة من المراسیل المعروفة، و بخبر ابن بکیر المتقدم، و بخبر زرارة و محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): سألته عن

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۷.

(۵) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب و اقض الوضوء حدیث ۴.

]...[

طهور المرأة فی النفاس إذا طهرت و کانت لا تستطیع ان تستنجی بالماء انها ان استنجت اعتقرت هل لها رخصة ان تتوضأ من خارج و تنشفه بقطن أو خرقة؟ قال (علیه السلام): نعم تنقی من داخل بقطن أو بخرقة «۱».

و فی الجمیع نظر: أما القاعدة: فلما ذکرناه مراراً من ان موردها ما إذا کان متعلق التکلیف له افراد متعددة تعذر الجمع بینها، لا المرکب من اجزاء مختلفة الحقیقة قد تعذر بعضها، فضلًا من مثل المقام مما لیس للمأمور به اجزاء، بل یکون له مراتب بنظر العرف، إذ التطهیر الذی هو شرط فی الصلاة لیس له اجزاء کما لا یخفی.

و أما خبر ابن بکیر: فلما عرفت آنفاً.

و أما خبر زرارة: فلأنه یدل علی لزوم تنشیف الباطن، و الباطن لا یجب غسله فی حال الاختیار، فضلًا عن حال الضرورة.

فالصحیح ان یستدل له: بان الظاهر من ادلة مانعیة النجاسة انها ملحوظة بنحو الطبیعة الساریة، فکل ما یفرض من وجود النجاسة یکون مانعاً مستقلًا، فلو امکن رفع البعض تعین.

و منه یظهر وجه لزوم الغسل مرة فیما لزم التعدد و لم یمکن، و لعله إلی ما ذکرناه یرجع استدلال بعضهم بان الواجب ازالة العین و الاثر، و تعذر احدهما لا یسقط الثانی.

ثمّ انه قد اختلفت کلمات الاصحاب فی اقل ما یجزی من الماء فی تطهیر مخرج البول، فعن الصدوق و الکرکی و الشهیدین و غیرهم: لزوم غسله مرتین، و عن صریح جماعة و ظاهر آخرین کالسیدین و الشیخ فی الجمل و الحلبی و القاضی و الحلی و ابن حمزة و المصنف فی المنتهی و المختلف: کفایة المرة المزیلة، و عن المبسوط و النهایة و الشرائع

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۳.

]...[

و غیرها: الاکتفاء بمثلی البلل و ان لم یکن غسلًا عرفاً.

و تنقیح القول فی المقام: انه یدل علی لزوم الغسل مرتین اطلاق ما دل علی اعتبار التعدد فی البول المتقدم فی مطهریة الماء.

و دعوی انصرافه إلی غیر المقام لاشتمال تلک النصوص علی لفظ الاصابة المنصرفة إلی اصابة البول الکائن فی غیر الجسد للجسد فلا تشمل البول الخارج من الجسد مندفعة بانه ما الفرق بین حافة الذکر و غیرها من مواضع الجسد کی یصح دعوی ان تلک النصوص تختص بما إذا اصاب البول غیرها و لا تشمل ما إذا اصابها؟.

نعم لو صح دعوی عدم ثبوت الاطلاق لتلک النصوص لما بقی وجه لذلک، إذ لا سبیل إلی دعوی لزوم، الغسل مرتین لاستصحاب بقاء النجاسة بعد الغسل مرة لما ذکرناه غیر مرة من عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام لکونه محکوماً لاستصحاب عدم الجعل.

و أما خبر نشیط بن صالح عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سألته کم یجزی من الماء فی الاستنجاء من البول؟ قال (علیه السلام): مثلا ما علی الحشفة من البلل «۱». الذی استدل به جماعة منهم المحقق و الشهیدان بدعوی ان المراد الغسلتان کل غسلة بمثل فمجمل لا یصح الاستدلال له، بل لا یبعد دعوی ظهوره فی کفایة الغسل مرة واحدة بمثلی ما علی الحشفة، و إلا کان اللازم التقیید بالغسل مرتین، مع ان مثل ما علی الحشفة سواء ارید به البلل الکائن علی الحشفة او القطرة المتخلفة فی بعض الاوقات لا تحصل معه الغلبة علی النجاسة کی یصدق الغسل.

و بما ذکرناه ظهر ضعف ما عن جماعة من الاکتفاء بمثلی ما علی الحشفة، و ان لم یصدق علیه الغسل عرفاً، إذ لو ارید به القطرة المتخلفة فالظاهر صدق الغسل

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۵.

]...[

دائماً، و لو ارید به البلل الکائن علی الحشفة فبما انه لا یحصل بمثلیه الاستیلاء، فلا یجزی قطعاً و یتعین طرحه، و لکن الظاهر ارادة القطرة فتدبر.

فتحصل: ان العمدة فی اعتبار التعدد اطلاق ما دل علی اعتباره فی البول، و لکن یتعین تقییده بخبر نشیط المتقدم، و موثق یونس بن یعقوب: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الوضوء الذی افترضه اللّه تعالی لمن جاء من الغائط أو بال، قال (علیه السلام): یغسل ذکره و یذهب الغائط، ثمّ یتوضأ مرتین مرتین «۱». فانه من جهة کونه فی مقام بیان تمام ما یجب علی المتوضأ المزبور، و تقیید الوضوء بالمرتین، و عدم ذکرها فی الوضوء یکون فی دلالته علی کفایة مسمی الغسل اظهر من اطلاق تلک النصوص فی اعتبار العدد.

و اما حسن ابن المغیرة عن أبی الحسن (علیه السلام): هل للاستنجاء حد؟ قال (علیه السلام): لا حتی ینقی ما ثمة «۲». الذی استدل به بعض الاعاظم لهذا القول، فغیر ظاهر فیه لکونه مذیلًا بقوله: قلت: ینقی ما ثمة و تبقی الریح؟ قال (علیه السلام): الریح لا ینظر إلیها مضافاً إلی ظهور الاستنجاء فی نفسه فی الاستنجاء من الغائط.

و کذلک لا یصح الاستدلال بصحیح جمیل عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا انقطعت درة البول فصب علیه الماء «۳». لکونه وارداً فی مقام بیان عدم وجوب الصبر إلی ان یخرج جمیع ما فی المخرج و التنحنح و الاستبراء، لا فی مقام بیان عدد الغسل.

و قد اورد علی الاستدلال بخبر نشیط بایرادین: الاول: ان فی طریقه مروک

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۱۹۹

]...[

ابن عبید و هو مجهول الحال، الثانی: معارضته بخبره الآخر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): یجزی من البول ان تغسله بمثله «۱».

و فیهما نظر: اما الاول: فلاعتماد الاصحاب علیه حتی انهم نقلوه بمتنه فی فتاویهم، و هو یوجب انجباره، مع انه نقل عن المصنف فی الخلاصة عن الکشی: عن محمد بن مسعود: سألت علی بن الحسین (علیه السلام) عن مروک بن عبید بن سالم ابن أبی حفصة، فقال (علیه السلام): ثقة شیخ صدوق.

و أما الثانی فمضافاً إلی ارسال المعارض، و اعراض الاصحاب عنه، و ما تقدم من عدم تحقق مفهوم الغسل بالمثل لعدم تحقق الاستیلاء بذلک، غیر ظاهر المراد، إذ کما یمکن ان یکون المراد بالمماثلة، المماثلة فی الکم، یمکن ان تکون المماثلة من جهات اخر ککون الغسل بالماء، و المراد من الاجتزاء به حینئذ عدم لزوم الدلک، و مثله کما یشیر إلی ذلک بعض النصوص الأخر کقوله (علیه السلام): انه ماء فلا یزیل إلا بالماء. و یؤید هذا الاحتمال عدم اختصاص المرسل بمخرج البول، و عمومه لکل ما اصابه البول.

فتحصل مما حققناه: ان الاقوی کفایة الغسل مرة، و ان کان الاحوط الغسل مرتین، و الافضل ثلاث مرات لصحیح زرارة «۲»: کان یستنجی من البول ثلاث مرات و من الغائط بالمدر و الخرق.

و هل یختص هذا الحکم بالرجل، ام یعم الانثی؟ وجهان بل قولان: قد استدل للثانی: بعموم السؤال و الجواب فی النصوص، و بقاعدة الاشتراک، و بانه مقتضی الاصل بعد عدم شمول المطلقات للمقام، بناء علی عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام.

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۷- ۶.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۷- ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۰۰

و غسل مخرج الغائط مع التعدی

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن مورد السؤال و الجواب فی خبر نشیط و موثق یونس الذین هما مستند القول بکفایة المرة، هو الذکر و الحشفة.

و اما قاعدة الاشتراک: فلأن مجراها ما إذا ثبت الحکم لموضوع و کان المخاطب به الرجل، فانه یتعدی بواسطتها إلی الانثی، و لیس شانها اسراء الحکم من موضوع إلی موضوع آخر، و بما ان موضوع الحکم هو الذکر و الحشفة، فلا وجه للتعدی و اثبات الحکم لقبل الانثی.

و اما الاخیر: فقد عرفت ان الصحیح شمول المطلقات لمخرج البول.

فاذاً الاقوی اختصاص هذا الحکم بالذکر، و فی الانثی یرجع إلی ما تقتضیه المطلقات.

و منه یظهر عدم ثبوت الحکم لغیر المخرج الطبیعی.

الاستنجاء من الغائط

و یجب غسل مخرج الغائط مع التعدی عنه عند جماعة کثیرة، بل ادعی علیه الاجماع فی محکی المعتبر و التذکرة و الذکری.

اقول: تارة یتعدی عن المحل المعتاد و یصل إلی الالیة مثلًا، و اخری یتعدی عن المخرج و لا یتجاوز محل العادة.

اما فی الصورة الاولی: فالاقوی ما ذکر من وجوب الماء، إذ أدلة اجزاء المسح بالاحجار و غیرها قاصرة عن الشمول لها لعدم صدق الاستنجاء فی الفرض، و لذا لا یعامل مع الماء المستعمل فیه حینئذ معاملة ماء الاستنجاء، و لا یلحقه حکمه.

و یؤیده ما رواه الجمهور عن الامام علی (علیه السلام): یکفی احدکم ثلاثة

و بدونه یجزی ثلاثة احجار طاهرة أو ثلاث خرق

احجار إذا لم یتجاوز محل العادة «۱».

و أما فی الصورة الثانیة: فالاظهر عدم تعین الماء، إذ لا قصور فی ادلة اجزاء المسح بالاحجار و غیرها عن شمول، و دعوی الاجماع علیه إذا تعدی عن المخرج مندفعة بمعارضة هذه الدعوی مع المحکی عن شرح المفاتیح: ان الفقهاء باجمعهم صرحوا بان الاستنجاء من الغائط غیر منحصر بالماء، الا ان یتعدی عن المحل المعتاد. و عن السرائر: التصریح باعتبار تعدی الشرج و هو حلقة الدبر، و عن جماعة: اعتبار التعدی عن حواشی الدبر.

اجزاء الاحجار و نحوها مع عدم التعدی

و بدونه ای بدون التعدی یجزی عن الماء ثلاثة احجار طاهرة أو ثلاث خرق بلا خلاف فی ذلک فی الجملة.

و یشهد لکفایة الاحجار اکثر نصوص الباب، و لکفایة الخرق جملة منها، ففی صحیح زرارة: سمعت ابا جعفر (علیه السلام) یقول: کان الحسین بن علی (علیه السلام) یتمسح من الغائط بالکرسف و لا یغتسل «۲». و نحوه غیره.

تنبیهات

[کفایة کل قالع للنجاسة عدا ما استثنی]

الاول: المشهور بین الاصحاب انه یکفی کل قالع للنجاسة عدا ما استثنی، بل عن الخلاف و الغنیة: الاجماع علیه.

---

(۱) رواه فی محکی المعتبر ایضا البحث الثانی من الاستنجاء فی آداب الخلوة ص ۳۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۳.

]...[

و یشهد له موثق ابن یعقوب المتقدم و فیه قال (علیه السلام): یغسل ذکره و یذهب الغائط ثمّ یتوضأ مرتین مرتین. بناء علی ما عرفت من انه فی مقام بیان تمام ما یجب علی المتوضأ المزبور.

و حسن ابن المغیرة عن أبی الحسن (علیه السلام): هل للاستنجاء حد؟ قال (علیه السلام): لا حتی ینقی ما ثمة «۱».

و دعوی عدم کونه فی مقام البیان من هذه الجهة لکونه مسوقاً لبیان حد الاستنجاء لا لبیان ما یستنجی به، مندفعة بان الحد فی اللغة بمعنی المنع، فمقتضی اطلاق الجواب حینئذ عدم المنع من جمیع الجهات.

و یمکن الاستدلال له بالنصوص «۲» الواردة فی المدر و الخرق و الکرسف و العود و نحوها، فان المستفاد منها- لا سیما بملاحظة الشهرة و الخبرین المتقدمین- ان ذکر هذه الاشیاء فی النصوص لیس لاجل اعتبارها بالخصوص.

فتحصل: ان الاقوی الاجتزاء بکل قالع و لو من الاصابع.

الثانی:

لا یعتبر فی الغسل التعدد، بل حده النقاء

بلا خلاف، و یشهد له موثق یونس و حسن ابن المغیرة المتقدمان.

و أما فی المسح فلا بد من الثلاث و ان حصل النقاء بالاقل، و ان لم یحصل بالثلاث فإلی النقاء کما هو المنسوب إلی المشهور.

و یشهد لاعتبار الثلاث: صحیح زرارة: لا صلاة إلا بطهور و یجزیک عن الاستنجاء ثلاثة احجار بذلک جرت السنة من رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) «۳».

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب احکام الخلوة.

(۳) الوسائل- باب ۹- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۰۳

]...[

و الایراد علیه بان اقترانه بالسنة المحتمل کون المراد منها الاستحباب یمنع من الاستدلال به، غیر تام، إذ السنة فی الخبر من جهة اسنادها إلی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) تکون ظاهرة فی اراه ما فرضه النبی (صلّی اللّه علیه و آله) أی ما لم یثبت وجوبه بالکتاب، مع ان صدر الصحیح و هو قوله (علیه السلام): و یجزیک ... اخ یدل علی المختار لظهوره فی ان الثلاث اقل المجزی.

و دعوی ورود القید مورد الغالب من جهد ان النقاء لا یحصل غالباً إلا بالثلاث، مندفعة بانه لو سلم ذلک- مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً- لا یمنع من الاستدلال، إذ لا یکون ذلک قرینة لرفع الید عن ظهور القید فی الاحترازیة.

و موثق زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): سألته عن التمسح بالاحجار، فقال (علیه السلام): کان الحسین بن علی (علیه السلام) یمسح. بثلاثة احجار «۱». فان حکایة الامام (علیه السلام) فعل جده (علیه السلام) فی جواب السائل عن التمسح بالاحجار ظاهرة فی ارادة الوجوب.

و یؤیدهما النبوی: روی عن سلمان قال: نهانا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) ان نستنجی بأقل من ثلاثة احجار «۲». و بمضمونه نبویان آخران.

و استدل لعدم الوجوب: باطلاق حسن ابن المغیرة و موثق یونس المتقدمین، و بخبر برید عن أبی جعفر (علیه السلام): یجزی من

الغائط المسح بالاحجار، و لا یجزی من البول إلا الماء «۳». بدعوی ان قوله بالاحجار بعد امتناع حمله علی العموم، یجب حمله علی النجس لانه اقرب عرفاً.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۲) المستدرک- باب ۲۲- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۰۴

]...[

و صحیح زرارة قال: کان یستنجی من البول ثلاث مرات، و من الغائط بالمدر و الخرق «۱».

و صحیحه الآخر عن الامام الباقر (علیه السلام): کان الحسین بن علی (علیه السلام) یتمسح بالکرسف و لا یغتسل «۲».

و فی الجمیع نظر: اما الحسن: فمضافاً إلی ما ذکره الشیخ الاعظم رحمه اللّه بان الظاهر من الریح الباقیة هی المعلومة بتوسط استشمامها بالید و لا یکون ذلک إلا بالاستنجاء بالماء ان ما دل علی اعتبار الثلاث اخص منه، فیقید اطلاقه به، فالجمع بینهما یقتضی اعتبار کلا الامرین. و منه یظهر الجواب عن الموثق.

و اما خبر برید: فالظاهر منه ارادة اجزاء الاحجار بنحو الموجبة الجزئیة فی مقابل البول الذی لا یجزی فیه الّا الماء. کما یشیر ذلک قوله (علیه السلام) و لا یجزی من البول إلا الماء.

و منه یظهر ما فی صحیح زرارة الثانی، و أما صحیحه الاول فلم یثبت کون الحکایة من الامام (علیه السلام) کما لا یخفی.

فتحصل من ذلک کله: ان ما عن جماعة منهم ابنا حمزة و زهرة و القاضی و المصنف رحمه اللّه فی المختلف و المقدس الاردبیلی و السید فی المدارک من عدم اعتبار الثلاث مطلقاً، ضعیف.

و اضعف منه دعوی عدم اعتبار الثلاث إذا حصل النقاء بأقل من ذلک بدعوی ان الغرض من المسح هو النقاء، فمع حصوله أی فائدة تترتب علیه، إذ یرد علیه اولًا: النقض بالغسل بالماء، فانه یزول العین بالغسلة الاولی فما فائدة الثانیة.

و ثانیاً: بالحل، و هو انه بعد دلالة الدلیل علی اعتبار الثلاث لا ترفع الید عنه

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲- ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۰۵

]...[

بواسطة هذه الوجوه الاعتباریة.

ثمّ انه بناء علی اعتبار الثلاث هل یجزی ذو الجهات الثلاث من الحجر و بثلاثة اجزاء من الخرقة الواحدة کما عن المصنف و جملة ممن تاخر عنه، أم لا کما عن ظاهر الفقیه و المبسوط و جمل السید و الکافی و السرائر و المحقق و الشهید الثانی و غیرهم؟

وجهان: قد استدل للاول: بالقطع بعدم مدخلیة صفة الانفصال فی التطهیر، و بان الظاهر من المسح بثلاثة احجار ارادة ثلاث مسحات، و باطلاق النقاء و اذهاب الغائط فی الحسن و الموثق المتقدمین.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن دعوی القطع فی مثل هذا الحکم التعبدی المحض فی غیر محلها.

و أما الثانی: فلأن الظاهر من قوله (بثلاثة احجار) لا سیما مع وجود لفظ (الباء) تعدد الاحجار لا تعدد المسحات.

و أما الثالث: فقد عرفت تعین تقیید اطلاقهما بما دل علی اعتبار الثلاث.

فتحصل: ان الاقوی هو القول الثانی.

[اعتبار الطهارة فی الاحجار]

الثالث: لا خلاف ظاهرا فی اعتبار الطهارة فی الاحجار، و لعل الوجه فی ذلک هو انه إذا کان الحجر نجساً یوجب تنجس المحل بنجاسة اخری لا یجزی فی رفعها إلا الماء. و دعوی ان المتنجس لا یتنجس ثانیاً، قد عرفت ما فیها فی امثال المقام مما یکون للنجاسة الثانیة اثر زائد، و علی هذا فتعتبر الطهارة إذا کان الحجر أو مخرج الغائط رطباً، أما مع یبوستهما فلا وجه له، إذا القاعدة الارتکازیة (الفاقد لا یعطی) لا تجری فی المقام لکون هذا الحکم تعبدیاً محضاً لا وجه لاعمال المرتکزات العرفیة فیه، اللهم إلا ان یدعی ان الظاهر من قول الشارع (الماء یطهر) أو (الحجر یطهر) اعتبار الطهارة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۰۶

]...[

فیه تنظیراً له علی المطهرات العرفیة فتأمل.

فاذاً العمدة فیه هو الاجماع ان تم.

و أما البکارة فالظاهر عدم اعتبارها لعدم الدلیل علیه، و المرسل: جرت السنة فی الاستنجاء بثلاثة احجار ابکار تتبع بالماء ضعیف السند، مع ان فی دلالته علی الوجوب تأملًا، لان الاتباع بالماء مستحب و هو یکون قرینة لإرادة الاستحباب من السنة، فما عن جماعة منهم المفید و ابن حمزة: انه لا یستعمل الحجر المستعمل سواء انفعل أم لا، و سواء طهر بعد الانفعال أم لا، ضعیف.

عدم اعتبار زوال الاثر

الرابع: المشهور بین الاصحاب: انه یجب فی الغسل بالماء ازالة العین و الاثر، و انه یکفی فی المسح ازالة العین، و لا یضر بقاء الاثر.

و قد اختلفت کلمات الفقهاء فی بیان المراد من الاثر، فعن جماعة منهم المحقق الثانی: تفسیره بالاجزاء الصغار التی لا تری، و عن بعضهم: تفسیره باللون، و عن المنتهی و النهایة: هو اللون الزائل بادنی مبالغة فی المسح، و فسره المقدس الاردبیلی بالرائحة.

و منشأ هذا الاختلاف الاشکالان المعروفان (۱): ان الاثر لیس فی شیء من اخبار الباب مذکوراً (۲) ان عین النجاسة ان بقیت فلا یحکم بالطهارة سواء استنجی بالماء أو بالحجر، و إلا فیحکم بها بلا فرق بینهما. فاعتبار زوال الاثر فی الاستنجاء بالماء دون المسح بالحجر بلا وجه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۰۷

]...[

اقول: ان بقاء الاثر بمعنی اللون و الرائحة لا یمنع من الحکم بالطهارة حتی فی الاستنجاء بالماء لما تقدم فی مطهریة الماء من عدم اعتبار زوال الاثر بهذا المعنی فی التطهیر فراجع.

و أما الاثر بمعنی الاجزاء الصغار التی لا تری، المعبر عنها فی بعض الکلمات: بالاجزاء اللطیفة التی لو نظر إلیها بواسطة مکبرة لیری

انها عـذرة، فیعتبر ازالتها فی الغسل بالماء، لان تلک الاجزاء مصـداق عرفی للعـذرة فتجب ازالتها، و اما فی المسـح فبما أن ازالـة تلک الاجزاء لا تمکن عادة إلا مع المبالغة الکثیرة الخارجة عن المتعارف، فمقتضی اطلاق ادلته عدم اعتبار ازالتها.

و بـذلک ظهر الفرق بین الغسـل بالمـاء و المسـح، کمـا انه ظهر أن الاـولی تفسـیر الاـثر فی المقام بالاجزاء الصـغار التی لا تزول عادة بالمسح، و عدم ذکر الاثر فی الاخبار لا ینافی ذلک کما لا یخفی.

وجوب غسل ما ظهر من مخرج الغائط دون باطنها]

الخـامس: انمـا یجب غسل ما ظهر من مخرج الغائط إذا تلوث بالنجاسـة، و لا یجب غسل الباطن بلا خلاف، و یـدل علیه مضافاً إلی ما تقدم من اعتبار غسل البواطن:

صحیح إبراهیم عن الامام الرضا (علیه السـلام) فی الاستنجاء: یغسل ما ظهر منه علی الشرج و لا یدخل الانملة «۱». و فی خبر عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): انما علیه ان یغسل ما ظهر منه، و لیس علیه ان یغسل باطنه «۲».

و کـذا لا یجب غسل الظاهر إذا کانت النجاسـة غیر مسـریة إلی المحل، و عن المصـنف رحمه اللّه فی المنتهی: الوجوب، و اسـتدل له باطلاق الامر بالغسل.

و فیه: مضافاً إلی ما فی موثق ابن عمار و حسن ابن المغیرة من جعل النقاء

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۲.

]...[

و اذهـاب الغائـط حـداً للاسـتنجاء، حیث انه یسـتفاد منهمـا ان لزوم الاسـتنجاء انمـا یکون فی هـذا المورد، ان المسـتفاد من المطلقات بضمیمة المناسبة بین الحکم و موضوعه ایضاً هو ذلک.

[کیفیة امرار الاحجار علی موضع النجاسة]

السـادس: هـل یجب امرار کـل حجر علی موضع النجاسـة کمـا عن جماعـة، بـل عن المفاتیـح: انه المشـهور؟ أم یجوز توزیع الاحجار الثلاثة علی اجزاء الموضع کما نسب إلی الاکثر منهم الشـیخ و الفاضـلان و الشـهیدان؟ وجهان: و قد اسـتدل للثانی: باطلاق النصوص الدالة علی کفایة ثلاثة احجار لعدم الدلیل علی اعتبار مباشرة کل واحد منها للمحل بمجموعه.

و فیه: ان الظاهر من الامر بالمسح بثلاثة احجار کالامر بالغسل مرتین، انما هو ارادة الاستیعاب و تکرار المسح علی الموضع.

و یؤیـده صـحیح زرارة المتقـدم: جرت السـنة فی اثر الغائـط بثلاثـة احجار ان یمس العجان. فان المراد بالعجان الـدبر، و هو ظاهر فی المجموع. فالاظهر هو الاول.

الاستنجاء بالعظم و الروث

السـابع: لا یجوز الاسـتنجاء بالمحترمات لمنافاته للواجب و هو احترامها. و اما المطعوم فان کان الاسـتنجاء به منافیاً لاحترامه الواجب و موجباً للاسـتخفاف بنعم اللّه، فیـدخل فی المحترمات، و ألا فلا دلیل علی عـدم جواز الاسـتنجاء به، اللهم إلا ان یسـتدل له بخبر دعائم

الاسلام: انهم علیهم السلام نهوا عن الاستنجاء بالعظام و البعر و کل طعام «۱». المنجبر ضعفه بما عن الغنیة و المنتهی من دعوی الاجماع علیه.

---

(۱) المستدرک ۲۶- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

]...[

و یؤیده فحوی النهی «۱» عن العظم و الروث الذین هما طعام الجن.

و لا یجوز الاستنجاء ایضاً بالعظم و الروث بلا خلاف، بل اجماعاً کما عن الغنیة و الروض و غیرهما.

و یشهد له: مضافاً إلی ذلک خبر لیث المرادی عن الامام الصادق (علیه السلام) سألته عن استنجاء الرجل بالعظم و البعر و العود، فقال (علیه السلام): أما العظم و الروث فطعام الجن، و ذلک مما اشترطوا علی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) فقال: لا یصلح بشیء من ذلک «۲».

و ما عن مجالس الصدوق: ان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) نهی ان یستنجی بالروث و الرمة (أی العظم البالی) «۳».

و خبر دعائم الاسلام المتقدم، و التعلیل فی خبر لیث، لا ظهور له فی الکراهة کی یوجب صرف ظهور غیره إلی الکراهة، و کذا قوله (علیه السلام) (لا یصلح) و ضعف هذه النصوص منجبر بعمل الاصحاب. و منه یظهر ضعف ما احتمله فی محکی التذکرة، و جزم به فی محکی الوسائل من الکراهة.

ثمّ انه لو استنجی بما لا یجوز الاستنجاء به، هل یطهر المحل کما عن جماعة کثیرة منهم المصنف رحمه اللّه و جمع ممن تأخر عنه، أم لا کما عن الشیخ فی المبسوط و المحقق فی المعتبر و ابن ادریس و غیرهم، ام یفصل بین الموارد؟ وجوه و اقوال.

و تنقیح القول فی المقام: انه لو کان دلیل التعدی عن الامور المنصوصة إلی غیرها هو الاجماع کان الاقوی هو القول الثانی، و لکن عرفت ان المستند هی الاخبار.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب احکام الخلوة حدیث ۵.

]...[

و علیه فقد یتوهم اظهریة القول الاول لإطلاق الادلة، و عدم دلالة النهی فی مثل المقام علی الفساد لکونه من قبیل المعاملات، و لان ظاهر خبر لیث المتقدم انه لا مانع من الاستنجاء بالعظم و الروث إلا ما یوجب الحرمة التکلیفیة.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن النهی النفسی عن المعاملات و ان کان لا یدل علی الفساد سواء کان نهیاً عن السبب أو المسبب کما حققناه فی محله، إلا ان النهی عنها فی نفسه یکون ظاهراً فی الارشاد إلی المانعیة.

و أما الثانی: فلأن قوله (علیه السلام) فیه: لا یصلح ... الخ ظاهر فی عدم ترتب الاثر و الارشاد إلی الفساد، و علی ذلک فالتفصیل بین ما نهی عن الاستنجاء به، و بین ما حرّم ذلک لاجل انطباق عنوان محرم علیه، و الالتزام بعدم المطهریة فی الاول، و المطهریة فی

الثانی، هو الاقوی.

و لو شک فی کون شیء مما لا یجوز الاستنجاء به، فالصحیح هو التفصیل بین ما لو شک فی کونه مما یحرم الاستنجاء به تکلیفاً فیجوز لأصالة الحل، و بین ما لو شک فی کونه مما لا یجوز الاستنجاء به وضعاً، فلا یجوز لاستصحاب بقاء النجاسة.

نعم بناء علی جریان استصحاب العدم الازلی یجوز لاستصحاب عدم اتصافه بذلک العنوان المشکوک فیه، فیدخل بذلک فی العمومات و الاطلاقات فتدبر. بل لا یبعد دعوی جریان الاستصحاب النعتی، إذ کون ذلک الشیء عظماً أو روثاً مثلًا أمر حادث، إذ هذه المادة قبل صیرورتها کذلک کانت متصورة بصورة نوعیة اخری، فیستصحب عدم اتصافها و تعنونها بهذا العنوان.

لو شک فی الاستنجاء

الثامن: لو خرج من بیت الخلاء و شک فی انه استنجی أم لا، أو صلی و شک فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۱۱

الفصل الثالث فی کیفیته، و یجب فیه سبعة اشیاء

ذلک بنی علی عدمه مطلقاً، لا لما قیل من انه لا عموم لأدلة قاعدة الفراغ کی تشمل المقام لما ستعرف من ضعفه، بل لما حققناه فی محله، و سیأتی فی الجزء الخامس من هذا الشرح من انه فی موارد الشک فی الوجود یعتبر فی جریان القاعدة التجاوز عن المحل الشرعی، و لا یکفی التجاوز عن المحل العادی شخصیة کانت العادة أم نوعیة.

و حیث انه فی کل من الموردین لم یتجاوز المحل الشرعی، فلا تجری القاعدة.

فان قلت: فی المورد الثانی تجری القاعدة لان محل الاستنجاء شرعاً قبل الصلاة، فبالدخول فیها یصدق التجاوز عن محله.

قلت: ان الصلاة مشروطة بالطهارة، و الاستنجاء المحصل لها لیس من شرائطها و انما هو محقق لما هو الشرط، فقبل الصلاة محله العقلی لا الشرعی. و تمام الکلام فی محله.

[عدم وجوب الدلک بالید]

التاسع: لا یجب الدلک بالید فی مخرج البول ما لم یشک فی خروج المذی، لان البول ماء کما هو المصرح به فی النصوص، و ان شک فی خروجه فالاظهر لزوم الدلک، إذ مع عدمه یشک فی وصول الماء إلی البشرة لاحتمال حیلولة المذی، فیجری استصحاب بقاء النجاسة و عدم الغسل.

و استصحاب عدم وجود المذی لا یجری، لانه لا یثبت وصول الماء إلی البشرة إلا علی القول بالاصل المثبت. و دعوی السیرة علی عدم الدلک و هی حجة علی ذلک ممنوعة، إذ لو کان هذا الاحتمال نوعیاً غالبیاً کان لهذه الدعوی وجه، و لکن بما انه لیس کذلک فلا وجه لها.

کیفیة الوضوء

الفصل الثالث: فی کیفیته

اشارة

أی فی کیفیة الوضوء

[واجبات الوضوء]

اشارة

و یجب فیه سبعة اشیاء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۱۲

النیة

و لم یعد منها المباشرة و غیرها من الشرائط، لانه لیس لها وجود منحاز فی الخارج، و لا تکون معتبرة فی الوضوء المرکب من عدة افعال من حیث هی، وعد الترتیب و الموالاة منها، انما هو لاجل ان ترک کل واحد منهما یوجب انعدام صورة الوضوء و عدم اتصاف تلک الافعال بالوضوئیة فتأمل.

[الاول: النیة]

اشارة

و کیف کان: فالاول من افعال الوضوء النیة بلا خلاف فی وجوبها، و هو اجمالًا مما لا کلام فیه، و لکن تحقیق القول فی المقام یقتضی التکلم فی مقامات.

الوضوء مستحب نفسی

[المقام] الاول: هل الوضوء مستحب نفسی أم لا؟

و الظاهر ان کونه کذلک مما لا خلاف فیه، بل علیه الاجماع کما عن العلامة الطباطبائی رحمه اللّه.

و یشهد له قوله تعالی وَ یُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِینَ «۱».

و خبر السکونی: الوضوء شطر الایمان «۲».

و النبوی: یا انس اکثر من الطهور یزد اللّه تعالی فی عمرک، و ان استطعت ان تکون باللیل و النهار علی طهارة فافعل، فانک تکون إذا مت علی طهارة شهیداً «۳».

و مرسل الفقیه: الوضوء علی الوضوء نور علی نور «۴».

و النبوی: من احدث و لم یتوضأ فقد جفانی «۵».

---

(۱) سورة البقرة آیة ۲۲۳.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۸- من ابواب الوضوء حدیث ۸.

(۵) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۱۳

]...[

و ما عن نوادر الراوندی عن الامام علی (علیه السلام): کان اصحاب رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) إذا بالوا توضئوا أو تیمموا مخافة ان تدرکهم الساعة «۱».

فهذا فی الجملة مما لا ینبغی التوقف فیه، انما الکلام فی انه فسر غیر واحد الوضوء المستحب نفساً: بالوضوء للکون علی الطهارة الذی هو من المسببات التولیدیة فی مقابل ما یستحب لغیره من الافعال الاختیاریة للمکلف، و عن جماعة آخرین: تفسیره بما استحب لنفسه من حیث هو.

اقول: ظاهر هذه النصوص من جهة الامر بالوضوء و الوعد علی فعله و الوعید علی ترکه هو مطلوبیته فی نفسه، و الذی الجأ القوم إلی الالتزام باستحبابه للکون علی الطهارة الذی هو من الغایات التولیدیة علی زعمهم و عدم استحبابه فی نفسه انما هو ما دل علی مطلوبیة کون المکلف فی جمیع الاوقات علی الوضوء کالصحیح بقرینة عدم الامر بالغسلات و المسحات فی کل حال، فلا محالة ارید من الوضوء فیه الکون علی الطهارة، و النبوی و غیره مما دل علی ان المطلوب شیء له دوام و استمرار ما لم یتحقق الناقض، و ضروری ان الافعال الخاصة توجد و تنصرم و لیس لها بقاء و دوام، فیعلم من ذلک استحباب الکون علی الطهارة، و هو یوجب انصراف ما ظاهره مطلوبیة الوضوء فی نفسه إلی استحبابه، لا استحباب الوضوء فی مقابله، و هو توهم فاسد، إذ بعد ما لا ریب فی ان الحدث و الطهارة لیسا من الامور الواقعیة، لانه لو کانا منها کانا من مقولة الکیف القائم بالنفس کما لا یخفی، و الکیفیات القائمة بالنفس إذا لم تکن من الصور العلمیة من الاعتقادات الصحیحة أو الفاسدة، و لم تکن من مبادی صدور الفعل الاختیاری کما فی المقام، یتعین ان تکون من الاخلاق الفاضلة أو الرذیلة.

و بما ان الحدث مما یحصل للمعصومین علیهم السلام، و لا یمکن الالتزام

---

(۱) المستدرک- باب ۱۱- من ابواب الوضوء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۱۴

]...[

باتصاف نفوسهم بالاخلاق الرذیلة، فلا بد من الالتزام بعدم کونهما من الامور الواقعیة، بل هما من الامور الاعتباریة.

و علیه فکما ان للشارع اعتبار شیء متولد من تلک الافعال له دوام و بقاء فی نفسه، کذلک له اعتبار تلک الافعال و ان کانت منعدمة حقیقة ما دام لم یتحقق الناقض لمصلحة تدعو إلی اعتباره، نظیر اعتبار الملکیة لمصلحة تدعو إلی اعتبارها.

ثمّ ان الکلام فی معنی کون الطهارة بهذا المعنی نوراً موکول إلی محله، کما ان الکلام فی ان الطهارة و الحدث امران وجودیان أو احدهما وجودی و الآخر عدمی، خارج عما هو محط النظر فی هذا الشرح.

و حیث ان ظاهر جملة من النصوص استحباب نفس الوضوء، و ظاهر جملة اخری منها کون هذه الافعال بانفسها الطهارة التی امرنا بایجادها و الکون علیها، لاحظ ما تضمن ان البول و غیره من الاحداث تنقض الوضوء. حیث انه اسند النقض إلی نفس الوضوء، و ما تضمن ان الوضوء علی وضوء نور علی نور، حیث انه حمل النورانیة علی نفس هذه الافعال و غیرهما من النصوص، و لا صارف لها عن ظهورها، فیتعین الالتزام بالثانی و یؤیده التعبیر عن الوضوء و الغسل و التیمم فی کلمات الفقهاء قدس اللّه اسرارهم و الروایات بالطهارات الثلاث، و ما فی الکتاب من الامر بالطهارة تارة و بها اخری.

و بالجملة: المتتبع فی النصوص و الآیات لا یکاد یرتاب فی ان الوضوء بنفسه مستحب، و لیس معنی الکون علی الطهارة إلا الکون علی الوضوء، و انه لیست الطهارة إلا هو.

فتحصل مما ذکرناه: ان الکون علی الطهارة لیس من غایات الوضوء، بل الطهارة من العناوین المنطبقة علیه. فالاقوی انه مستحب نفساً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۱۵

]...[

غایات الوضوء

المقام الثانی: فی بیان غایات الوضوء

اشارة

الواجب و غیر الواجب.

أما

الغایات للوضوء الواجب

اشارة

فهی امور: منها

الصلاة الواجبة اداء أو قضاء

اجماعاً، بل عن غیر واحد: دعوی الضرورة علیه.

و تشهد له النصوص المتضمنة لنفی حقیقة الصلاة مع عدم الطهارة کصحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام): لا صلاة إلا بطهور «۱» و نحوه غیره، و حدیث «۲»: لا تعاد الصلاة و ما بمضمونه کصحیح علی بن مهزیار و فیه: و ان کان جنباً أو صلّی علی غیر وضوء فعلیه اعادة الصلوات المکتوبات اللواتی فاتته «۳». إلی غیر ذلک من النصوص المتواترة الواردة فی الابواب المتفرقة.

و بما ان الصلاة لیست شیئاً آخر وراء اجزائها، بل هی عینها، فهذه النصوص تدل علی لزوم الوضوء و اعتباره فی کل جزء من اجزائها، و علیه فیجب الوضوء لاجزائها المنسیة، لان الظاهر من ادلتها ان ما یؤتی به بعد الصلاة من اجزائها تبدل مکانه، و لذا لو لم یأت بعد الصلاة بطلت.

و أما فی سجدتی السهو، فلا دلیل علی اعتبار الطهارة، و لیستا من اجزاء الصلاة، فالاقوی عدم لزوم الوضوء أو ابقائه لهما، و عن غیر واحد لزومه، و استدل له بانصراف دلیلهما إلی ذلک، و بانها جابرة لما یعتبر فیه الطهارة، و بغیرهما من الوجوه التی ضعفها ظاهر.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الوضوء حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۱۶

]...[

و منها

الطواف الواجب

بلا خلاف، بل اجماعاً حکاه جماعة، و تشهد له نصوص کثیرة کصحیح علی بن جعفر (علیه السلام) عن أخیه (علیه السلام): سألته عن رجل طاف بالبیت و هو جنب فذکر و هو فی الطواف، فقال (علیه السلام): یقطع طوافه و لا یعتد بشیء مما طاف.

و سألته عن رجل طاف ثمّ ذکر انه علی غیر وضوء، قال: یقطع طوافه و لا یعتد به «۱». و نحوه غیره.

مس کتابة القرآن

اشارة

و منها مس کتابة القرآن ان وجب، کما لو وقع فی موضع یجب اخراجه منه و توقف الاخراج علی المس أو کان متنجساً و توقف تطهیره علی مس کتابته، إذ المس بدون الوضوء حرام کما هو المشهور، و یشهد له خبر إبراهیم بن عبد الحمید عن أبی الحسن (علیه السلام): المصحف لا تمسه علی غیر طهر و لا جنباً و لا تمس خطه و لا تعلقه ان اللّه تعالی یقول لٰا یَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ «۲» و عدم اعتبار الطهارة فی جواز بعض ما ذکر فی الخبر لا یصلح قرینة لصرف قوله (علیه السلام): (لا تمس خطه) عن ظاهره، و حمله علی الکراهة.

کما انه لا یرد علی الاستدلال به اشتماله علی التعلیل بالآیة الشریفة بدعوی ان المراد من قوله (المطهرون) فیها الائمة (علیهم السلام) و لا یشمل المتطهر، و الضمیر لا یرجع إلی ما بین الدفتین، بل إلی الکتاب المکنون، فمفادها- و اللّه العالم-:

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الطواف حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

]...[

انه لا یدرک الکتاب المکنون إلا قوم وردت فی شأنهم آیة التطهیر، و تتصل نفوسهم باللوح المحفوظ، و یدرکون ما فیه، فلا یکون التعلیل مربوطاً بالحکم المذکور فی الصدر، و لذلک لا بد من طرحه، إذ یمکن ان یکون المراد الاستدلال علی تعظیم اللّه للقرآن.

و مرسل حریز: کان إسماعیل بن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عنده فقال (علیه السلام): یا بنی اقرأ المصحف، فقال: انی لست علی وضوء، فقال (علیه السلام): لا تمس الکتابة و مس الورق و اقرأ «۱».

و خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عمن قرأ فی المصحف فقال: انی لست علی وضوء، فقال (علیه السلام): لا بأس و لا تمس الکتاب «۲».

فما ذکره المقدس الاردبیلی من عدم نص صحیح صریح من الکتاب و السنة و الاجماع فیه، ضعیف.

فلو وجب المس لا محالة یجب الوضوء، و ما ذکره بعض المعاصرین بقوله: ان جعل المس غایة للوضوء لا یخلو من اشکال، لان المتوقف علی الوضوء جواز المس لا نفس المس، فلا یکون الامر بالوضوء غیریاً بل یکون عقلیاً من باب لزوم الجمع بین غرضی

الشارع، فاذا وجب المس بالنذر أو بغیره لم یکن ذلک الوجوب کافیاً فی تشریع الوضوء لعدم کونه مقدمة له، بل هو مقدمة لجوازه، و الجواز لیس من فعل المکلف، و الوجوب الغیری انما یتعلق بما هو مقدمة لفعل المکلف إذا وجب، غیر سدید، إذ مطلق وجود المس و ان لم یتوقف علی الوضوء، إلا ان وجود المس الذی لا مفسدة فیه و لا مبغوضیة یکون متوقفاً علیه، فکما ان قراءة القرآن لا تتوقف علیه،

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

]...[

بل وجودها الکامل یتوقف علی الوضوء، فتکون احدی غایاته کذلک فی المقام.

فروع

[عدم اختصاص حرمة المس بالکف]

الاول: لا تختص حرمة المس بالکف بل تعم المس بسائر اجزاء البدن حتی الاجزاء التی لا تحلها الحیاة لإطلاق الادلة، فما عن جماعة من التخصیص بالکف، و عن الشیخ الاعظم التردد فی السن و الظفر فی غیر محله، نعم دعوی عدم صدق مس الانسان إذا مسه بالشعر الطویل قریبة جداً.

[عدم الفرق بین ان یکون المکتوب علیه هو الکاغذ أو الجدار أو بدن الانسان]

الثانی: لا فرق فی حرمة المس بین ان یکون المکتوب علیه هو الکاغذ أو الجدار أو بدن الانسان لإطلاق النصوص و الفتاوی، و علیه فلو کتب علی بدنه آیة من القرآن لا یجوز ابطال الوضوء قبل المحو، فلو بطل یجب المبادرة إلی المحو لأن بدنه مماس لها، و لا فرق بمقتضی اطلاق النص بین المس ابتداء أو استدامة.

[حرمة المس الماحی للخط]

الثالث: المس الماحی للخط حرام لتحققه بعد المس المحرم، و فی جواز کتابة المحدث باصبعه علی الارض وجهان: اقواهما الحرمة، إذ وجود القرآن و ان کان معلولًا للمس و متأخراً عنه لکنه تأخر طبعی لا- زمانی، ففی زمان وجود القرآن و تحققه یکون المس موجوداً فیکون حراماً.

و أما الکتب علی بدن المحدث، فان کان المکتوب علی بدنه مکلفاً ملتفتاً لا یجوز، لکون ذلک اعانة علی الاثم، و لما سیأتی فی الصورة الثانیة. و ان کان غافلًا فحرمته تتوقف علی ما ذکرناه مراراً من حرمة التسبیب إلی وجود مبغوض الشارع فی الخارج. راجع ما ذکرناه فی مبحث بیع الماء النجس.

و علیه فیحرم الکتب فی المقام لکونه تسبیباً إلی مس المحدث للقرآن المبغوض،

]...[

و ان کان غیر مکلف فیجوز لان مماسة بدنه له لا تکون محرمة و لا مبغوضة، فالتسبیب إلیها جائز للاصل.

و احتمال کون المراد من النصوص اعم من المس ببدن الغیر کما تری، نعم علی فرض دلالة الآیة الشریفة علی ذلک یکون المراد هو الاعم، و لکن عرفت ان مفادها اجنبی عن المقام، و منافاته للتعظیم لا توجب حرمته لعدم الدلیل علی لزوم التعظیم، و لم یثبت کون علة هذا الحکم هو التعظیم کی یتعدی عن مورد النص بعموم العلة.

و بذلک یظهر عدم لزوم منع غیر المکلف کالاطفال و المجانین عن المس، مضافاً إلی قیام السیرة علی الجواز.

[عدم اشتراط کون الممسوس جزء منضماً إلی سائر القرآن]

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱، ص: ۲۱۹

الرابع: لا فرق بین کون الممسوس جزء منضماً إلی سائر اجزاء القرآن التام، و بین عدمه، کما لو وجدت آیة من القرآن أو اقل منها فی کاغذ، لان القرآن اسم للطبیعة الصادقة علی القلیل و الکثیر، نعم یشترط ان یکون ذلک بمقدار یکون مفهماً للمعنی، و إلا فالاقوی جواز مسه حتی فیما کان بناء کاتبه علی ان ینضم إلی ذلک ما یمحضه للقرآنیة، لعدم صدق القرآن علیه. و لذا تری ان الفقهاء یعتبرون فیما یقرأ من القرآن فی الصلاة ان یکون مفهماً للمعنی، مع ان الدلیل دل علی جواز قراءة القرآن فی الصلاة، و لیس الوجه فیه إلّا عدم صدق القرآن علی غیر المفهم للمعنی، فمس ذلک- و لو مع قصد الانضمام- جائز، فضلًا عما إذا اعرض الکاتب عن قصده أو الحق به ما یخرجه عن صلاحیة الجزئیة للقرآن.

فما قواه بعض الاعاظم من المحققین رحمهم اللّه من الحرمة فی الصورة الاولی کالتردد فی الصورة الثانیة، فی غیر محله، و لا فرق فیما ذکرناه بین ان یکون الانفصال ابتدائیاً کما لو کتب ذلک فی کاغذ، و بین ان یکون متصلًا ثمّ انفصل، ثمّ انه لا فرق فیما یحرم مسه و هو ما یصدق علیه انه قرآن، و بین مس جمیعه أو کلمة منه، بل و الحرف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۲۰

]...[

و ان کان یکتب و لا یقرأ کالالف فی آمنوا، بل کل ما یفصح عما نزل اللّه تعالی علی نبیه، و لو کان مفصحاً عن هیئته کالاعراب و المد و نحوهما لصدق مس القرآن علی جمیع ذلک.

وجوب الوضوء بالنذر

و یجب الوضوء ایضاً بالنذر و العهد و الیمین، و وجوبه بالنذر انما یکون علی قسمین:.

الاول: ان ینذر الاتیان بما یعتبر فیه الطهارة کالصلاة أو الاتیان بالکامل مما یشترط فی کماله الطهارة کقراءة القرآن.

الثانی: ان ینذر أن یتوضأ کلما احدث، أو ان یتوضأ فی کل ساعة مثلًا و لو لم یکن محدثاً.

و دلیل وجوبه فی القسمین ما دل علی وجوب الوفاء بالنذر، و لو نذر ان لا یقرأ القرآن مثلًا إلا مع الوضوء لا ینعقد هذا النذر لرجوعه إلی نذر عدم القراءة مع عدم الوضوء، فهو نذر لترک الراجح، لان القراءة بغیر الوضوء ایضاً راجحة، فما ذکره بعض المحققین فی الفرض من وجوبه إذا اراد ان یقرأ القرآن ضعیف. فلو نذر ان یتوضأ لکل صلاة وضوء رافعاً للحدث، فالاقوی صحته فی بعض

الفروض، و عدمها فی بعضها الآخر.

توضیح ذلک: انه تارة یکون قبل الصلاة محدثاً، و اخری یکون متوضأ، و علی الثانی فتارة یکون نقض الوضوء راجحاً لکون حبس الحدث موجباً للضرر، و اخری لا یکون کذلک. ففی الفرضین الاولین یصح النذر لان المنذور فیهما راجح بذاته

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۲۱

]...[

و وصفه، و فی الاخیر لا یصح لان المنذور فیه و ان کان راجحاً بذاته لکنه غیر راجح بوصفه، إذ وصف کونه رافعاً للحدث متوقف علی نقض الطهارة المرجوح، و الثابت فی محله اعتبار رجحان المنذور بوصفه و ذاته.

غایات الوضوء المستحبة

اشارة

أما الوضوءات المستحبة فهی علی اقسام:

[القسم] الاول: ما امر به فی حال الحدث الاصغر

اشارة

و غایاته قسمان:

احدهما ما تتوقف صحته علیه

اشارة

و هو امور:

(1) الصلاة المندوبة

و یشهد له ما تقدم من النصوص الکثیرة.

(2) مس کتابة القرآن

فی صورة عدم وجوبه و استحبابه بناء علی ما عرفت من حرمة مس الکتاب من دون طهارة.

(3) التهیؤ للصلاة فی أول وقتها

کما عن جماعة کثیرة منهم الشیخ فی النهایة و المصنف و الشهید، و یشهد له المرسل المروی عن الذکری: ما وقّر الصلاة من اخر الطهارة لها حتی یدخل وقتها. و ضعف الخبر ینجبر باعتماد الاساطین علیه، اللهم إلا ان یکون افتائهم بالاستحباب مبنیاً علی التسامح فی ادلة السنن. و علیه فالخبر و ان لم یکن معتبراً إلا انه یکفی فی الحکم بالاستحباب ذلک.

و أما ما عن الشیخ فی النهایة من الاستدلال له بما دل علی محبوبیة الاتیان بالصلاة فی اول وقتها أو أول زمان امکانها من النصوص و ما دل علی استحباب المسارعة إلی فعل الخیر، فغیر تام، إذ ما دل علی استحباب ایقاع الصلاة فی اول وقتها لا نظر له إلی الوضوء و

کیفیة حصول الطهارة، و بما انه یمکن للمکلف الوضوء قبل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۲۲

]...[

الوقت لکونه مستحباً نفسیاً أو لاحدی غایاته الأخر و الدخول معه فی الصلاة، فتلک النصوص لا تدل علی مشروعیة الوضوء للتهیؤ من حیث هو. و منه ما یظهر ما فی الاستدلال بنصوص المسارعة.

(4) الاقامة بناء علی عدم وجوبها

کما سیأتی، و ستعرف فی محله شرطیة الوضوء لصحتها.

القسم الثانی: ما یتوقف فضله علی الوضوء

اشارة

و هو ایضاً امور:

الاول: الطواف المندوب

و استدل له باطلاق خبر ابن الفضل: إذا طاف الرجل بالبیت و هو علی غیر وضوء فلا یعتد بذلک الطواف و هو کمن لم یطف «۱». و فیه: انه یتعین تقییده بما دل علی عدم اعتباره فی المندوب کصحیح حریز عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی رجل طاف تطوعاً وصلی رکعتین و هو علی غیر وضوء، فقال (علیه السلام): یعید الرکعتین و لا یعید الطواف «۲». و خبر «۳» ابن زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام) قلت: انی اطوف طواف النافلة و أنا علی غیر وضوء، فقال: توضأ و صل و ان کنت متعمداً.

فاذاً العمدة فی استحباب الوضوء له الاجماع المدعی فی المفتاح.

الثانی: دخول المساجد

و تشهد له جملة من النصوص کموثق ابن حکیم عن الامام الصادق (علیه السلام): علیکم باتیان المساجد فانها بیوت اللّه تعالی فی الارض من اتاها متطهراً طهره اللّه من ذنوبه «۴». و نحوه غیره من النصوص الکثیرة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الطواف حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الطواف حدیث ۷.

(۳) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الطواف حدیث ۹.

(۴) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۲۳

]...[

الثالث: مناسک الحج

لصحیح معاویة: لا بأس ان تقضی المناسک کلها علی غیر وضوء إلا الطواف بالبیت فان فیه صلاة و الوضوء افضل «۱».

الرابع: صلاة الاموات

لخبر عبد الحمید: قلت لأبی الحسن (علیه السلام): الجنازة یخرج بها و لست علی وضوء، فان ذهبت أتوضأ فاتتنی الصلاة أ یجزینی ان اصلی و أنا علی غیر وضوء؟ قال (علیه السلام): تکون علی طهر احب إلیَّ «۲».

الوضوء لقراءة القرآن

الخامس: قراءة القرآن

و یشهد له خبر ابن فهد: ان قراءة المتطهر خمس و عشرون حسنة و غیره عشر حسنات «۳».

و فی حدیث الاربعمائة: لا یقرأ العبد القرآن إذا کان علی غیر طهر حتی یتطهر «۴».

و خبر محمد بن الفضیل عن أبی الحسن (علیه السلام): أقرأ المصحف ثمّ یأخذنی البول فاقوم فابول و استنجی و اغسل یدی و اعود إلی المصحف فاقرأ فیه؟ فقال (علیه السلام): لا حتی تتوضأ للصلاة «۵».

و اورد علی الاستدلال بالاولین: انهما انما یدلان علی کراهة القراءة علی غیر طهر، و علیه فیشکل الاتیان بالوضوء بقصد القراءة الکاملة، و علی الاخیر: بانه یدل

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الطواف حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب قراءة القرآن حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب قراءة القرآن حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب قراءة القرآن حدیث ۱.

]...[

علی انه یتوضأ للصلاة لا للقراءة، فهو علی خلاف المطلوب ادل.

و لکن یمکن دفع الاول: بان کراهة القراءة فی الفرض کراهة فی العبادة التی هی بمعنی اکملیة الفرد الآخر و اقلیة ثواب هذا الفرد منه، فالفرد الاکمل هو القراءة علی وضوء، مع انه یمکن جعل القراءة التی لا تکون مکروهة غایة للوضوء، و دفع الثانی: بان عدم دلالة هذا الخبر علی المطلوب لا یوجب عدم صحة التمسک بالاولین فتدبر.

السادس: الاذان

کما سیأتی الکلام فیه فی محله.

السابع: زیارة أهل قبور المؤمنین

کما عن جماعة، و قد صرح جماعة منهم بورود الخبر به.

الثامن: زیارة الائمة علیهم السلام،

و النصوص الواردة فی استحباب الوضوء لها کثیرة و تظهر لمن راجع الکتب المؤلفة فی ذلک.

التاسع: الدعاء و طلب الحاجة من اللّٰه تعالی

، و یشهد له صحیح ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): من طلب حاجة و هو علی غیر وضوء فلم تقض فلا یلومن إلا نفسه «۱». الظاهر فی ارادة الحث علیه.

العاشر: سجدة الشکر

و یشهد له خبر ابن الحجاج: من سجد سجدة الشکر لنعمة و هو متوضأ کتب اللّه له بها عشر صلوات، و محی عنه عشر خطایا عظام «۲».

الحادی عشر: ورود المسافر علی اهله

لما عن الامام الصادق (علیه السلام): من قدم من سفر فدخل علی اهله و هو علی غیر وضوء و رأی ما یکره فلا یلومن إلا نفسه.

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب سجدتی الشکر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۲۵

]...[

الثانی عشر: دخول کل من الزوج و الزوجة علی الآخر لیلة الزفاف

لصحیح «۱» أبی بصیر: سمعت رجلًا یقول لأبی جعفر (علیه السلام): انی قد اسننت و قد تزوجت امرأة بکراً صغیرة و لم ادخل بها، و أنی اخاف إذا دخلت علیَّ فرأتنی ان تکرهنی لخضابی و کبری، فقال أبو جعفر (علیه السلام): إذا دخلت فمرها قبل ان تصل الیک ان تکون متوضئة، ثمّ انت لا تصل إلیها حتی تتوضأ و صل رکعتین.

الثالث عشر: النوم

لما عن الامام الصادق (علیه السلام): من تطهر ثمّ آوی إلی فراشه بات و فراشه کمسجده «۲». و نحوه غیره من الروایات الکثیرة.

الرابع عشر: مقاربة الحامل

لما عن العلل فی وصیته (صلّی اللّه علیه و آله) لعلی (علیه السلام): إذا حملت امرأتک فلا تجامعها إلا و انت علی وضوء ... الخ «۳».

استحباب الوضوء للتجدید

القسم الثانی [ما أمر به فی حال الطهارة]

من اقسام الوضوءات المستحبة: ما امر به فی حال الطهارة، و هو الوضوء للتجدید، و استحبابه لذلک مما لا خلاف فیه و لا ریب.

و تشهد له النصوص البالغة حد التواتر: کخبر «۴» المفضل عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): من جدد وضوءه لغیر حدث جدد اللّه توبته من غیر استغفار.

و خبر «۵» ابن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): الوضوء بعد الطهر عشر

---

(۱) الوسائل- باب ۵۵- من ابواب مقدمات النکاح و آدابه حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۳ من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۸- من ابواب الوضوء حدیث ۷.

(۵) الوسائل- باب ۸- من ابواب الوضوء حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۲۶

]...[

حسنات.

و فی مرسل «۱» سعد: ان الطهر بعد الطهر عشر حسنات. و نحوها غیرها.

ثمّ ان مقتضی اطلاقها جواز التجدید ثالثاً و رابعاً فصاعداً، نعم یعتبر الفصل بین الوضوءین، فلو توضأ فلما تم شرع فیه ثانیاً فهکذا لا یصح، إذ مضافاً إلی ان ذلک مخالف لما علم من مذاق الشارع، لا تشمله النصوص لعدم صدق التجدید فی الفرض.

ثمّ ان المنسوب إلی المشهور عدم استحباب الغسل بعد غسل الجنابة و لا الوضوء بعده، و لکن مقتضی اطلاق المرسل استحبابهما، کما ان مقتضی اطلاق خبر ابن مسلم استحباب الثانی.

و دعوی ان عدم افتاء الاصحاب یکون اعراضاً عن الخبرین فیسقطان عن الحجیة، مندفعة بانه یکفی فی الحکم بالاستحباب وجود الروایة الضعیفة بناء علی التسامح کما هو الحق، فاذاً الاظهر استحباب الغسل بعد الغسل و الوضوء بعده.

القسم الثالث ما یستحب فی حال الحدث الاکبر

اشارة

و هو لأمور:

احدها لدفن المیت:

ففی خبر ابن مسلم و الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): توضأ إذا ادخلت المیت القبر «۲».

ثانیها لنوم الجنب:

و یشهد له صحیح الحلبی سئل أبو عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل ا ینبغی له ان ینام و هو جنب؟ فقال (علیه السلام): یکره ذلک حتی یتوضأ «۳». المحمول علی الکراهة لو سلم ظهوره فی الحرمة، مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً بقرینة خبر سماعة: و ان هو نام و لم یتوضأ و لم یغتسل فلیس علیه شیء «۴».

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۵۳- من ابواب الدفن حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۲۷

]...[

ثالثها: لأکله و شربه

لصحیح عبد الرحمن عن الامام الصادق (علیه السلام): قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): أیا کل الجنب قبل ان یتوضأ؟ قال (علیه السلام): انا لنکسل و لکن لیغسل یده فالوضوء افضل «۱».

و صحیح الحلبی عنه (علیه السلام) عن أبیه (علیه السلام): إذا کان الرجل جنباً لم یأکل و لم یشرب حتی یتوضأ «۲».

رابعها: لجماعه

ففی خبر الوشاء عن أبی الحسن الثانی (علیه السلام): کان أبو عبد اللّه (علیه السلام) إذا جامع و اراد ان یعاود توضأ للصلاة، و إذا اراد ایضاً توضأ للصلاة «۳».

یباح بکل وضوء جمیع الغایات

المقام الثالث فی مسائل

اشارة

الاولی:

هل تباح بکل وضوء جمیع الغایات المشروطة به

اشارة

أم لا، أم یفصل بین الاقسام الثلاثة المتقدمة؟ وجوه و اقوال، و تنقیح القول فی المقام یقتضی التکلم فی موارد.

الاول: فی الوضوء الواجب و المستحب نفساً، و الظاهر ان اباحة جمیع الغایات بهما موضع وفاق، و یظهر وجهه مما سنذکره فی المورد الثانی، و هو القسم الاول من المستحب، و المشهور اباحة جمیع الغایات به، بل عن المدارک: انها الظاهرة من مذهب

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الجنابة حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۲۸

]...[

الاصحاب.

اقول: بناء على المختار من ان الطهارة من عناوين الوضوء لا انها شيء يحصل منه، فلا ينبغي التوقف في الاكتفاء بما اتى به لغاية في الغايات الاخر لانه بتحقق الوضوء الصحيح الذي لا ينقض إلا بالحدث يتحقق ما هو شرط في جميع الغايات، فلا موجب للتكرار.

و أما بناء على مسلك المشهور من ان الطهارة تترتب على الوضوء، فلو توضأ لغاية صرح في دليلها بان الشرط في صحتها أو كمالها هو الطهارة فكذلك، اذ به تحصل الطهارة، فالغايات الاخر بين ما يكون مشروطاً بالطهارة، و ما يكون مشروطاً بالكون على وضوء أو بالوضوء، و في جميع الموارد لا موجب للتكرار لتحقق الشرط سواء كان هو الكون على وضوء، أو الوضوء أو الطهارة.

و لو توضأ لغاية صرح في دليلها بان شرط الصحة أو الكمال هو الكون على وضوء أو الوضوء، فقد يتوهم عدم الاكتفاء به للغايات المشروطة بالطهارة، لاحتمال عدم حصولها به، و لكنه توهم فاسد، إذ مقتضى اطلاق نصوص النواقض- بناء على مسلك القوم من جهة تضمنها- ان الحدث ينقض الوضوء هو مطهرية كل وضوء و رفعه للحدث، و إلا لم يكن وجه لإطلاق ناقضية الحدث كما لا يخفى، مضافاً إلى تضمين جملة منها كون الوضوء مطهراً من الحدث، لاحظ الحسن كالصحيح عن علل الفضل عن الامام الرضا (عليه السلام): انما وجب الوضوء مما يخرج من الطرفين خاصة و من النوم دون سائر الاشياء، لان الطرفين هما طريق النجاسة و ليس للانسان طريق يصيبه النجاسة من نفسه إلا منهما، فامروا بالطهارة عند ما تصيبهم تلك النجاسة «۱». فان ظاهره و ان كان يشهد لما اخترناه من ان الطهارة من عناوين الوضوء لا مما يتولد منه،

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب نواقض الوضوء حديث ۷.

]...[

و لكن مع الاغماض عن ذلك و تسليم كونها متولدة منه يشهد لحصولها من كل وضوء باطلاقه، و خبره الآخر عنه (عليه السلام): انما امر بالوضوء و بدء به لان يكون العبد طاهراً إذا قام «۱».

فتحصل مما ذكرناه: ان الاقوى في هذين المقامين اباحة جميع الغايات المشروطة بالوضوء أو بالطهارة بكل وضوء-

القيد و الداعي

المورد الثالث: لا إشكال في ان القسم الثاني من المستحب ان وقع على نحو ما قصد لم يؤثر إلا فيما قصد له، و كذلك في القسم الثالث فانه لا يؤثر اباحة ما اشترط بعدم الحدث و الطهارة، و ان كان الاكتفاء به لغايات متعددة ما لم يتحقق الناقض هو الاقوى، فلو توضأ الجنب للأكل يكتفي به للجماع ايضاً، إذ دعوى ان مقتضى أصالة عدم التداخل لزوم تعدد الوضوء لتعدد الغايات مندفعة بان الظاهر من نصوص مشروعيته للغايات في حال الحدث الاكبر، أما اعتبار كونه على وضوء كما هو الاظهر، أو ارتفاع مرتبة من الحدث به، و على كلا التقديرين الاكتفاء به في غاية الوضوح و لا كلام فيه.

انما الكلام فيما لو انكشف الخطأ بان كان محدثاً بالاصغر فلم يكن وضوئه تجديدياً و لا مجامعاً للاكبر، فقد فصل فقيه عصره في العروة فقال: قوى القول بالصحة و اباحة جميع الغايات به إذا كان قاصداً لامتثال الامر الواقعي المتوجه إليه في ذلك الحال بالوضوء، و ان اعتقد انه الامر بالتجديدي منه مثلًا فيكون من باب الخطا في

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الوضوء حديث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۳۰

]...[

التطبیق و تکون تلک الغایة مقصودة له علی نحو الداعی لا التقیید بحیث لو کان الامر الواقعی علی خلاف ما اعتقده لم یتوضأ، أما لو کان علی نحو التقیید کذلک ففی صحته حینئذ اشکال.

و قوی البطلان فی هذه الصورة جمع ممن تاخر عنه منهم المحقق النائینی رحمه اللّه، و محصل ما قیل فی الفرق بین الصورتین: انه إذا کان قصده امتثال الامر الفعلی المتوجه إلیه فهو قاصد لامتثال الامر بالوضوء المطهر، و لا ینافیه اعتقاد کونه الامر بالتجدیدی، إذ الخطاء فی اعتقاد الصفة مع عدم اخذها قیداً فی الموضوع لا یمنع من قصد ذات الموصوف، و تحققه و اتصافه بوصف یغایر ذلک الوصف، مثلًا لو علم بان اکرام زید لازم، و تخیل انه لکونه جاراً واجب الاکرام فاکرمه و قصد به الامر الواقعی فقد امتثل امره، و ان کان لزومه من جهة کونه عالماً.

و اما إذا کان قصده امتثال الامر بالوضوء التجدیدی منه بنحو التقیید، فبما انه بانتفاء القید ینتفی المقید، فلا یکون ممتثلًا للامر الواقعی المتوجه إلیه، و بعبارة اخری: ما قصد لا واقع له، و ما له واقع لم یقصد، و هذا بخلاف الصورة الاولی فانه علی الفرض قاصد لامتثال الامر الواقعی.

اقول: الاقوی هو الصحة فی الصورتین، و ذلک لانه لا ینبغی التوقف فی ان المیزان فی صحة العبادة الاتیان بذات المأمور به بجمیع قیوده متقرباً إلی اللّه تعالی، و لا یعتبر فیها شیء آخر، و لو نقصت عن ذلک لا تصح.

و علیه فلو صلی فی اول الوقت بتخیل انه آخر الوقت صحته صلاته، ان کان ذلک بنحو التقیید، لان قصده ذلک لا یکون احد المبطلات، و المفروض اتیان الصلاة تامة متقرباً إلی اللّه تعالی، و لو صلّی صلاة العصر بتخیل انه صلی الظهر لم تصح علی القاعدة، و ان کان قصد الامر بالعصر علی نحو الداعی، لان حقیقة صلاة الظهر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۳۱

]...[

تغایر حقیقة صلاة العصر، کما یکشف عن ذلک اختلاف احکامهما، فاذا لم یقصد حقیقة احداهما، و قصد الاخری لا تقع عنها لعدم تحققها.

و بالجملة: المیزان فی الصحة هو ما ذکرناه من غیر فرق بین الداعی و القید، و علی ذلک فبما ان المستفاد من النصوص ان الوضوء حقیقة واحدة، و ان اختلاف الآثار انما یکون من جهة اختلاف حالات المتوضأ، إذ مثلًا تارة یکون محدثاً بالحدث الاصغر و اخری یکون متطهراً، و علی الاول یکون وضوئه رافعاً للحدث، و علی الثانی یکون تجدیدیاً، و هذا لا یوجب الاختلاف فی الحقیقة، و یؤیده ما عن ظاهر الاخبار و الاصحاب من ان الحکمة فی تشریع الوضوء التجدیدی تدارک ما فی الطهارة الاولی من الخلل، و حینئذ فمن قصد التجدیدی و کان فی الواقع محدثاً فقد اتی بالوضوء مع جمیع قیوده متقرباً إلی اللّه تعالی، و حیث انه یکون محدثاً فیترتب علی وضوئه رفع الحدث و ان کان قصده الامر بالتجدیدی علی وجه التقیید.

و دعوی انه إذا قید وضوءه بالتجدیدی و قصد الاتیان به کذلک فاذا لم یکن تجدیدیاً فوضوؤه ذلک لا یکون مقصوداً مندفعة بانه إذا لم یکن هذا العنوان دخیلًا فی المأمور به کما عرفت بل کان من العناوین المنطبقة علیه من جهة وقوعه بعد وضوء آخر، فمن قصد هذا العنوان و تعلقت ارادته بایجاده فقد انبعثت عنها ارادة اخری إلی معنونة، فذات الوضوء مقصود بتبع ارادة التجدید. فتدبر فانه دقیق.

مع ان هذا الوجه لا- یختص بصورة التقیید، بل یعم ما إذا کان ذلک علی نحو الداعی، إذ مع اعتقاد ان وضوءه تجدیدی لا محالة یقصد ذلک الوضوء فغیره غیر مقصود و ان کان لو اعتقد عدم کونه کذلک لقصد غیره.

فتحصل مما ذکرناه: ان ما عن الشیخ و المحقق و جماعة بل عن بعض دعوی الاجماع علیه من الحکم بالصحة فی الصورتین هو الاقوی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۳۲

]...[

[عدم قصد الموجب فی الوضوء]

المسألة الثانیة: لا یجب فی الوضوء قصد الموجب،، بان یقصد الوضوء لاجل النوم بلا خلاف، و عن المدارک: دعوی الاجماع علیه، و یشهد له الاصل بعد عدم الدلیل علی اعتباره، و مما ذکرناه فی المسألة الاولی یظهر انه لو قصد احد الموجبات و انکشف ان الواقع غیره صح الوضوء، و ان کان علی وجه التقیید.

کفایة الوضوء الواحد للاحداث المتعددة

المسألة الثالثة: یکفی الوضوء الواحد إذا اجتمعت فی المکلف اسباب متعددة للحدث الاصغر متحدة بالنوع أو مختلفة دفعة أو مترتبة اجماعاً بل ضرورة عند العلماء کما فی طهارة شیخنا الاعظم رحمه اللّه.

و یشهد له ان النصوص «۱» الواردة فی الاحداث جلها تتضمن ناقضیة جملة من الامور للوضوء، و بدیهی ان الشیء إذا انتقض و انعدم لا- معنی لناقضیة شیء آخر له، و لا- زم ذلک هو الاتیان بالوضوء لکل ما اشترط به، أو بالطهارة مرة واحدة، نعم بعضها یکون لسانه موجبیة الحدث الخاص للوضوء کقول الامام علی (علیه السلام) فی خبر عبد الرحمن بن الحجاج: من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب علیه الوضوء «۲». و لکن الظاهر کونه وارداً فی مقام بیان ناقضیة النوم فی حال القعود التی هی محل الکلام و الخلاف، لا موجبیة کل فرد من افراد النوم للوضوء.

فالمستفاد من مجموع النصوص ان الوضوء انما یجب فیما إذا حصل للمکلف صفة مخصوصة و هی المعبر عنها بالحدث، و لتلک الصفة اسباب متعددة ان اقترنت ترتب

---

(۱) لاحظ ابواب نواقض الوضوء سیما الباب الثالث من ابوابها من الوسائل.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۳۳

]...[

الحدث علی مجموعها و ان ترتبت استند الی المتقدم دون المتأخر.

و بذلک ظهر صحة الوضوء و الاکتفاء به إذا اجتمعت الاسباب المتعددة، و ان قصد رفع احدها، بل و لو قصد رفع اثر المتأخر، لان قصد هذه الامور اجنبی عن ما هو موضوع الحکم، نعم لو لزم من ذلک خلل فی القربة أو لزم التشریع المحرّم بطل.

إذا اجتمعت الغایات الواجبة و المستحبة

المسألة الرابعة: لا كلام فی صحة الوضوء إذا اتی به قبل دخول وقت الصلاة أو غيرها من الواجبات المشروطة به بداعی الامر النفسی، كما انه لا إشكال فی صحته لو اتی به بعده بداعی الامر الغيری الوجوبی المتعلق به، انما الكلام فی صحة الاتيان به بعد دخول الوقت بداعی الامر الاستحبابی النفسی المتعلق به، أو بداعی الامر الغيری الاستحباب المتعلق به فيما إذا اجتمعت الغايات الواجبة و المستحبة، كأن يتوضأ بعد دخول وقت الصلاة لصلاة النافلة لا الفريضة.

فعن ظاهر كثير: عدم جواز الوضوء بنية الندب لمن عليه وضوء واجب، و استدل له: بانه بعد دخول الوقت يكون واجباً، و حيث ان اجتماع الوجوب و الندب فی متعلق واحد و لو من جهتين طوليتين أو عرضيتين ممتنع لكونه من قبيل اجتماع الضدين، فلا- محالة يندكّ الامر الاستحبابی، و مع عدمه يكون قصده غير موجب للعبادية.

و قد اجابوا عن ذلك باجوبة غير تامة، و الصحيح فی الجواب: انه بناء علی ما اخترناه تبعاً لمشايخنا من ان الفارق بين الندب و الوجوب ليس اختلاف الطلب فيهما بل يكون الاختلاف فی الملاك المستلزم لورود الترخيص فی الترك و عدمه من دون ان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۲۳۴

]...[

يختلف الطلب و يكون فی احدهما اضعف من الآخر، لا معنی لاندكاك الامر الاستحبابی و تبدله بالامر الوجوبی.

نعم إذا عرض الوجوب يتبدل الترخيص فی الترك الناشئ عن اللااقتضائية بعدم الترخيص من جهة حدوث الملاك الملزم، و علی ذلك فلا- تنافی بين استحبابه بنفسه أو لغاية مندوبة، و بين وجوبه لغاية واجبة لا- بمعنی كونه محكوماً بحكمين، بل بمعنی كونه محكوماً بحكم واحد، و يكون الوضوء حينئذ ذا ملاكين: احدهما: لا يقتضی المنع من الترك، و الآخر: يقتضيه، و بما ان المقرب حال كونه ملحوظاً بنفسه أو حال كونه مقدمة لغاية مندوبة لا غير هو ذات الطلب لا بقيد انه مما رخص فی مخالفته، فيصح الاتيان به حال كونه مقدمة لغاية مندوبة و واجبة إذا قصد التقرب بالامر الاستحبابی.

مع انه لو تنزلنا عن ذلك و سلمنا ان الفارق بين الوجوب و الندب انما يكون اختلاف الطلب فيهما بالشدة و الضعف، فالامر الاستحبابی و ان كان مندكاً فی ضمن الامر الوجوبی، إلا ان المعدوم حينئذ ليس هو ذات الطلب بل حده و مرتبته، و عليه فبما ان المقرب هو ذات الطلب لا حيثية ضعفه، فيصح الاتيان به بداعی ذات الطلب الموجود فی تلك المرتبة الاستحبابية، و ان كانت تلك المرتبة متبدلة إلی مرتبة اقوی منها.

مضافاً إلی انه علی فرض تسليم عدم بقاء الامر الاستحبابی لا بذاته و لا بقيده و مرتبته، فبما ان ملاكه موجود فيصح الاتيان به بداعی ملاكه، مع ان دعوی بقاء الاستحباب النفسی بحده و مرتبته بالفعل قوية جداً، إذا لأمر الوجوبی الغيری لم يتعلق بذات ما تعلق به الامر الاستحبابی حتی يندك احدهما فی الآخر، بل تعلق به بداعی الامر الاستحبابی، فالموضوع متعدد فلا مانع من الالتزام بانهما موجودان بالفعل.

فتحصل: ان الاقوی صحة الاتيان بالوضوء بعد دخول الوقت بداعی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۲۳۵

]...[

الاستحباب.

النية

المقام الرابع: لا إشكال فی اعتبار النية

اشارة

و هی الارادة المحركة للعضلات نحو الفعل أعم من ان تكون ارادة اجمالية أو تفصيلية فی الوضوء، كما لا خلاف فيه لان الفعل غير الصادر عن الاختيار لا يتصف بالحسن و القبح و لا يتعلق به الامر.

و كذلك يعتبر بلا خلاف نية القربة، بل اعتبارها منسوب إلى علمائنا فی كلمات جماعة من الفحول للاجماع على كونه من العبادات، و اعتبارها فيها لعله من الضروريات، و تشير إليه نصوص كثيرة. كخبر أبی بصير عن الامام الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن حد العبادة التی إذا فعلها فاعلها كان مؤدياً، قال (عليه السلام): حسن النية بالطاعة «۱».

نعم هاهنا اشكال معروف، و هو ان منشأ عباديته اما ان يكون هو الامر الغيری المتعلق به، أو يكون تعلق الامر النفسی بنفسه، و الاول مستلزم للدور، إذ بما ان حاله ليس كحال بقية المقدمات ليكون مطلق وجوده مقدمة، بل المقدمة هو ما اتی به عبادة، فالامر الغيری يتوقف على عباديته، فلو توقفت عباديته عليه لزم الدور.

و الثانی فاسد لوجهين: الاول: انعدامه عند عروض الوجوب الغيری، الثانی انه يصح الاتيان به بداعی امره الغيری من دون الالتفات إلى الامر النفسی المتعلق به.

و اجيب عنه بوجوه: (۱) ما ذكره المحقق الخراسانی رحمه اللّه: بان متعلق الامر

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب مقدمة العبادات الحديث ۲.

]...[

الغيری بما انه الوضوء المأمور به بالامر الاستحبابی، فقصد الامر الغيری يكون قصداً لذلك الامر النفسی، إذ الامر لا يدعو إلا إلى ما تعلق به.

و فيه: ان قصد الامر ليس له واقع خارجی يلائم مع عدم الالتفات و اعتقاد العدم بل قوامه يكون بالالتفات، فمع عدمه لا قصد فكيف يصح قصد الامر الغيری بدونه.

(۲) ما اختاره المحقق النائينی رحمه اللّه و هو: ان الموجب لعباديته ليس هو الامر النفسی المتعلق بنفسه، و لا الأمر الغيری المتعلق به، بل هناك امر ثالث و هو الموجب لكونه عبادة، لان الامر النفسی المتعلق بالصلاة مثلًا كما ان له تعلقاً بالاجزاء و هو موجب لكونها عبادة، فكذلك له تعلق بالشرائط، فلها ايضاً حصة من الامر، و هی الموجبة لعباديتها.

و فيه: ان الشرائط ليست مما ينبسط عليه الامر النفسی بل الامر المتعلق بالمقيد يكون له تعلق بالتقيد لا بالقيد، و هذا هو الفارق بين الاجزاء و الشرائط كما حققناه فی محله.

(۳) ما ذكره الشيخ الاعظم رحمه اللّه فی طهارته، و حاصله: ان الوضوء فی نفسه ليس رافعاً للحدث، بل ينطبق عليه عنوان واقعی راجح فی ذاته رافع للحدث، و تحقق ذلك العنوان متوقف على القصد و لما كان ذلك العنوان مجهولًا وجب القصد إليه اجمالًا باتيانه بقصد امره من جهة انه لا يدعو إلا إلى ما تعلق به، فاتيانه بقصد الامر و عبادة ليس لاجل كونه معتبراً فيه بذاته، بل من جهة انه طريق إلى قصد عنوان المأمور به.

و فيه: ان قصد ذلك العنوان كما يمكن بذلك، يمكن بقصد الامر بنحو التوصيف، و بقصد عنوان المقدمية، لانه من العناوين الطارئة

علی ذلک العنوان، فلازم ما ذکره قدس سره عدم اعتبار قصد الامر فیه، و هو کما تری.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۳۷

]...[

و التحقیق فی الجواب یقتضی ان یقال: بعد ما لا شبهة فی ان کل مقدمة من مقدمات الواجب النفسی إذا اتی بها بقصد التوصل بها إلی ذیها تصیر عبادة، إذ لا یعتبر فی الاتصاف بالعبادیة سوی الاتیان بما هو قابل للاضافة إلی المولی مضافاً إلیه، و بدیهی ان المقدمة کذلک.

ان الامر الغیری المتعلق بالوضوء و ان کان یتوقف علی کونه عبادة، إلا ان کونه عبادة لا یتوقف علی تعلق الامر الغیری به، فلزوم الاتیان به عبادة لیس من جهة الامر الغیری، بل من جهة کون المقدمة عبادة مع قطع النظر عنه، و لعله إلی ذلک یرجع ما ذکره من الوجه الثانی فی الکفایة نقلًا عن الشیخ الاعظم رحمه اللّه فتدبر.

ثمّ ان فی المقام فروعاً و هی: عدم لزوم قصد الوجوب أو الندب لا وصفاً و لا غایة، و لزوم التعیین، و انحصار الداعی القربی فی الامر و المحبوبیة، و اعتبار الخلوص فی النیة، و حکم الضمیمة فی النیة باقسامها الثلاثة. و اقسام الریاء قد تعرضنا لها فی الجزء الرابع من هذا الشرح فی مبحث النیة، فلا حاجة إلی التکرار، و من اراد الوقوف علیها فلیراجعه.

فی اعتبار نیة الرفع و الاستباحة و عدمه

نعم فی المقام فروع لا بد من التعرض لها:

الاول: لا یجب فی الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحة کما نسب إلی جماعة من اعاظم المتأخرین، و عن بعض کتب الشیخ: لزوم نیة رفع الحدث، و عن السید رحمه اللّه: اعتبار نیة الاستباحة، و عن الحلبی و القاضی و الراوندی و ابنی حمزة و زهرة:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۳۸

]...[

اعتبارهما معاً، و عن المبسوط و السرائر و المعتبر و اکثر کتب المصنف رحمه اللّه و الشهید: اعتبار احدهما تخییراً.

و یدل علی المختار: الاصل، و اطلاق النصوص بعد عدم الدلیل علی الاعتبار، إذ لا شبهة فی عدم مقدمیه نیة ذلک لذات الوضوء کما تشهد له النصوص المتضمنة لبیان الوضوء، کما لا ینبغی التشکیک فی عدم دخلها فی العبادیة، لانها تتحقق مع اضافة الفعل إلی المولی بلا توقف علی شیء آخر، و ظهور الادلة فی ان الوضوء الصحیح یکون مبیحاً و رافعاً للحدث غیر قابل للانکار.

و قد استدل لاعتبار قصدهما أو احدهما: بقولهم (علیهم السلام) «۱»: إذا زالت الشمس وجب الطهور و الصلاة. بدعوی ان المأمور به هو عنوان الطهور فیجب قصده و قصد رفع الحدث به، و بقوله تعالی إِذٰا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلٰاةِ فَاغْسِلُوا «۲ ...» الخ إذ الظاهر منه ان المأمور به هو الوضوء للصلاة، فلا بد من ایقاعه لاجل الصلاة أی اباحتها، و بقوله (صلّی اللّه علیه و آله): لکل امرء ما نوی «۳». فاذا لم ینو رفع الحدث لم یقع، و بانه انما شرع لذلک فان لم یقصد رفع الحدث لم یقصد الوضوء علی الوجه المأمور به الذی شرع له، و بان الوضوء مشترک بین الرافع و غیره فوجب تمییزه بالقصد، و بان صیرورته عبادیاً تتوقف علی ذلک، و إلا فمجرد قصد الامر الغیری غیر موجب لذلک.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلما عرفت من ان الطهور عنوان منطبق علی الوضوء بذاته، مع ان المأمور به لو کان هو ما یحصل من الافعال الخاصة لا محالة یکون هذا

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقیت.

(۲) سورة المائة آیة ۸.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب مقدمة العبادات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۳۹

مقارنة لغسل الوجه أو لغسل الیدین المستحب

الامر توصلیاً لا یعتبر فی سقوطه سوی حصول متعلقه علی أی وجه، و ما یکون تعبدیاً هو الامر بالافعال المحصلة لذلک العنوان فتدبر.

و أما الثانی: فلأنه یدل علی توقف الصلاة علی هذه الافعال، لا علی توقف مقدمیتها علی قصد التوصل.

و أما الثالث: فلأن العناوین المنطبقة علی الافعال لا بد فی تحققها من القصد و النیة، و أما الآثار و الفوائد المترتبة علیها فلا یتوقف ترتبها علی النیة، أ لا تری انه لو توضأ للصلاة یباح له غیرها مما یشترط فیه الطهارة و ان لم ینوه.

و أما الرابع: فلأن مشروعیة الوضوء لذلک لا تقتضی توقف تأثیر الوضوء فی حصول الطهارة علی قصده، بل تأثیر السبب لشیء فیه لا یتوقف علی العلم بالسببیة فضلًا عن قصده.

و أما الخامس: فلأن الوضوء بالنسبة إلی شخص واحد فی حال واحد لا یکون مشترکاً بین الرافع و غیره کی یلزم تمییزه بالقصد.

و أما السادس: فقد عرفت ان الوضوء مستحب فی نفسه، فیمکن التعبد به بلا نظر إلی غایاته.

فتحصل: ان الاقوی علی اعتبار قصد رفع الحدث أو الاستباحة.

وقت النیة

الثانی: المشهور بین الاصحاب لزوم مقارنة النیة الغسل الوجه أو لغسل الیدین المستحب بناء علی کون غسل الیدین من الاجزاء المستحبة.

و بما ان المسألة خالیة عن النص فیتعین الرجوع إلی ما تقتضیه القواعد، و هی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۴۰

و استدامتها حکماً حتی یفرغ، و غسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلی محادر شعر الذقن طولًا و ما اشتملت علیه الابهام و الوسطی

تقتضی عدم اعتبار المقارنة، إذ النیة المعتبرة فیه کسائر العبادات هی الموجبة لصیرورة العمل اختیاریاً، و مضافا إلی المولی لا خصوص الارادة التفصیلیة، فکما انه لو نوی مقارناً لاول جزء من اجزاء الوضوء یقع الوضوء عبادة و امتثالًا للامر، کذلک لو نوی حال الاخذ بمقدمات العمل و کانت النیة باقیة فی النفس إلی حین الوضوء.

الثالث: ان الاصحاب بعد ما فسروا النیة بالارادة التفصیلیة و الصورة المخطرة حکموا بلزوم استدامتها حکماً حتی یفرغ، و لکن بناء علی تفسیره بما ذکرناه أی الداعیة إلی العمل فیجب استدامتها حقیقة، و الدلیل علی اعتبار الاستدامة واضح لان الوضوء لیس إلا مجموع الاجزاء، فما دل علی اعتبار النیة فیه یدل علی اعتبارها فی کل جزء من اجزائه.

[الثانی] غسل الوجه

اشارة

و الثانی من فروض الوضوء: غسل الوجه اجماعاً بل ضرورة من الدین، و یشهد له مضافاً إلی ذلک من الکتاب قوله تعالی إِذا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَکُمْ «۱ ...» الخ و من السنة نصوص متواترة سیمر علیک بعضها.

و هو هنا من قصاص شعر الرأس إلی محادر الذقن طولًا بلا خلاف و لا إشکال، بل نسبه فی المعتبر و المنتهی إلی مذهب أهل البیت علیهم السلام کما فی طهارة شیخنا الاعظم رحمه اللّه و ما اشتملت علیه الابهام و الوسطی عرضاً بلا خلاف کما عن غیر واحد.

---

(۱) سورة المائدة آیة ۸.

]...[

و یشهد لذلک صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) حیث قال له: اخبرنی عن حد الوجه الذی ینبغی ان یوضأ الذی قال اللّه عز و جل، فقال (علیه السلام): الوجه الذی امر اللّه عز و جل بغسله الذی لا ینبغی لأحد ان یزید علیه و لا ینقص منه، ان زاد علیه لم یؤجر و ان نقص منه اثم، ما دارت علیه الوسطی و الابهام من قصاص شعر الرأس إلی الذقن، و ما جرت علیه الاصبعان مستدیراً فهو من الوجه، و ما سوی ذلک لیس من الوجه، فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال (علیه السلام): لا «۱».

و فی روایة «۲» الکلینی رحمه اللّه السبابة مع الوسطی و الابهام، و حیث ان حمل (الواو) علی معنی أو خلاف الظاهر و مستلزم للتنافی بین التحدیدین، فالخبران متحدان مفاداً، فذکرها حینئذ انما یکون لورود الخبر مورد الغالب. و قد بین (علیه السلام) حد الوجه عرضاً بقوله (علیه السلام): ما دارت ... الخ، و طولًا بقوله (علیه السلام): من قصاص ... الخ، و قوله (علیه السلام): و ما جرت علیه الاصبعان. تاکید لبیان العرض، کذا ذکره جماعة من الاصحاب.

و اورد علیهم بایرادات (۱): ما عن شیخنا البهائی: و هو انه بناء علی ذلک تدخل النزعتان أی البیاضان المکتنفان بالناصیة و الصدغان، و المعروف بین الاصحاب فی تفسیر الصدغ: انه الشعر الذی بعد انتهاء العذار المحاذی لرأس الاذن، و ینزل عن رأسها قلیلًا، لان الاولیین تحت القصاص و الأخیرین داخلان فیما حوته الاصبعان، مع ان خروج الاولیین اجماعی، و الاخیران خارجان بنص الروایة، و لذلک حمل الروایة علی معنی آخر، و هو ان المراد من قوله (علیه السلام): ما دارت علیه ... الخ دوران الاصبعین من القصاص إلی الذقن لتشکیل شبه الدائرة الحقیقیة التی یکون قطرها

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

]...[

ما بین الاصبعین، و قوله (علیه السلام): و ما جرت علیه الاصبعان. ذکر إیضاحاً حیث انه کالصریح فی ان کلًا من طول الوجه و عرضه شیء واحد، و هو ما اشتمل علیه الاصبعان عند دورانهما.

و فیه: ان المراد من القصاص بقرینة ان النزعتین محاذیتان للناصیة التی هی من الرأس و خارجتان عن التسطیح الذی ینفصل به الوجه عن الراس، هو قصاص الناصیة و منتهاها و ما یحاذیه من جانبیه، و علی ذلک فتکون النزعتان خارجتین علی کلا التفسیرین، و أما

الصدغ فان فسر بما ذكرناه كما عن المصنف رحمه اللّه فی المنتهی فهو خارج علی كلا التفسيرين، و ان فسر بما بين العين و الاذن كما عن بعض، أو بالشعر المتدلی علی هذا الموضع كما عن جماعة فيدخل بعضه فی الوجه علی كلا التفسيرين، فالتصريح بخروج الصدغ عن الوجه لا- يكون معيناً لإرادة ما ذكره رحمه اللّه، و لا يبعد دعوی انه يؤيد كون المراد منه ما ذكرناه تبعاً للمصنف رحمه اللّه.

مع ان مقتضی ما ذكره رحمه اللّه خروج مقدار من اسفل الوجه أو اعلاه الذی هو داخل فيه بالنص و الاجماع، لان ما بين الاصبعين اقل من ما بين القصاص و الذقن كما هو واضح، بل يخرج بعض طرفی الجبهة، و اغلب الجبينين ايضاً، مع انها من الوجه اجماعاً و نصاً.

(۲) ان التحديد الاول للطول لا يناسب التعبير بالدوران إذ ليس هو من الدوران فی شیء.

و فيه: ان الظاهر كون التعبير به بملاحظة ان الوجه مدور بتدوير الرأس، فوضع الابهام و الوسطی عليه يوهم تحقق الدائرة، و ان شئت قلت: ان المراد به الجريان، و التعبير عنه به لانه يحصل منه شبه دائرة.

(۳) ان قوله (عليه السلام) فی التحديد العرضی مستديراً ينافی ما ذكروه، إذ لا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۲۴۳

]...[

استدارة فيه، مع انه كان ينبغی ان يقول مستديرين لكونه حالًا من الاصبعين.

فتحصل مما ذكرناه: ان الاظهر ما ذكره المشهور فی تفسير الصحيح.

فروع

[من كان هيئته علی وجه غير متعارف]

الاول من خرج وجهه أو يده عن المتعارف، و من انحسر شعره عن الحد المتعارف، و من نبت الشعر علی جبهته، يرجع كل منهم إلی المتعارف، إذ لا ريب فی ان التحديد الواقع فی الاخبار انما اريد به بيان ما هو الطريق لمعرفة حد الوجه الذی امر اللّه بغسله، و الوجه له مفهوم واحد ذو افراد مختلفة من حيث الصغر و الكبر، لا ان له مفاهيماً عديدة علی حسب اختلاف خلقة المكلفين.

و علی ذلك فمن انحسر شعره عن المتعارف و ساوی بعض مقدم رأسه جبهته لا يجب عليه غسل ذلك المقدار لخروجه عن الوجه عرفاً، كما ان من نبت الشعر علی جبهته بما ان القصاص الذی علی الجبهة داخل فی الوجه عرفاً، يجب غسله، و من خرجت يده عن المتعارف، و كان وجهه متعارفاً، فان كانت اصابعه طويلة فحيث لا يحتمل دخول اذنيه فی الوجه فلا بد له من الرجوع إلی المتعارف، كما انه إذا كانت اصابعه قصيرة لا- يحتمل خروج خديه عن الوجه يتعين عليه الرجوع إلی المتعارف، و أما من خرج وجهه عن المتعارف فرجوعه إلی المتعارف لا- يراد به انه يغسل من الوجه العريض بمقدار اصابع المستوی، بل المراد منه انه يفرض له اصابع مناسبة علی نحو اصابع المستوی لوجهه، و بمعناه انه يقدر المستوی و يحد بحدود يؤخذ علی نسبة تلك الحدود من غيره كما فی الجواهر و غيرها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۲۴۴

]...[

لزوم اجراء الماء

الفرع الثانی: المشهور بین الاصحاب وجوب اجراء الماء و عن المجلسی رحمه اللّه: دعوی الاتفاق علیه.

و یدل علیه: ما تضمن الامر بالغسل لأخذ الجریان فی مفهومه کما عن الانتصار و السرائر و المنتهی و القواعد و الذکری و غیرها، و عن کاشف اللثام: انه یشهد به العرف و اللغة، فما عن الحدائق و بعض تحقیقات الشهید الثانی رحمه اللّه من الاستشکال فی اخذه فی مفهومه فی غیر محله.

و یشهد له ایضاً صحیح علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): عن الرجل لا یکون علی وضوء فیصیبه المطر حتی یبل رأسه و لحیته و جسده و یداه و رجلاه هل یجزیه ذلک من الوضوء قال (علیه السلام): ان غسل فان ذلک یجزیه «۱». فان جوابه (علیه السلام) یدل علی اعتبار شیء آخر فی الغسل غیر وصول الماء.

و صحیح زرارة: کل ما احاط به الشعر فلیس للعباد ان یطلبوه و لا یبحثوا عنه و لکن یجری علیه الماء «۲». و نحوه ما ورد فی الغسل کصحیح محمد الآتی: ما جری علیه الماء فقد طهر. لعدم الفصل بینه و بین الوضوء.

و دعوی انه لا یمکن تقیید مطلقات الغسل بناء علی عدم اخذ الجریان فی مفهومه بها لعدم کونها فی مقام البیان من هذه الجهة، فیمکن ان یکون التعبیر بالجریان جریاً علی الغالب، مندفعة بان حمل القید علی الغالب خلاف الظاهر، بل الظاهر من کل قید هو الاحترازیة، و علیه فظاهر هذه النصوص اعتبار الجریان، و عدم و کونه

---

(۱) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۶- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

]...[

فی مقام البیان یمنع من التمسک بالاطلاق لاعن هذا الظهور.

ثمّ انه قد یتوهم التنافی بین ذلک و نصوص التشبیه بالدهن کمصحح زرارة و محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): انما الوضوء حد من حدود اللّه تعالی لیعلم اللّه من یطیعه و من یعصیه، و ان المؤمن لا ینجسه شیء انما یکفیه مثل الدهن «۱». و نحوه غیره.

و فیه: ان هذه النصوص لا تنافی جریان الماء و حرکته من محل إلی محل آخر، فالجمع بینهما و بین ما دل علی اعتبار الجریان یقتضی ان یقال انها سیقت لبیان عدم اعتبار الماء الکثیر، و انه یکفی ما یوجب جریان الماء و بعبارة اخری: انها سیقت لبیان اقل افراد مسمی الغسل.

و یشهد لذلک موثق اسحاق عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): ان علیاً (علیه السلام) کان یقول: الغسل من الجنابة و الوضوء یجزی من الماء ما اجری من الدهن الذی یبل الجسد. «۲»

وجوب الابتداء بالاعلی

الفرع الثالث: صرح غیر واحد بلزوم الابتداء بالاعلی، و عن المدارک: نسبته إلی المشهور، و عن بعض حواشی الالفیة: دعوی الاجماع علیه.

و تنقیح القول فی هذا الفرع یقتضی التکلم فی مقامات: الاول: هل یجب البدأة بالاعلی أم لا؟ وجهان: اظهرهما الاول لحکایة الامام

(۱) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۴۶

]...[

الباقر (علیه السلام) وضوء النبی (صلّی اللّه علیه و آله) فی جملة من النصوص، ففی صحیح زرارة قال: حکی أبو جعفر (علیه السلام) وضوء رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) فدعا بقدح من ماء فادخل یده الیمنی فاخذ کفاً من ماء فاسد لها علی وجهه من اعلی الوجه، ثمّ مسح بیده الجانبین جمیعاً «۱». و نحوه غیره.

و دعوی اجمال الفعل لاحتمال ان یکون احد افراد الواجب مندفعة بانه انما ورد فی مقام البیان، فان حکایة الباقر (علیه السلام) له انما تکون لذلک، و لذا تری ان الظاهر منه ان زرارة فهم منه الخصوصیة، کما ان دعوی ان الخبر غیر ظاهر فی کون المحکی هو خصوص الواجب لانه من الجائز ارادة حکایة ما یشتمل علی بعض المندوبات، فاسدة، إذ بعد تسلیم ظهور النقل فی الرجحان، بما انه لم یرد فی ترکه الترخیص، یتعین حمله علی ارادة الوجوب کما هو الشأن فی جمیع الموارد، إذ الوجوب انما ینتزع من طلب الشیء مع عدم ورود الترخیص فی الترک کما اشرنا إلیه فی هذا الشرح مراراً، و اشتمال الخبر علی بعض الخصوصیات المستحبة لا یوجب ظهوره فی ارادة الاستحباب، فان رفع الید عن ظاهر الطلب بالنسبة إلی بعض القیود بدلیل آخر لا یصلح قرینة لصرفه عن ظاهره بالنسبة إلی ما لم یرد فیه ذلک، مع ان المحکی عن المصنف رحمه اللّه فی المنتهی و الشهید فی الذکری انهما قالا بعد احد تلک النصوص: روی «۲» انه قال بعد ما توضأ: ان هذا وضوء لا یقبل اللّه الصلاة إلا به. و هو ظاهر فی ان المراد باسم الاشارة الوضوء المذکور مع تمام الخصوصیات، و استحباب بعضها بدلیل خارجی لا یکون قرینة للحمل علی ارادة صرف ماهیة الوضوء، و لا یقدح ارساله لانجباره بما عرفت فتأمل.

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء رواه عن الصدوق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۴۷

]...[

و یشهد للمختار ایضاً: ما عن قرب الاسناد عن أبی جریر عن أبی الحسن موسی (علیه السلام): لا تعمق فی الوضوء، و لا تلطم وجهک بالماء لطماً، و لکن اغسله من أعلی وجهک إلی اسفله بالماء مسحاً «۱». و استحباب المسح لدلیل خارجی لا یصلح قرینة لصرف ظهور الامر بالبدأة بالاعلی فی الوجوب.

و دعوی حمل الغسل علی ارادة المسح بقرینة قوله (علیه السلام): مسحاً: الظاهر فی کونه مفعولًا مطلقاً، مندفعة بانه لا نسلم ظهوره فی کونه مفعولًا، بل یصلح ان یکون حالًا، فیکون مفاده اغسله ماسحاً.

و بذلک کله ظهر ضعف ما عن السید و الشهید و ابنی ادریس و سعید و صاحب المعالم و الشیخ البهائی من جواز النکس تمسکاً باطلاق الغسل الوارد فی الکتاب و السنة، لتعین تقییده بما تقدم.

المقام الثانی علی القول بوجوب الابتداء بالاعلی، من الوجه یجوز النکس فی الغسل نفسه ان امکن مع الابتداء بالاعلی بان یستقبل

الشعر فیه مثلًا أم لا؟ وجهان: اظهرهما الثانی للوضوءات البیانیة.

المقام الثالث: بناء علی وجوب الابتداء بالاعلی، هل یجب غسل الاعلی فالاعلی أم یجوز غسل الاسفل قبل غسل ما فوقه؟ اقول: لا سبیل إلی توهم وجوب غسل الاعلی فالاعلی بحسب الخطوط العرضیة الذی استند القول به فی الجواهر إلی بعض القاصرین، لمنافاته مع النصوص المتضمنة للوضوءات البیانیة، لاحظ مصحح زرارة عن ابی جعفر (علیه السلام)- فی حدیث: - ثمّ غرف ملئها ماء فوضعها علی جبینه، ثمّ قال: بسم اللّه وسد له علی اطراف لحیته، ثمّ امر یده علی وجهه و ظاهر

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

]...[

جبینه مرة واحدة «۱». و لسیرة المتشرعة، و استلزامه الحرج المنفی فی الشریعة، کما ان توهم الاکتفاء بالبدأة بالاعلی و لو یسیراً و عدم الترتیب فی الباقی، فاسد لمنافاته لصریح خبر أبی جریر المتقدم.

و أما وجوب غسل الاعلی فالاعلی مسامتاً حقیقة، فتدفعه الوضوءات البیانیة، و استلزامه العسر و الحرج، فاذاً یتعین القول بالاکتفاء بالغسل من الاعلی فالاعلی مسامتاً عرفاً الذی یکون الدلیلان المتقدمان ظاهرین فیه.

المقام الرابع: ظاهر ما دل علی وجوب الابتداء بالاعلی، عدم جواز المقارنة بین الاجزاء فی الغسل، و لکن الاصحاب انما یفرعون علیه عدم جواز النکس، نعم لا یعتبر ازید من صدق البدأة بالاعلی عرفاً فتدبر.

عدم وجوب التخلیل

الفرع الرابع: لا خلاف فی عدم وجوب غسل ما تحت الشعر المحاط بالوجه، بل عن الخلاف و الناصریات: دعوی الاجماع علیه، و عن التذکرة: نسبته إلی علمائنا. و یشهد له: صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) قلت له: أ رأیت ما احاط به الشعر؟ فقال (علیه السلام): کل ما احاط به الشعر فلیس علی العباد ان یطلبوه و لا یبحثوا عنه، و لکن یجری علیه الماء «۲».

و صحیح ابن مسلم عن احدهما قال: سألته عن الرجل یتوضأ أ یبطن لحیته؟

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۴۶- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

]...[

قال (علیه السلام): لا «۱»، و النصوص المتضمنة للوضوءات البیانیة، فان امرار الید علی الوجه مرة واحدة یستلزم غسل ظاهر الشعر المحیط دون البشرة المحاطة بالشعر.

و انما الخلاف بین الاعلام وقع فی تشخیص بعض مصادیقه، و الذی یصح ان یقال: ان المیزان فی ما تصدق به الاحاطة هو ما لا یغسل بامرار الید مرة واحدة، بل یحتاج إلی بحث و طلب، و الشاهد علی ذلک النصوص البیانیة و ذیل صحیح زرارة المتقدم، فمنابت الشعر التی تغسل بامرار الید مرة واحدة لا تکون داخلة فی النصوص المتقدمة، فلا بد فیها من الرجوع إلی اطلاق ادلة وجوب غسل

الوجه، و دعوی ان الوجه اسم لما یواجه به فلا یصدق علی البشرة المستورة بالشعر، مندفعة بان الظاهر ان الوجه الموضوع للعضو المخصوص و لو کان محاطاً بالشعر الکثیف، فکل ما لم یدل دلیل علی خروجه یجب غسله بمقتضی الاطلاق.

ثمّ انه فی الموارد التی یجب غسل البشرة هل یجب غسل الشعر النابت فیها. أم لا وجهان: قد استدل الاول: بان ادلة وجوب غسل الوجه تدل علی لزوم غسله تبعاً، و بدخوله فی مسمی الوجه، و باصالة الاشتغال، إذ المعتبر فی الغایات هو اثر الوضوء و هو الطهارة، فالشک فی وجوب غسل الشعر شک فی المحصل، و المرجع فیه قاعدة الاشتغال.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن التبعیة فی دلالة الادلة ممنوعة جداً و فی غیرها لا تفید.

و أما الثانی: فلما عرفت من ان الوجه اسم لخصوص العضو الخاص.

و أما الثالث: فلما حققناه فی محله من انه إذا کان بیان المحصل من وظائف المولی کما فی المقام یکون المرجع هو البراءة، اذ مقتضی العبودیة هو الاتیان بجمیع

---

(۱) الوسائل- باب ۴۶- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

]...[

ما بیّنه المولی و امر به و لو لغیره، و اما کون الماتی به المطابق للمأمور به محصلًا للمطلوب النفسی و الغرض، فهو من وظائف المولی، فمع الاخلال به یکون التفویت مستنداً إلیه.

مع انه قد عرفت ان المعتبر فی الغایات هو الوضوء نفسه، و ان الطهارة من العناوین المنطبقة علیه لا انها اثره، و علیه فالشک فی المقام کسائر موارد الشک فی الاقل و الاکثر مورد للرجوع إلی البراءة، فالاقوی عدم وجوب غسله إلا ان یثبت الاجماع علی وجوبه، و قد ادعاه المحقق الثانی رحمه اللّه فی جامع المقاصد.

و علی ذلک فعدم وجوب غسل مسترسل اللحیة واضح لعدم دخوله فی الوجه، بل لو ثبت الاجماع علی وجوب غسل الشعر النابت الداخل فی حد الوجه لا یجب غسله ایضاً، إذ المشهور بین الاصحاب عدم الوجوب، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

عدم لزوم غسل البواطن

الفرع الخامس: لا یجب غسل باطن العین و الانف و الفم اتفاقاً، و تشهد له النصوص البیانیة، فان البواطن لا تغسل بمجرد صب الماء علی الوجه مرة واحدة، و امرار الید کذلک، و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): لیس المضمضة و الاستنشاق فریضة و لا سنة انما علیک ان تغسل ما ظهر «۱». نعم یجب غسل شیء منها من باب المقدمة العلمیة عقلًا.

[البشرة المحاطة بالشعر لا یجزی غسلها عن غسل الشعر]

الفرع السادس: البشرة المحاطة بالشعر لا یجزی غسلها عن غسل الشعر

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الوضوء حدیث ۶.

]...[

المأمور بغسله، لان فی الادلة امر بغسل الشعر فالاجتزاء بغیره عنه یحتاج إلی دلیل مفقود، و لم یثبت کون هذا الحکم رخصة لو لم ندع ظهور قوله (علیه السلام): لیس للعباد أن یطلبوه. فی انه بنحو العزیمة، و ان الواجب غسل الشعر دون البشرة لا بدلیة الشعر عن البشرة.

[إذا تیقن وجود ما یشک فی مانعیته]

الفرع السابع: إذا تیقن وجود ما یشک فی مانعیته یجب تحصیل الیقین بوصول الماء إلی البشرة، لان الشک انما هو فی الامتثال، و هو مورد لقاعدة الاشتغال، و اصالة عدم الحاجب لا تجدی فی اثبات الوصول إلّا علی القول بالاصل المثبت.

و أما صحیح علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): سألته عن المرأة علیها السوار و الدملج فی بعض ذراعها لا تدری یجری الماء تحته أم لا کیف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت؟ قال (علیه السلام): تحرکه حتی یدخل الماء تحته أو تنزعه «۱». فیعارضه ما فی ذیله: و عن الخاتم الضیق لا یدری هل یجری الماء تحت إذا توضأ أم لا کیف یصنع؟ قال (علیه السلام): ان علم ان الماء لا یدخله فلیخرجه إذا توضأ. إذا لا یمکن حمل احدهما علی الأخر بتخصیصه بغیر مورد الشک، لان کلًا منهما انما سیق لبیان حکم صورة الشک، فاخراجها مستلزم لاخراج المورد، فلا محالة یتعارضان و یتساقطان، فیرجع إلی ما یقتضیه القاعدة.

الشک فی وجود الحاجب

الفرع الثامن: إذا شک فی اصل وجود الحاجب یجب الفحص أو المبالغة حتی یحصل الاطمئنان بوصول الماء إلی البشرة لقاعدة الاشتغال، و عن غیر واحد: عدم

---

(۱) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

و غسل الیدین من المرفقین إلی اطراف الاصابع و لو عکس لم یجزء

وجوب الفحص و عدم الاعتناء بشکه، بل یبنی علی عدمه.

و استدل له: بقاعدة المقتضی و المانع، و باستصحاب عدم الوجود، و بالاجماع، و باستمرار السیرة التی یقطع فیها برأی المعصوم علی عدم الفحص عن الحواجب عند الوضوء و الغسل مع قیام الاحتمال کما هو الغالب.

و فی الجمیع نظر: اما القاعدة: فلما عرفت مراراً فی هذا الشرح من عدم حجیتها.

و أما الاستصحاب: فجریانه یتوقف علی القول بالاصل المثبت الذی لا نقول به.

و أما دعوی الاجماع: فموهونة لعدم تعرض جل الاصحاب له.

و أما السیرة: فلم تثبت فی الموارد التی لا یطمئنون بعدم وجود الحاجب، إذ فی غالب الموارد التی لا یعتنون باحتمال وجوده یطمئنون بالعدم، و لذا تری انهم یعتنون بالشک فی وجود قلنسوة علی الرأس، مع ان عدم اعتنائهم بالشک لو ثبت یمکن ان یکون من جهة افتاء المقلدین بعدم وجوب الفحص.

[الثالث] غسل الیدین

اشارة

و الثالث من واجبات الوضوء: غسل اليدين اجماعاً بل ضرورة من الدين، و يشهد له- مضافاً إلى ذلك- الكتاب و السنة، و هذا مما لا كلام فيه، انما الكلام وقع فى موارد:

[لزوم الغسل من المرفقين إلى اطراف الاصابع]

الاول: المشهور بين الاصحاب تعين ان يكون الغسل من المرفقين إلى اطراف الاصابع و لو عكس لم يجزء، و عن الشهيد و ابن ادريس و السيد فى احد

]...[

قوليه: جواز النكس، و وافقهم أو مال إليه جماعة من المتأخرين.

و تشهد للمشهور: النصوص «۱» المتضمنة للوضوءات البيانية بالتقريب المتقدم فى غسل الوجه، لا سيما و فى بعضها: انه افرغ الماء على ذراعه من المرفق إلى الكف لا يردها إلى المرفق.

و ما عن العياشى فى تفسيره: عن صفوان عن أبى الحسن (عليه السلام) عن قوله تعالى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ- إلى ان قال- قلت: فانه قال اغسلوا ايديكم إلى المرافق فكيف الغسل؟ قال: هكذا ان يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبه فى اليسرى ثمّ يفيضه على المرفق ثمّ يمسح إلى الكف- إلى ان قال- قلت له: ا يرد الشعر؟ قال: إذا كان عنده آخر فعل و الا فلا «۲».

و المناقشة فيه باحتماله رفع الوجوب الثابت حال التقية من الغير فى غير محلها، لأن هذه المناقشة تجرى فى قوله، و الا فلا و لا تجرى فى صدر الحديث الظاهر فى تعين الغسل من الاعلى و خبر الهيثم بن عروة التميمى: سالت ابا عبد اللّه (عليه السلام) عن قوله تعالى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ فقلت: هكذا؟ و مسحت من ظهر كفى إلى المرفق، فقال: ليس هكذا تنزيلها، انما هى فاغسلوا وجوهكم و ايديكم من المرافق، ثمّ امر يده من مرفقه إلى اصابعه «۳».

و ما عن ارشاد المفيد بسنده عن على بن يقطين: انه (عليه السلام) كتب إليه بعد صلاح حاله عند السلطان و ارتفاع التهمة عنه: يا على بن يقطين توضأ كما امرك اللّه تعالى، اغسل وجهك مرة فريضة و اخرى اسباغاً، و اغسل يديك من المرفقين

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء.

(۲) المستدرک- باب ۱۸- من ابواب الوضوء حديث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الوضوء حديث ۱.

]...[

كذلك «۱».

و اورد على الاستدلال بها: انها مخالفة للكتاب فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ فيتعين ضربها على الجدار.

و فيه: انه لكون اليد موضوعة للعضو المخصوص بتمامه، و عند الاطلاق تنصرف إليه، فلو اريد منها مقدار من ذلك العضو لا بد من

تحدیـده و تقییـده، فلفظـة (إلی) یمکن ان تکون تحدیـداً للمغسول لا للغسل، فالآیـة الشـریفة أما مطلقـة أو مجملـة، فعلی الاولی تقید بالنصوص المتقدمة، و علی الثانیة تکون هی مبینة لإجمالها.

وجوب غسل المرفق

الثانی: المشـهور بین الاصـحاب لزوم غسل المرفق، و عن الخلاف و المعتبر و التـذکرة و کشف اللثام و غیرها: دعوی الاجماع علیه، و عن الخلاف: نسبته إلی جمیع الفقهاء إلّا زفر.

و یشـهد له: ما عن الخلاف: قد ثبت عن الائمة علیهم السلام ان (إلی) فی الآیة بمعنی (مع) و لنعم ما افاد الشیخ الاعظم رحمه اللّه من ان دعوی الثبوت کدعوی التواتر أو الاجماع، فلا یقصر هذا المرسل عن الصحیح.

ثمّ ان المراد من کون (إلی) بمعنی (مع) لیس اسـتعمالها فیها مجازاً بل بمعنی ان لفظة (إلی) استعملت فیما وضعت له و هو الانتهاء، و لکن بما ان مدخولها إذا کان شـیئاً ذا اجزاء لا یعقل ان یکون بتمامه غایة حقیقة و التی هی الحد المشترک بین المغیی و ما هو خارج منه کالنقطة الموهومة التی ینقسم بها الخط، فلا بد من تقدیر کلمة

---

(۱) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

]...[

یقتضـیها المقام کلفظ الاول أو الآخر، و علی ذلک فمعنی کونها بمعنی (مع) ان المقـدر هو الآخر مثلًا، فتکون الغایـة علی هـذا داخلة فی المغیی لا خارجة عنه.

و یشـهد لوجوب غسـله مضافاً إلی ذلک الصـحیح الحاکی لوضوء رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): فوضع الماء علی مرفقه فامر کفه علی ساعده «۱».

ثمّ ان المعروف بین الاصـحاب کـون لزوم غسـل المرفق نفسـیاً لا- مقـدمیاً، و عن جماعـة: کون وجوبه مقـدمیاً، و الاـول اقوی لظهور الخبرین فی ذلک، اذ مضافاً إلی ان ظاهر الامر بالشـیء فی نفسه ذلک، انه فی المقام من جهـة ان وجوبه لو کان مقدمیاً لما کان وجه لتخصیصه بالذکر، لا محیص عن الالتزام به کما لا یخفی.

و بما ذکرناه ظهر ان ما عن جماعة من تفسـیر المرفق: بالخط الموهوم المفروض علی محل التواصل و التداخل، فی غیر محله، إذ لیس هو شیئاً موجوداً خارجیاً کی یجب غسله، و قد عرفت ان المرفق شیء یجب غسله، و لعله یرجع إلی هذا المعنی ما عن المصنف رحمه اللّه فی المنتهی: من ان المرفق طرف الساعـد خاصة، بان یکون مراده بذلک طرفه الحقیقی، و عن بعض: انه رأس عظم الذراع، و فیه: مضافاً إلی انه لا یساعد هذا التفسیر وضعه المادی، انه مخالف لکلمات جل العلماء و کل اللغویین.

و منه یظهر ضـعف مـا عن آخر من انه رأس عظم العضـد، فالاـقوی ان المراد منه ما هو المشـهور و هو مجمع العظمین المتـداخلین، و علی ذلک فشیء منه داخل فی الذراع، و شیء منه فی العضد کما فی الحدائق.

و بما انه لا یترتب علی النزاع فی معنی المرفق ثمرة مهمـة، اذ فی صورة عدم قطع الید یجب غسل تمام البشـرة المسـتدیرة علی موضع التداخل علی جمیع التفاسیر کما هو مقتضی ادلة وجوب غسل المرفق، و لعله مما لا خلاف فیه، و فی صورة قطع الید من

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۵۶

]...[

المرفق بمعنی اخراج عظم الـذراع من العضـد یجب غسل ما بقی من العضـد بأی معنی اخـذ المرفق لصـحیح ابن جعفر عن اخیه (علیه السـلام): عن الرجل قطعت یـده من المرفق کیف یتوضأ؟ قال (علیه السـلام): یغسل ما بقی من عضده «۱». فلا وجه لاطالـة الکلام فی ذلک.

فی غسل ما بقی إذا قطع بعض الید

الثـالث: من قطعت یـده ممـا دون المرفق یجب علیه غسـل مـا بقی بلاـ خلاف، و عن المـدارک: دعوی الاجماع علیه، و عن المنتهی: نسبته إلی اهل العلم.

و یشهد له حسن ابن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): سألته عن الاقطع الید و الرجل، قال: (علیه السلام) یغسلهما «۲».

و صحیح رفاعة عن الامام الصادق (علیه السلام): سألته عن الاقطع الید و الرجل، قال (علیه السلام): یغسل ذلک المکان الذی قطع منه «۳». و نحوهما غیرهما.

و أما قاعـدة المیسور، فقـد عرفت فی هـذا الشـرح غیر مرة من ضـعف النصوص الدالـة علیها، و عـدم دلالـة تلک النصوص علی عدم سقوط المیسور من الاجزاء بالمعسور منها.

و من قطعت یده من فوق المرفق لا یجب علیه غسل العضد کما هو المشهور و عن المنتهی: دعوی الاجماع علیه لعدم الدلیل علیه.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۵۷

]...[

و أما النصوص المتقدمة: فالظاهر منها بحکم الغلبة هو الاقطع مما دون المرفق، و ان شئت قلت: ان المراد منها المعنی الاسمی، و یشهد لذلک الاجماع علی عدم وجوب غسل العضد فتدبر.

و أما من قطعت یده من المرفق فقد عرفت ان مقتضی صحیح ابن جعفر لزوم غسل ما کان من العضد جزء من المرفق.

[وجوب غسل الشعر النابت فیما دون المرفق]

الرابع: المشهور بین الاصحاب: وجوب غسل الشعر النابت فیما دون المرفق، بل عن غیر واحد منهم الشیخ الاعظم: دعوی الاتفاق علیه.

و اسـتدل له: بانه من توابع الیـد، فیفهم من الامر بغسل الیـد لزوم غسل ذلک. و فیه: ما تقدم من ان التبعیة فی الخارج لا توجب التبعیة فی الدلالة، فاذاً المعتمد هو الاجماع ان ثبت.

و هل یجب غسل البشـرة أم یکتفی بغسل الشـعر إذا کان کثیفاً عن غسـلها؟ وجهان: قد ادعی الاتفاق علی الاول، و اسـتدل له باطلاق الامر بغسل الیدین و بالاجماع.

اقول: أما الاطلاق فیجب تقییده بالنصوص البیانیة، فان مقتضی تلک النصوص عدم وجوب غسل ما لا یغسل بصب الماء مرة و امرار الید علیه مرة واحدة، و بعموم قوله (علیه السلام): کل ما احاط به الشعر فلیس للعباد ان یطلبوه «۱».

و دعوی انه مذیل بقوله (علیه السلام): و لکن یجری علیه الماء. فهو مانع عن ارادة العموم من الموصول لعدم جریان هذا الحکم فی الرأس و الرجلین، فیدور الامر بین ارادة خصوص ما احاط بالوجه، و بین ما هو اعم منه، و من ما احاط بالیدین، و لا أولولیة للثانی بعد احتیاجه إلی سبق الذکر، مندفعة بان تخصیص العام لا یوجب عدم

---

(۱) الوسائل- باب ۴۶- من ابواب الوضوء حدیث ۲- ۳.

]...[

حجیته فی الباقی کما هو المحقق فی محله.

و علیه: فظاهر قوله: کل ما احاط ... الخ ارادة العموم، و لکن لا بد من تخصیصه بما فی ذیله: و لکن یجری علیه الماء. و ذلک لا یوجب عدم حجیته فیما عدا مورد التخصیص أو ارادة العهد من الموصول کی یجری فیه ما ذکر.

فان قلت: انه معلوم ان قول السائل: أ رأیت ... الخ لیس سؤالا ابتدائیا، بل هو سؤال عما احاط بالوجه من الشعر کما یظهر لمن لاحظ الروایة صدراً و ذیلًا، فلا مجال للاخذ بعموم الجواب.

قلت: ان المورد لا یکون مخصصاً.

و أما الاجماع فعلی فرض ثبوته، بما انه یحتمل ان یکون مدرک المجمعین ما ذکر فلا یعتمد علیه.

فالاقوی ما اختاره کاشف الغطاء: من انه لو تکاثف علیها الشعر اجزأ غسله عن غسل البشرة، و الاحوط غسلها.

لزوم غسل الید الزائدة

الخامس: من کانت له ید زائدة دون المرفق یجب علیه غسلها بلا خلاف، و عن المستند: دعوی الاتفاق علیه، و عن المدارک: انه لا ریب فیه، و عن شارح الدروس: ان علیه الاجماع.

و تشهد له- مضافاً إلی ذلک- النصوص الدالة علی انه یجب غسل ما دون المرفق بتمامه، و منه یظهر حکم ما فی الحد من اللحم الزائد و الاصبع الزائدة، بل الحکم

]...[

فیهما اظهر لانهما من اجزاء الید عرفاً.

و أما من له لحم زائد فوق المرفق، فان لم یصدق علیه الید، بل کان لحماً زائداً لا إشکال فی عدم وجوب غسله لکونه فوق الحد، و ان صدق علیه الید، فتارة تکون ذات مرفق، و اخری لا تکون. و علی الاولی: فتارة یعلّم الزائدة عن الاصلیة، و اخری لا یعلّم. و ثالثة تکونان اصلیتین، یعنی متساویتین فی الخلقة من جمیع الجهات واقعاً، و الاقوی لزوم الغسل فی جمیع الصور لإطلاق الادلة.

و دعوی انه لا یجب فی الصورة الاولی لانصراف الاطلاقات إلی المتعارف فی خلقة الانسان، و لتثنیة الید فی جملة من النصوص، و هما و ان اقتضیا عدم وجوب غسل الزائدة فی الصورة الثانیة، إلا انه یجب فیها ذلک مقدمة لا إصالة، و یتخیر فی غسل ایتهما، و لا فی

الصورة الثالثة لعدم وجوب غسل ازید من الیدین کما تقتضیه جملة من النصوص، و حیث لا امتیاز لإحداهما علی الاخری فیتخیر، و أما الصورة الرابعة فالید الزائدة لا تکون مشمولة للنصوص الآمرة بالغسل من المرفق لعدم ثبوته لها، مندفعة بان التعارف لا یوجب انصراف الاطلاق بنحو یعتمد علیه کما اشرنا إلیه مراراً، بل هو انصراف بدوی زائل بادنی تأمل.

و النصوص المشتملة علی تثنیة الید لا مفهوم لها کی تدل علی عدم وجوب غسل الزائدة، و توجب تقیید اطلاق الادلة الاخر.

و أما الید الزائدة التی لا مرفق لها فحکمها حکم الید الاصلیة التی لیس لها مرفق.

فتحصل: ان الاقوی لزوم غسل الید الزائدة مطلقاً اصالة لا مقدمة، و علیه فیجوز مسح الرأس و الرجل بها لإطلاق ما دل علی ان المسح بما بقی من البلة فی الید.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۶۰

]...[

الوضوء الارتماسی

السادس: یصح الوضوء بالارتماس اتفاقاً کما عن ظاهر الجواهر، و یشهد له اطلاق ادلة الغسل.

و دعوی انه بناء علی اعتبار الجریان فی مفهوم الغسل لا بد من عدم الاکتفاء بالارتماس فهذا الاتفاق کاشف عن عدم اخذه فی مفهومه، مندفعة بان معقد هذا الاتفاق عدم وجوب الصب و الاکتفاء بالرمس، و لا یدل علی عدم اعتبار شیء آخر فیه.

ثمّ انه یعتبر فی الارتماس امران: (۱) قصد الوضوء بالغسل حال الاخراج بنحو یکون جریان الماء علی الکف بعد الاخراج ایضاً جزء من الوضوء و بقاء لغسله لئلا یلزم المسح بالماء الجدید.

(۲) مراعاة الاعلی فالاعلی فی الغسل لما تقدم من اعتبارها فی الوضوء، و علیه فلا بد من تحریک الید فی الماء تدریجاً کی یتحقق الاعلی فالاعلی تدریجاً، و منه یظهر صحة الوضوء بماء المطر بأن یقوم تحت السماء حال نزول المطر فیقصد بنزوله الغسل مع مراعاة الاعلی فالاعلی.

و یشهد له مضافاً إلی ذلک صحیح ابن جعفر عن اخیه (علیه السلام): عن الرجل لا یکون علی وضوء فیصیبه المطر حتی یبتل رأسه و لحیته و جسده و یداه و رجلاه هل یجزیه ذلک من الوضوء؟ قال (علیه السلام): ان غسله فان ذلک یجزیه «۱».

[حکم ما لو شک فی شیء انه من الظاهر أو من الباطن]

السابع: اذا شک فی شیء انه من الظاهر حتی یجب غسله، أو من الباطن فلا یجب، فان کان سابقاً من الباطن و شک فی انه صار ظاهراً أم لا کجوف الشقوق التی

---

(۱) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۶۱

و مسح بشرة مقدم الرأس أو شعره بالبلل من غیر استیناف ماء جدید بأقل ما یقع علیه اسم المسح

تحدث علی ظهر الکف، لا یجب غسله لاستصحاب کونه من الباطن، سواء کانت الشبهة مصداقیة أم مفهومیة بناء علی جریان الاستصحاب فی الشبهات المفهومیة.

و دعوی انه لا یثبت به حصول الطهارة إلّا بناء علی القول بالاصل المثبت، مندفعة أولًا: بما تقدم من ان الطهارة من عناوین الوضوء لا شیء یحصل منه، و ثانیاً: بان بیان المحصل إذا کان من وظائف المولی تجری الاصول فیه کما حققناه فی محله.

و بذلک یظهر وجه آخر لعدم وجوب الغسل و هو اصالة البراءة، و انه لا یجب الغسل مع الجهل بالحالة السابقة، نعم لم کان سابقاً من الظاهر ثمّ شک فی انه صار من الباطن أم لا یجب غسله للاستصحاب.

[الرابع] مسح الرأس

اشارة

الرابع: من فروض الوضوء: مس الرأس کتاباً و سنة و اجماعاً بین المسلمین کما فی الجواهر و یعتبر فیه مسح بشرة مقدم الرأس أو شعره بالبلل من غیر استئناف ماء جدید بأقل ما یقع علیه اسم المسح فها هنا فروع:

[الواجب هو مسح بعض الرأس لا تمامه]

الاول: الواجب هو مسح بعض الرأس لا تمامه اجماعاً، و یشهد له صحیح «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) المتضمن لاستدلاله (علیه السلام) لهذا الحکم بالآیة الشریفة وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِکُمْ «۲» و فیه: ثمّ فصل بین الکلامین فقال: وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِکُمْ فعرفنا حین قال برؤسکم ان المسح ببعض الرأس لمکان

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) سورة المائدة آیة ۸.

]...[

الباء.

و فی صحیح «۱» زرارة و بکیر عنه (علیه السلام) فاذا مسحت بشیء من رأسک أو بشیء من قدمیک ما بین کعبیک إلی اطراف الاصابع فقد اجزأک. و مقتضی اطلاقهما کفایة المسمی عرضاً و طولًا کما نسب إلی المشهور، بل عن بعضهم: ان نقل الاجماع علیه مستفیض.

و لا ینافی ذلک ما عن المختلف: من ان المشهور بین الاصحاب ان المجزی مسح مقدار عرض اصبع واحدة، لان الظاهر ان مرادهم هو الاکتفاء بالمسمی، کما یشهد له الاستدلال لهم بنصوص کفایة المسمی.

و عن الشیخ فی التهذیب و الشهید فی الذکری و الدروس: عدم الاکتفاء باقل من اصبع واحدة، و استدل له بمرسل حماد عن احدهما (علیهما السلام): فی الرجل یتوضأ و علیه العمامة، قال (علیه السلام): یرفع العمامة بقدر ما یدخل اصبعه فیمسح علی مقدم رأسه «۲».

و فی خبره الآخر عن الحسین عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قلت له: رجل توضأ و هو معتم فثقل علیه نزع العمامة لمکان البرد، فقال: لیدخل اصبعه «۳». و لا یبعد اتحاد الخبرین.

و فیه: ان الاصبع و الرأس غیر مسطحین، فمسح الرأس باصبع واحدة لا یوجب مسح مقدار عرض اصبع واحدة، بل ما یمسح بها یکون اقل من ذلک، فهو ایضاً یدل علی المختار، مع ان الظاهر وروده فی مقام بیان عدم وجوب رفع العمامة.

و عن الفقیه و خلاف السید و کتاب عمل یوم و لیلة: وجوب المسح بثلاث اصابع

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۶۳

]...[

مضمومة، و استدل له بخبر معمر بن عمر عن الامام الباقر (علیه السلام): یجزی من المسح علی الرأس موضع ثلاث اصابع و کذلک الرجل «۱».

و مصحح زرارة عنه (علیه السلام): المرأة یجزیها من مسح الرأس ان تمسح مقدمه قدر ثلاث اصابع و لا تلقی عنها خمارها «۲». بناء علی عدم الفصل بین الرجل و المرأة.

و ما عن محمد بن عیسی عن حریز فیما یجزی مسحه من الرأس مقدار ثلاث اصابع و اشار إلی السبابة و الوسطی و الثالثة «۳». بدعوی ان مثل حریز لا یفتی فی الشرعیات إلا بما سمعه.

و لکن مضافاً إلی ان دلالتها علی کون ذلک اقل المجزی محل تأمل لتوقفها علی حجیة مفهوم العدد، و لا نقول بها، خبر معمر ضعیف السند، و خبر زرارة اسند الاجزاء فیه إلی مجموع مسح ذلک المقدار و عدم القاء الخمار، و یحتمل ان یکون اطلاقه بلحاظ القید الاخیر.

و بذلک ظهر ضعف ما عن الاسکافی: من الفرق بین الرجل و المرأة فالرجل یکتفی باصبع واحدة و المرأة لا یجزیها إلا الثلاث، و ما عن محمد: یحتمل فیه تطرق الاجتهاد فیما افتی به حریز.

و أما صحیح الناصیة الآتی الظاهر فی تعین مسح تمام الناصیة فهو لا یدل علی هذا القول، اذ ضلعها الفوقانی اعرض من ثلاث اصابع و التحتانی اقل.

و بما ذکرناه ظهر ضعف ما عن الشیخ فی النهایة، حیث فصل بین الضرورة فتکفی الاصبع، و بین الاختیار فلا بد من الثلاث، بدعوی ان خبر معمر و مصحح

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب احکام الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۶۴

]...[

زرارة یدلان علی اعتبار الثلاث مطلقاً، و لکن یقید اطلاقهما بمرسل حماد المتقدم المحمول علی الضرورة لما عرفت من عدم دلالتهما علی اعتبار الثلاث، مع ان المتمکن من ادخال اصبع واحدة یتمکن من ادخال الثلاث غالباً، فلا وجه لدعوی حمل المرسل علی الضرورة. هذا کله مضافاً إلی انه علی فرض ظهور ما تقدم فی وجوب ان یکون الممسوح مقدار ثلاث اصابع، یتعین حمله علی

الاستحباب بقرینة مرسل حماد المتقدم.

فتحصل: ان الاقوی کفایة المسمی عرضاً.

و أما بحسب الطول، فمقتضی اطلاق الصحیحین المتقدمین الاکتفاء بالمسمی ایضاً، و عن اللوامع و شرح الدروس: دعوی الاتفاق علیه بدعوی ان من قال بوجوب الثلاث انما قال فی عرض الرأس لا طوله، و عن المسالک و جامع المقاصد: وقوع الخلاف فیه.

و کیف کان: فالظاهر ان المستفاد من نصوص الثلاث هو التقدیر العرضی، إذ خبر معمر بقرینة عطف الرجل کالصریح فی ذلک، و هو یکون قرینة لإرادة ذلک من مصحح زرارة، و أما صحیح الناصیة فقد عرفت ما فیه.

و دعوی ان الظاهر من نصوص الثلاث کون التحدید بثلاث اصابع تحدیداً للعرض بعرضها و للطول بطولها، فتدل علی اعتبار طول الاصبع فی طرف الطول، مندفعة بان خبر معمر بقرینة عطف الرجل یأبی عن ذلک.

فتحصل: ان الاقوی کفایة المسمی طولًا ایضاً، و ان کان الاحوط ان یکون المسح بمقدار عرض ثلاث اصابع بطول اصبع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۶۵

]...[

اختصاص المسح بمقدم الرأس

الثانی: المعروف بین الأصحاب ان موضع المسح هو الربع المقدم من الرأس، فلا یجزی مسح المؤخر أو احد الجانبین، و فی طهارة الشیخ الاعظم رحمه اللّه: بلا خلاف، و عن الانتصار: انه مما انفردت الامامیة به، و عن الخلاف و کاشف اللثام: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له- مضافاً إلی ذلک- جملة من النصوص کصحیح ابن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): مسح الرأس علی مقدمة «۱».

و فی الحسن کالصحیح عن الامام الصادق (علیه السلام): امسح علی مقدم رأسک «۲». و نحوهما غیرهما، و لذلک یتعین طرح حسن الحسین بن أبی العلاء: قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): امسح الرأس علی مقدمه و مؤخره «۳». فهذا مما لا کلام فیه.

انما الکلام فی الجمع بین هذه النصوص و بین نصوص الناصیة، ففی مصحح زرارة: عن الامام الباقر (علیه السلام)- فی حدیث-: و یمسح ببلة یمناک ناصیتک «۴». و فی خبر ابن زید عن الامام الصادق (علیه السلام): الوارد فی مسح المرأة و إذا کان الظهر و المغرب و العشاء تمسح بناصیتها «۵». و أنه هل یکون بحمل الناصیة علی المقدم، أو بحمل المقدم علی الناصیة، أو بتقیید نصوص المقدم بنصوص الناصیة، أو بحمل النصوص الاخیرة علی الاستحباب؟

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الوضوء حدیث ۶.

(۴) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۶۶

]...[

اقول: الاقوی من هذه الوجوه هو الاول، إذ المقدم لا إجمال فی مفهومه عرفاً و هو ما یقابل المؤخر و الجانبین، و أما الناصیة فهی

مجملة، إذ المحکی عن جماعة من اللغویین: انها ما بین البیاضین من الجانبین فوق الجبهة، و عن المصباح و البیضاوی: ان المراد بها مقدم الرأس، و عن جماعة: تفسیرها بشعر مقدم الرأس. و لیست من المفاهیم المبینة عند العرف، و علی ذلک فیتعین حمل الناصیة علی المقدم حملًا للمجمل علی المبین.

فان قلت: ان المقدم ایضاً مجمل لما عن القاموس: ان من معانی المقدمة الجبهة و الناصیة.

قلت: اولًا: ان مجرد کون الناصیة من معانی المقدم لا یکون سبباً لکونه مجملًا بعد کونه فی نفسه ظاهراً فی الربع المقدم کما عرفت.

و ثانیاً: ان الناصیة التی فی کلام صاحب القاموس ایضاً مجملة، و لعله اراد بها الربع المقدم.

و ثالثاً: ان ما فی القاموس ان الناصیة احد معانی المقدمة لا أحد معانی مقدم الرأس.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی حمل الناصیة علی المقدم، فلا تنافی بین النصوص.

لزوم کون المسح بنداوة الوضوء

اشارة

الثالث: یجب ان یکون المسح بنداوة الوضوء، و لا یجوز استئناف ماء جدید بلا خلاف بیننا، بل عن الشیخ و السیدین: دعوی الاجماع علیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۶۷

]...[

و تشهد له جملة من النصوص کمکاتبة أبی الحسن (علیه السلام) لعلی بن یقطین بعد امره بالوضوء علی وجه التقیة و فعل ابن یقطین و صلاح حاله عند الخلیفة، کتب إلیه: یا علی توضأ کما امر اللّه تعالی، اغسل وجهک مرة واحدة فریضة و اخری اسباغاً، و اغسل یدیک من المرفقین، و امسح مقدم رأسک و ظاهر قدمیک من فضل نداوة وضوئک، فقد زال ما کنا نخاف علیک «۱». و الصحیح المتضمن لأمر النبی (صلّی اللّه علیه و آله) بالوضوء لیلة المعراج و فیه: ثمّ امسح رأسک بفضل ما بقی فی یدک من الماء و رجلیک إلی الکعبین «۲».

و دعوی اجماله لانه من قضایا الاحوال، مندفعة بانه مشتمل لأمره (صلّی اللّه علیه و آله) به و هو ظاهر فی الوجوب، مضافاً إلی ان حکایة الامام (علیه السلام) له تکون ظاهرة فی ذلک، و دعوی عدم ورودها فی مقام البیان کما تری، و مصحح زرارة المتقدم: فقد یجزیک من الوضوء ثلاث غرفات، واحدة للوجه، و اثنتان للذراعین، و تمسح ببلة یمناک ناصیتک «۳». و دعوی انه یحتمل ان تکون (و تمسح) عطفاً علی ثلاث غرفات فلا یدل إلّا علی الاجزاء و هو اعم من الوجوب، مندفعة بانه لاجل احتیاج العطف إلی التقدیر بالمصدر- و هو خلاف الظاهر- لا یعتنی بهذا الاحتمال، هذا کله مضافاً إلی النصوص البیانیة المتضمنة لعدم استئناف الماء.

و یمکن الاستدلال له بمرسل خلف بن حماد عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): الرجل ینسی مسح رأسه و هو فی الصلاة، قال (علیه السلام): ان کان فی لحیته بلل فلیمسح به، قلت: فان لم یکن له لحیة؟ قال (علیه السلام): یمسح من حاجبیه أو من

---

(۱) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۶۸

]...[

اشفار عینیه «۱».

و أورد علیه بایرادین:

(۱) انه ظاهر فی صحة الصلاة مع نقص الوضوء.

و فیه: انه غیر متضمن لحکم الصلاة سؤالًا وجوباً، و انما هو فی مقام بیان حکم الوضوء، و ان الدخول فی الصلاة لا یکون من موانع صحة الوضوء إذا کان فی اللحیة أو الحاجبین أو اشفار العینین بلل.

(۲) انه غیر ظاهر فی الوجوب لاحتمال کون ما ذکر فیه من جهة کونه اقرب إلی المحافظة علی بقاء الهیئة الصلاتیة و عدم حصول المنافی.

و فیه ان هذه الاحتمالات لا- یعتنی بها فی مقابل ظهور الجملة الخبریة فی الوجوب. و بخبر ابن اعین عنه (علیه السلام): و من نسی مسح رأسه ثمّ ذکر انه لم یمسح رأسه فان کان فی لحیته بلل فلیأخذ منه و لیمسح رأسه، و ان لم یکن فی لحیته بلل فلینصرف و لیعد الوضوء «۲». و نحوه مرسل الفقیه «۳».

و أما النصوص الظاهرة فی تعین المسح بماء جدید کموثق أبی بصیر: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن مسح الرأس قلت: امسح بما علی یدی من النداوة؟ قال (علیه السلام): لا بل تضع یدک فی الماء ثمّ تمسح «۴». و نحوه خبرا ابن عمارة و معمر «۵».

فیتعین حملها علی التقیة لموافقتها لمذهب کثیر من العامة و مخالفتها لمذهب الخاصة و النصوص المتقدمة.

و أما ما یدل علی جواز ذلک کخبر أبی بصیر عنه (علیه السلام): ان استیقن ذلک انصرف فمسح علی رأسه و رجلیه و استقبل الصلاة، و ان شک فلم یدر مسح أو لم یمسح فیتناول من لحیته ان کانت مبتلة، و ان کان امامه ماء فلیتناول منه و لیمسح به

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الوضوء حدیث ۷.

(۳) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الوضوء حدیث ۸.

(۴) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

(۵) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الوضوء حدیث ۶- ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۶۹

]...[

رأسه «۱». فالجمع بینه و بین النصوص المتقدمة و ان کان یقتضی حملها علی الاستحباب إلا انه لاعراض الاصحاب عنه لا یعتنی به.

لزوم کون المسح بنداوة الید

ثمّ ان مقتضی اطلاق الآیة الشریفة و النصوص الآمرة بالمسح و مکاتبة ابن یقطین و ان کان جواز المسح برطوبة الوضوء و ان کانت من سائر الاعضاء غیر الید، و هو الذی یقتضیه اطلاق کلام کثیر، و عن المدارک و العلامة الطباطبائی: اختیاره، إلا انه یتعین تقییده بمصححی زرارة و بکیر المتقدمین، و النصوص البیانیة الظاهرة فی تعین ان یکون بنداوة الید، و بمرسل الفقیه الظاهر فی الترتیب الشرعی بین المسح بما فی الید من النداوة و بین الاخذ من اللحیة و غیرها من المواضع.

و دعوی ان جری المقیدات مجری العادة یمنع من الظهور فی الاشتراط، فهذه النصوص واردة فی مقام بیان الاسهل فالاسهل، مندفعة بان حمل النصوص الواردة عن المعصومین (علیهم السلام) علی بیان غیر الحکم الشرعی خلاف الظاهر، فالاقوی ما عن المبسوط و السرائر و کثیر من کتب المصنف رحمه اللّه و الشهید من عدم جواز اخذ البلل من غیر الید مع وجوده فیها.

ثمّ انه بناء علی ذلک هل یجب الاقتصار علی ما فی الکف من البلل علی القول بلزوم ان یکون المسح بها، أم یجوز الاخذ من سائر اجزاء الید؟ وجهان: من اطلاق الید فی النصوص، و من قوة احتمال الانصراف إلی بلل ما یجب المسح به کما فی طهارة شیخنا الاعظم رحمه اللّه.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۲- من ابواب الوضوء حدیث ۸.

]...[

اقول: و یشهد لعدم جواز الاخذ من الذراع- مضافاً إلی الانصراف- ما فی بعض الاخبار البیانیة کصحیح زرارة و بکیر المتضمن لحکایة أبی جعفر (علیه السلام) وضوء رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): ثمّ مسح رأسه و قدمیه إلی الکعبین بفضل کفیه لم یجدد ماء «۱». مضافاً إلی ما فی الجواهر: من ان المتبادر من اطلاق لفظ الید فی النص و الفتوی الکف، فیکون حدها الزند کما اشار إلی ذلک الطباطبائی فی منظومته.

و لو جف ما علی یده من الرطوبة اخذ من سائر الاعضاء کما هو المشهور، و یشهد له مرسلا خلاف و الفقیه المتقدمان، و لا یختص ذلک باللحیة و الحاجبین و اشفار العینین کما عن جماعة من الاساطین التصریح به، و یشهد له ذیل مرسل الفقیه المتقدم. و ظاهر المرسلین و ان کان هو الترتیب بین بلل اللحیة و بلل غیرها، إلا انه لاجل ما ادعی من الاجماع علی انتفائه ترفع الید عنه.

ثمّ انه هل یجوز الاخذ مما خرج من اللحیة عن حد الوجه کالمسترسل منها أم لا؟ وجهان: قد استدل للاول: باستحباب غسله جزء من الوضوء، فیصدق علی ما فیه من الرطوبة انها نداوة الوضوء، و بصدق الماء المستعمل فی الوضوء ما لم ینفصل من المحل العرفی للغسل علی ما فی المسترسل من النداوة و ان لم یکن غسله مستحباً.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأنه لم یدل دلیل علی استحباب غسله کذلک، مع انه لم یدل دلیل علی جواز الاخذ من بلة الوضوء مطلقاً حتی من الاجزاء المستحبة، فتأمل فان مقتضی اطلاق ذیل مرسل الفقیه المتقدم جواز ذلک مطلقاً.

و أما الثانی: فلأن ما یجوز الاخذ منه لیس هو الماء المستعمل فی الوضوء لیدور

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۱۰.

]...[

الحکم مدار هذا العنوان، بل هو بلة الوضوء، و عدم صدق هذا العنوان علی الرطوبة الموجودة فی المواضع التی لا یجب غسلها واضح، فالاقوی عدم جواز الاخذ منه.

و ان لم تبق نداوة فی شیء من محال الوضوء استأنف کما هو المشهور شهرة عظیمة لتوقف امتثال الامر بالوضوء علیه، و لجملة من النصوص کخبر مالک بن اعین عن الامام الصادق (علیه السلام): من نسی مسح رأسه ثمّ ذکر انه لم یمسح رأسه فان کان فی لحیته

بلل فلیأخذ منه و یمسح رأسه، و ان لم یکن فی لحیته بلل فلینصرف و لیعد الوضوء «۱». و نحوه غیره، هذا إذا امکنه المسح بنداوة الوضوء بالاستئناف، و أما لو تعذر ذلک فهل یجب علیه المسح بلا رطوبة، أو بماء خارجی، أم یسقط عنه المسح أو الوضوء و ینتقل فرضه إلی التیمم؟ وجوه و بعضها اقوال، و قد استدل لعدم سقوط الوضوء و المسح: بقاعدة المیسور الدالة علی صحة الوضوء الناقص المقدمة علی ادلة بدلیة التیمم، لانها تدل علی البدلیة فی صورة العجز عن الوضوء الصحیح، و بخبر عبد الاعلی مولی آل سام قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام) عثرت فانقطع ظفری فجعلت علی اصبعی مرارة فکیف اصنع بالوضوء؟ قال: یعرف هذا و اشباهه من کتاب اللّه مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ أمسح علیه «۲». و باستصحاب وجوب المسح، فانه یدل علی لزوم الوضوء الناقص، و باطلاق ادلة المسح، فان ما دل علی اعتبار کون المسح بنداوة الوضوء الموجب لتقییده مختص بصورة الامکان، فمع العجز یرجع إلی الاطلاق لعدم المقید، و بعدم ذکر الاصحاب من جملة مسوغات التیمم عدم التمکن من المسح ببلل الوضوء.

ثمّ ان مقتضی هذه الوجوه لزوم المسح، فهل یتعین المسح بنداوة خارجیة، أم

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الوضوء حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۷۲

]...[

یجزیه المسح بالید الجافة؟ وجهان: اقواهما- بحسب القاعدة- هو الاول، فان الواجب ایصال نداوة الوضوء بواسطة المسح، فاذا تعذر القید، و هو کون الندوة من الوضوء، مقتضی قاعدة المیسور المسح بما یکون میسور ذلک هو ایصال البلة، و لعله لذلک اختار فی المعتبر و البیان و مقاصد العلیة و غیرها لزوم المسح بماء خارجی.

و لکن الاظهر عدم تمامیة شیء من هذه الوجوه، اما القاعدة: فلما ذکرناه فی هذا الشرح غیر مرة من انه مضافاً إلی ان دلیل القاعدة ضعیف السند انه لا یدل علی عدم سقوط المیسور من الاجزاء، و الشرائط، و انما یدل علی عدم سقوط المیسور من الافراد.

و أما الخبر فقد اجاب عنه بعض الاعاظم: بانه انما یدل علی عدم وجوب رفع المرارة و المسح علی البشرة لاجل التمسک بآیة نفی الحرج التی هی نافیة لا مثبتة، و لا یدل علی وجوب الوضوء الناقص عند تعذر التام.

و فیه: انه علی فرض تسلیم دلالته علی مشروعیة الوضوء الناقص عند تعذر التام، یکفی للقول بوجوبه و عدم جواز التیمم لعدم القول بالفصل فی هذه الموارد، مع انه یدل علی سقوط اعتبار مباشرة الماسح للممسوح، و یدل علی وجوب الوضوء حینئذ مع المسح علی المرارة ذیل الخبر.

فالصحیح ان یجاب عنه: بانه لا یمکن التعدی عن مورده، و إلا فلو اخذ بما هو ظاهره لم یبق مورد للتیمم، إذ ما من احد إلا و هو یقدر علی الاتیان ببعض الوضوء، مع ان استفادة الحکم المذکور من الآیة الشریفة فی غایة الاشکال، لانها تدل علی عدم لزوم مباشرة الماسح للممسوح، و لازم ذلک سقوط الامر بالوضوء، و لیس شأن الآیة اثبات الامر کی یستفاد منها مشروعیة الوضوء الناقص.

و أما الاستصحاب: فحیث ان المتیقن سابقاً وجوب المسح ببلل الوضوء فمع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۷۳

]...[

تعذره و الشک فی وجوبه بماء خارجی أو جافاً لا یجری الاستصحاب لعدم اتحاد القضیة المتیقنة مع القضیة المشکوک فیها.

و أما اطلاق دلیل المسح: فبعد تقییده بما دل علی لزوم کونه بنداوة الوضوء، لازم عدم امکانه سقوط المسح و الوضوء لا المسح بالماء الجدید أو بالید الیابسة.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی سقوط الوضوء فی الفرض و انتقال الفرض إلی التیمم و ان لم نعرف القائل به بین علمائنا، و لذلک الاحتیاط بالمسح بالید الیابسة ثمّ بالماء الجدید ثمّ التیمم لا ینبغی ترکه.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱، ص: ۲۷۳

جواز المسح علی الشعر

الرابع: یجوز المسح علی الشعر النابت فی المقدم، و لا یجب ان یکون علی البشرة اجماعاً.

و تشهد له مضافاً إلی ذلک نصوص الناصیة المتقدمة، بناء علی انها هی الشعر النابت علی المقدم، بل یمکن الاستشهاد له بادلة مسح الرأس بدعوی ان المراد بالرأس ما یعم الشعر، فان الغالب وجود الشعر المانع من مسح البشرة، و هو قرینة علی ارادة الاعم.

و أما مرفوع محمد بن یحیی عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الذی یخضب رأسه بالحناء ثمّ یبدو له فی الوضوء: لا یجوز حتی یصیب بشرة رأسه بالماء «۱». فیحمل علی ما یعم الشعر بقرینة ما ذکر، لا سیما و ان الظاهر ان مورده صورة وجود الشعر فتأمل.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۷۴

]...[

ثمّ ان مقتضی اطلاق الناصیة جواز المسح علی الشعر الخارج عن المقدم المتدلی علی الوجه مثلًا، إلا انه یقید اطلاقها بما دل علی لزوم کون المسح علی المقدم، فلا یجوز المسح علیه.

و کذلک لا یجوز المسح علی الحائل من العمامة و غیرها و ان کان شیئاً رقیقاً اجماعاً.

و تشهد له مضافاً إلی النصوص الآمرة بمسح الرأس جملة من النصوص کصحیح محمد بن مسلم عن احدهما: عن المسح علی الخفین و العمامة قال (علیه السلام): لا تمسح علیهما «۱». و مرفوع ابن یحیی المتقدم. و نحوهما غیرهما.

و أما صحیح عمر بن یزید: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یخضب رأسه بالحناء ثمّ یبدو له فی الوضوء، قال (علیه السلام): یمسح فوق الحناء «۲». و نحوه صحیح «۳» ابن مسلم، فلاعراض الاصحاب عنهما لا یعتمد علیهما کی یجمع بینهما و بین ما تقدم بحمله علی المرجوحیة لصراحتهما فی الجواز.

[لزوم کون المسح بالید و الاقوی تعین کونه بالکف]

الخامس: لا خلاف بین الاصحاب فی لزوم کون المسح بالید، و فی الحدائق: حکایة دعوی الاتفاق علیه من جملة من الاصحاب.

و تشهد له النصوص البیانیة المتضمنة لذکر الید و الاقوی تعین کونه بالکف کما هو المشهور لما فی جملة من تلک النصوص التصریح بالکف، و یؤیده ما ادعی فی المقام: انه بقرینة مناسبة الحکم و الموضوع یستفاد ذلک من نصوص الید، إذ الظاهر منها- إذ اسند إلیها ما یناسب الکف کالاکل و المسح و غیرهما مما جرت العادة بحصوله من الکف- ارادتها دون الساعد و العضد، و أما کونه

بباطن الکف فعن الشهید فی الذکری

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الوضوء حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۷۵

]...[

و الغنیة: افضلیة المسح بباطنها، و لکن یمکن الاستشهاد لوجوبه بما ذکرناه تبعاً لجملة من المحققین من المناسبة المذکورة آنفاً. ثمّ انه هل یجب ان یکون المسح بالیمنی کما عن الاسکافی و جملة من متأخری المتأخرین، أم لا کما هو المشهور، بل عن الحدائق دعوی الاتفاق علیه؟ وجهان: اقواهما الاول لصحیح زرارة المتقدم: و تمسح ببلة یمناک ناصیتک «۱».

و اورد علیه بعدم ظهوره فی الوجوب لاحتمال ان یکون عطفاً علی فاعل یجزیک فلا یدل إلّا علی الاجزاء، و هو اعم من الوجوب. و قد تقدم الجواب عن ذلک فی مبحث لزوم المسح بما بقی من البلة فی الید، و بعدم صلاحیته لتقیید المطلقات الکثیرة الواردة فی مقام البیان للحکم الذی یعم به البلوی.

و فیه: ان عدم الصلاحیّة ان کان لاجل کون المطلقات کثیرة فیرد علیه: ان الخبر الواحد یخصص الکتاب فضلًا عن السنة، و ان کان لاجل کون الحکم مما یعم به البلوی فیرد علیه: ان ورود روایة واحدة معتبرة فی المسائل التی یعم بها البلوی غیر عزیز.

و بذلک ظهر ضعف القول بالاستحباب مستنداً إلی اطلاق الادلة و ان الاقوی لزومه.

عدم لزوم کون مسح الرأس مقبلًا

السادس: المشهور بین الاصحاب علی ما نسب إلیهم فی الحدائق عدم اعتبار المسح مقبلًا و جواز النکس، و عن الصدوق فی الفقیه و المرتضی فی الانتصار و الشیخین

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۷۶

]...[

فی المقنعة و الخلاف و غیرهم فی غیرها: عدم جواز النکس، و عن الدروس: انه المشهور بین الاصحاب، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و استدل له: بان مسح الرأس من استقبال رافع للحدث اجماعاً بخلاف مسح الرأس مستدبراً فیجب فعل المتیقن، و بانه الفرد الشائع الذی ینصرف الاطلاق إلیه، و بان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) کان یمسح مقبلًا بلا شبهة، لان ارجحیته لا خلاف فیها فیجب التأسی، مضافاً إلی قوله (علیه السلام): ان هذا وضوء لا یقبل اللّه الصلاة إلا به.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلانه مع وجود المطلقات لا وجه للتمسک بقاعدة الاشتغال، مع ان المورد من موارد جریان البراءة لکونه شکاً فی اعتبار قید فی المأمور به، و هذا علی المختار من کون الطهارة من العناوین المنطبقة علی الوضوء واضح.

و أما على القول بانها تحصل منه: فلما حققناه فی محله من ان الشک فی دخل شیء فی المحصل إذا کان بیانه وظیفة الشارع مورد لجریان البراءة.

و أما الثانی: فلأن وجوب التأسی حتی فی المستحبات واضح المنع، و قوله (علیه السلام): هذا وضوء ... الخ اشارة إلی المحکی من الوضوءات، و هی تشتمل علی انه مسح برأسه، و لیس فیها انه (صلّی اللّه علیه و آله) مسح مقبلًا.

فتحصل: ان شیئاً مما استدل به علی لزوم کونه مقبلًا لا یدل علیه، فیتعین الرجوع إلی اطلاق الادلة، فالاقوی هو جواز النکس، و یشهد له مضافاً إلی ذلک صحیح حماد بن عثمان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لا بأس بمسح الوضوء مقبلًا و مدبراً «۱».

و الایراد علیه: بانه و ان روی فی مورد من التهذیب هکذا إلا انه روی فی موضع

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

]...[

آخر منه: لا بأس بمسح القدمین مقبلًا و مدبراً. و بما ان الراوی واحد و کذلک المروی عنه فاحتمال تعدد الخبر بعید، و لذا فی الوسائل لم یرو الاول و انما روی الثانی، غیر تام، لانه مضافاً إلی عدم الدلیل للخروج عن اصالة التعدد و اصالة عدم الخطأ، ان الخبر الاول مروی عن سعد بطریق ابن قولویه، و الثانی عنه بطریق العطار، مع ان عن بعض نسخ التهذیب روایة الثانی عن ابن عیسی.

[الخامس] مسح الرجلین

اشارة

الخامس: من فروض الوضوء مسح الرجلین اجماعاً محصلًا و منقولًا، بل هو من ضروریات المذهب، و النصوص به متواترة، و عن المرتضی رحمه اللّه: انها اکثر من عدد الرمل و الحصی، و ظاهر الکتاب «۱» یدل علیه سواء قرء بجر (ارجلکم) کما عن ابن کثیر و أبی عمر و حمزة و عاصم، و یظهر من خبر ابن هذیل المروی عن التهذیب عن الامام الباقر (علیه السلام) عن قول اللّه و امسحوا... الخ علی الخفض هی أم علی النصب؟ قال (علیه السلام): بل هی علی الخفض «۲». ان قراءة اهل البیت انما هی علی الخفض أم بالنصب أما علی الاول فواضح، و أما علی الثانی فلکونه عطفاً علی محل (رءوسکم).

و أما موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الرجل یتوضأ الوضوء کله إلّا رجلیه ثمّ یخوض بهما الماء خوضاً، قال (علیه السلام): اجزأه ذلک «۳». و صحیح ایوب: کتبت إلی أبی الحسن (علیه السلام) اسأله عن المسح علی القدمین، فقال:

---

(۱) سورة المائدة آیة ۷.

(۲) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الوضوء حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الوضوء حدیث ۱۴.

و مسح بشرة الرجلین من رءوس الاصابع إلی الکعبین

الوضوء بالمسح، و لا یجب فیه إلا ذلک، و من غسل فلا بأس «۱». فهما ظاهران فی صورة التقیة، فان قوله فی الاول: یتوضأ الوضوء کله إلا رجلیه. ظاهر فی ان وضوءه قبل ان یأتی بوظیفة الرجلین کان علی وفق المذهب ثمّ خالفه فیهما، و قوله (علیه السلام) فی الثانی: الوضوء بالمسح و لا یجب فیه إلا ذلک. قرینة علی ارادة صورة التقیة من ذیله، مع انه لاعراض الاصحاب عنهما و موافقتهما لمذهب بعض العامة القائل بالتخییر یحملان علیها.

و یجب فیه مسح بشرة الرجلین من رءوس الاصابع إلی الکعبین فها هنا مسائل:

[عدم وجوب الاستیعاب فی مسح الرجلین ظاهراً و باطناً]

اشارة

الاولی: لا ریب و لا کلام فی عدم وجوب الاستیعاب فی مسح الرجلین ظاهراً و باطناً فتوی و نصاً، و ما فی بعض النصوص من مسح ظاهرهما و باطنهما کمرفوع أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): فی مسح الرأس و القدمین و مسح القدمین ظاهرهما و باطنهما «۲». و نحوه خبر سماعة «۳»، لا یعتنی به لضعف سند الخبرین، و معارضتهما للنصوص المستفیضة، و موافقتهما لمذهب بعض مخالفینا، فالواجب انما هو مسح ظاهرهما.

و انما الکلام یقع فی موردین: الاول: فی حده طولًا، الثانی: فی حده عرضاً.

[المورد الاول: فی حده طولا]

اشارة

أما الاول: فالمشهور بین الاصحاب: انه یجب المسح من رءوس الاصابع إلی الکعبین، و عن الخلاف و الانتصار و الغنیة و غیرها: دعوی الاجماع علیه، و عن الشهید: احتمال عدم وجوب الاستیعاب و کفایة المسمی، و عن المحدث الکاشانی: الجزم به، و عن الریاض: نفی البعد عنه، و فی الحدائق تقویته.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الوضوء حدیث ۱۳.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الوضوء حدیث ۷.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الوضوء حدیث ۶.

]...[

و الاول: اقوی، و تشهد له النصوص البیانیة کخبر بکیر و زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) فی حکایة وضوئه (صلّی اللّه علیه و آله): ثمّ مسح رأسه و قدمیه إلی الکعبین بفضل کفیه لم یجدد ماء «۱». و نحو غیره، و الاشکال فی دلالتها علی الوجوب قد عرفت دفعه فی مبحث غسل الوجه فراجع.

و حدیث المعراج: ثمّ امسح رأسک بفضل ما بقی فی یدک من الماء و رجلیک إلی کعبیک «۲». و قد عرفت دلالته علی الوجوب فی ذلک المبحث و اندفاع ما اورد علیه.

و صحیح زرارة و بکیر: و إذا مسحت بشیء من رأسک أو بشیء من قدمیک ما بین کعبیک إلی اطراف الاصابع فقد اجزأک «۳».

لان الظاهر کون قوله (علیه السلام): ما بین ... الخ تفسیراً للشیء لا للقدمین.

و دعوی انه علی هذا بما ان المقدر هو (الباء) و هی تفید التبعیض فهو یدل علی العدم، مندفعة بانه بما ان مدخول (الباء) هو الشیء، و لا معنی لبعض الشیء فی مقابله، فلا محالة لیست للتبعیض.

و صحیح البزنطی عن الامام الرضا (علیه السلام): سألته عن المسح علی القدمین کیف هو؟ قال: فوضع کفه علی الاصابع فمسحها إلی الکعبین «۴». و ظاهره لزوم الاستیعاب طولًا و عرضاً، و لکن قام الدلیل علی العدم فی الثانی، فترفع الید عن ظاهره بالنسبة إلیه، و أما بالنسبة إلی الطول فلا صارف له عن ظهوره.

و منه یظهر اندفاع ما اورده بعض الاعاظم علیه: بان التفکیک بین العرض و الطول، و حمل الاول علی الاستحباب و الثانی علی الوجوب، خلاف المرتکز العرفی.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۱۱- ۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۱۱- ۵.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

(۴) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

]...[

و الآیة الشریفة وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِکُمْ وَ أَرْجُلَکُمْ إِلَی الْکَعْبَیْنِ «۱»، و اورد علی الاستدلال بها: تارة بان الظاهر منها کون الکعب غایة للمسح، و حیث ثبت جواز النکس کما سیجیء، فیتعین حملها علی الاستحباب أو علی ان الغایة للممسوح فلا یستفاد منها حد المسح، و اخری بان (ارجلکم) تکون عطفاً علی لفظ (رءوسکم) کما عرفت، فتدل علی عدم وجوب الاستیعاب لمکان (الباء) التی هی للتبعیض کما یدل علیه الصحیح الوارد فی تفسیرها.

و فیهما نظر: إذ الظاهر من الآیة الشریفة من جهة ظهور الغایة فی کونها غایة للمسح، لان الظاهر کون الظرف من متعلقات الفعل کما لا یخفی وجوب امرین: الاول: الاستیعاب من حیث الطول الثانی: کون المبدأ رءوس الاصابع و المنتهی الکعبین، و قیام الدلیل علی عدم وجوب الثانی و جواز النکس لا یوجب رفع الید عن ظهورها فی وجوب الاول، و لا التصرف فی الغایة بجعلها من متعلقات الرجل، مع ان جعلها غایة للممسوح لا ینافی ما هو الظاهر من وجوب الاستیعاب، بل علی هذا التقدیر ایضاً تدل علیه، و اما کون (الباء) للتبعیض فلا ینافی ذلک، إذ یصیر مفاد الآیة علی هذا التقدیر: فامسحوا بعض ارجلکم من رءوس الاصابع إلی الکعبین، و ظهور ذلک فی لزوم الاستیعاب لا ینکر.

و قد استدل للعدم: بصحیح زرارة المتقدم الوارد فی تفسیر الآیة الشریفة: و إذا مسحت ... الخ بالتقریب المتقدم، و بالآیة الشریفة، و بالنصوص «۲» المستفیضة الدالة علی جواز المسح علی النعل من دون استبطان الشراک، و بما دل «۳» علی الاکتفاء فی

---

(۱) سورة المائدة آیة ۷.

(۲) الوسائل- باب ۲۳ و ۲۴ و ۳۸ من ابواب الوضوء.

(۳) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الوضوء حدیث ۱۶.

]...[

مسح الرجل بادخال الید فی الخف المخرق.

و فی الجمیع نظر: أما الاولان: فلما عرفت.

و أما ما دل علی جواز المسح من دون استبطان الشراک: فلأن عدم استبطانه أعم من ذلک، إذ الظاهر خروج ما یستره الشراک عن الموضع الواجب مسحه، لا سیما بناء علی خروج الکعبین من الحد، مع ان غایة ما یدل علیه الشراک عن البشرة و اجزاء مسحه عن مسحها.

و أما ما دل علی ادخال الید فی الخف: فلم یظهر لی وجه الاستدلال به مع عدم ظهوره فی ذلک.

فتحصل: ان الاقوی وجوب الاستیعاب بحسب الطول.

المراد من الکعبین

لا خلاف بین علماء الامامیة و لغویة الخاصة فی ان الکعبین هما العظمان الناتئان فی وسط القدم، و لیسا العظمین الذین فی جانبی الساق، و عن الانتصار و الخلاف و مجمع البیان و غیرها: دعوی الاجماع علیه، و انما الخلاف فی مقام آخر و هو ان المصنف رحمه اللّه فهم من عبارات القوم- بعد اعترافه بصحة ما ذکروه- ان الکعب هو العظم الناتئ الواقع فی مجمع الساق و القدم، و عن المفید فی المقنعة: ان الکعبین هما قبتا القدم امام الساقین ما بین المفصل و المشط- إلی ان قال- ان الکعب فی کل قدم واحد، و هو ما علی منه فی وسط القدم علی ما ذکرناه. و ادعی الشیخ فی التهذیب: الاجماع علی هذا المعنی.

و قد استدل لهذا القول: بالاجماع المدعی فی جملة من کتب الاصحاب علی ان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۸۲

]...[

الکعبین هما قبتا القدم، و بقول اهل اللغة، فان المحکی عن المدارک ان لغویة الخاصة متفقون علی ان الکعب هو الناشر فی ظهر القدم، و بجملة من النصوص: منها اخبار عدم استبطان الشراک، و منها صحیح البزنطی عن الامام الرضا (علیه السلام): عن المسح علی القدمین کیف هو؟ فوضع کفه علی الاصابع فمسحها إلی الکعبین إلی ظاهر القدم «۱». فان الظاهر ان الغایة الثانیة تفسیر للاولی، فیکون الکعب متحداً مع ظاهر القدم فی المقدار.

و منها ما رواه الشیخ فی الحسن و الصحیح عن الامام الباقر (علیه السلام) قال الوضوء واحد و وصف الکعب فی ظهر القدم «۲». و منها حسن میسر عن أبی جعفر (علیه السلام): فی حکایة وضوء رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) إلی قوله: ثمّ وضع یده علی ظهر القدم ثمّ قال: هذا هو الکعب، قال: و اومأ بیده إلی اسفل العرقوب، ثمّ قال: ان هذا هو الظنبوب «۳».

و فی الجمیع: نظر أما الاجماع: فلما مر من ان العلّامة لم یخالف القوم و انما یدعی ارادتهم من هذه العبارة ما ذکره رحمهم اللّه، فلا وجه لان یرد علیه بکلمات هؤلاء و لم یذکر احد من القدماء ما یخالف تفسیر العلامة مدعیاً علیه الاجماع سوی المفید و الشیخ رحمه اللّه، و ان ادعی فی التهذیب الاجماع علی ما فسره المفید بقوله: هما قبتا القدم، و لکن فی کتبه الآخر عبر بما ذکره المصنف رحمه اللّه، و هذا یدل علی اتحادهما عنده.

و أما قول اهل اللغة: فمضافاً إلی انه لا یخالف مختاره رحمه اللّه، جماعة منهم

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۸۳

]...[

صرحوا بان المراد ما فسره العلامة، لاحظ ما عن القاموس: الکعب کل مفصل للعضلات، و ما عن جملة من العامة کالرازی و النیشابوری من التصریح بان الامامیة و کل من اوجب المسح قالوا ان الکعب عبارة عن عظم مستدیر موضوع تحت عظم الساق، حیث یکون منفصل الساق و القدم کما فی ارجل الحیوانات، و عن الرازی: نسبته إلی محمد بن حسن الشیبانی، و ان الاصمعی کان یختار هذا القول، و عن الکشاف و طراز اللغة: ان کل من اوجب المسح قال هو المفصل بین الساق و القدم، و بما ان بعضهم متقدم علی العلامة فلا یحتمل ان یکون منشأ النسبة انتشار ذلک من العلامة، فزعموه مذهباً لکل الشیعة.

و أما اخبار عدم استبطان الشراک: فلأنه رحمه اللّه افتی فی محکی المنتهی و التحریر و التذکرة بعدم وجوب ادخال الید تحت الشراکین فی المسح علی النعل العربیة، و علله فی الاول بانه لا یمنع مسح موضع الفرض، فهو ملتزم بمضمونها.

و أما صحیح البزنطی: فلأن ظاهر القدم مقابل الباطن بما انه ذو اجزاء، لا یعقل جعله غایة، فلا بد من تقدیر کلمة مناسبة، و هی فی المقام آخره، و علیه فهو یدل علی اتحاد الکعب مع آخر ظاهر القدم، فیدل علی ما اختاره المصنف رحمه اللّه.

و أما حسنا میسر: فلأنهما انما یدلان علی ان الکعب فی ظهر القدم رداً علی العامة القائلین بان الکعبین فی جانبی القدم، و لا یدلان علی کونه فی وسط ظهر القدم کی یکونان شاهدین للقول المشهور، و لنعم ما قال شیخنا البهائی: علی ان قول میسر فی الحدیث الثالث ان الباقر (علیه السلام) وصف الکعب فی ظهر القدم یعطی ان الامام (علیه السلام) ذکر للکعب اوصافاً لیعرفه الراوی بها، و لو کان الکعب هذا الارتفاع المحسوس المشاهد لم یحتج إلی الوصف، بل کان ینبغی ان یقول هو ذا، و قس علیه قوله (علیه السلام) فی الحدیث الاول هاهنا بالاشارة إلی مکانه دون الاشارة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۸۴

]...[

إلیه. انتهی.

فتحصل: ان شیئاً مما استدل به علی القول المشهور لا یدل علیه، بل صحیح البزنطی یشهد لما اختاره العلامة، و حسنا میسر یشعران به، و یشهد له مضافاً إلی ذلک «۱» صحیح زرارة و بکیر و فی آخره: قلنا: اصلحک اللّه فاین الکعبان؟ قال هاهنا- یعنی المفصل دون الساق- فقلنا له: هذا ما هو؟ فقال: هذا من عظم الساق و الکعب اسفل من ذلک.

و اورد علیه: بان المراد من المفصل فیه یحتمل ان یکون المفصل الذی فی قبة القدم الذی تسالموا علی وجوده بان یکون دون عظم الساق من کلام الراوی قیداً للمفصل، فیکون مراد الراوی انه اشار بقوله (هاهنا) إلی المفصل الذی یکون دون عظم الساق، و لیس هو مفصل الساق، و یشیر إلیه قوله (علیه السلام): و الکعب اسفل من ذلک.

و فیه: انه یروی انه (علیه السلام) اشار إلی المفصل و قال: انه الکعب. فهو خبر حسی یکون حجة، و حمل المفصل علی الکائن فی وسط القدم الذی لا یعرفه اکثر الناس بل لا یتبین للکثیر من الخواص بعید غایته لا یصار إلیه مع عدم القرینة، و قوله (علیه السلام): و الکعب اسفل من ذلک. معناه: ان الکعب واقع تحت الساق، إذ المشار إلیه بذلک بقرینة قوله (علیه السلام) قبل ذلک: هذا من عظم

الساق. انما هو شیء یکون من عظم الساق فلا یحتمل ان یکون المراد من المفصل هو ما فی وسط القدم، و صحیح «۲» زرارة، و خبر ابن «۳» هلال الواردان فی حد السارق الدالان علی انه یقطع

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب حد السرقة حدیث ۸- ۷.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب حد السرقة حدیث ۸.

]...[

رجله الیسری من الکعب، بضمیمة ما دل من الفتوی و النصوص علی انه یقطع من المفصل کخبر معاویة بن عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): انه یقطع من السارق اربع اصابع و یترک الابهام و تقطع الرجل من المفصل و یترک العقب یطأ علیه «۱».

فتحصل من ما ذکرناه: ان الاقوی ما اختاره المصنف رحمه اللّه و تبعه جملة من المتأخرین عنه کالشهید الاول فی الرسالة و صاحب الکنز و شیخنا البهائی و المحدث الکاشانی و المحدث الحر العاملی من ان الکعب هو المفصل بین الساق و القدم، أو العظم المائل إلی الاستدارة الواقع فی ملتقی الساق و القدم و له زائدتان فی اعلاه یدخلان فی حفرتی قصبة الساق، و زائدتان فی اسفله یدخلان فی حفرتی العقب، و هو ناتٍ فی وسط ظهر القدم، و لکن نتوه غیر ظاهر بحس البصر الذی یعبر عنه بالمفصل لمجاورته له، أو من قبیل تسمیة الحال باسم المحل کما صرح بذلک البهائی رحمه اللّه، و لا تخالفه کلمات قدماء اصحابنا.

ثمّ ان فی وجوب مسح الکعبین و عدمه قولین: اختار اولهما المصنف رحمه اللّه، و المحقق الثانی قدس سره.

اقول: علی القول بکون الکعب هو المفصل لا یترتب علی هذا النزاع اثر، اذ المفصل لا مسافة له حتی ینازع فی دخوله فی الحد أو خروجه عنه، و أما علی القول المشهور و القول بانه العظم المائل إلی الاستدارة الواقع فی ملتقی الساق فقد استدل للاول: بان کلمة (إلی) بمعنی (مع) کما فی قوله تعالی إِلَی الْمَرافِقِ، و بأن الغایة داخلة فی المغیی، و بأن الکعب کما جعل نهایة للمسح وقع بدایة له فی خبر یونس الآتی، فیدخل الکعب فی المسافة.

---

(۱) الوسائل- باب ۴ من ابواب حد القطع و کیفیته حدیث ۷.

]...[

و فی الجمیع نظر: اذ کون (إلی) بمعنی (مع) خلاف الظاهر لا یصار إلیه إلا مع القرینة، و کون الغایة داخلة فی المغیی محل تأمل، و وقوعه بدایة للمسح لا یدل علی دخوله فی المسافة، اذ هذا النزاع کما یجری فی الغایة، کذلک یجری فیما یجعل بدایة و یکون له اجزاء، و علی ذلک فیتعین الرجوع إلی اصالة البراءة عن وجوب مسحه بناء علی جریانها فی الشک فی المحصل إذا کان بیانه وظیفة الشارع أو کون الطهارة من عناوین الوضوء لا انها اثره کما هو الحق.

فتحصل: ان الاقوی هو القول الثانی.

کفایة المسمی فی مسح الرجلین عرضاً

المورد الثانی: فی بیان حده عرضاً

المشهور بین الاصحاب: انه یکفی المسمی عرضاً و لو بعرض اصبع او اقل، و عن المنتهی: انه مذهب علمائنا، و عن التذکرة: نسبته إلی فقهاء اهل البیت، و عن المعتبر: دعوی الاجماع علیه، و عن الشیخ: القول باعتبار الاصبع، و عن التذکرة: عن بعض اصحابنا اعتبار ان یکون بثلاث اصابع، و عن الحلبی و ظاهر الغنیة: اعتبار الاصبعین، و عن ظاهر الصدوق فی الفقیه: وجوب المسح بمقدار الکف، و عن المحقق الاردبیلی و سید المدارک و الکفایة: المیل إلیه.

و استشهد للاول: بصحیح زرارة و بکیر المتقدم، و فیه بعد الاستشهاد لوجوب الاستیعاب فی الغسل بقوله تعالی فَاغْسِلُوا وُجُوهَکُمْ وَ أَیْدِیَکُمْ إِلَی الْمَرافِقِ قال: ثمّ قال وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِکُمْ وَ أَرْجُلَکُمْ إِلَی الْکَعْبَیْنِ فاذا مسح بشیء من رأسه أو بشیء من قدمیه ما بین الکعبین إلی اطراف الاصابع فقد اجزأه.

و فیه: ما تقدم من ان الظاهر و لا أقل من المحتمل ان یکون قوله ما بین ... الخ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۸۷

]...[

بیاناً للشیء، و علیه فلا یصح جعل (الباء) للتبعیض لکون مدخولها الشیء و لا معنی لبعض الشیء فی مقابله، فلا یدل علی الاجتزاء بمسح بعض ظاهر القدمین.

و بصحیح «۱» زرارة الوارد فی کیفیة استفادة مسح بعض الرأس و الرجل من الکتاب حیث قال فیه: فعرفنا حین قال بِرُؤُسِکُمْ ان المسح ببعض الرأس لمکان (الباء) ثمّ وصل الرجلین بالرأس کما وصل الیدین بالوجه فقال وَ أَرْجُلَکُمْ إِلَی الْکَعْبَیْنِ فعرفنا حین وصلهما بالرأس ان المسح علی بعضهما.

و فیه: ان یمکن ان تکون البعضیة بلحاظ مجموع الظاهر و الباطن، و علیه فهو و ان دل باطلاقه علی کفایة مسح بعض الظاهر و لکنه قابل للتقیید بما یدل علی لزوم الاستیعاب.

و بمرسل «۲» الصدوق و خبر «۳» جعفر بن سلیمان الواردین فی ادخال الید فی الخف المخرق.

و فیه: مضافاً إلی ضعف سندهما، انهما لا یدلان إلّا علی عدم وجوب نزع الخف و جواز المسح بادخال الید، و لیسا فی مقام بیان حد المسح کما لا یخفی.

و بالنصوص «۴» الدالة علی اخذ البلل لمسح الرأس و الرجلین من اللحیة و الحاجبین و اشفار العینین، إذ البلة المأخوذة من اشفار العینین و الحاجبین، بل و کذا اللحیة، لا تکفی لمسح الرأس و الرجلین بالکف.

و فیه: اولًا: انها مختصة بحال النسیان، و ثانیاً: ان عدم کفایة البلة المذکورة لمسح الرجلین بالکف لو سلم لا یلازم الاکتفاء بالمسمی، فلو دل الدلیل علی لزوم مسح

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الوضوء الحدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الوضوء الحدیث ۱- ۲.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب الوضوء الحدیث ۱- ۲.

(۴) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الوضوء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۸۸

]...[

موضع ثلاث اصابع فلا یعارضه هذه النصوص، إلا ان یدعی عدم کفایتها لذلک ایضاً.

و قد استدل لاعتبار ان یکون بثلاث اصابع بخبر معمر عن أبی جعفر (علیه السلام): یجزی من المسح علی الرأس موضع ثلاث اصابع، و کذلک الرجل «۱».

و فیه: ان اجزاء الثلاث اعم من تعینها، و دلالته علی ان ذلک اقل المجزی تتوقف علی القول بمفهوم العدد الذی لا نقول به، مع انه ضعیف السند.

و أما القول بان الاقل اصبعان، و القول باعتبار الاصبع، فلا دلیل علی شیء منهما، و لعل القول بهما مستند إلی عدم صدق المسمی باقل من الاصبع أو الاصبعین، و هو کما تری.

و أما لزوم کونه بمقدار الکف: فیشهد له: صحیح البزنطی: سألت أبا الحسن الرضا (علیه السلام) عن المسح علی القدمین کیف هو؟ فوضع کفه علی الاصابع فمسحها إلی الکعبین، فقلت: جعلت فداک لو ان رجلًا قال باصبعین من اصابعه؟ قال (علیه السلام): لا إلا بکفه کلها «۲».

و خبر عبد الاعلی: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): عثرت فانقطع ظفری فجعلت علی اصبعی مرارة فکیف اصنع بالوضوء؟ قال (علیه السلام): یعرف هذا و اشباهه من کتاب اللّه عز و جل مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ امسح علیه «۳». إذ لو لا وجوب الاستیعاب لم یکن للاستشهاد بالآیة الشریفة و الحکم بلزوم المسح علیه وجه، و دعوی حمله علی ارادة ردعه عن توهمه انه علی تقدیر وجوب المسح علی تمام الاصابع لا بد من رفع المرارة، مندفعة بانه (علیه السلام) فی مقام بیان الوظیفة

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۲۸۹

]...[

الفعلیة لا فی مقام بیان حکم فرضی تقدیری، و دعوی حمله علی استیعاب المرارة الموضوعة، مندفعة بان قوله: فجعلت علی اصبعی، صریح فی خلاف ذلک فتأمل.

و المطلقات الآمرة بمسح ظاهر القدم.

و لکن دعوی حمل الاولین علی الاستحباب، و ارادة جریان قاعدة نفی الحرج فی المستحبات من الاستشهاد بالآیة فی الثانی لنصوص اخذ البلل من اللحیة و الحاجبین و اشفار العینین و تقیید الاخیرة بها، غیر بعیدة، لانها و ان اختصت بصورة النسیان إلا انه یتم فی غیرها بضمیمة عدم القول بالفصل، و یؤیدها خبر معمر هذا، مضافاً إلی ما عرفت من دعوی جماعة الاجماع علی کفایة المسمی و عدم وجوب الاستیعاب.

فتحصل: ان الاقوی کفایة المسمی، و الاحوط ان یکون بمقدار عرض ثلاث اصابع، و احوط من ذلک مسح تمام ظهر القدم.

کفایة مسح القدمین منکوساً

المسألة الثانیة: المشهور بین الاصحاب کما عن الذکری و فی الحدائق: جواز الابتداء بالکعبین، و عن الفقیه و المقنعة و الانتصار و

السرائر: العدم.

و استدل له: بظاهر الآیة الشریفة لظهور إلی فی الانتهاء، و بصحیح البزنطی المتقدم فی معنی الکعب و فی لزوم الاستیعاب، و بالنصوص البیانیة.

و یرد علی الجمیع: ان ظهورها فی عدم جواز النکس، و لزوم الابتداء بالاصابع و ان کان لا ینکر، إلا انه یتعین حملها علی الاستحباب بقرینة ما یدل علی جواز النکس و هو صحیحا حماد المتقدمان، و فی احدهما: لا بأس بمسح الوضوء مقبلًا و مدبراً. و فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۹۰

و یجوز منکوساً

الاخر: لا بأس بمسح القدمین مقبلًا و مدبراً. و قد عرفت فی مسح الرأس انهما خبران لا خبر واحد، و مرسل یونس: اخبرنی من رأی أبا الحسن (علیه السلام) بمنی یمسح ظهر قدمیه من اعلی القدم إلی الکعب و من الکعب إلی اعلی القدم و یقول: الامر فی مسح الرجلین موسع من شاء مسح مقبلًا و من شاء مسح مدبراً، فانه من الامر الموسع ان شاء تعالی «۱». فما افاده المصنف بقوله و یجوز منکوساً اظهر.

لزوم تقدیم الیمنی

الثالثة: المشهور بین الاصحاب- علی ما نسب إلیهم- جواز مسح الیسری قبل الیمنی، و مسحهما معاً، و عن ابن ادریس لا أظن مخالفاً منّا فیه، و عن ظاهر الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و عن المراسم و الفقیه و جامع المقاصد و اللمعة و المدارک و الروضة: لزوم تقدیم الیمنی، و هو المحکی عن ابن الجنید و ابن أبی عقیل و ابن بابویه و کاشف اللثام، و عن الذکری: ان فی المسألة قولًا لم نعرف قائله و هو وجوب تقدیم الیمنی أو مسحهما معاً و لا یجوز تقدیم الیسری، و قد مال إلیه أو اختاره جملة من متأخری المتأخرین.

و استدل للاول: باطلاق الکتاب و السنة، و الوضوءات البیانیة، و نصوص الترتیب، إذ لیس فی شیء منها اشعار ببیانه مع تعرضها للترتیب و سائر الخصوصیات.

و فیه: انه یتعین تقیید الاطلاق بمصحح ابن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): و امسح علی القدمین و ابدأ بالشق الایمن «۲» و عدم التعرض لمضمونه، فی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الوضوء حدیث ۲- ۵۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۹۱

]...[

الوضوءات البیانیة و نصوص الترتیب لا تکون کالنص فی عدم الوجوب کی توجب حمل الأمر بالبدأة بالایمن علی الاستحباب کما لا یخفی، و دعوی اعراض المشهور عن المصحح «۱» مندفعة بما عرفت من افتاء جملة من الاصحاب بمضمونه، و باحتمال ان یکون عدم عملهم بظاهره من جهة الجمع بینه و بین النصوص البیانیة لا للإعراض عنه، و بما عن النجاشی عن أبی رافع عن الامام علی (علیه السلام): إذا توضأ احدکم فلیبدأ بالیمین قبل الشمال من جسده «۲».

و لکن لأخصیة التوقیع الشریف المروی عن الاحتجاج عن محمد بن عبد اللّه الحمیری عن صاحب الزمان (علیه السلام): کتب إلیه

یسأله عن المسح علی الرجلین بایهما یبدأ بالیمین أو یمسح علیهما جمعیاً معاً، فاجاب (علیه السلام): یمسح علیهما جمیعاً معاً، فان بدأ باحداهما قبل الاخری فلا یبدأ إلا بالیمنی «۳». و خبر عبد الرحمن ابن کثیر الهاشمی عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: بینما امیر المؤمنین جالس مع محمد بن الحنفیة ... و الحدیث طویل قد اشتمل علی الدعاء عند غسل کل عضو إلی ان قال: ثمّ مسح رجلیه فقال: اللهم ثبت قدمی علی الصراط یوم تزل فیه الاقدام «۴». الصریحین فی جواز مسحهما معاً عن المصحح و خبر أبی رافع یقید اطلاقهما بهما، و یحملان علی صورة عدم الجمع بینهما.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی هو القول بجواز مسحهما معاً و عدم جواز تقدیم الیسری، و الاحوط تقدیم الیمنی.

الرابعة:

هل یجب المسح بالیدین أم یکفی ید واحدة؟

و علی الاول هل یجب ان یکون مسح الیمنی بالیمنی و الیسری بالیسری، أم یجزی الاختلاف؟ وجوه: المشهور

---

(۱) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۹۲

]...[

بین الاصحاب هو القول بجواز المسح بید واحدة و جواز الاختلاف، و عن المناهل: دعوی الاتفاق علیه، و فی الجواهر: انی لم اعثر علی من نص علی وجوب الیمنی للیمنی و الیسری للیسری.

اقول: لو لا الاجماع کان القول بذلک متعیناً، إذ یشهد لعدم الاکتفاء بید واحدة ما فی جملة من النصوص البیانیة من انه (صلّی اللّه علیه و آله) مسح بهما معاً، و للزوم کون مسح الیمنی بالیمنی و الیسری بالیسری حسن زرارة بابراهیم بن هاشم عن الامام الباقر (علیه السلام): و تمسح ببلة یمناک ناصیتک، و ما بقی من بلة یمینک ظهر قدمک الیمنی، و تمسح ببلة یسارک ظهر قدمک الیسری «۱». و به یقید اطلاق الادلة.

عدم جواز المسح علی الحائل

اشارة

الخامسة: یجب المسح علی بشرة القدمین، و لا یجوز علی حائل خارجی من خف أو غیره اختیاراً بلا خلاف، بل اجماعاً منا فتوی و روایة کما فی الحدائق، بل لا یبعد عده من ضروریات المذهب.

و تشهد له: الآیة الشریفة، و النصوص البیانیة، و النصوص المستفیضة الواردة فی المسح علی الخفین الظاهرة فی التعمیم لکل حائل لوقوع الاستدلال فی بعضها بالآیة الکتابیة، و انه سبق الکتاب المسح علی الخفین، بل بعضها ظاهر فیه فی نفسه. کخبر الکلبی النسابة عن الامام الصادق (علیه السلام) قلت له: ما تقول فی المسح علی الخفین؟ فتبسم ثمّ قال (علیه السلام): إذا کان یوم القیامة ورد اللّه کل شیء إلی

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۹۳

]...[

شیئه ورد الجلد إلی الغنم فتری اصحاب المسح این یذهب وضوؤهم «۱» فهذا مما لا ینبغی الاشکال فیه.

انما الکلام یقع فی موضع آخر و هو ما ذکره فی الحدائق قال: و من الحائل الشعر فی الرجل علی المعروف من مذهب الاصحاب، و عن جماعة منهم صاحب المصباح: الاکتفاء بمسح الشعر النابت علی ظهر القدم عن مسح البشرة.

و استدل له: بکونه عرفاً من توابع ما نبت علیه، و بانسباق الذهن إلی مسحه من الامر بمسح الرجل و مراد الاصحاب من المسح علی البشرة ما یقابل الحائل کما یشیر إلیه قولهم فی مقام التفریع علیه: و لا یجوز المسح علی الحائل، و بلزوم الحرج من وجوب ازالته بالحلق و نحوه و صعوبة التخلیل بالمسح، و بالسیرة المستمرة علی عدم الحلق و التخلیل، و بعموم کل ما احاط به الشعر ... الخ و بخلو الاخبار عن التعرض لمانعیة الشعر مع غلبة وجوده و عموم الابتلاء به.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن التبعیة الخارجیة اعم من التبعیة فی الدلالة.

و أما الثانی فلأن الشارع انما امر بمسح الرجل، و خروج الشعر عن مسمی الرجل واضح فلا ینسبق إلی الذهن مسحه من الامر بمسح الرجل.

و أما الثالث: فلأن الشعر النابت لا یکون مستوعباً للخط العرضی غالباً، فمع وجود الشعر یحصل المسح اللازم، مع ان لزوم الحرج بالنسبة إلی کل فرد ممنوع و بذلک یظهر ما فی الرابع.

و أما الخامس: فقد مر فی مسح الرأس عدم شموله للممسوح.

و أما السادس: فلما عرفت آنفاً من عدم مانعیته من مس المقدار الواجب.

و یشهد للقول الاول: ظاهر الکتاب و السنة، لعدم دخول الشعر فی مسمی

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۹۴

]...[

الرجل، ثمّ ان الکلام فی وجوب مسح الشعر النابت هو الکلام فی الشعر النابت علی الیدین، و قد عرفت ان الاقوی عدم الوجوب فراجع.

المسح علی الحائل عند الضرورة

ثمّ ان ما ذکرناه من عدم جواز المسح علی الحائل انما هو فی غیر حال الضرورة و التقیة، و اما فیهما فلا خلاف فی جوازه، فالکلام یقع فی مقامین:.

الاول: فی المسح علی الحائل فی حال الضرورة من برد یخاف علی رجله، او لا یمکن معه نزع الخف، أو نحو ذلک.

فعن غیر واحد: دعوی الاجماع علی جوازه، و یشهد له خبر أبی الورد: قلت لأبی جعفر (علیه السلام): ان أبا ظبیان حدثنی أنه رأی

علیاً (علیه السلام) أراق الماء ثمّ مسح علی الخفین، فقال (علیه السلام): کذب أبو ظبیان، أما بلغکم قول علی (علیه السلام) فیکم سبق الکتاب الخفین؟ فقلت: هل فیهما رخصة؟ فقال (علیه السلام): لا إلّا من عدو تتقیه، أو ثلج تخاف علی رجلیک «۱». فان مورده و ان کان هو الخف و الثلج إلا انه یتعدی إلی مطلق الحائل و الضرورة لعدم القول بالفصل، و لعل التعبیر بالخوف یکون مشعراً بذلک.

و دعوی عدم حجیته لان أبا الورد لم یذکر فی کتب الرجال بمدح و لا قدح، مندفعة بان العلامة المجلسی فی محکی وجیزته عده فی الممدوحین، مع ان الراوی عنه فی الخبر حماد بن عثمان و هو من اصحاب الاجماع، مضافاً إلی ما عن الکافی ما یشعر بمدحه.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

]...[

و علیه فالخبر قوی، مضافاً إلی عمل الاصحاب به، و خبر عبد الاعلی المتقدم الدال علی المسح علی المرارة، فان مورده و ان کان هو المرارة إلا. انه یتعدی إلی مطلق الحائل لما تقدم، و فحوی اخبار الجبائر.

فما عن المدارک: من ان المسألة محل تردد و احتمال الانتقال إلی التیمم، ضعیف.

الثانی: فی المسح علیه فی حال التقیة، فالمشهور بین الاصحاب جوازه، بل لعله مما لا خلاف فیه، بل عن غیر واحد نفی الخلاف فیه، و فی الجواهر و عن المختلف: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له: خبر أبی الورد المتقدم، و عمومات «۱» اخبار التقیة التی هی من ضروریات المذهب بناء علی دلالتها علی الصحة، و أما ادلة «۲» نفی الضرر و الحرج، فهی لا- تدل علی ذلک لانها انما تدل علی نفی الحکم، ففی المقام تدل علی نفی لزوم المسح علی البشرة و رفعه بما انه حکم ضمنی انما یکون برفع الحکم المتعلق بالمرکب، و أما وجوب الاجزاء الباقیة فهی لا تدل علیه، و یحتاج إلی دلیل آخر.

و لا یعارضها ما فی صحیح «۳» زرارة قلت له: هل فی المسح علی الخفین تقیة؟ فقال (علیه السلام): ثلاثة لا أتقی فیهن احداً: شرب المسکر، و المسح علی الخفین، و متعة الحج.

و ما فی مصحح هشام عن ابن أبی عمر الاعجمی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): و التقیة فی کل شیء الا شرب النبیذ، و المسح علی الخفین، و متعة الحج «۴».

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الامر و النهی من کتاب الامر بالمعروف.

(۲) سورة الحج آیة ۷۷- و باب ۱۲- من ابواب کتاب احیاء الموات من الوسائل و غیره من ابواب.

(۳) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الامر و النهی من کتاب الامر بالمعروف حدیث ۳.

]...[

و نحوهما خبر زرارة «۱» عن غیر واحد عن الامام الباقر (علیه السلام) و غیره.

اذ مقتضی الجمع بینها و بین خبر أبی الورد حملها علی نفی الوجوب، و قد ذکروا فی توجیه هذه النصوص وجوها من اراد الوقوف

علیها فلیراجع المطولات، و مما یؤید ما ذکرناه من الجمع- مضافاً إلی کونه جمعاً عرفیاً- النصوص الآمرة بغسل الرجلین فی حال التقیة.

جواز التقیة مع المندوحة

ثمّ انه فی الضرورات ما عدا التقیة: انما یجوز المسح علی الحائل إذا لم یمکن رفعها، و لم یکن بد من المسح علی الحائل و لو بالتأخیر إلی آخر الوقت، لان الظاهر ورود خبر أبی الورد لبیان جواز المسح علی الحائل فی حال الضرورة فی الجملة فی مقابل الانتقال إلی التیمم، فلا اطلاق له من هذه الجهة، و خبر عبد الاعلی من جهة التمسک فیه بآیة نفی الحرج ظاهر فی ذلک، إذ مع وجود المندوحة لا یکون الحرج طارئاً علی متعلق التکلیف، فلا تشمله الآیة الشریفة.

و أما فی التقیة، فنسب إلی المشهور جوازه مع وجود المندوحة، و عن الشیخ فی الخلاف و المحقق و المصنف و صاحب المدارک و بعض متأخری المتأخرین: اعتبار عدم المندوحة.

و یشهد للاول: خبر ابی الورد، إذ الغالب فی العدو عدم ملازمته لتمام الوقت و امکان التفصی عنه بخلاف الثلج المانع، فعطف الثلج علیه لا یشعر باتحادهما فی الحکم و الاختصاص بصورة عدم المندوحة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الوضوء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۲۹۷

]...[

و ما عن العیاشی بسنده عن صفوان عن أبی الحسن (علیه السلام) الوارد فی غسل الیدین قلت له: یرد الشعر؟ قال: ان کان عنده آخر فعل و إلا فلا «۱».

و أما القائلون باعتبار عدم المندوحة، فالظاهر انهم استندوا فی مشروعیة التقیة فی المقام أما إلی نفی الضرر و الحرج کما عن الفاضلین، و أما إلی العمومات «۲» الدالة علی مشروعیة التقیة مثل: التقیة دینی و دین آبائی، و ان من لا تقیة له لا دین له و لا ایمان له. بناء علی ظهورها بقرینة جعلها دیناً فی الاجزاء بدعوی ان یتعین تخصیصها بما ورد فی مقام بیان ضابطها کخبر معمر بن یحیی: کل ما خاف المؤمن علی نفسه فیه ضرورة فله فیه التقیة «۳». و خبر البزنطی عن إبراهیم بن شیبة: کتبت إلی أبی جعفر الثانی (علیه السلام) اسأله عن الصلاة خلف من یتولی امیر المؤمنین (علیه السلام) و هو یمسح علی الخفین، فکتب (علیه السلام): لا تصل خلف من یمسح علی الخفین، فان جامعک و ایاهم موضع لا تجد بداً من الصلاة معهم فاذن لنفسک واقم ... الخ «۴». و نحوهما غیرهما.

و لکنک عرفت ان مدرک مشروعیة التقیة فی المقام خبر أبی الورد الظاهر فی عدم اعتبار المندوحة، مع انه علی فرض تسلیم کونه هو ما دل علی مشروعیة التقیة ایضاً، لا وجه لهذا القید. لما دل من النصوص علی ان الامر فی التقیة واسع کخبر مسعدة بن صدقة عن الامام الصادق (علیه السلام): و تفسیر ما یتقی مثل ان یکون قوم سوء ظاهر حکمهم و فعلهم علی غیر حکم الحق و فعله، فکل شیء یعمل المؤمن بینهم لمکان التقیة مما لا یؤدی إلی الفساد فی الدین فانه جائز «۵».

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الامر و النهی من کتاب الامر بالمعروف.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الامر و النهی من کتاب الامر بالمعروف.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الامر و النهی من کتاب الامر بالمعروف.

(۴) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الجماعة حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الامر و النهی من کتاب الامر بالمعروف حدیث ۶-.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۲۹۸

]...[

و مصحح «۱» أبی عمر عنه (علیه السلام): لا دین لمن لا تقیة له، و التقیة فی کل شیء إلا فی شرب النبیذ، و المسح علی الخفین، و متعة الحج.

و موثق سماعة: عن رجل یصلی فخرج الامام و قد صلی الرجل رکعة من صلاة فریضة قال (علیه السلام): ان کان اماماً عدلًا فلیصل اخری و ینصرف و یجعلها تطوعاً و لیدخل مع الامام فی صلاته کما هو، و ان لم یکن امام عدل فلیبن علی صلاته کما هو و یصلی رکعة اخری و یجلس قدر ما یقول اشهد ان لا إله إلا اللّه وحده لا شریک له و اشهد ان محمداً عبده و رسوله، ثمّ لیتم صلاته معه علی ما استطاع، فان التقیة واسعة، و لیس شیء من التقیة إلا و صاحبها مأجور علیها ان شاء تعالی «۲».

و خبر هشام عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): صلوا فی عشائرهم، و عودوا مرضاهم، و اشهدوا جنائزهم، و قال فیه: کونوا لمن انقطعتم إلیه زیناً، و لا تکونوا علینا شیناً «۳». و نحوها غیرها مما ورد فی الحث علی الصلاة مع المخالفین و غیره، فانها ظاهرة فی مشروعیتها مع وجود المندوحة، بل بعضها متضمن للامر بها مع عدم الخوف، بل لمجرد حفظ الآداب.

و علیه فیتعین حمل ما ظاهره اعتبار عدم المندوحة العرضیة أو مطلقاً علی خلاف ظاهره جمعاً بین النصوص. و تمام الکلام فی ذلک موکول إلی محله.

فروع.

الاول:

لو ترک التقیة و مسح علی بشرة الرجلین

فهل یصح الوضوء أم لا، أم

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الامر و النهی من کتاب الامر بالمعروف حدیث- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۵۶- من ابواب الجماعة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الامر و النهی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۲۹۹

]...[

یفصل بین موارد وجوبها و موارد عدم الوجوب؟ وجوه.

اقول: لا ینبغی التوقف فی الصحة فی موارد عدم وجوبها، اذ معنی عدم الوجوب جواز المسح علی البشرة، و اما موارد وجوبها و هی موارد خوف الضرر، فقد استدل للبطلان: بان ظاهر الامر بالتقیة لزوماً کون المسح علی الخفین جزء تعینیاً للوضوء، فترکه ترک للوضوء، و بان الامر بها موجب للنهی عن المسح علی البشرة و هو یقتضی الفساد، و بان التقیة کما تکون بالفعل فتقتضی وجوبه، و حرمة ترکه تکون بالترک فتقتضی وجوبه، و حرمة الفعل و المسح علی البشرة فی نفسه مخالف للتقیة فیحرم و لا یصح التعبد به.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن الأمر بالتقیة لمصلحة فیها اهم من ما فی المسح علی البشرة لا یوجب عدم الامر بالمسح علیه حتی بنحو الترتب، و أما ما ذکره بعض الاعاظم من منع ظهور أوامر التقیة فی ذلک غایة الامر أن کونها دیناً یقتضی بدلیة ما یوافق التقیة عن الواقع، فیکون فی طول الواقع، فالاتیان بالواقع مجزی مسقط للامر، فغیر تام، إذ فرض الکلام فرض لزوم التقیة، و الامر بها دون الواقع.

و أما الثانی: فلما حققناه فی محله من ان الامر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضده.

و أما الثالث: فلأن لزوم التقیة لمصلحة ملزمة فیها لا یلازم حرمة ما یخالف التقیة، إذ ترک الواجب لا مفسدة فیه کی یصیر حراماً، اللهم إلا ان یقال: ان موارد وجود المصلحة فی ما یوافق التقیة و عدم المفسدة فی ترکها انما هی موارد استحبابها، و أما موارد وجوبها فهی انما تکون فیما ترتب الضرر أو خاف من ترتبه علی ترک التقیة، و لا محالة یکون ترک ما یوافقها حراماً، و لکن یرد علیه ان مجرد ذلک لا یوجب جعل الحرمة لما حققناه فی محله من عدم حرمة الاضرار بالنفس.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۰

]...[

فتحصل ان الاقوی هو الصحة مطلقاً بناء علی صحة الترتب.

[حکم ما لو اخر الوضوء یضطر إلی المسح علی الحائل]

الثانی: إذا علم بعد دخول الوقت انه لو اخر الوضوء و الصلاة یضطر إلی المسح علی الحائل، فهل یجب البدار مطلقاً أم لا یجب کذلک، أم یفصل بین التقیة فیجوز و غیرها فلا یجوز؟ وجوه: اقواها الاخیر، لان ما دل علی جواز التقیة قد عرفت انه غیر مقید بصورة عدم وجود المندوحة، فمقتضی اطلاق ذلک الدلیل جوازها فی الفرض الکاشف عن تدارک مصلحة الواقع بمصلحتها، و أما غیرها، فحیث عرفت اعتبار عدم المندوحة فیه، ففی الفرض لوجود المندوحة لو اخر وضوءه حتی اضطر إلی المسح علی الخفین لا یصح.

و دعوی انه فی اول الوقت المندوحة موجودة، و لکن لو اخر و لو عصیاناً حتی اضطر یتبدل الموضوع و تنعدم المندوحة، فیکون مشمولًا لذلک الدلیل، مندفعة بان الظاهر من خبر أبی الورد اختصاص الحکم بصورة الاضطرار لا بالاختیار.

و أما خبر عبد الاعلی، فهو لا إطلاق له من هذه الجهة کی یتمسک به، مع انه قد عرفت انه من جهة التمسک فیه بآیة نفی الحرج یکون مختصاً بصورة الاضطرار فی تمام الوقت.

زوال السبب المسوغ

الثالث: اذا زال السبب المسوغ للمسح علی الحائل من تقیة أو ضرورة، فهل یجب اعادة الطهارة للغایات التی اراد ایجادها بعد زوال السبب کما عن المعتبر و المنتهی و المبسوط و التذکرة و الایضاح و کاشف اللثام، ام لا یجب إلا للحدث کما عن المختلف و الذکری و الدروس و جامع المقاصد و المدارک و المنظومة و الجامع و الروض بل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۱

]...[

نسب إلی المشهور؟ وجهان: قد استدل للثانی: باستصحاب الصحة، و بما دل علی ان الوضوء لا ینتقض إلا بالحدث و لیس ارتفاع الضرورة منه، و بانه انما نوی بوضوئه رفع الحدث فیجب حصوله لقوله (علیه السلام): لکل امرء ما نوی.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلما ذکرناه فی محله و اشرنا إلیه فی هذا الشرح غیر مرة من عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام التکلیفیة و الوضعیة، و أما ما اجاب عنه بعض المحققین رحمهم اللّه: بان الموضوع فی الاستصحاب مردد بین اباحة الصلاة المدخول بها حال الضرورة أو کل صلاة، و الاول لا ینفع، و الثانی مشکوک الحدوث، فغیر سدید، إذ الظاهر من دلیل جواز المسح علی الخف بدلیته عن المسح علی البشرة و ترتب اثر الوضوء التام علی الوضوء معه و هو الطهارة، فتستصحب الطهارة ما لم یعلم بالحدث.

هذا علی مسلک القوم من کون الطهارة اثراً للوضوء، و أما بناء علی المختار من کونها من العناوین المنطبقة علیه فیتم ما ذکره رحمه اللّه لو لم یکن لدلیل المسح علی الحائل اطلاق، و ستعرف وجوده فانتظر.

و أما الثانی: فلأن الوضوء و ان دل الدلیل علی انه لا ینتقض إلا بالحدث، إلا ان الکلام فی المقام لیس فی انتقاض الوضوء، بل انما هو فی قابلیة الوضوء، الناقص و استعداده للبقاء مع زوال العذر، مع ان ذلک الدلیل لا إطلاق له من هذه الجهة کی یتمسک به لعدم انتقاض الناقص ایضاً إلا بالحدث، و أما الثالث فلأن رفعه الحدث یمکن ان یکون رفعاً ما دام بقاء العذر کما قیل فی التیمم، فلا یلازم ذلک عدم محدثیته بعد زوال العذر.

فالصحیح ان یستدل له: باطلاق ما دل علی جواز المسح علی الحائل المقتضی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۲

]...[

لجواز الاکتفاء به فی مقام الامتثال و لو کان الاضطرار مرتفعاً، و ان شئت قلت: ان مقتضی اطلاق دلیله کونه فرداً من طبیعة الوضوء فی حال العذر کما ان الوضوء التام فرد منها فی حال الاختیار، و علیه فیترتب علی کل منهما جمیع ما یترتب علی تلک الطبیعة من غیر فرق بینهما، فکما ان من توضأ فی حال الاختیار یترتب علی وضوئه جمیع ما یتوقف علی الوضوء حتی فی حال الاضطرار، کذلک تترتب علی وضوء المضطر جمیع تلک الامور حتی بعد زوال العذر.

و بذلک یظهر عدم تمامیة الاستدلال لوجوب الاعادة مطلقاً بعموم الآیة الشریفة إِذا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلاةِ.. الخ، فان ظاهر دلیل مشروعیة الناقص تقیید دلیل وجوب التام و هو الآیة الشریفة.

نعم هذا یتم فیما یجوز المسح علیه واقعاً، و أما فیما لا یجوز واقعاً بل کان جوازه ظاهریاً کما فی غیر مورد التقیة من موارد الضرورة بناء علی انه یختص الحکم بصورة عدم وجود المندوحة فی تلک الموارد، فانه فی هذه الصورة لو کان العذر ثابتاً فی اول الوقت، و المکلف اعتقد عدم زواله أو احتمل ذلک فاجری الاستصحاب و توضأ، ثمّ فی الوقت زال السبب المسوغ، تجب الاعادة و لا یجتزئ بما اتی به، لانه لم یکن ذلک مأموراً به کما لا یخفی. و هذا بخلاف مورد التقیة، فانک قد عرفت ثبوت الامر بالوضوء حتی مع وجود المندوحة.

فتحصل مما ذکرناه: انه إذا زال السبب المسوغ للوضوء الاضطراری بعد مضی وقت الصلاة أو غیرها مما یتوقف علی الوضوء لا تجب الاعادة مطلقاً، و إذا زال فی الوقت فان کانت الضرورة هی التقیة لم تجب الاعادة، و ان کانت غیر التقیة وجبت الاعادة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۳

و الترتیب علی ما قلناه

[السادس] وجوب الترتیب فی الوضوء

و السادس من فروض الوضوء: الترتیب علی ما قلناه بان یقدم الوجه علی الید الیمنی، و هی علی الیسری، ثمّ یمسح الرأس ثمّ الرجلین، بلا خلاف، بل اجماعاً کما عن الخلاف و الغنیة و السرائر و التذکرة و غیرها.

و یشهد له صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): تابع بین الوضوء کما قال اللّه عز و جل، ابدأ بالوجه، ثمّ بالیدین، ثمّ بمسح الرأس و الرجلین، و لا تقدمن شیئاً بین یدی شیء تخالف ما امرت به، فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه واعد علی الذراع، و ان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح علی الرأس قبل الرجل ثمّ اعد علی الرجل، ابدأ بما بدأ اللّه عز و جل به «۱». فانه صریح فی تقدیم الوجه علی الیدین، و هما علی الرأس، و مسح الرأس علی الرجلین، و لا یدل علی الترتیب بین الیدین.

و یدل علیه ما فی موثق أبی بصیر عنه (علیه السلام): فان بدأت بذراعک الایسر قبل الایمن فاعد غسل الایمن ثمّ اغسل الیسار «۲». و أما الترتیب بین الرجلین فقد تقدم الکلام فیه فی مسح الرجلین.

و لو خالف الترتیب و لو جهلًا او نسیاناً اعاد الوضوء إذا تذکر بعد ما لا یمکن تدارک ما اخل به لفوات الموالاة، لان المشروط ینعدم بانعدام شرطه، و أما ان تذکر فی الاثناء أو بعد الفراغ مع عدم فوات الموالاة بان کان البلل باقیاً، فهل یجب اعادة ما یحصل به الترتیب مطلقاً کما هو المشهور شهرة عظیمة، أم یجب اعادة الوضوء

---

(۱) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الوضوء حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۴

]...[

کذلک، أو یجب اعادته فی صورة النسیان کما عن تذکرة المصنف رحمه اللّه أو فی صورة العمد کما عن تحریره؟ وجوه: اقواها الاول، لتحقق الامتثال به، و لجملة من النصوص کخبر منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) فی حدیث تقدیم السعی علی الطواف: أ لا تری انک إذا غسلت شما لک قبل یمینک کان علیک ان تعید علی شمالک «۱».

و صحیح زرارة المتقدم: فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه و أعد علی الذراع، و ان مسحت علی الرجل قبل الرأس فامسح علی الرأس قبل الرجل ثمّ اعد علی الرجل.

و موثق أبی بصیر المتقدم، و نحوها غیرها من النصوص الکثیرة.

و استدل للثانی: بما فی بعض الاخبار من اطلاق الاعادة عند مخالفة الترتیب کخبر سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): من نسی مسح رأسه او قدمیه أو شیئا من الوضوء الذی ذکر اللّه تعالی فی القرآن کان علیه اعادة الوضوء و الصلاة «۲». و هو ان اختص بالناسی إلا انه یثبت فی العامد بضمیمة الاولویة القطعیة.

و خبر علی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام):، فی البدأة بالمروة قبل الصفا: أ لا تری انه لو بدأ بشماله قبل یمینه فی الوضوء یعید الوضوء «۳».

و فیه: ان الجمع بین هذه النصوص و بین ما تقدم المتضمن للصحة مع اعادة ما یحصل به الترتیب یقتضی حملها علی الاستحباب، أو علی صورة فوات الموالاة، أو علی ارادة اعادة الجزء من اعادة الوضوء.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الوضوء حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الوضوء حدث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الوضوء حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۵

]...[

و استدل للثالث: بخبر سماعة المتقدم، بدعوى اخصیته من ما دل على اعادة ما یحصل به الترتیب فیخصص به.

و فیه ان موثق أبی بصیر الدال على الصحة مع العود على ما یحصل معه الترتیب مختص بالناسی، و نحوه غیره.

و استدل للاخیر: بانه تشریع مبطل، و بانه موجب لفوات الموالاة لانها المتابعة مع الاختیار على مسلک المصنف رحمه اللّه، و بمفهوم قوله (علیه السلام) فی موثق أبی یصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): و ان نسیت فغسلت ذراعک قبل وجهک فاعد غسل وجهک ثمّ اغسل ذراعیک بعد الوجه، فان بدأت بذراعک الایسر قبل الایمن فاعد الایمن «۱». فان مفهومه: ان لم تنس فلا تعد غسل وجهک و الایمن و حینئذ فاما ان یکون المراد البناء مع عدم الاعادة، و هو خلاف الاجماع، فلیس إلا الاستئناف، و بمفهومه یقید اطلاق ما دل على الصحة مع العود إلى ما یحصل به الترتیب.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأنه یتم إذا کان اتیانه بالوضوء للامر التشریعی، و اما لو کان اتیان خصوص ما خالف به الترتیب لذلک فلا وجه للبطلان. و أما الثانی: فلما سیأتی من عدم صحة المبنی.

و أما الثالث: فلأن الشرطیة انما سبقت لبیان تحقق الموضوع و لا مفهوم له. فتحصل: ان الاقوى الاکتفاء باعادة ما یحصل به الترتیب مطلقاً، إلا فیما کانت نیته فاسدة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الوضوء حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۶

و الموالاة، و هی متابعة الافعال بعضها لبعض من غیر تأخیر

[السابع] وجوب الموالاة و بیان المراد منها

و السابع من فروض الوضوء: الموالاة اجماعاً محصلًا و منقولًا کما فی الجواهر، و انما الخلاف فی المراد منها، فعن جماعة کثیرة من القدماء و المتأخرین: ان المراد منها ان یغسل کل عضو قبل ان یجف جمیع ما تقدمه، و عن الروضة: انه الاشهر، و عن الذخیرة و غیرها: انه المشهور، و عن الخلاف و المصباح و المبسوط و المعتبر و التحریر و غیرها: انها هی المتابعة اختیاراً و عدم الجفاف اضطرار، لکن لا یبطل الوضوء إلا بالجفاف و ان حصل الاثم بترک المتابعة، و عن المقنعة و النهایة و غیرهما: انها هی المتابعة اختیاراً و الجفاف اضطراراً فیبطل الوضوء بترک المتابعة فی حال الاختیار و بالجفاف فی حال الاضطرار، و عن الصدوقین و اصحاب المشارق و المدارک و الحدائق و جماعة ممن تأخر عنهم ان الموالاة هی احد الامرین من المتابعة و مراعاة الجفاف.

و مختار المصنف رحمه اللّه فی المتن: انها هی متابعة الافعال بعضها لبعض من غیر تأخیر.

و کیف کان: فقد استدل للاول بصحیح معاویة: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): ربما توضأت فنفد الماء فدعوت الجاریة فأبطأت علی فیجف وضوئی، فقال (علیه السلام): اعد «۱».

و موثق أبی بصیر عنه (علیه السلام): إذا توضأت بعض وضوئک فعرضت لک حاجة حتی یبس وضوءک فاعد وضوءک فان الوضوء

لا یبعض «۲». بدعوی ظهورهما فی ان وجوب الاعادة انما یکون للجفاف.

و فیه: ان الامر بالاعادة فی الصحیح انما یکون بعد فرض السائل الفصل مع

---

(۱) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۷

]...[

الجفاف، و علیه فکما یحتمل ان یکون وجه امره بالاعادة الجفاف یحتمل ان یکون هو الفصل و ان یکون هما معاً.

و أما الموثق فکل من القیدین مذکور فی کلامه (علیه السلام)، و ظاهره دخل کلیهما فی الحکم لا الجفاف خاصة.

و استدل للثانی: بما دل علی لزوم اعادة الوضوء عند مخالفة الترتیب بدعوی انه یدل علی وجوب المتابعة نفسیاً، و باقتضاء الامر المتعلق بکل عضو من الاعضاء للفور، و بالاجماع المدعی فی الخلاف، و قاعدة الاشتغال، و بما تضمن الامر بالاعادة کمصحح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا نسی الرجل ان یغسل یمینه فغسل شماله و مسح رأسه و رجلیه فذکر بعد ذلک غسل یمینه و شماله و مسح رأسه و رجلیه، و ان کان انما نسی شماله فلیغسل الشمال و لا یعید علی ما کان توضأ، و قال: اتبع وضوءک بعضه بعضاً «۱». و مصحح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): تابع بین الوضوء کما قال اللّه عز و جل، ابدأ بالوجه ثمّ بالیدین ... الخ «۲». و خبر حکم بن حکیم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن رجل نسی من الوضوء الذراع و الرأس، قال (علیه السلام): یعید الوضوء یتبع بعضه بعضاً «۳».

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلما عرفت من ان الاقوی- بمقتضی النصوص- الاجتزاء باعادة ما یحصل به الترتیب، مع ان مفاده شرطیة المتابعة لا الوجوب النفسی.

و أما الثانی: فلأن الامر بالنسبة إلی العضو الاول لیس للقول بالاجماع، فکذا

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب الوضوء حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الوضوء حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۸

]...[

ما بعده من الاعضاء المعطوفة علیه.

و أما الثالث: فلأنه لا وجه لدعوی الاجماع مع هذا الخلاف العظیم، مع انه لمعلومیة مدرک المجمعین لا یعتنی بدعواه.

و أما الرابع: فلأن المورد من موارد البراءة لا الاشتغال بناء علی ما هو الحق من انها المرجع فی مورد الشک فی الوجوب.

و أما مصححا زرارة و الحلبی: فهما اجنبیان عن المقام، و انما یدلان علی اعتبار الترتیب.

و أما خبر حکم: فهو یدل علی اعتبار المتابعة فی صورة الاضطرار، و هو خلاف المدعی، و یتعین صرفه عن ظاهره لما دل علی عدم اعتبارها فی تلک الصورة.

و أما القول الثالث: فقد استدل له بنصوص المتابعة فانها بعد تقييدها بما دل على الصحة عند الفصل نسياناً أو نحوه من انواع الضرورة تدل على هذا القول بناء على ظهورها فى الوجوب الشرطى.

و فيه: ما عرفت من عدم دلالة نصوص المتابعة على اعتبار المتابعة بهذا المعنى، بل انما تدل على اعتبار الترتيب.

و أما القول الرابع: فقد استدل له: بصحيح معاوية، و موثق أبى بصير المتقدمين الظاهرين فى ان القادح هو الفصل مع الجفاف و ستعرف ما فيه.

و أما القول الخامس: فيمكن ان يستدل له: بان مقتضى اطلاق ادلة الوضوء الصحة حتى مع الفصل و الجفاف، و لا موجب لرفع اليد عنه غير طائفتين من النصوص: (۱) ما دل بالمفهوم على البطلان اذا لم يبق من بلة الوضوء شىء، (۲) صحيح معاوية و موثق أبى بصير المتقدمان.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۰۹

]...[

أما الطائفة الاولى: فلا ينحصر وجه البطلان فى فرض النصوص بفوت الموالاة لاحتمال ان يكون وجهه تعذر المسح ببلة الوضوء، و لعله الظاهر.

و أما صحيح معاوية: فوجه امره (عليه السلام) فيه بالاعادة مجهول كما عرفت، فلم يبق إلا الموثق، و ظاهره قادحية التأخير المؤدى إلى الجفاف بحسب المتعارف من غير دخل لليبوسة فى نفسها فيه، كما يشهد له التعليل: بان الوضوء لا يبعض، الدال على ان للوضوء هيئة اتصالية يقطعها الفصل الطويل الماحى لصورة الوضوء، هذا غاية ما يمكن ان يستدل به له.

و لكن يرد عليه: ان الظاهر من قوله (عليه السلام): (حتى يبس) دخل اليبوسة الفعلية فى الحكم لا التقديرية، و أما التعليل فهو لا يدل عليه، إذ قادحية الفصل الطويل مع بقاء الرطوبة فى مواضع الوضوء لرطوبة الهواء و قطعه الهيئة الاتصالية محل تأمل و أشكال.

و بعبارة اخرى: مع بقاء اثر السابق حال وجود اللاحق و لو مع تخلل فصل معتد به عرفاً لا يصدق التبعيض و لا ينقطع بعضه عن بعض، و على ذلك فالاقوى هو القول الرابع، و هو كفاية احد الامرين من المتابعة و مراعاة الجفاف.

ثمّ ان المشهور بين القائلين بمراعاة الجفاف هو مراعاة جفاف جميع ما سبق، و عن ابن الجنيد: البطلان بجفاف بعض ما سبق أى عضو كان، و عن الناصريات و المراسم و المهذب و الاشارة انه لو جف العضو السابق استأنف و ان بقيت الرطوبة فى العضو السابق على السابق، و استدل له بصدق التبعيض فى الفرض، و لكن الاقوى هو الاول لان ظاهر قوله (عليه السلام) فى الموثق: حتى يبس وضوءك ارادة يبوسة جميع الاعضاء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۱۰

]...[

بقية واجبات الوضوء

اشارة

ثمّ انه يعتبر فى الوضوء أو قيل بالاعتبار فيه امور اخر لم يذكرها المصنف رحمه اللّه و لا بأس بالاشارة الاجمالية إليها و هى: امور.

(۱) اطلاق الماء

کما تقدم فی مبحث الماء المضاف.

(۲) طهارة الماء

بلا خلاف بل اجماعاً، و تشهد له النصوص الکثیرة الواردة فی الموارد المختلفة کابواب الماء القلیل و الماء المتغیر و غیرهما المصرحة بعدم جواز الوضوء بالماء النجس.

(۳) طهارة مواضع الوضوء

علی المشهور کما عن الحدائق، و استدل له: بان کل واحد من الحدث و الخبث سبب لوجوب غسل البدن، فاذا تحقق السببان وجب ان یتعدد حکمهما لان التداخل خلاف الاصل، و بان ماء الوضوء لا بد و ان یقع علی محل طاهر و إلا لاجزأ الوضوء مع بقاء عین النجاسة، و بانفعال الماء بمجرد الملاقاة، و ماء الطهارة یشترط ان یکون طاهراً کما عرفت.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن رفع الخبث أما ان یحصل بمجرد الغسل أو یحتاج إلی نیته، و علی الاول: لا مورد لأصالة عدم التداخل، إذ لو نوی رفع الحدث بوضوئه فمقتضی اطلاق الادلة الاجتزاء به، و یترتب علیه قهراً رفع الخبث، و یسقط الامر به لحصول الغرض لا لتحقق الواجب. و علی الثانی: لا یرتفع الخبث لو نوی رفع الحدث، و بعبارة اخری: ان مقتضی اصالة عدم التداخل عدم الاجتزاء بغسل واحد لرفع الحدث و الخبث لا اعتبار رفع الخبث فی صحة الوضوء.

و أما الثانی: فلأن النجاسة إذا لم تمنع من وصول الماء إلی البشرة لا مانع من الالتزام بالصحة حتی مع بقائها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۱۱

]...[

و أما الثالث: فلأن دلیل اعتبار الطهارة ان کان هو ما ذکرناه من النصوص فموردها النجاسة قبل الاستعمال، و التعدی إلی ما یحصل به یحتاج إلی دلیل مفقود، و ان کان هو ما ادعی من الاجماع علیه من ان النجس لا یطهر فمضافاً إلی تصریح المجمعین بان المراد النجاسة قبل الاستعمال ان هذه القاعدة مصطادة من النصوص لا انها مما انعقد علیه الاجماع تعبداً، فالمتعین الرجوع إلیها، مع انه لا یشمل الکثیر الذی لا ینفعل مضافاً إلی توقفه مع عدم وجود عین النجاسة علی القول بتنجیس المتنجس.

و لعله لما ذکرناه قال فی محکی المبسوط فی مبحث غسل الجنابة: انه ان کان علی بدنه نجاسة ازالها ثمّ اغتسل، فان خالف و اغتسل اولًا فقد ارتفع حدث الجنابة و علیه ان یزیل النجاسة ان کانت لم تزل بالغسل، و ان زالت بالاغتسال فقد اجزأ عن غسلها، و ما فی صدر کلامه من الحکم بوجوب ازالة النجاسة قبل الغسل، انما یکون للنصوص المتضمنة للامر بغسل الفرج و الیدین قبل الغسل بحملها علی الوجوب النفسی.

و مما ذکرناه فی الجواب عن الوجه الثالث ظهر وجه تفصیل بعض بین الغسل فی الکثیر و بین غیره، و الحکم بعدم الاعتبار فی الاول، و أما التفصیل بین الجزء الاخیر و بین غیره فمستنده الوجه الثالث و البناء علی نجاسة الغسالة بالانفعال، و لکن قد عرفت ان الاظهر عدم اعتبار الطهارة مطلقاً، و ان کان الاحوط مراعاتها.

(۴) ان لا یکون ظرف ماء الوضوء من اوانی الذهب أو الفضة

و قد تقدم الکلام فی هذا الفرع فی مبحث الاوانی، و عرفت ان الاقوی صحة الوضوء منها.

(۵) ان لا یکون الماء مستعملًا فی رفع الخبث و الحدث

اقول: أما المستعمل فی رفع الخبث فالاقوی ذلک لما عرفت من نجاسته، و اما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۱۲

]...[

المستعمل فی رفع الحدث، فالاظهر جواز الوضوء به کما تقدم تحقیقه فی مبحث المیاه.

الوضوء بالماء المغصوب السادس:

(۶) ان یکون الماء مباحاً

اشارة

فلا یصح لو کان غصباً بلا خلاف، بل عن غیر واحد دعوی: الاجماع علیه، و عن الکلینی رحمه اللّه: القول بجواز الوضوء بالمغصوب، و الاول اقوی، اذ التوضؤ من الماء و استعماله فی الوضوء تصرف فی المغصوب فینطبق علیه عنوان الغصبیة فیتحد المأمور به و المنهی عنه وجوداً، و لا مناص فی امثال المقام من القول بالامتناع، و علیه فحیث ان الاطلاق فی طرف النهی شمولی، و فی طرف الامر بدلی، فیقدم اطلاق دلیل النهی بناء علی ما هو الحق من تقدم الشمولی علی البدلی، فالوضوء بالماء المغصوب لا ینطبق علیه الطبیعة المأمور بها، فیقع فاسداً. هذا فی صورة عدم الانحصار، و أما فی فرض الانحصار فلأنه مأمور بالتیمم لقوله تعالی فَلَمْ تَجِدُوا مٰاءً فَتَیَمَّمُوا ... الخ «۱».

فروع:

(۱) إذا کان الظرف غصباً

صح الوضوء منه لما عرفت فی مبحث الاوانی من ان الوضوء من الآنیة لا یکون تصرفاً فیها، فلا یتحد المأمور به و المنهی عنه وجوداً. و منه تظهر الصحة إذا کان المکان الذی یقرّ فیه المتوضی غصباً کما عن المحقق و غیره، و دعوی صدق التصرف فی المغصوب علی نفس الوضوء لان الفضاء الذی یکون فیه العضو غصب فوجود البلل و امرار العضو الماسح فیه تصرف فیه، مندفعة بان هذا النحو من التصرف فی مال الغیر لا دلیل علی حرمته لانصراف الادلة عنه،

---

(۱) سورة المائدة آیة ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۱۳

]...[

فما عن المشهور من البطلان فی الفرض ضعیف.

(۲) إذا کان مصب الماء غصباً فهل یصح الوضوء أم لا؟

وجهان: و استدل للثانی: بان صب الماء علی الاعضاء عمل واحد ینطبق علیه کلا العنوانین: العنوان المأمور به و هو الوضوء، و العنوان المنهی عنه و هو التصرف فی مال الغیر، لان به ینصب الماء فی المکان المغصوب.

و فیه: ان مواضع الوضوء بما انها تباین المصب المغصوب وجوداً، فوجود الماء علی تلک المواضع و جریانه علیها غیر وجود الماء فی المصب، فلا یعقل ان یکون ایجادهما واحداً، فلا محالة یکون المأمور به غیر المنهی عنه.

و بان وجود الماء علی الاعضاء من قبیل المقدمات الاعدادیة لوجوده فی المصب، فحرمه کونه فی المصب تقتضی حرمة مقدماته التی یعلم بترتبه علیها.

و فیه: مضافاً الی عدم تسلیم حرمة مقدمة الحرام ما لم تکن علة له، ان مخالفة التکلیف الغیری بما انها لا توجب البعد عن المولی فلا مانع من التقرب بما هو متعلق له.

و بقول الامام الصادق (علیه السلام) فی خبر الجعفی: و لو اخذوا ما نهاهم اللّه عنه فانفقوه فیما امرهم اللّه تعالی به ما قبله منهم حتی یأخذوه من حق و ینفقوه فی حق «۱».

و فیه: ان غایة ما یدل علیه الخبر اعتبار الاباحة فی القبول لا فی الاجزاء، مع ان انفاق المنهی عنه فی المأمور به لا یشمل الوضوء فی المصب المغصوب. فتحصل: ان الاقوی عدم اعتبار اباحة مصب الماء، نعم فی صورة الانحصار یعتبر ذلک لان الوضوء اذا کان مستلزماً للحرام سقط التکلیف به للعجز و ینتقل الفرض الی التیمم، و لا یجری الترتب فی امثال المقام مما هو مشروط بالقدرة شرعا

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

]...[

کما حققناه فی مبحث الترتب فی حاشیتنا علی الکفایة.

(۳) عدم الفرق بین صورة العلم و العمد و الجهل و النسیان

ذکر بعض المحققین انه لا فرق فی عدم صحة الوضوء بالماء المغصوب بین صورة العلم و العمد و الجهل و النسیان.

و استدل له: بانه علی القول بالامتناع و تقدیم جانب النهی یخرج المجمع عن حیز الامر، و یکون متمحضاً فی الحرمة، و معه لا وجه للاجتزاء به.

و منه یظهر ضعف ما ذکره بعض الاعاظم فی وجه الصحة فی صورتی الجهل و النسیان من ان المبغوضیة الواقعیة التی یعذر العبد فی مخالفتها لا تنافی العبادیة، فاذا فرض کون الوضوء تامّاً فی نفسه جامعاً لاجزائه و شرائطه حتی حیثیة التعبد به کان صحیحاً مسقطاً لأمره، وجه الضعف: ان قصد القربة باتیان المحرم لا یوجب اتصافه بالعبادیة، و لکن ما ذکره انما یتم فی صورة الجهل دون النسیان، اذ فی صورة النسیان مقتضی حدیث «۱» الرفع رفع الحرمة النفسیة، و علیه فالقول بالصحة قوی، إذ اعتبار عدم کون ماء الوضوء غصباً لیس للنهی الارشادی بل انما یکون الموجب له الحرمة بناء علی ان المورد من موارد اجتماع الامر و النهی، فاذا ارتفعت الحرمة بالنسیان یرتفع اعتباره، و إلا کان التقیید بلا موجب.

و دعوی ان النسیان انما یوجب سقوط الحرمة و أما الملاک المقتضی للنهی فهو باق علی حاله فلا محالة یقع التزاحم بینه و بین ملاک الامر، و حیث ان المفروض غلبة ملاک النهی فلا یمکن التقرب بما یشتمل علیه، مندفعة: بان الملاک الذی لا یؤثر فی المبغوضیة الفعلیة و معه یکون الفعل مورداً للترخیص لا یمکن ان یکون مانعاً عن تعلق الامر بالفعل بعد فرض اشتماله فی نفسه علی

الملاک الملزم، فلا مانع من التقرب بذلک الفعل، مضافاً إلی ما ذکرناه فی محله من انه بعد سقوط التکلیف لا طریق لنا إلی

---

(۱) الوسائل- باب ۵۶- من ابواب جهاد النفس.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۱۵

]...[

کشف وجود الملاک.

فتحصل ان الاقوی صحة الوضوء بالماء المغصوب فی صورة النسیان، و بطلانه فی صورة الجهل باقسامه.

و بما ذکرناه ظهر ان الاقوی هو الصحة فیما لو اکره علی التصرف فی المغصوب أو اضطر إلیه.

(۴) إذا کان الوضوء مستلزماً لتحریک شیء مغصوب

فتارة یمکن الوضوء مع عدمه، و اخری لا یمکن. فان امکن فالاقوی هو الصحة لعدم اتحاد المأمور به و المنهی عنه وجوداً، و إلا فالاظهر هو البطلان، إذ مع عدم التمکن لاستلزام الوضوء للحرام و عدم القدرة علی امتثال التکلیفین معاً ینتقل الفرض إلی التیمم و یسقط التکلیف بالوضوء، و لا یصح الامر به حتی بنحو الترتب لعدم جریانه فی امثال المقام مما هو مشروط بالقدرة شرعاً.

(۵) الوضوء تحت الخیمة المغصوبة

(۵) فی الوضوء تحت الخیمة المغصوبة وجوه و اقوال ثالثها البطلان إذا عد تصرفاً فیها.

اقول: إذا صدق الانتفاع بالخیمة کما فی حال الحر أو البرد المحتاج إلیها، و کان ذلک ذا مالیة معتد بها عند العقلاء، یحرم الجلوس تحتها لحرمة التصرف فی ملک الغیر و ان کان منفعة، و أما إذا لم یصدق الانتفاع بها أو صدق و لکن لم یکن ذا مالیة، لا یحرم الجلوس و التصرف فیها.

أما فی صورة عدم صدق الانتفاع فواضح، و أما فی صورة عدم کون الانتفاع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۱۶

]...[

ذا مالیة فلأن مجرد الانتفاع بمال الغیر لا دلیل علی تحریمه.

و علی جمیع التقادیر لا وجه للحکم ببطلان الوضوء فی صورة عدم الانحصار لعدم انطباق المنهی عنه علی المأمور به کما لا یخفی، و کذلک فی صورة الانحصار و عدم حرمة الجلوس، و أما فی صورة الانحصار و حرمته فالاظهر هو الحکم بالبطلان لما تقدم من ان الفرض فی امثال المقام ینتقل إلی التیمم و لا یجری الترتب فیها..

(۶) یجوز الوضوء کسائر الاستعمالات من الانهار الکبار

بلا خلاف بین الاصحاب.

و تشهد له السیرة القطعیّة الکاشفة عن رضا المعصوم (علیه السلام).

و قد استدل له بوجوه اخر: الاول: ما عن العلامة المجلسی رحمه اللّه: من ان الناس فی ثلاثة شرع سواء: الماء و النار و الکلاء کما فی

النصوص «۱»، و لا ینافی ذلک ما علم بالضرورة من عدم التساوی فی کثیر من الموارد فانه من باب التخصیص فمع الشک یرجع إلی العام المزبور.

و اورد علیه بعض الاعاظم: بان تلک النصوص ظاهرة أو محمولة علی ما هو مباح بالاصل قبل عروض التملک، و بان البناء علی ثبوت عموم الاشتراک إلا ما خرج بالدلیل بعید جداً، و فیهما نظر: أما الاول: فلأن المراد منها لو کان هو المباح بالأصل لما کان وجه لتخصیص بهذه الثلاثة، و أما الثانی: فلأن منشأ الاستبعاد ان کان هو لزوم تخصیص الاکثر المستهجن فهو واضح الدفع، إذ الباقی تحت العام اکثر بمراتب من الخارج، و ان کان غیره فعلیه البیان.

الثانی: ما عن المصنف رحمه اللّه و غیره و هو شهادة الحال بالرضا.

و فیه: مضافاً إلی عدم اطراد شاهد الحال، انها لا تجدی فی الجواز إذا کان فی

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب کتاب احیاء الموات.

]...[

المالکین الصغار أو المجانین.

الثالث: اصالة الاباحة بعد سقوط ما دل علی عدم جواز التصرف فی مال الغیر، أما لانصرافه عن المقام، أو معارضته بما دل علی مطهریة الماء.

و فیه: أما دعوی الانصراف فممنوعة جداً، و أما دعوی المعارضة فیرد علیها- مضافاً إلی جریان هذا الوجه فی سائر المیاه المملوکة- ما تقدم فی مبحث اعتبار اباحة الماء.

الرابع: لزوم الحرج الشدید من عدم جواز الوضوء منها.

و فیه: مضافاً إلی عدم اطراده، ان لازمه عدم وجوب الوضوء، و انتقال الفرض إلی التیمم لا الوضوء منها.

الخامس: ما تضمن «۱» من الاخبار الکثیرة جواز الشرب و الوضوء من الماء ما لم یتغیر.

و فیه: انها اجنبیة عن المقام لورودها فی مقام بیان عدم تنجس الماء العاصم ما لم یتغیر، فاذاً العمدة السیرة و ما دل علی ان الناس فی ثلاثة شرع سواء، و مقتضی اطلاق الثانی الجواز حتی مع نهیهم.

اعتبار عدم المانع من استعمال الماء.

السابع:

(۷) ان لا یکون مانع من استعمال الماء

اشارة

من مرض أو خوف عطش أو نحو ذلک، و إلا فهو مأمور بالتیمم، و قد استدل له بوجوه: (۱) ان الاضرار بالنفس حرام شرعاً، و بما ان الاضرار من العناوین التولیدیة

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الماء المطلق.

]...[

المنطبقة على ما ينطبق عليه العنوان المتولد، فحرمته تسرى إلى الوضوء الذى يتولد منه عنوان الاضرار فيبطل لذلك.

و فيه ان الاضرار بالنفس ما لم يبلغ إلى الهلاكة أو قطع عضو من الاعضاء- الذى علم مبغوضيته فى الشريعة- لا دليل على حرمته كما حققناه فى محله.

(۲) حديث «۱» لا ضرر، فانه ينفى كل حكم ضررى، فوجوب الوضوء إذا كان ضررياً يرتفع بالحديث و ينتقل الفرض إلى التيمم.

و فيه: ان حديث نفى الضرر لوروده مورد الارفاق و الامتنان لا يصلح إلا لرفع الاحكام اللزومية الضررية، و أما الحكم الاستحبابى فلا يرفع به إذا كان ضررياً لعدم الامتنان و التوسعة فى رفعه، و عليه فلزوم الوضوء يرتفع به، و أما استحبابه النفسى فلا يكون مرفوعاً، فتكون نتيجة ضم الادلة بعضها ببعض، التخيير بين الوضوء و التيمم فى الفرض لا الأمر بخصوص التيمم.

و أما ما ذكره بعض الاعاظم بعد تسليم ان حديث نفى الضرر انما ينفى كل تشريع ضررى من انه انما يرفع الحكم لا الملاك فاتيانه بداعى الملاك يصح، فغير تام، إذ لا كاشف عن وجود الملاك سوى الحكم، فمع انتفائه لا طريق لنا إلى احراز وجوده.

و دعوى ان ادلة لزوم الوضوء تدل على وجوده بالالتزام، و حديث نفى الضرر يعارضها فى الدلالة المطابقية لا فى الدلالة الالتزامية فهى الحجة لوجود الملاك إذ الدلالة الالتزامية فرع الدلالة المطابقية وجوداً لا حجية، مندفعة بما حققناه فى حاشيتنا على الكفاية فى مبحث التعادل و الترجيح من ان الدلالة الالتزامية تابعة للدلالة المطابقية فى الحجية ايضاً، و لذا بنينا على انه فى المتعارضين على فرض اقتضاء قاعدة التساقط لا يصح نفى الحكم الثالث بهما لعدم حجيتهما فى الدلالة على ذلك.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب كتاب احياء الموات و غيره من ابواب من ساير الكتب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۱۹

]...[

---

(۳) ما عن المحقق النائينى رحمه اللّه، و حاصله: انه بما ان الامر بالوضوء علّق فى الآية الشريفة على وجدان الماء، و الامر بالتيمم على عدم وجدانه، فالقول بصحتهما و التخيير بينهما مستلزم للجمع بين النقيضين، فاذا ثبت بالدليل عدم وجوب الوضوء و صحة التيمم يشكل الحكم بصحته.

و فيه: ان وجوب الوضوء و وجوب التيمم علقا على الوجدان أو عدمه لا صحتهما، فمن الممكن ان يكون واجد الماء فى مورد يجوز له التيمم كما يكون مأموراً بالوضوء.

فتحصل: ان الاقوى عدم بطلان الوضوء لو توضأ من يتضرر من استعمال الماء، و منه يظهر حكم ما إذا كان الوضوء فى مورد حرجياً.

ثمّ انه على القول بالبطلان، لو كان جاهلًا بالضرر فهل يحكم بالصحة أم لا؟ قولان، اقول: ان كان وجه البطلان فى صورة العلم هو الوجه الاول أو الثالث لا مناص عن القول به فى صورة الجهل، و ان كان هو الوجه الثانى فالمتجه هو الحكم بالصحة، إذ الحكم بفساد ما اتى به الجاهل بالضرر و الامر بالتيمم و اعادة ما يكون مشروطاً بالطهارة مخالفان للامتنان، و حيث ان الحديث وارد فى مقام الامتنان فلا يشمل المقام.

فرع: إذا لم يكن الوقت واسعاً للصلاة و الوضوء

بان لزم من التوضؤ وقوع صلاته خارج الوقت، فتارة يلزم منه عدم وقوع ركعة منها فى الوقت، و اخرى لا يلزم ذلك، بل لو توضأ

وصلی یقع مقدار منها رکعة أو ما زاد فی الوقت، و الباقی خارج الوقت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۲۰

]...[

اما فی الصورة الاولی فلا شبهة و لا ریب فی تقدم الوقت علی سائر الشرائط و الاجزاء عند التعارض، فمبقتضی ما تضمن (ان الصلاة لا تدع بحال) یتعین التیمم و ایقاع الصلاة فی الوقت، و لو توضأ لهذه الصلاة بطل الوضوء، نعم یصح لو توضأ بقصد امره النفسی أو لغایة اخری بناء علی عدم اقتضاء الامر بالشیء للنهی عن ضده کما هو الحق.

و ما ذکرناه آنفاً من عدم جریان الترتب فیما له البدل انما هو فیما انتقل الفرض إلی البدل لا فی مثل المقام مما لم ینتقل الفرض إلی التیمم بالنسبة إلی الامر النفسی، و لا بالنسبة إلی الغایة الاخری غیر الصلاة کما لا یخفی. هذا إذا لم یکن التیمم ایضاً کذلک بان یکون زمانه بقدر زمان الوضوء أو اکثر، و إلا فبناء علی سقوط التکلیف بالصلاة عن فاقد الطهورین لا شیء علیه، و اما بناء علی عدم سقوطه فیتعین علیه الصلاة بلا طهارة.

و أما فی الصورة الثانیة، فتارة یتمکن المکلف من اداء اربع رکعات فی الوقت مع الطهارة الترابیة، و اخری لا یتمکن من ذلک. أما فی الفرض الثانی فلا اشکال فی وجوب الوضوء علیه و عدم انتقال الفرض إلی التیمم، و أما فی الفرض الاول فالاقوی هو التخییر بین اداء اربع رکعات فی الوقت مع الطهارة الترابیة أو رکعة واحدة فیه مع الطهارة المائیة خلافاً لاکثر المحققین و ذلک لما حققناه فی مبحث القبلة فی الجزء الرابع من هذا الشرح من ان التنافی بین الاوامر الضمنیة لا یکون من باب التزاحم، بل یرجع إلی التعارض، و سیظهر فی محله ان شاء اللّه تعالی ان مرکز التنافی انما هو اطلاق دلیل کل من المعتبرین فی المرکب، و انه لو کان لکل من الدلیلین اطلاق، فمقتضی «۱» القاعدة تساقطهما و الرجوع إلی الاصل، ففیما نحن فیه بعد العلم بسقوط الامر

---

(۱) قد مر ان مقتضی القاعدة هو الرجوع إلی اخبار الترجیح و التخییر (منه).

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۲۱

]...[

المتعلق بالصلاة مع الطهارة المائیة فی الوقت للعجز و حدوث الامر بالخالی عن احدهما یقع التعارض بین اطلاق دلیل اعتبار الطهارة و اطلاق دلیل لزوم ایقاع الصلاة بتمامها فی الوقت فیتساقطان و یرجع إلی الاصل، و هو یقتضی التخییر کما لا یخفی. و سیأتی لذلک مزید توضیح فی محله ان شاء اللّه تعالی.

المباشرة فی افعال الوضوء.

الثامن:

(۸) مما یعتبر فی الوضوء المباشرة

اشارة

فلا یجوز التولیة فی الوضوء بلا خلاف، بل عن السید فی الانتصار و المصنف فی المنتهی و المحقق فی المعتبر و الشهید فی الذکری: دعوی الاجماع علیه، و هو المرافق للقاعدة، إذ مقتضی اطلاق ما تضمن الامر بفعل عدم سقوطه بفعل الغیر، کما ان مقتضی استصحاب بقاء التکلیف هو ذلک من غیر فرق بین الاستنابة و عدمها، اما مع عدمها فواضح، إذ السقوط به حینئذ لا یکون إلا بکون

فعل الغیر رافعاً للموضوع أو لملاکه، فالشک فیه یرجع إلی الشک فی تقید الخطاب به، فاطلاقه یثبت عدم الاشتراط.

و أما مع الاستنابة فیتوقف معرفة ان مقتضی الاطلاق هو عدم السقوط علی معرفة حقیقة النیابة، و قد بینا حقیقتها فی الجزء الرابع من هذا الشرح فی مبحث صلاة الاستئجار، و ذکرنا انه لیس التکلیف بفعل النائب عبارة عن الامر به علی المنوب عنه علی نحو التخییر، بین ان یفعله هو أو نائبه، لیکون فعل النائب من اطراف الواجب التخییری، کما انه لیس عبارة عن الامر بالعمل علی المنوب عنه اعم من ان یکون بفعل نفسه أو غیره المنزل بدنه منزلة بدن المنوب عنه، بل حقیقة النیابة تنزیل فعل النائب منزلة فعل المنوب عنه، فالعمل الواجب علی المنوب عنه فیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۲۲

]...[

جهتان:

الاولی: انه مما یرید الشارع تحققه فی الخارج، مع قطع النظر عن مصدره.

الثانیة: انه مما یرید اضافته إلیه و لو بان یأتی به النائب، فمن جهة المصدر هو مخیر فی ذلک. و تمام الکلام و تحقیقه فی محله.

و علی ذلک فمرجع الشک فی سقوطه بفعل الغیر مع الاستنابة إلی الشک فی التخییر من جهة المصدر، و قد حققنا فی محله ان مقتضی اطلاق الخطاب هو الوجوب التعیینی.

فتحصل: ان مقتضی الاطلاق و الاستصحاب لزوم المباشرة و عدم جواز التّولیة.

ثمّ انه قد استدل له بوجهین آخرین:

احدهما: الآیة الشریفة وَ لا یُشْرِکْ بِعِبادَةِ رَبِّهِ أَحَداً «۱».

ثانیهما: النصوص الواردة فی تفسیرها کخبر الوشاء: دخلت علی الرضا (علیه السلام) و بین یدیه ابریق یرید أن یتهیأ للصلاة فدنوت منه لأصب علیه فأبی ذلک و قال: (علیه السلام) مه یا حسن، فقلت: لم تنهانی ان اصب علی یدیک، تکره ان اؤجر؟ قال (علیه السلام): تؤجر انت و اؤزر انا قلت: و کیف ذلک؟ فقال: أما سمعت اللّه عز و جل یقول فَمَنْ کانَ یَرْجُوا لِقاءَ رَبِّهِ فَلْیَعْمَلْ عَمَلًا صالِحاً وَ لا یُشْرِکْ بِعِبادَةِ رَبِّهِ أَحَداً وها انا اتوضأ للصلاة و هی العبادة فأکره ان یشرکنی فیها احد «۲».

و خبر الصدوق عن الفقیه و العلل: کان أمیر المؤمنین (علیه السلام) إذا توضأ لم یدع احداً یصب علیه الماء، فقیل له: یا أمیر المؤمنین لم لا تدعهم یصبون علیک الماء؟ فقال لا أحب ان اشرک فی صلاتی احداً، و قال اللّه تبارک و تعالی فَمَنْ کانَ الآیة «۳».

---

(۱) سورة الکهف آیة ۱۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۷- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۴۷- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۲۳

]...[

و خبر السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن الامام علی (علیه السلام): قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): خصلتان لا أحب ان یشارکنی فیهما احد: وضوئی فانه من صلاتی، و صدقنی فانها من یدی إلی ید السائل فانها تقع فی ید الرحمن «۱». و قریب منها غیرها.

و فیهما نظر: أما الآیة: فظاهرها لا سیما بعد ملاحظة سیاقها و صدرها ارادة الاشراک فی عبادة الرب بان یجعل غیر اللّه تعالی شریکاً له فی المعبودیة کما فی خبر جراح المدائنی الوارد فی تفسیرها عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): الرجل یعمل شیئاً من الثواب لا یطلب به وجه اللّه تعالی انما یطلب تزکیة النفس یشتهی ان یسمع به الناس فهذا الذی اشرک بعبادة ربه. و قریب منه خبر أبی الجارود عن أبی جعفر (علیه السلام).

و أما النصوص الواردة فی تفسیرها فیتعین حملها علی الکراهة لوجوه.

(۱) ان موردها الاستعانة فی مقدمات الوضوء کصب الماء علی الید و غیره.

(۲) تطبیق الآیة فیها بلحاظ کون العبادة هی الصلاة و عدم کون صب الماء اشراکاً فی الصلاة واضح، بل هو استعانة فی مقدماتها و لم یقل احد بحرمة الاستعانة فی المقدمات.

(۳) التعبیر فیها بلا احب و اکره و ما اشبههما.

(۴) ما دل علی جواز الاستعانة فی الوضوء و هو صحیح الحذاء المتقدم انه صب علی ید الامام الباقر (علیه السلام) فی جمع فغسل به وجهه، و کفّاً فغسل به ذراعه الایمن، و کفّاً فغسل به ذراعه الایسر. هذا کله مضافاً إلی معارضتها لما ورد فی تفسیرها من ان المراد بها الاشراک فی المعبودیة.

---

(۱) الوسائل باب ۴۷- من ابواب الوضوء حدیث- ۳.

]...[

فتحصل: ان الصحیح هو ما ذکرناه فی وجه اللزوم، و منه یظهر ضعف ما عن الاسکافی من عدم حرمة التولیة فی الوضوء بل هی مکروهة.

التولیة فی حال الاضطرار

ثمّ ان ما ذکرناه من عدم جواز التولیة فانما هو بالنسبة إلی المختار، و اما المضطر أی من لا یتمکن من المباشرة فیجوز له التولیة، بل یجب باتفاق الفقهاء کما عن المعتبر، و اجماعاً کما عن المنتهی.

و استدل له: بما ورد «۱» من انه یؤمم المجدور و الکسیر و غیرهما، و بصحیح عبد اللّه بن سلیمان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) انه کان وجعاً شدید الوجع فاصابته جنابة و هو فی مکان بارد قال (علیه السلام): فدعوت الغلمة فقلت لهم: احملونی فاغسلونی فحملونی و وضعونی علی خشبات ثمّ صبوا علی الماء فغسلونی «۲» و بقاعدة المیسور، و بما ورد «۳» فی النصوص انه کلما غلب اللّه علیه فهو اولی بالعذر، و بان الخطابات بالوضوء شاملة للمقام و ما دل علی الاشتراط مختص بصورة المکنة، و بانه توصل إلی الطهارة بالقدر الممکن، و بالقاعدة المستنبطة من خبر عبد الاعلی من جهة تفریع سقوط مباشرة المسح للبشرة فیه علی نفی الحرج.

و فی الکل نظر: أما الاول: فلان التعدی عن التیمم إلی الوضوء یحتاج إلی الدلیل و هو مفقود.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب من یصح منه الصوم- و باب ۳- من ابواب قضاء الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۲۵

]...[

و أما الثانی: فمضافاً إلی مخالفته لما ثبت بالدلیل من عدم عروض الاحتلام علی الامام (علیه السلام)، و حمله علی الجنابة العمدیة کما تری، انه معارض بصحیح «۱» محمد بن مسلم الحاکی لهذه القضیة بکیفیة اخری: فانه روی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث- انه ذکر انه اضطر إلی الغسل و هو مریض فاتوا به مسخنا فاغتسل و قال: لا بد من الغسل. الظاهر فی مباشرة الاغتسال، و الجمع بینهما یقتضی حمل الاول علی الاعانة بالمقدمات.

و أما الثالث: فلما تکرر منا من ان النصوص الدالة علی تلک القاعدة ضعیفة، مع انها لا تدل علی سقوط المیسور من الاجزاء بالمعسور منها، و انما تدل علی عدم سقوط المیسور من الافراد بمعسورها.

و أما الرابع: فلما انما یدل علی عدم وجوب المباشرة لا جواز التولیة.

و اما الخامس: فلما عرفت فی اول هذا المبحث من ان اطلاق الخطاب یقتضی اعتبار المباشرة، و علیه فلا مورد للتمسک باطلاقه لنفیه.

و أما السادس: فلأن الظاهر انه اراد به قاعدة المیسور التی عرفت ما فیها.

و أما السابع: فلما مر فی مبحث المسح علی الرجلین من عدم جواز التعدی عن مورد الخبر، فالعمدة فی الحکم إذاً الاجماع.

و علیه فالاحوط ضم التیمم إلیه.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب التیمم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۲۶

و یستحب فیه غسل الیدین قبل ادخالهما الاناء مرة من حدث النوم و البول و مرتین من الغائط و ثلاثاً من الجنابة و وضع الاناء علی الیمین،

مستحبات الوضوء

اشارة

و یستحب فیه امور:

الاول غسل الیدین قبل ادخالهما الاناء

مرة من حدث النوم و البول و مرتین من الغائط و ثلاثاً من الجنابة کما هو المشهور.

و یشهد له صحیح «۱» الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: سألته عن الوضوء کم یفرغ الرجل علی یده الیمنی قبل ان یدخلها فی الاناء؟ قال (علیه السلام): واحدة من حدث البول، و اثنتان من حدث الغائط، و ثلاث من الجنابة.

و فی صحیح حریز أو حسنه عن الامام الباقر (علیه السلام): یغسل الرجل یده من النوم مرة. و لا یعارض صحیح الحلبی ما فیه و من

الغائط و البول مرتین «۲»، إذ الظاهر انه اريد به صورة اجتماع الغائط و البول كما يظهر من عدم تكرار لفظة من، و مرسل الصدوق عن الامام الصادق (علیه السلام): اغسل يدك من البول مرة، و من الغائط مرتين، و من الجنابة ثلاثاً، و قال (علیه السلام): اغسل يدك من النوم مرة «۳». و نحوها غيرها.

فما عن الشهيد فی اللمعة من ان الحكم فی الجميع هو الغسل مرتين ضعيف، كما ان القول بالاجتزاء بالمرة فی الجميع كما عن النفلية ضعيف.

و الثانی: وضع الاناء علی اليمين

كما عن المشهور، و عن المحقق و الشهيد: نسبته إلی الاصحاب و كفی به دليلًا للاستحباب، و يمكن الاستشهاد له بالنبوی: انه

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الوضوء حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الوضوء حديث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الوضوء حديث ۴.

و الاغتراف بها، و التسمية و المضمضة، و الاستنشاق ثلاثاً،

(صلّی اللّه علیه و آله) كان يجب التيامن فی طهوره و شغله كله «۱».

و الثالث: الاغتراف بها

أی باليد اليمنی، و هو المنسوب إلی الاصحاب و تشهد له جملة من النصوص البيانية، ففی مصححة عمر بن اذينة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) الواردة فی وضوء النبی (صلّی اللّه علیه و آله) فی المعراج: فتلقی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) الماء بيده اليمنی فمن اجل ذلك صار الوضوء باليمين «۲». و لا يعارضها ما فی جملة من النصوص البيانية من انه (صلّی اللّه علیه و آله) اغترف باليسری لليمنی، إذ الفعل المزبور لا يصلح لمعارضة القول الوارد فی المصحح.

و الرابع: التسمية

اجماعاً كما عن جماعة عند وضع اليد فی الماء كما فی صحيح «۳» زرارة: إذا وضعت يدك فی الماء فقل: بسم اللّه و باللّه، اللهم اجعلنی من التوابين، و اجعلنی من المتطهرين.

أو وضعها علی الجبهة كما فی حسنه الحاكی لوضوء النبی (صلّی اللّه علیه و آله): ثمّ غرف ملأها ماء فوضعها علی جبهته ثمّ قال: بسم اللّه ... الخ «۴» أو غيرهما من الحالات كما يقتضيه اطلاق مرسل ابن أبی عمير عن بعض اصحابه عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا سميت فی الوضوء طهر جسدك كله «۵». و مثله خبر «۶» أبی بصير.

و فی صحيح العيص عنه (علیه السلام): من ذكر اسم اللّه علی وضوئه فكأنما اغتسل «۷».

و الخامس و السادس: المضمضة و الاستنشاق ثلاثاً

لما عن امالی المفید

---

(۱) صحیح البخاری باب التیامن فی الوضوء و الغسل من کتاب الوضوء.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۶) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

(۷) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۲۸

و تثنیة الغسلات

الثانی ولد الشیخ عن الامام علی (علیه السلام) فی عهده إلی محمد بن أبی بکر حین ولاه مصر: و انظر إلی وضوئک فانه من تمام الصلاة، تمضمض ثلاث مرات و استنشق ثلاثاً- إلی ان قال (علیه السلام)- فاننی رأیت رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) یفعل ذلک «۱».

و فی مکاتبة «۲» علی بن یقطین: تمضمض ثلاثاً، و استنشق ثلاثاً.

و النصوص الدالة علی استحبابهما مستفیضة، و ما فی «۳» بعض النصوص من انهما لیسا من الوضوء أو انهما لیسا بفریضة و لا سنة، محمول علی عدم الوجوب، أو عدم کونهما من اجزائه غیر المنافی لکونهما من المستحبات الخارجیة کالسواک و غیره.

تثنیة الغسلات

و السابع: تثنیة الغسلات

کما عن المشهور، بل المجمع علیه کما عن غیر واحد، و عن الاستبصار: نفی الخلاف بین المسلمین. و یشهد له «۴» صحیح معاویة عن الامام الصادق (علیه السلام) عن الوضوء فقال: مثنی مثنی. و نحوه خبرا صفوان و زرارة.

و مرسل ابن أبی المقدام: انی لاعجب ممن یرغب ان یتوضأ اثنتین اثنتین و قد توضأ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) اثنتین اثنتین «۵».

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱، ص: ۳۲۸

و فی خبر الفضل عن الامام الرضا (علیه السلام) انه قال فی کتابه إلی المأمون:

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۱۹.

(۲) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۲۸.

(۵) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۱۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۲۹

]...[

ان الوضوء مرة فریضة و اثنتان اسباغ «۱».

و فی مرسل الاحول: وضع رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) للناس اثنتین اثنتین «۲».

و فی مکاتبة علی بن یقطین عن الامام الکاظم (علیه السلام): اغسل وجهک مرة فریضة، و اخری اسباغاً، و اغسل یدیک من المرفقین کذلک «۳».

و فی موثق یعقوب: ثمّ یتوضأ مرتین مرتین.

و فی خبر داود الرقی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): یا داود بن زربی توضأ مثنی مثنی و لا تزدن علیه «۴».

و لکن قد تعارضها طوائف من النصوص:.

منها: النصوص البیانیة المتقدمة فانها خالیة عن ذلک.

و منها: ما تضمن ان الوضوء واحدة واحدة ففی حدیث مسیرة: الوضوء واحدة واحدة «۵».

و فی خبر یونس: انه مرة مرة «۶». و نحوه ما فی کتاب الامام الرضا (علیه السلام) إلی المأمون «۷».

و مرسل ان ابی عمیر: الوضوء واحدة فرض، و اثنتان لا یؤجر، و الثالثة بدعة «۸».

و فی خبر ابن أبی یعفور: الفضل فی واحدة، و من زاد علی اثنتین لم یؤجر.

و منها: ما تضمن توحید الغسلات فی وضوء النبی (صلّی اللّه علیه و آله) و أمیر المؤمنین علی علیه السلام، لاحظ مصحح عبد الکریم: ما کان وضوء علی (علیه

(۱) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۲۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۲۳.

(۳) الوسائل- باب ۳۲- من أبواب الوضوء حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۳۲- من أبواب الوضوء حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۶) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۶.

(۷) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۲۲.

(۸) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۳۰

]...[

السلام) إلا مرة مرة «۱». و مرسل الفقیه: و اللّه ما کان وضوء رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله الا مرة مرة.

و الآخر: توضأ النبی (صلّی اللّه علیه و آله) مرة مرة فقال: هذا وضوء لا یقبل اللّه الصلاة إلا به «۲».

و قد ذکروا فی مقام الجمع وجوهاً کثیرة، و الذی یخطر بالبال ان خلو الاخبار البیانیة عن ذلک کخلوها عن جملة من المستحبات الأخر لا یدل علی العدم، و الطائفة الثانیة لو لم تکن ظاهرة فی ارادة الوجوب فهی محمولة علیها بقرینة النصوص المتقدمة.

و اما مرسل ابن أبی عمیر: فمحمول علی صورة اعتقاد الوجوب بقرینة خبر ابن بکیر: من لم یستیقن ان الواحدة من الوضوء تجزیه لم یؤجر علی اثنتین.

و اما خبر ابن أبی یعفور: فیحتمل قویاً ارادة ان الفضل فی غسلة واحدة یزیدها علی الغسلة المفروضة بقرینة قوله (علیه السلام): و من زاد علی اثنتین لم یؤجر. إذ لو کان المراد منها الغسلة اللازمة کان یقول: و من زاد علی الواحدة لم یؤجر.

و أما الطائفة الاخیرة: فحیث ان منشأ مشروعیة الثانیة احتمال نقص الوضوء بالغسلة الاولی، و انه انما شرع للاسباغ و استیعاب الماء لتمام العضو- کما تشهد له جملة من نصوص الباب و هما معصومان من ان یغفلا عن بعض الوضوء فی الغسلة الاولی- فمداومتهما علی التوحید لا تدل علی عدم الاستحباب بالنسبة إلی غیرهما.

فتحصل: ان الاقوی استحباب الثانیة، و مما ذکرناه ظهر ضعف الاقوال الأخر فلا حاجة إلی تطویل الکلام فی ذلک.

---

(۱) الوسائل باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۳۱- من ابواب الوضوء حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۳۱

و وضع الماء فی غسل الیدین فی الرجل علی ظهر الذراعین و المرأة علی باطنهما و بالعکس فی الثانیة، و الدعاء عند کل فعل

و الثامن: کیفیة وضع الماء

فی غسل الیدین فی الرجل علی ظهر الذراعین، و فی المرأة علی باطنهما، و بالعکس لهما فی الثانیة کما عن جملة من کتب الشیخ و المصنف و الشهید و غیرهم، و عن الاکثر: استحباب بدأة الرجل بالظاهر مطلقاً و المرأة بالباطن کذلک.

و الثانی اقوی، إذ یشهد له خبر ابن بزیع عن الامام الرضا (علیه السلام): فرض اللّه تعالی علی النساء فی الوضوء للصلاة ان یبدأن بباطن اذرعهن، و فی الرجل بظاهر الذراع «۱». و هو محمول علی الاستحباب للاجماع.

و أما القول الاول: فقد اعترف جماعة بعدم الوقوف علی مستنده، و ما ذکره بعض المحققین رحمه اللّه من عدم تعرض الخبر للغسلة الثانیة إذ المتبادر منه استحباب الشروع فی غسل الذراع من باطنه للنساء و من ظاهره للرجال و الغسلة الثانیة لیس ابتدائها ابتداء غسل الذراع، غیر سدید، إذ مقتضی اطلاقه استحباب ذلک فی کل ما یعد من غسلات الوضوء، و لو کان جزءاً استحبابیاً.

و التاسع: الدعاء عند کل فعل

بما تضمنه خبر عبد الرحمن «۲» بن کثیر الهاشمی، عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): بینا امیر المؤمنین (علیه السلام) ذات یوم جالس مع محمد بن حنفیة إذ قال له: یا محمد ائتنی باناء من ماء اتوضأ للصلاة، فاتاه محمد بالماء، فأکفأ بیده الیسری علی یده الیمنی ثمّ قال: بسم اللّه و الحمد للّه: الذی جعل الماء طهوراً و لم یجعله نجساً، ثمّ استنجی فقال: اللهم حصن فرجی و اعفه و استر عورتی و حرمها علی النار، ثمّ تمضمض فقال: اللهم لقنی حجتی یوم القاک و اطلق لسانی

---

(۱) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۳۲

]...[

بذکرک، ثمّ استنشق فقال: اللهم لا تحرّم علیَّ ریح الجنة و اجعلنی ممن یشم ریحها و روحها و طیبها، ثمّ غسل وجهه فقال: اللهم بیض وجهی یوم تسود فیه الوجوه و لا تسود وجهی یوم تبیض فیه الوجوه، ثمّ غسل یده الیمنی فقال: اللهم اعطنی کتابی بیمینی و الخلد فی الجنان بیساری و حاسبنی حساباً یسیراً، ثمّ غسل یده الیسری فقال: اللهم لا تعطنی کتابی بشمالی و لا تجعلها مغلولة إلی عنقی و اعوذ بک من مقطعات النیران، ثمّ مسح رأسه فقال: اللهم غشنی برحمتک و برکاتک و عفوک، ثمّ مسح رجلیه فقال: اللهم ثبتنی علی الصراط یوم تزل فیه الاقدام و اجعل سعیی فیما یرضیک عنی، ثمّ رفع رأسه فنظر إلی محمد فقال: یا محمد من توضأ مثل وضوئی و قال مثل قولی خلق اللّه له من کل قطرة ماء ملکاً یقدسه و یسبحه و یکبره فیکتب اللّه له ثواب ذلک إلی یوم القیامة.

العاشر: السواک بلا خلاف

و یشهد له صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): علیک بالسواک عند کل وضوء «۱». و نحوه غیره.

الحادی عشر: ان یکون الوضوء بجمیع غرفاته

الواجبة و المستحبة بمد بلا خلاف ظاهر، و هو مذهب علمائنا کما عن المنتهی و التذکرة.

و یشهد له صحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام): کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) یتوضأ بمد، و یغتسل بصاع، و المد رطل و نصف و الصاع ستة ارطال «۲» و مثله غیره.

و الصاع هو ستة ارطال بالمدنی کما فی مکاتبة محمد بن إبراهیم الهمدانی الواردة فی الفطرة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب السواک حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۳۳

و یکره التمندل

الثانی عشر: ان یفتح عینیه حال غسل الوجه

لمرسل الصدوق: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): افتحوا عیونکم عند الوضوء لعلها لا تری نار جهنم «۱».

الثالث عشر: ان یغسل بصب الماء مع امرار الید علی مواضع الغسل

و تشهد له النصوص البیانیة، و یشهد لاستحباب الثانی ما عن قرب الاسناد: و لا تلطم وجهک بالماء لطماً و لکن اغسله من اعلی وجهک إلی اسفله مسحاً و کذلک فامسح بالماء ذراعیک «۲». المحمول علی الاستحباب للاجماع.

ما یکره فی الوضوء

[التمندل]

و یکره التمندل کما هو المنسوب إلی المشهور، و استدل له بما روی بعدة طرق فی الکافی و ثواب الاعمال و المحاسن: عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): من توضأ و تمندل کتبت له حسنة، و من توضأ و لم یتمندل حتی یجف وضوئه کتب له ثلاثون حسنة «۳»، و لا یعارضه «۴» ما تضمن نفی الباس عنه کما هو واضح.

و اورد علیه بمعارضته مع النصوص الکثیرة المتضمنة لمداومة الامام علی (علیه السلام)، و فعل الامام الصادق (علیه السلام) و امره إسماعیل بن الفضل به، و هی اصح سنداً و اشهر روایة، فتقدم.

و فیه: ان ما دل علی مداومة الامام علی (علیه السلام) کالنص فی انه کان یتمندل بمندیل مخصوص لذلک، و ما دل علی فعل الامام الصادق و ان کان مطلقاً إلا انه قابل للحمل علی ذلک، فیقید بهذه النصوص ما دل علی مرجوحیة التمندل، و یحمل

---

(۱) الوسائل- باب ۵۳- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الوضوء حدیث ۲۲.

(۳) الوسائل- باب ۴۵- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۴۵- من ابواب الوضوء حدیث ۶.

و الاستعانة، و یحرم التولیة

علی التمندل بغیر ما عین لذلک، نعم یرد علیه عدم دلالته علی الکراهة، و انما یدل علی استحباب ترکه، و استحباب ابقاء اثر الوضوء فی حد ذاته.

فتحصل: ان الاظهر افضلیة ترک التمندل بمندیل مشترک فتدبر.

و الاستعانة بالغیر فی المقدمات القریبة

کما هو المعروف، و قد تقدم تنقیح القول فی ذلک فی مبحث اشتراط المباشرة، و عرفت فی ذلک المبحث انه یحرم التولیة فی نفس الغسل..

[الوضوء بالمیاه المکروهة]

و یکره ایضاً الوضوء بالمیاه المکروهة کالمشمس، ففی خبر إسماعیل عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): الماء الذی تسخنه الشمس لا تتوضئوا به، و لا تعجنوا به، فانه یورث البرص «۱». المحمول علی الاستحباب بقرینة التعلیل.

و ماء الغسالة من الحدث الاکبر کما تقدم فی محله.

و ماء الآجن لما فی الحدیث: نهی عن الوضوء فی الماء الآجن. و عن مجمع البحرین: انه الماء المتغیر لونه و طعمه.

[ایقاعه فی المسجد من حدث البول و الغائط]

و یکره ایضاً ایقاعه فی المسجد من حدث البول و الغائط لخبر رفاعة: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الوضوء فی المسجد فکرهه من البول و الغائط «۲» فتأمل.

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب الماء المضاف حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۵۷- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

مسائل- الاولی لا یجوز للمحدث مس کتابة القرآن، الثانیة لو تیقن الحدث و شک فی الطهارة تطهر، و بالعکس لا یجب الطهارة

احکام الوضوء

[عدم جواز مس کتابة القرآن للمحدث]

مسائل: الاولی: لا یجوز للمحدث مس کتابة القرآن کما تقدم فی مبحث الغایات مفصلًا. فراجع.

الثانیة:

لو تیقن الحدث و شک فی الطهارة

تطهر بلا خلاف، و عن المنتهی: دعوی الاجماع علیه، و عن المدارک: انه اجماع من المسلمین، و یشهد له الاستصحاب.

و بالعکس ای شک فی الحدث بعد الطهارة یبنی علی بقاء الوضوء، و لا یجب علیه الطهارة اجماعاً کما عن جماعة.

و یشهد له صحیح زرارة الذی هو المدرک لحجیة الاستصحاب: فاذا نامت العین و الاذن و القلب وجب الوضوء، قلت: فان حرک

إلی جنبه شیء و لم یعلم به؟ قال (علیه السلام): لا- حتی یستیقن انه قد نام حتی یجیء من ذلک امر بین و إلا- فانه علی یقین من وضوءه، و لا ینقض الیقین ابداً بالشک و انما ینقضه بیقین آخر «۱».

و فی موثق بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) فی حدیث: و إیاک ان تحدث وضوء ابداً حتی تستیقن انک قد احدثت «۲».

و یستثنی من ذلک ما لو کان منشأ شکه خروج رطوبة مشتبهة بالبول و لم یکن مستبرئاً لما تقدم فی مبحث الاستبراء انها بول شرعاً.

و ان علم الامر ان و شک فی المتأخر منهما، فتارة یجهل تاریخهما، و اخری یکون تاریخ احدهما معلوماً.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۴- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۳۶

]...[

أما الاول: فالمشهور بین الاصحاب: انه یبنی علی کونه محدثاً، و عن المحققین فی المعتبر و جامع المقاصد و جماعة من المتأخرین: التفصیل بین الجهل بالحالة السابقة فکالمشهور، و بین صورة العلم بها فیؤخذ بضدها، و عن المصنف فی جملة من کتبه: التفصیل بین الجهل بالحالة السابقة فیبنی علی انه محدث، و بین صورة العلم بها فیبنی علیها.

و الاول اقوی لقاعدة الاشتغال الحاکمة بلزوم احراز الشرط التی هی المرجع بعد تعارض الاستصحابین: استصحاب الطهارة، و استصحاب الحدث و تساقطهما، ثمّ انه لا بأس بالاشارة إلی ما هو المختار فی هذه المسألة من جریان الاصلین و تعارضهما لا عدم جریان کل منهما فی نفسه.

اقول: استدل لعدم جریان الاصل فیهما بوجوه:

الاول: ما اختاره المحقق الخراسانی رحمه اللّه من عدم اتصال زمان الیقین بالشک، بمعنی انه لو رجعنا القهقری من زمان الشک فی وجود کل منهما الی الازمنة المتقدمة علیه لم نعثر علی زمان تفصیلی یعلم بوجود المشکوک فیه، بل کلها زمان الشک، مع ان المعتبر فی جریان الاستصحاب اتصال زمان الشک بالیقین لقوله (علیه السلام): من کان علی یقین فشک ... الخ.

و فیه: اولًا: النقض بما لو علم بحدوث المشکوک بقائه و تردد زمانه بین زمانین، و ما زاد و احتمل انعدامه فی الزمان الاخیر الذی هو من اطراف العلم فان لازم ما ذکره قدس سره عدم جریان الاستصحاب فیه، مثلًا لو علم بانه تطهر فی احدی الساعتین و احتمل الحدث فی الساعة الثانیة بعد الطهارة، فلازم هذا البرهان عدم جریان الاستصحاب فیه، مع انه قدس سره لا یلتزم بذلک، و قد نقل بعض مشایخنا انه اورد بعض الفحول هذا الایراد علیه فی مجلس درسه و لم یجب عنه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۳۷

]...[

و ثانیاً: بالحل، و هو انه لا یعتبر فی جریان الاستصحاب إلّا ثبوت الیقین و الشک الفعلیین بان یکون الحدوث معلوماً و البقاء مشکوکاً فیه، و لا دلیل علی اعتبار شیء زائداً علیه.

الوجه الثانی: ما ذکره بعض المحققین رحمهم اللّه و هو: انه یعتبر فی جریان الاستصحاب- سوی الیقین بالحدوث- الشک فی البقاء، و اما إذا کان عوض الشک یقینان فلا یجری الاستصحاب، و المقام من هذا القبیل، إذ الحدث مثلًا لو کان متحققاً قبل الوضوء فهو مرتفع قطعاً، و لو کان متحققاً بعده فهو باق کذلک، فلا شک فی البقاء و کذلک الطهارة.

و فیه: اولًا: النقض بجمیع موارد الاستصحاب، مثلًا لو علم حیاة زید و شک فی موته یمکن ان یقال: انه لو کان فی علم اللّه ان یموت قبل هذه الساعة فهو میت قطعاً، و إلا فهو حی کذلک.

و ثانیاً: بالحل، و هو ان الیقینین المزبورین هما الیقین بالملازمة لا باللازم و هما منشأ الشک فی البقاء فعلًا.

الوجه الثالث: ما ذکره بعض الاکابر رحمهم اللّه، و حاصله: انه یعتبر فی جریان الاستصحاب بحسب ظواهر الادلة کون الشک الذی یجوز نقض الیقین به شکاً فی البقاء و الارتفاع فی زمان واحد، و المقام لیس کذلک إذ کل واحد من الحادثین إذا لوحظ فی الازمنة یظهر انه لا شک فی زمان واحد فی بقائه و ارتفاعه، إذ فی الساعة الثالثة التی هی زمان الشک فی البقاء لا یحتمل ارتفاعه، و فی الساعة الاولی التی هی زمان حدوث احدهما لا شک فی الارتفاع، بل زمان الشک فی الارتفاع هو الساعة الثانیة التی هی زمان حدوث الآخر لا شک فی البقاء، إذ هو أما وجد فیه أو ارتفع، فزمان الشک فی البقاء غیر زمان الشک فی الارتفاع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۳۸

]...[

و فیه: ان اعتبار هذا القید لا یستفاد من النصوص، و لا دلیل آخر علیه، فلا وجه لاعتباره، و قد ذکروا لعدم جریان الاصل فی مجهولی التاریخ وجوهاً اخر ضعیفة یظهر وجه الضعف مما ذکرناه لرجوعها إلی بعض الوجوه المتقدمة، و الاختلاف انما یکون فی التعبیر.

فتحصل: ان الاقوی جریان الاستصحاب فی مجهولی التاریخ، فیتعارضان و یتساقطان، و یرجع إلی قاعدة الاشتغال.

و قد استدل للقول الاخیر: بانه بعد تساقط الاستصحابین یرجع إلی استصحاب نفس الحالة السابقة لو کانت معلومة.

و فیه: ان الحالة السابقة مرتفعة قطعاً للعلم بحدوث ضدها.

و استدل للقول الثانی: بانه یعلم بحدوث الضد و یشک فی ارتفاعه فیستصحب، و لا یعارضه استصحاب نفس الحالة السابقة للعلم بارتفاعها، و لا استصحاب مثلها إذ لا علم بحدوثه لاحتمال تعاقب المتجانسین، فلو کانت الحالة السابقة هی الحدث و علم بوقوع حدث و وضوء بعده و جهل تاریخهما، فالحدث الاول یکون مرتفعاً قطعاً، و حیث انه یحتمل تقدم الحدث الثانی علی الوضوء، فلا علم بتحقق فرد آخر منه، و هذا بخلاف الوضوء فیستصحب ما علم تحققه و هو الطهارة.

و فیه: انه قد حققنا فی محله جریان الاستصحاب فی القسم الرابع من اقسام الاستصحاب الکلی و هو ما لو علم بتحقق فرد تفصیلًا، و علم بارتفاعه و ثبوت فرد اجمالًا، مردداً بین ان یکون هو الفرد الاول المعلوم ارتفاعه، و بین ان یکون فرداً آخر باقیاً، و المقام کذلک إذ علم بوجود الحدث فی احد الزمانین المعلوم ثبوت الحادثین فیهما، و لکن یکون ذلک الحدث المعلوم مردداً بین ان یکون هو الفرد الاول المعلوم زواله

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۳۹

]...[

لاحتمال التعاقب، و ان یکون غیره، و علی الاول یکون مرتفعاً، و علی الثانی یکون باقیاً، فیستصحب ذلک الحدث المعلوم ثبوته فی احد الزمانین المشکوک ارتفاعه، فیعارض مع استصحاب الطهارة فیتساقطان، فالمرجع علی کلا التقدیرین قاعدة الاشتغال.

و أما إذا علم تاریخ احدهما، فعن جماعة من المحققین: اختیار جریان الاصل فی خصوص معلوم التاریخ، و عدم معارضته باستصحاب مجهول التاریخ لعدم جریانه فیه، و قد عرفت ضعف هذا القول، و ان الاصل یجری فی مجهول التاریخ، و اختار جماعة آخرون من الفحول منهم الشیخ الاعظم قدس سره عدم جریانه فی معلوم التاریخ.

و استدل له: بان استصحاب عدم تحقق مجهول التاریخ إلی زمان العلم بتحقق الآخر یقتضی تأخره عنه، فلو علم المکلف انه توضأ فی

اول الزوال، و علم ایضاً بالحدث، و شک فی تقدم الحدث علی الوضوء و تأخره عنه، یجری استصحاب عدم الحدث إلی زمان الوضوء، و هو یقتضی تأخر الحدث عن الوضوء.

و فیه: ان هذا الاصل لا یجری إلّا علی القول بالاصل المثبت الذی لا نقول به لترتب الاثر علی تأخر الحدث عن الوضوء لیکون رافعاً لأثره، و لا یثبت ذلک باستصحاب عدم الحدث إلی زمان الوضوء.

فتحصل: ان الاقوی هو جریان الاستصحاب فی کل منهما فی نفسه، و تعارض الاصلین لو علم بهما و شک فی المتأخر و المتقدم، من غیر فرق بین الجهل بتاریخهما، و بین ما لو علم تاریخ احدهما، و ان الاقوی فی جمیع الصور هو وجوب الوضوء لقاعدة الاشتغال.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۴۰

الثالثة لو شک فی شیء من افعال الوضوء و هو علی حاله اتی به و بما بعده

الشک فی اثناء الوضوء

اشارة

المسألة الثالثة: لو شک فی شیء من افعال الوضوء و هو علی حاله أی هو فی اثناء الوضوء اتی به و بما بعده بلا خلاف، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا کنت قاعداً علی وضوئک فلم تدر أ غسلت ذراعیک أم لا فأعد علیهما و علی جمیع ما شککت فیه انک لم تغسله أو تمسحه مما سمی اللّه ما دمت فی حال الوضوء، فاذا قمت من الوضوء و فرغت منه و قد صرت فی حال اخری فی الصلاة أو فی غیرها فشککت فی بعض ما سمی اللّه مما وجب اللّه علیک فیه وضوئک لا شیء علیک فیه «۱».

و لا یعارضه موثق ابن أبی یعفور عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا شککت فی شیء من الوضوء و قد دخلت فی غیره فلیس شککک بشیء انما الشک إذا کنت فی شیء لم تجزه «۲». إذ الظاهر منه و ان کان رجوع الضمیر فی (غیره) إلی الشیء لا إلی الوضوء لان جهة المتبوعیة اولی بالملاحظة من جهة القرب عرفاً و لازمه حمل الصحیح علی الاستحباب، و لکن الاجماع علی عدم جریان قاعدة التجاوز فی الوضوء یوجب طرحه لاعراض الاصحاب عنه أو حمله علی خلاف ظاهره بارجاع الضمیر إلی الوضوء.

و دعوی ان ارجاع الضمیر إلی الوضوء یوجب عدم انطباق الکبری الکلیة

---

(۱) الوسائل- باب ۴۲- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۲- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۴۱

و لو انصرف لم یلتفت

المذکورة فی ذیله علی الحکم المذکور فی الصدر کما لا یخفی، مندفعة بانه علی فرض رجوع الضمیر إلی الوضوء یستکشف من تطبیق الکبری المزبورة علیه ان الشارع اعتبر الوضوء شیئاً واحداً من جهة انطباق عنوان واحد علیه، أو ترتب اثر واحد علیه و هو الطهارة علی اختلاف المسلکین.

و هل یلحق الشک فی صحة الجزء و فساده بالشک فی الوجود فلا- تجری فیه قاعدة التجاوز، أم لا فتجری؟ وجهان: نسب العلامة الاکبر الانصاری رحمه اللّه الالحاق إلی المشهور. و هو الاقوی لإطلاق صحیح زرارة، لا سیما بناء علی الصحیح من رجوع الشک فی الصحة إلی الشک فی الوجود، إذ لا یشک فیها ما لم یشک فی تحقق امر وجودی أو عدمی اعتبر فی ذلک الموجود الخارجی.

و أما ما ذکره المحقق النائینی رحمه اللّه: من عدم جریان قاعدة التجاوز فی الاجزاء و الشرائط فی غیر باب الصلاة لعدم الدلیل علیها، فعدم جریانها فی الوضوء انما یکون علی القاعدة، فغیر تام لما حققناه فی محله. و سیأتی فی الجزء السادس من هذا الشرح من انه سواء کانت قاعدة التجاوز متحدة مع قاعدة الفراغ أم کانت غیرها تجری هی فی جمیع الابواب، و لا تختص بباب الصلاة.

و لو انصرف أی شک فی شیء من افعال الوضوء بعد الفراغ منه لم یلتفت و بنی علی الصحة بلا خلاف، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علی الصحة.

و تشهد له جملة من النصوص کصحیح زرارة المتقدم، و خبر محمد بن مسلم: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: کل ما مضی من صلاتک و طهورک فذکرته تذکراً فامضه و لا إعادة علیک فیه «۱».

و موثق بکیر قلت له: الرجل یشک بعد ما یتوضأ؟ قال (علیه السلام): هو حین

---

(۱) الوسائل- باب ۴۲- من ابواب الوضوء حدیث ۶.

]...[

یتوضأ اذکر منه حین یشک «۱». و نحوها غیرها.

انما الاشکال فی موردین:.

الاول: إذا کان المشکوک فیه غیر الجزء الاخیر، فهل یعتبر فی جریان القاعدة غیر ما یتحقق به الفراغ الدخول فی الغیر کالصلاة و نحوها کما عن جماعة منهم بعض مشایخنا المحققین رحمهم اللّه، أم لا یعتبر فی جریانها فی الوضوء شیء سوی ما یتحقق به الفراغ کما هو الشأن فی سائر الموارد للاطلاقات کما هو المشهور، بل عن الروضة و المدارک الاجماع علیه؟ وجهان:.

قد استدل للاول: بصحیح زرارة المتقدم: فاذا قمت من الوضوء و فرغت منه فقد صرت فی حال اخری من صلاة أو غیرها ... الخ.

و موثق ابن أبی یعفور المتقدم: إذا شککت فی شیء من الوضوء و قد دخلت فی غیره فلیس شککک بشیء.

لکن یرد علی الاول: ان الظاهر و لا أقل من المحتمل کونه تصریحاً بمفهوم الشرطیة الاولی، و بعبارة اخری: ان فی صدره علق الاعتناء بالشک علی الاشتغال بالوضوء فاما ان یؤخذ بمفهوم الصدر لان التصرف فی الذیل اولی من التصرف فی الصدر، أو یتعارضان فیحکم بالاجمال و الرجوع إلی العمومات و المطلقات، مع ان قوله (علیه السلام): فی حال اخری. اریید به بحسب الظاهر غیر حال الوضوء، و یؤیده قوله (علیه السلام): من الصلاة أو غیرها، إذ لو کان المراد هو الحال المخصوصة کان الاولی ان یقال: أو نحوها، بدل: أو غیرها فتدبر.

و علی الثانی: انه لا یدل علی اعتبار شیء زائداً علی ما یتحقق به الفراغ من الخروج عن العمل الملازم للدخول فی غیره، بل یدل علی العدم اطلاقه، و الکبری

---

(۱) الوسائل- باب ۴۲- من ابواب الوضوء حدیث ۷.

]...[

الکلیة المذکورة فی ذیله التی تکون موضوعها التجاوز المسارق للفراغ.

فتحصل: ان الاقوی عدم اعتبار شیء فی جریانها سوی الفراغ عن الوضوء.

المورد الثانی: إذا شک فی الجزء الاخیر فاما ان یکون ذلک قبل الجلوس الطویل الموجب لفوات الموالاة، أو یکون بعده، و علی الاول فاما ان یکون ذلک بعد الدخول فی عمل مترتب علیه کالصلاة، أو قبله، لا إشکال فی جریان القاعدة إذا کان الشک بعد الدخول فی ما هو مترتب علیه، و کذا إذا کان بعد الجلوس الطویل.

انما الکلام فیما لو شک فیه و لم تفت الموالاة و لم یدخل فی الصلاة و نحوها، فعن الجواهر: جریانها فیه إذا اعتقد الفراغ و لو آناً ما، و عن شیخنا الاعظم: انکار ذلک.

و استدل له: بان اثبات الفراغ بالیقین الزائل غیر ظاهر الوجه، و نفس الیقین الزائل لا یکون حجة.

و فیه: ان المراد من الفراغ من الوضوء الذی ذکر تفسیراً للقیام منه هو الفراغ البنائی، اذ ارادة الفراغ الحقیقی تستلزم عدم حجیة القاعدة، لانه ما لم یحرز الفراغ لا مورد لجریانها، و مع احرازه لا شک فی الوضوء کی تجری فیه، فیکون مفاد الصحیح جریان القاعدة فیما اعتقد تمامیة الوضوء ثمّ شک فیها، فالاقوی ما اختاره صاحب الجواهر رحمه اللّه.

الشاک المأمور بالوضوء لو نسی وصلی بدونه

و لا بأس ببیان جملة من فروع الخلل فی الوضوء فی المقام:

الاول: من کان مأموراً بالوضوء من جهة الشک فیه بعد الحدث إذا نسی وصلی یجب علیه اعادة الصلاة علی المشهور بین الاصحاب، و عن بعض المحققین: الحکم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۴۴

]...[

بالصحة، و استدل لها: بقاعدة الفراغ.

و اورد علی هذا الاستدلال: بانها لا تجری فی الفرض من جهة اختصاص جریانها بما إذا کان الشک حادثاً بعد العمل، و لا تشمل صورة کون المکلف شاکاً قبل الفراغ کما فی المقام.

و فیه: ان الشک بعد العمل فی الفرض غیر الشک الموجود قبل الفراغ، لانه انعدم بالنسیان و الغفلة، فالصحیح هو ان یورد علیه: بان قاعدة الفراغ من الطرق الشرعیة و الامارات النوعیة لوقوع المشکوک فیه، و جریانها انما یکون فیما إذا احتمل طرو الغفلة حال العمل، لا فیما إذا احرز ذلک، کما یشهد له التعلیل، بانه حین ما یتوضأ اذکر ... الخ فلا تجری فی المقام.

و قد استدل للبطلان: بانه مقتضی استصحاب الحدث فی حال الصلاة.

و فیه: ان جریانه یتوقف علی فعلیة الشک، لان ظاهر دخل کل عنوان فی الموضوع عدم فعلیة الحکم مع عدم فعلیته، و حیث انه حال العمل غیر شاک لفرض الغفلة فلا یجری الاستصحاب.

و عن الشیخ الاعظم رحمه فی الرسائل: الاستدلال له بجریان استصحاب الحدث فی نفسه بعد العمل لتمامیة ارکانه، أی الیقین و الشک، و یترتب علیه فساد الصلاة.

و فیه: ان المانعیة المنتزعة من الامر بالصلاة مقیداً بعدم الحدث انما تثبت ظاهراً من حین جریان الاستصحاب، و اما قبله فی حال

الصلاة فلعدم جریان الاستصحاب لم تکن ثابتة و لم یکن الامر بها حال وقوعها مقیداً بعدم المانع الظاهری، و الشیء لا ینقلب عما هو علیه، فتدبر فانه دقیق.

فتحصل: ان شیئاً من ما استدل به فی المسألة للصحة و الفساد لا یتم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۴۵

]...[

و التحقیق: انه تارة یکون النسیان مستوعباً للوقت، و اخری لا یکون کذلک، و علی الثانی بما انه لا یجری حدیث الرفع من جهة ان ما طرأ علیه النسیان- و هو الفرد- لیس متعلق التکلیف، و ما هو متعلق التکلیف لم یطرأ علیه النسیان، فیتعین الرجوع إلی قاعدة الاشتغال و الاتیان بالصلاة.

و علی الاول یجری حدیث الرفع، و ترفع به شرطیة الطهارة، فیحکم بصحة الصلاة. و بما ذکرناه ظهر حکم فرع آخر و هو ما لو احدث ثمّ غفل وصلی ثمّ شک فی انه تطهر قبل الصلاة أم لا، و تفصیل المشهور بین الفرعین و الحکم بالصحة فی الثانی دون الاول انما یکون من جهة ان ما ذکروه فی وجه عدم جریان قاعدة الفراغ فی الفرع السابق لا- مورد له فی هذا الفرع، و لکن قد عرفت عدم جریانها فیه من جهة اخری، و تلک الجهة مشترکة بین الفرعین فلاحظ و تدبر.

لو توضأ للتجدید ثمّ علم ببطلان احد الوضوءین

الثانی: إذا کان متوضئاً و توضأ للتجدید وصلی ثمّ تیقن بطلان احد الوضوءین، فعن المصنف رحمه اللّه فی بعض کتبه و جامع المقاصد و جماعة من متأخری المتأخرین: وجوب اعادة الوضوء و الصلاة، و عن الشیخ فی المبسوط و ابنی سعید و حمزة و القاضی: صحتهما.

اقول: بناء علی ما هو الحق من ان الوضوء التجدیدی إذا صادف الحدث یکون رافعاً له لا إشکال فی صحة احد الوضوءین للعلم بها، و الصلاة للیقین بصحة احد الوضوءین:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۴۶

]...[

و أما بناء علی انه لا یصلح لرفع الحدث لو صادفه واقعاً، فقد استدل للبطلان بان الوضوء الثانی لا یکون رافعاً و لم یحرز صحة الاول، فیتعین الرجوع إلی استصحاب الحدث، و یترتب علیه فساد الصلاة. و فیه: ان الوضوء الاول تحرز صحته بقاعدة الفراغ، و لا تعارض بقاعدة الفراغ فی الوضوء الثانی و ذلک لوجهین: الاول: العلم التفصیلی بفساده، اما لکون الخلل فیه أو فی سابقه، اما علی الاول فواضح، و أما علی الثانی فلأنه فی فرض کونه محدثاً لبطلان وضوئه لا یکون الوضوء التجدیدی مأموراً به و صحیحاً.

الثانی: عدم ترتب اثر عملی علی صحة التجدیدی، و إذا صح الوضوء صحت الصلاة.

و مما ذکرناه ظهر انه إذا صلی بعد کل من الوضوءین ثمّ تیقن فساد احدهما صحت کلتا صلاتیه.

الثالث:

إذا توضأ وضوءین وصلی بعد کل واحد صلاة ثمّ علم حدوث حدث بعد أحدهما

یجب اعادة الصلاتین السابقتین و الوضوء للصلوات الآتیة علی المشهور، و عن الجواهر: دعوی الاجماع علیه. و استدل له: بالعلم

الاجمالی بفساد احدی الصلاتین، و هو یمنع من الرجوع إلی استصحابی الوضوء إلی تمام الصلاة، أو قاعدتی الفراغ فی الصلاتین، فیجب الاحتیاط بفعلهما معاً و الوضوء.

و اورد علیه: بان استصحاب بقاء الوضوء الاول لا یجری للقطع بارتفاعه، فیجری استصحاب الطهارة الحاصلة من الثانی بلا معارض، و به تحرز صحة الصلاة الثانیة.

و فیه: اولًا: ان الیقین بارتفاع الوضوء الاول بعد العلم الاجمالی لا یوجب الیقین

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۴۷

]...[

بارتفاعه قبل الصلاة الاولی، فبما انه یشک فی ذلک یجری الاستصحاب فیه إلی تمام الصلاة الاولی، فیعارض مع الاصل الجاری فی الثانی فیتساقطان.

و ثانیاً: انه قد تقدم فی المسألة الاولی انه لو علم الامران- أی الحدث و الوضوء- و شک فی المتأخر منهما کما فی المقام لا یکون شیء منهما مجری للاستصحاب للمعارضة.

و بذلک یظهر أن الاقوی هو الحکم بصحة الصلاة الاولی، إذ بعد تعارض الاستصحاب الجاری فی الوضوء الثانی مع الاستصحاب الجاری فی الحدث للعلم بتحققها و الشک فی المتقدم و المتأخر و تساقطهما یرجع إلی استصحاب بقاء الوضوء الاول إلی تمام الصلاة الاولی، حیث انه یشک فی وقوع الحدث بینه و بین تلک الصلاة، و یترتب علیه صحة الصلاة الاولی، و أما الصلاة الثانیة فتجب اعادتها.

الرابع:

إذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه مسح علی الحائل

و شک فی انه هل کان هناک مسوغ لذلک أم لا- بل فعل ذلک علی غیر الوجه الشرعی، فهل یحکم بالصحة أم لا؟ وجهان: قد استدل للاول: بقاعدة الفراغ، و اورد علیه: بعدم جریانها لاختصاصها بالشک فی صحة الموظف و فساده فارغاً عن کونه موظفاً، فلا تعم صورة الشک فی الصحة من جهة الشک فی کونه موظفاً، و لعل الوجه فی هذا الاختصاص ما ذکرناه فی محله من انه لا تجری القاعدة فیما کانت صورة العمل محفوظة و کان الشک فی المصادفة الواقعیة، و تختص بما إذا لم تکن صورة العمل محفوظة لعدم الطریقیة و الاماریة فی الفرض.

و علیه: فلا- وجه للجواب عنه باطلاقات الادلة إلّا بناء علی ان یکون قوله (علیه السلام): هو حین ما یتوضأ أذکر ... الخ من قبیل الحکمة لأصل التشریع لا من قبیل العلة الذی هو خلاف التحقیق.

فتحصل: ان الاقوی هو لزوم الاعادة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۴۸

]...[

لو شک فی الوضوء لاحتمال الاخلال العمدی

الخامس: إذا شک فی بطلان الوضوء من جهة احتمال الاخلال العمدی فهل یحکم بصحته أم لا؟ وجهان: قد استدل للاول: بقاعدة

الفراغ، و لکنها من جهة التعلیل فی نصوصها بالاذکریة الموجب لتقیید المطلقات و اختصاصها بصورة احتمال البطلان من جهة احتمال طرو الغفلة حال العمل لا تجری فی المقام.

فالصحیح ان یستدل له: باصالة الصحة، و ما ذکره المحقق النائینی رحمه اللّه من انها لا تجری فی المقام و تختص بعمل الغیر للعلم بانه لم یجعل الشارع للشک فی عمل نفسه قاعدتین، غیر تام، إذ لا وجه لهذه الدعوی سوی ما ذکره بعض من ان وحدة المجعول تستدعی وحدة الجعل، و لا یعقل تعدده مع وحدته، و هو فاسد، إذ ذلک یتم فی الاحکام التأسیسیة دون الحکم الامضائی کما فی المقام، إذ لا مانع من امضاء ما علیه بناء العقلاء و السیرة بعدم الردع و بقوله کل ما مضی من صلاتک و طهورک ... الخ، فما عن فخر المحققین و کاشف الغطاء من الحکم بالصحة لأصالتها هو الاقوی.

[لا اعتبار بشک کثیر الشک فی الوضوء]

السادس: صرح غیر واحد من العلماء کالحلی فی السرائر، و الشهیدین، و المحقق الثانی، و صاحب المدارک و غیرهم علی ما حکی عنهم: انه لا اعتبار بشک کثیر الشک فی الوضوء کما فی الصلاة.

و استدل له: بما ورد فی الغاء شک کثیر الشک فی الصلاة، و انه من الشیطان کصحیح زرارة و أبی بصیر الوارد فی کثیر الشک فی الصلاة بعد ان امر بالمضی فی الشک قال (علیه السلام): لا تعوّدوا الخبیث من انفسکم نقض الصلاة فتطمعوه، فان الشیطان خبیث معتاد لما عود، فلیمض احدکم فی الوهم، و لا یکثرن نقض الصلاة، فانه إذا فعل ذلک مرات لم یعد إلیه الشک، ثمّ قال انما: یرید الخبیث ان یطاع فاذا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۴۹

]...[

عصی لم یعد إلی احدکم «۱».

و صحیح «۲» ابن مسلم: إذا کثر علیک السهو فامض فی صلاتک فانه یوشک ان یدعک، انما هو من الشیطان.

و صحیح ابن سنان: ذکرت لابی عبد اللّه (علیه السلام) رجلا مبتلی بالوضوء و الصلاة، و قلت: هو رجل عاقل، فقال ابو عبد اللّه (علیه السلام) و أی عقل له و هو یطیع الشیطان؟ فقلت له: و کیف یطیع الشیطان؟ فقال (علیه السلام): سله هذا الذی یأتیه من أی شیء هو، فانه یقول لک: من عمل الشیطان «۳». و قریب منها غیرها.

و اورد علی الاستدلال بها بعض الاعاظم: بان مورد الجمیع- عدا صحیح ابن سنان- هو الصلاة و التعدی منها إلی الوضوء غیر ظاهر، لان کونه من شرائط الصلاة غیر کاف فی ذلک، و التعلیل یقتضی التعدی لو احرز کون الشک من الشیطان، نعم فی خصوص باب الصلاة دلت النصوص علی ان کثرة الشک من الشیطان، و لکنها لا تدل علی کونها مطلقاً منه.

و فیه اولًا: ان صحیح ابن سنان مورده الوضوء و الصلاة، و هو یدل علی ان کثرة الشک فی الوضوء ایضاً من الشیطان.

و ثانیاً: ان ما تضمن کون کثرة الشک فی الصلاة من الشیطان لیس فی مقام بیان حکم تعبدی کی یحتمل اختصاصه بمورده، بل فی مقام بیان امر واقعی فلا یحتمل ذلک.

فتحصل: ان الاقوی عدم اعتبار شک کثیر الشک سواء کان فی الاجزاء أو فی الشرائط أو الموانع.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب مقدمة العبادات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۵۰

]...[

وجوب ایصال الماء تحت الجبیرة

اشارة

المسألة الخامسة: فی احکام الجبائر:

الجبائر: جمع جبیرة، و هی فی اللغة: اللوح الموضوع علی الکسر، و فی اصطلاح الفقهاء: ما یعم ما یوضع علی القروح و الجروح لاتحادهما فی الحکم، و یشیر إلیه صحیح ابن الحجاج الآتی.

و کیف کان: فتارة تکون فی محل الغسل، و اخری تکون فی محل المسح، و علی کلا التقدیرین اما ان تکون علی بعض العضو، أو تمامه، أو تمام الاعضاء، و علی التقادیر أما یمکن غسل المحل أو مسحه، أو لا یمکن، ثمّ انه قد یکون الجرح أو نحوه مکشوفاً، و قد یکون مجبوراً.

و تحقیق القول فی المقام یقتضی التکلم فی فروع:

[لو امکن الجبیرة وجب الغسل]

الاول: إذا کان الجرح و نحوه فی موضع الغسل و امکن غسل المحل بلا مشقة و لو بوضعه فی الماء حتی یصل إلیه و کان المحل و الجبیرة طاهرین أو أمکن تطهیرهما وجب الغسل بلا خلاف.

و یشهد له: عموم ما دل علی لزوم الوضوء التام لعدم شمول دلیل البدلیة للفرض.

و موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الرجل ینکسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء فلا یقدر ان یحله لحال الجبر إذ اجبر کیف یصنع؟ قال (علیه السلام) إذا اراد ان یتوضأ فلیضع اناء فیه ماء و یضع موضع الجبر فی الماء حتی یصل الماء إلی جلده «۱».

---

(۱) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۵۱

]...[

و صحیح الحلبی عنه (علیه السلام): عن الرجل تکون به القرحة فی ذراعه أو نحو ذلک من مواضع الوضوء فیعصبها بالخرقة و یتوضأ و یمسح علیها إذا توضأ؟ فقال (علیه السلام): ان کان یؤذیه الماء فلیمسح علی الخرقة، و ان کان لا یؤذیه الماء فلینزع الخرقة ثمّ لیغسلها «۱». و قریب منهما غیرهما.

ثمّ ان المحکی عن التذکرة: ایجاب النزع و الغسل ان امکن، و إلّا فایصال الماء بالتکریر أو الغمس.

و عن التحریر و القواعد و الارشاد و الذکری و الدروس و جامع المقاصد و کاشف اللثام و المعتبر و المنتهی: التخییر بین النزع و الغسل، و بین تکرار الماء علیه و بین الغمس فی الماء، بل فی طهارة الشیخ قدس سره: لا إشکال، و لا خلاف فی التخییر بین الوجوه،

و عن الحدائق: دعوی الاجماع علی التخییر بین الاولین.

و قد استدل للثانی: بصدق الامتثال مع عدم الدلیل علی اشتراطه بشیء آخر.

و فیه: ان ذلک یتم بناء علی عدم اعتبار الجریان فی مفهوم الغسل أو اعتباره و تحقق الجریان بالتکرار أو الوضع فی الماء، و حیث عرفت فی مبحث المطهرات فساد الاول، فالتخییر یتوقف علی حصول الجریان بهما، و إلا فالاظهر عدم التخییر و تعین النزع و الغسل کما لا یخفی.

و استدل للاول: بان الغسل المستفاد من الادلة عرفاً ما کان خالیاً عن الحائل، و بما یظهر من الذخیرة من الاجماع علی عدم الاکتفاء بالغمس عند امکان النزع، و بقوله (علیه السلام) فی صحیح الحلبی المتقدم: و ان کان لا یؤذیه فلینزع الخرقة ثمّ لیغسلها.

و لکن الاول ممنوع، و الثانی مخالف لکلمات جملة من الاصحاب، و اما الامر

---

(۱) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

]...[

بالنزع فی صحیح الحلبی فلا بأس بالاستدلال به.

و اورد علیه: تارة بانه یمکن ان یکون للارشاد إلی التخلص عن بلل الخرقة. و یؤید هذا الاحتمال: انه من البعید جداً ان یکون ذو الجبیرة اشد حکماً من، غیره، و اخری: بان المراد به عدم الاجتزاء بالمسح علی الخرقة لا عدم الاجتزاء بالغسل بغیر النزع، و ثالثة: بانه معارض بموثق عمار المتقدم الدال علی الاجتزاء بالوضع فی الماء.

و فی الجمیع نظر: أما الایراد الاول: فلأن حمل الامر الظاهر فی نفسه فی المولویة علی الارشاد خلاف الظاهر لا یصار إلیه مع عدم القرینة، و استبعاد اشدیة حکم ذی الجبیرة من غیره و ان کان فی محله إلا انه لا یقتضی صرف ظهور الامر، بل لازمه ثبوت هذا الحکم فی غیره ایضاً بالاولویة.

و أما الثانی: فلأن التفصیل بین صورة ایذاء الماء و صورة عدمه، و الحکم فی الاولی بالمسح علی الخرقة و فی الثانیة بالنزع و الغسل، و ان کان یشعر بذلک، إلا انه لا یدل علیه، فحیث لا صارف عن ظهوره فی ما ذکره، فلا وجه لحمله علی ارادة عدم الاجتزاء بالمسح علی الخرقة.

و أما الثالث: فلأنه من جهة کون الموثق اعم من الصحیح یقید اطلاقه به.

فالصحیح یدل علی هذا القول، و یشهد له- مضافاً إلیه- عدم حصول الجریان غالباً بالتکرار أو الوضع فی الماء فتأمل.

فتحصل: ان الاقوی ما اختاره المصنف رحمه اللّه فی محکی التذکرة و هو تعین النزع و الغسل ان امکن، و ان لم یمکن ذلک و امکن ایصال الماء إلیه تعین ذلک، و لا ینتقل الفرض إلی المسح علی الخرقة لموثق عمار المتقدم.

]...[

إذا لم یمکن ایصال الماء تحت الجبیرة

الثانی: إذا لم یمکن ایصال الماء تحت الجبیرة أما لضرر الماء، أو لعدم امکان ایصاله فی نفسه، فتارة یمکن رفعها و المسح علی

البشرة، و اخری لا یمکن ذلک.

أما الصورة الاولی: فقد یتوهم تعین المسح علی البشرة فیها بدعوی عدم شمول النصوص لهذه الصورة و اختصاصها بما إذا لم یمکن نزع الجبیرة.

و علیه فمقتضی قاعدة المیسور تعین الاکتفاء بالمسح علی البشرة، و هو توهم فاسد، إذ صحیح الحلبی المتقدم مطلق شامل للفرض، و دعوی ظهوره فیمن یؤذیه الماء و لو بنحو المسح، مندفعة بان الظاهر منه من یؤذیه الماء بالغسل الذی هو المأمور به، کما یشهد له ذیله: و ان کان لا یؤذیه فلینزع الخرقة ثمّ لیغسلها.

و منه یظهر ان خبر کلیب الاسدی الآتی ایضاً مطلق شامل المقام، مع ان قاعدة المیسور غیر تامة سنداً و دلالة کما تقدم مراراً.

و مما ذکرناه أولًا ظهر ضعف ما عن بعض من وجوب المسح علی کل من البشرة و الجبیرة بدعوی عدم شمول نصوص الجبیرة للمقام و العلم الاجمالی بوجوب مسح احدهما.

فتحصل: ان الاقوی عدم الفرق بین ما إذا امکن رفع الجبیرة أو ما بحکمها و المسح علی البشرة، و بین ما لم یمکن ذلک فی الحکم و هو غسل اطراف المجبور مع مراعاة الشرائط و المسح علی الجبیرة أو ما یحکمها ان کانت طاهرة أو امکن تطهیرها کما هو المشهور، بل عن غیر واحد: دعوی الإجماع علیه، و عن ظاهر الشهیدین و جماعة: عدم تعین المسح حینئذ فیجوز الغسل ایضاً، و عن جماعة منهم الشیخ الاعظم رحمه اللّه: احتمال الاکتفاء بمجرد ایصال البلل و ان لم یکن غسلًا و لا مسحاً، و عن نهایة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۵۴

]...[

الاحکام و کشف اللثام و شرح المفاتیح: تعین غسل الجبیرة.

و تشهد للاول: جملة من النصوص کصحیح الحلبی المتقدم، و خبر کلیب الاسدی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل إذا کان کسیراً کیف یصنع بالصلاة؟ قال (علیه السلام): ان کان یتخوف علی نفسه فلیمسح علی جبائره و لیصل «۱».

و خبر ابن عیسی عن الوشاء عن أبی الحسن (علیه السلام) قال: سألته عن الدواء یکون علی ید الرجل أ یجزیه ان یمسح فی الوضوء علی الدواء المطلی علیه؟ قال (علیه السلام): نعم یجزیه ان یمسح علیه «۲». و نحوها غیرها.

و اورد علی الاستدلال بها: بانه تعارضها طوائف من النصوص:.

منها: ما دل علی عدم وجوب المسح علیها ایضاً: کصحیح ابن الحجاج عن أبی الحسن (علیه السلام) قال: سألته عن الکسیر تکون به الجبائر أو تکون به الجراحة کیف یصنع بالوضوء و عند غسل الجنابة و غسل الجمعة؟ قال (علیه السلام): یغسل ما وصل إلیه الغسل مما ظهر مما لیس علیه الجبائر، و یدع ما سوی ذلک مما لا یستطیع غسله، و لا ینزع الجبائر و لا یعبث بجراحته «۳». و منها ما تضمن الامر بغسل ما حول الجبیرة: کمصحح ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن الجرح کیف یصنع به صاحبه؟ قال (علیه السلام): یغسل ما حوله «۴». و نحوه ما فی ذیل صحیح الحلبی المتقدم.

و منها النصوص الآمرة بالتیمم: کصحیح البزنطی عن الامام الرضا (علیه السلام): فی رجل تصیبه الجنابة و به قروح أو جروح أو یکون یخاف علی نفسه البرد،

---

(۱) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۹.

(۳) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۵۵

]...[

فقال: لا یغتسل و یتیمم «۱». و نحوه غیره.

و فیه: أما الطائفة الاولی: فانها تکون ساکتة عن حکم الجبیرة من حیث المسح، و انما تدل علی عدم وجوب غسل البشرة.

و منه یظهر ضعف ما عن الاردبیلی و المدارک و الذخیرة من حمل تلک النصوص علی الاستحباب جمعاً بینها و بین هذه الطائفة.

و أما الطائفة الثانیة: فموردها الجرح المکشوف، فمفادها اجنبی عن المقام. و منه یظهر ضعف ما عن الحدائق من التخییر بین المسح علی الجبیرة و الاکتفاء بغسل ما حولها.

و أما الطائفة الثالثة: فقد ذکروا فی مقام الجمع بین نصوص المقام و هذه الطائفة من النصوص وجوهاً:

منها: حمل نصوص الجبیرة علی الجرح الواحد و حملها علی المتعدد.

و منها: ما استقر به الشیخ الاعظم رحمه اللّه من حمل نصوص التیمم علی صورة التضرر بغسل الصحیح و نصوص الجبیرة علی غیرها.

و منها غیر ذلک، فلو تم شیء منها فهو، و إلا فیتعین طرح نصوص التیمم کما لا یخفی وجهه.

و استدل لما نسب إلی الشهیدین: بان الامر بالمسح فی نصوص الباب لوروده مورد توهم الحظر لا یدل إلّا علی الجواز فی الاجتزاء بالمسح عن الغسل بمقتضی بدلیة الجبیرة عن البشرة.

و فیه: ان النصوص الآمرة بالمسح علی الجبیرة فی مقابل غسل البشرة انما تدل علی عدم وجوبه، و بدلیة المسح علیها عن غسل البشرة لاعن غسل الجبیرة.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب التیمم حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۵۶

]...[

و استدل للقول الثالث: بان الظاهر من النصوص ارادة انتقال حکم المحل إلی الحال، و کفایة ایصال الماء إلی الجبیرة بدلًا من محلها، و ان التعبیر بالمسح انما هو لبیان کفایة ایصال البلة الیها، و عدم وجوب اجراء الماء علیها.

و فیه: أن بدلیة الجبیرة عن البشرة لیست من المرتکزات العرفیة، بل من الامور التعبدیة، و علیه فیتعین الاقتصار علی ما هو ظاهر النصوص، و لیس هو إلا تعین المسح علیها و بدلیته عن غسل البشرة، و بدلیة غیره عنه تحتاج إلی دلیل مفقود.

و بذلک یظهر ضعف ما استدل به للقول الرابع من ان ظاهر النصوص بدلیة الجبیرة عن البشرة فکما یجب غسل البشرة یجب غسل الجبیرة.

فتحصل: ان الاقوی تعین المسح علیها.

و هل تلحق بصورتی ضرر الماء و عدم امکان ایصاله تحت الجبیرة صورة النجاسة و عدم امکان التطهیر کما هو المشهور، بل عن المدارک دعوی نفی الخلاف فیه أم لا، أم یفصل بین صورة تضاعف النجاسة فالاول و صورة عدمه، فالثانی کما احتمله فی کشف اللثام؟ وجوه: و قد استدل للاول: بقاعدة المیسر و، و باعتبار طهارة محلّ الوضوء، و لکن قد عرفت مراراً عدم تمامیة القاعدة سنداً و دلالةً، و الثانی لا یقتضی صحة وضوء الجبیرة، إذ تعذر الشرط یستدعی سقوط التکلیف بالمشروط.

اقول: لا شک فی شمول نصوص الباب لما إذا تضرر من رفع النجاسة، و اما إذا لم یتضرر و لکن لم یمکن رفعها من جهة دوام نبع الدم، فجملة من نصوص الباب و ان لم تشمله، و لکن دعوی استفادة ثبوت الحکم له من اطلاق مصحح ابن سنان المتقدم: عن الجرح کیف یصنع به صاحبه؟ قال (علیه السلام): یغسل ما حوله. قریبة، فان مورده و ان کان هو الجرح المکشوف علی ما عرفت إلا انه إذا ثبت الحکم فی ذلک المورد یثبت فی المجبور لعدم القول بالفصل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۵۷

]...[

و دعوی اجمال الجهة المسئول عنها، و هو مانع من صحة الاستدلال علی ما نحن فیه، مندفعة باطلاق الجواب و عدم الاستفصال.

فتحصل: ان الاقوی هو الالحاق.

ثمّ ان مقتضی اطلاق النص و الفتوی عدم الفرق فی هذا الحکم بین ما لو کانت الجبیرة علی بعض العضو، و بین ما لو کانت علی تمامه، و أما إذا کانت علی تمام الاعضاء فظاهر کلمات جماعة و صریح آخرین منهم المصنف رحمه اللّه: اجراء الحکم المذکور.

و استدل له: بالغاء خصوصیة المورد عرفاً، و بالعلم بالمساواة، و هما ممنوعان.

و لکن یمکن الاستدلال له: باطلاق ما رواه العیاشی فی محکی تفسیره عن الامام علی (علیه السلام): سألت رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) عن الجبائر تکون علی الکسیر کیف یتوضأ صاحبه و کیف یغتسل إذا اجنب؟ قال: یجزیه المسح علیها فی الجنابة و الوضوء. الحدیث «۱».

هل الجرح المکشوف یلحق بالجبیرة أم لا

الثالث: إذا کان الجرح مکشوفاً، ففی طهارة الشیخ الاعظم رحمه اللّه: المعروف الاکتفاء بغسل ما حوله مع تعذر المسح علیه.

و یشهد له: مصحح ابن سنان المتقدم، و ما فی ذیل صحیح الحلبی المتقدم: سألته الجرح کیف اصنع به فی غسله؟ قال (علیه السلام): اغسل ما حوله.

و عن جماعة: وجوب وضع خرقة طاهرة علیه و المسح علیها، و استدل له: بانه لو شد الجرح بخرقة یندرج فی موضوع الاخبار الآمرة بالمسح علی الجبیرة، و بان

---

(۱) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۵۸

]...[

الخبرین غیر متعرضین لهذه الجهة بل هما فی مقام بیان نفی غسل الجرح نفسه، و علیه فیجب وضع الجبیرة و المسح علیها لأصالة الاحتیاط بناء علی کون المقام من قبیل الشک فی المحصل.

و فیهما: نظر: اما الاول: فلأن الظاهر من النصوص ان موضوعها الجبیرة الموضوعة لا مطلقها.

و أما الثانی: فلما عرفت فی اوائل الوضوء من ان المرجع فیما شک فی اعتباره فی الوضوء هو اصالة البراءة، مع ان الخبرین لورودهما فی مقام بیان الوظیفة الفعلیة مطلقان من هذه الجهة ایضاً، فالاقوی الاکتفاء بغسل ما حوله، هذا فیما إذا تعذر المسح علیه.

و ان لم یتعذر ذلک، فعن التذکرة و الدروس و المعتبر و النهایة و غیرها: وجوب مسحه، و عن جامع المقاصد: نسبة عدم الوجوب إلی

نص الاصحاب.

و یشهد له: صحیح الحلبی و مصحح ابن سنان المتقدمان.

و استدل للاول: بانه احد الواجبین، و بتضمن الغسل ایاه فلا یسقط بتعذر اصله.

و فیهما نظر: أما الاول، فلأن وجوب المسح فی موضع لا یقتضی وجوب المسح فی موضع آخر الذی هو موضع الغسل.

و أما الثانی: فلأن النسبة بین الغسل و المسح خارجاً هی العموم من وجه، و مفهوماً هی التباین فلا یکون الغسل متضمناً للمسح، مع انه علی فرض تسلیم تضمنه ایاه لا دلیل علی وجوبه عند تعذره الا قاعدة المیسور التی قد عرفت مراراً عدم تمامیتها سنداً و دلالة.

و دعوی وجوب المسح لأصالة الاحتیاط بناء علی عدم تعرض الخبرین لهذه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۵۹

]...[

الجهة قد عرفت ما فیها آنفاً.

فتحصل: ان الاظهر الاکتفاء بغسل ما حوله مطلقاً.

الجبیرة فی موضع المسح

إذا کان الجرح أو نحوه علی موضع المسح فان کان مجبوراً و لم یمکن رفع الجبیرة، فان لم یمکن تکرار الماء إلی ان یصل المحل لا خلاف فی تعین المسح علیها.

و یشهد له: خبر عبد الاعلی مولی السام عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عثرت فانقطع ظفری فجعلت علی اصبعی مرارة کیف اصنع بالوضوء قال (علیه السلام): یعرف هذا و اشباهه من کتاب اللّه عز و جل قال اللّه تعالی مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ امسح علیه «۱».

و إذا امکن ایصال الماء إلی المحل، فهل یتعین ذلک، أو المسح علی الجبیرة، أو ینتقل الفرض إلی التیمم؟ وجوه، لا سبیل إلی الالتزام بالاخیر إذ لا یحتمل ان تکون الجبیرة فی الفرض موجبة لوجوب التیمم، و فیما إذا لم یمکن ایصال الماء من ورائها موجبة للوضوء و المسح علیها.

و علیه فان تم دعوی عدم الفصل بین الصورتین فی الحکم یتعین القول الثانی لخبر عبد الاعلی المتقدم و إلا فلا بد من الاحتیاط بالجمع بین المسح علی الجبیرة و ایصال الماء إلی البشرة، إذ قاعدة المیسور التی استدلوا بها لتعین ایصال الماء غیر تامة کما عرفت مراراً.

و ان کان مکشوفاً و لم یمکن المسح علیه، فهل ینتقل الفرض إلی التیمم، أم

---

(۱) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۶۰

]...[

یجب وضع خرقة طاهرة و المسح علیها بنداوة؟ وجهان: قد استدل للاول: بخبر عبد الاعلی المتقدم، و بقاعدة المیسور، و بالاجماع.

و لکن الخبر مختص بالجبیرة الموضوعة و لا یدل علی لزوم وضعها، و القاعدة غیر تامة، و الاجماع ممنوع لوجود الخلاف.

و علیه: فالاقوی هو انتقال الفرض إلی التیمم و عدم الاجتزاء بالوضوء فی المقام، هذا کله فیما لم یمکن المسح علی البشرة و کانت الجبیرة فی موضع المسح بتمامه، و إلا فلو امکن المسح علیها، أو کانت بمقدار المسح بلا جبیرة یجب المسح علی البشرة لإطلاق ما دل علی وجوب ذلک، و خبر عبد الاعلی بقرینة التمسک فیه بآیة نفی الحرج یختص بغیر الفرضین.

وضوء الجبیرة رافع للحدث

تنبیهات: الاول: الوضوء مع الجبیرة رافع للحدث لا مبیح، بمعنی انه بعد زوال العذر لا یجب الاستئناف للغایات التی یرید ایجادها بعده کما عن المختلف و کتب الشهید و جامع المقاصد و غیرها، لان مقتضی اطلاق نصوص الجبیرة: ان وضوء الجبیرة فرد من طبیعة الوضوء الذی تتوقف علیه جمیع الغایات، و اما استصحاب الصحة، و ما دل علی ان الوضوء لا ینتقض إلا بالحدث، و لیس زوال العذر منه، و قوله (علیه السلام): لکل «۱» امرئ ما نوی. التی استدلوا بها لهذا القول، فقد عرفت فی مبحث التقیة فسادها فلا نعید.

و عن المبسوط و ظاهر المعتبر و الایضاح: کونه مبیحاً.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب مقدمة العبادات حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۶۱

]...[

و استدل له: بقصور النصوص عن اثبات الرافعیة، و بان الجمع العرفی بین دلیل وجوب التام، و بین دلیل وجوب الناقص عند العجز عن التام، یقتضی بدلیة الناقص فی ظرف سقوط التام من جهة العجز، فیکون ملاک التام ثابتاً فی حال العجز ثبوته فی حال الاختیار، غایة الامر انه یعذر المکلف فی ترکه للعجز، و مقتضی ذلک عدم رافعیة الناص، و إلا لم یتعین التام للرافعیة مع انه خلاف اطلاق الادلة الاولیة.

و علیه فلا بد من الالتزام أما بکون الناقص مبیحاً، أو أن له رافعیة ناقصة.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأن مقتضی اطلاق دلیل وضوء الجبیرة الاکتفاء به حتی بعد ارتفاع الاضطرار.

و أما الثانی: فلأنه بعد دلالة الدلیل علی ان الوضوء الناقص فی حال العجز کالوضوء التام فی حال الاختیار فرد من طبیعة الوضوء الذی لا بد و ان یکون علیه المکلف عند الدخول فی الغایات کما هو مقتضی اطلاقه، لا محیص إلا عن الالتزام بان مقتضی الجمع بینه و بین دلیل التام ان الرافع فی حال الاختیار هو التام، و فی حال العجز عنه هو الناقص فتدبر.

و دعوی ثبوت ملاک التام فی حال العجز، مندفعة بانه بعد سقوط التکلیف عنه للعجز و الامر بالناقص لا کاشف عن وجوده.

و دعوی ان عدم تعین التام للرافعیة مخالف لإطلاق الادلة، مندفعة بانه و ان کان مخالفاً له، و لکن نلتزم به من جهة ورود دلیل الناقص الذی هو المقید لإطلاق تلک الادلة.

.فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۶۲

]...[

حکم الشاک فی البرء

الثانی: ما لم یتیقن البرء یجری حکم الجبیرة، و ان احتمل البرء للاستصحاب، و هل تجب الاعادة اذا تبین البرء سابقاً أم لا؟ وجهان: قد

استدل للثانی: بظاهر خبر کلیب المتقدم الذی اخذ فیه الخوف المساوق للاحتمال وجوداً موضوعاً لاحکام الجبائر واقعاً، و باقتضاء الامر الظاهری للاجزاء، و بان الخوف بما انه طریق إلی ثبوت الضرر فبحصوله تکون الحجة قائمة علی الحرمة، و هی مانعة عن امکان التقرب لقبح التجری، فهو غیر متمکن من الوضوء التام حینئذ فیکون مکلفاً بالناقص.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن مقتضی الجمع بین خبر کلیب و بین سائر النصوص التی اخذ فیها الضرر الواقعی موضوعاً لتلک الاحکام ان موضوع الحکم هو الضرر الواقعی، و ثبوته مع الخوف من باب الحکم الشرعی الظاهری لا انه موضوع للحکم الواقعی، و یشهد له- مضافاً إلی انه جمع عرفی- تطبیق الآیة الشریفة وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَکُمْ التی اخذ موضوع المنع فیها الضرر الواقعی فی الخبر المروی عن تفسیر العیاشی علی الخوف علی نفسه.

و أما الثانی: فلما حققناه فی محله من ان الامر الظاهری غیر مقتض للاجزاء.

و أما الثالث: فلأن تمام الموضوع لصحة وضوء الجبیرة لیس هو عدم التمکن من التام و لو من جهة عدم التمکن من قصد القربة.

فتحصل: ان الاقوی لزوم الاعادة.

و مما ذکرناه ظهر انه لو اعتقد الضرر فی غسل البشرة فعمل بالجبیرة ثمّ تبین عدم الضرر فی الواقع لا یصح وضوئه.

و لو اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثمّ تبین انه کان مضراً، و کان وظیفته

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۶۳

]...[

الجبیرة لم یصح وضوئه لما عرفت آنفاً من ان مقتضی الجمع بین الادلة عدم ثبوت ملاک الوضوء التام فیما کان مکلفاً بالناقص کما فی المقام، و لو اعتقد الضرر و مع ذلک ترک الجبیرة ثمّ تبین عدم الضرر، فهل یصح وضوئه إذا تحقق منه قصد القربة أم لا؟ وجهان: قد استدل للثانی: بان الاقدام علی ما یعتقد ضرره اما حرام إذا کان موضوع الحرمة ما یعتقد ضرره، او تجرؤ إذا کان موضوعها نفس الضرر الواقعی، و هما منافیان للتقرب المعتبر فی صحة العبادة.

و فیه: مضافاً إلی ما حققناه فی محله من عدم حرمة الاضرار بالنفس اذا لم یبلغ إلی القائها فی التهلکة، و لم یکن مما علم مبغوضیته فی الشریعة کقطع الاعضاء: ان موضوع الحرمة هو نفس الضرر الواقعی، و التجرؤ و ان کان قبیحاً لکن قبحه لا یسری إلی الفعل بحیث ینافی التقرب المعتبر فی صحة العبادة، مع انه یمکن ان یکون المکلف جاهلًا معذوراً بوجوب وضوء الجبیرة للمتضرر.

عدم احراز کون الوظیفة الوضوء أو التیمم

الثالث: لو شک فی ان وظیفته الوضوء الجبیری أو التیمم، فان کانت حالته السابقة معلومة یؤخذ بها، سواء کانت الطهارة من العناوین المنطبقة علی الوضوء کما هو الحق، أو کانت هی الاثر الحاصل منه.

أما علی الاول: فجریان الاستصحاب واضح، و اما علی الثانی: فقد یتوهم کونه استصحاباً تعلیقیاً فیجری فیه ما یجری فی الاستصحاب التعلیقی من الاشکال.

و لکن یرد علیه: انه بما ان بیان الوضوء المحصل للطهارة من وظائف المولی، فتجری فیه الاصول، و لاجل ذلک بنینا علی انه لو شک فی اعتبار شیء فیه تجری

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۶۴

]...[

فیه البراءة لا الاشتغال فتدبر.

و ان لم تکن حالته السابقة معلومة، فاما ان تکون الشبهة حکمیة، أو تکون موضوعیة، فعلی الاول الفرض هو التیمم لعموم ما دل علی انتقال الفرض إلی التیمم عند العجز عن الوضوء، و قد استدل لوجوب الوضوء الناقص فی الفرض: بقاعدة المیسور التی یعول علیها فی الابواب الفقهیة المستفادة من المراسیل المعروفة، و بعموم قوله (علیه السلام) فی خبر عبد الاعلی المتقدم: یعرف هذا و اشباهه من کتاب اللّه مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ ... الخ، و بفهمه من النص الوارد فی الجرح المکشوف بالغاء خصوصیة المورد، و لذا تری تعدی الفقهاء عنه إلی الکسر و القرح، و بالاستصحاب.

و فی الجمیع نظر: أما القاعدة: فلضعف مستندها، و عدم ظهورها فی ارادة عدم سقوط المیسور من الاجزاء بالمعسور منها، بل ظاهرها عدم سقوط المیسور من الافراد بالمعسور منها.

و اما خبر عبد الاعلی: فقد عرفت ان التمسک فیه بالآیة الشریفة انما یکون لنفی وجوب المسح علی البشرة لا لوجوب المسح علی المرارة، لان الآیة الشریفة نافیة لا مثبتة، و بذلک یظهر عدم صحة الاستدلال لهذا القول بما ورد «۱» فی المغمی علیه من قوله (علیه السلام): ما غلب اللّه علیه فهو اولی بالعذر، و ما ورد فی المسلوس الآتی: إذا لم یقدر علی حبسه فاللّه اولی بالعذر. و بحدیث نفی الضرر، فان هذه الادلة نافیة للتکلیف و لا تصلح لاثباته.

و أما التعدی عن الجرح إلی غیره من العلل المانعة عن وصول الماء إلی البشرة: فهو یحتاج إلی دلیل مفقود، و التعدی إلی الکسر و القرح انما یکون للاجماع لا لإلغاء خصوصیة المورد.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب قضاء الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۳۶۵

]...[

و اما الاستصحاب: فان ارید به استصحاب التکلیف الجامع بین الضمنی و الاستقلالی الثابت للاجزاء غیر الجزء المتعذر قبل التعذر، فیرد علیه: أنه من القسم الثالث من استصحاب الکلی و لا نقول به، و ان ارید به استصحاب التکلیف الاستقلالی الثابت للمرکب قبل التعذر إذا لم یکن المتعذر من الاجزاء المقومة، بان یقال: ان المرکب الفاقد للجزء المتعذر الذی هو متحد مع الواجد له عرفاً کان مأموراً به قبل التعذر فیستصحب بقاؤه، أو استصحاب التکلیف الضمنی المتعلق بکل واحد من الاجزاء قبل التعذر، بدعوی انه بتعلق التکلیف بالمرکب ینبسط الامر علی الاجزاء بالاسر، فبعد ارتفاع تعلقه و انبساطه عن الجزء المتعذر یشک فی ارتفاع انبساطه علی سائر الاجزاء فیستصحب.

فیرد علیه: ما حققناه فی محله من عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام إذا کان الشک فیها من جهة الجهل بکیفیة الجعل لکونه محکوماً لاستصحاب عدم الجعل.

فتحصل: ان الاقوی عدم وجوب الوضوء الجبیری فی هذه الصورة، و انه ینتقل الفرض إلی التیمم لعموم دلیل بدلیته عن الوضوء.

و أما إذا کانت الشبهة موضوعیة، فبناء علی جواز التمسک بالعام فی الشبهة المصداقیة یتعین الرجوع إلی عموم بدلیة التیمم، و اما بناء علی عدم جوازه کما هو الحق فاللازم هو الجمع بین الوضوء الجبیری و التیمم للعلم الاجمالی بوجوب أحدهما.

حکم دائم الحدث

اشارة

المسألة الخامسة: فی المبطون و المسلوس: فالکلام یقع فی مقامین:

[المقام] الاول: فی المبطون

و هو اما ان یکون له فترة تسع الصلاة و الطهارة أم لا،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۶۶

]...[

و علی الثانی: أما ان یکون خروج الحدث فی مقدار الصلاة مرتین أو ثلاثة مثلًا، أو هو متصل. ففی الصورة الاولی یجب اتیان الصلاة فی تلک الفترة کما لعله المشهور، و ان احتمل بعضهم عدم لزومه و جریان النزاع فی هذه الصورة ایضاً، و فی الجواهر: لکن ینافیه التأمل فی مطاوی کلماتهم بل تصریح بعضهم. و کیف کان فیشهد للمشهور ان ذلک ما تقتضیه القواعد الاولیة کما لا یخفی.

و عن المحقق الاردبیلی رحمه الله: العدم، و استدل له: باطلاق النصوص الآتی بعضها، و بانه فی غیر تلک الفترة مکلف بالصلاة فیجب علیه الاتیان بالناقصة لا التامة لعدم القدرة علیها.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأن الظاهر من النصوص ارادة بیان حکم من لم یتمکن من الصلاة من غیر تخلل الحدث بینها و لا تشمل الفرض.

و أما الثانی: فمضافاً إلی النقض بما إذا لم یقدر فی اول الوقت علی الصلاة مع الطهارة و تمکن منها فی آخره، فان مقتضی هذا البرهان جواز الاتیان بها بلا طهارة فی اول الوقت، انه فی الفرض لا یکون التکلیف بالصلاة فعلیاً فی غیر تلک الفترة.

و فی الصورة الثانیة: المشهور بین الاصحاب علی ما نسب إلیهم انه یتوضأ و یشتغل بالصلاة و یضع الماء علی جنبه، فإذا خرج منه شیء توضأ بلا مهلة و بنی علی صلاته، و عن المصنف رحمه الله فی جملة من کتبه: عدم وجوب التجدید.

و یشهد للاول: موثق محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): صاحب البطن الغالب یتوضأ ثمّ یرجع فی صلاته فیتم ما بقی «۱».

و فی صحیحه عنه (علیه السلام) ایضاً: صاحب البطن الغالب یتوضأ و یبنی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۶۷

]...[

علی صلاته «۱».

و المناقشة فیهما باحتمال ارادة الاتیان بالصلاة الباقیة من قوله (ثمّ یرجع فی صلاته) و الاعتداد بصلاته من قوله (و یبنی علی صلاته) فی غیر محلها، لان ما ذکر خلاف الظاهر.

و استدل للثانی: بانه لا فائدة فی التجدید، لان هذا المتکرر ان نقض الطهارة نقض الصلاة لما دل علی اشتراط الصلاة باستمرارها.

و فیه: مضافاً إلی انه لا وجه للاعتماد علی هذه الوجوه فی مقابل النص، انه لا مانع من التفکیک بین قاطعیة الحدث و اشتراط الطهارة فی افعال الصلاة و الالتزام بعدم قاطعیته فی مورد مع بقاء شرطیتها لو ساعد الدلیل کما فی المقام.

و هل یجب علیه ازالة الخبث عند تجدید الطهارة أم لا؟ وجهان: اقواهما الثانی لإطلاق الخبرین المتقدمین الامرین بالوضوء و البناء

علی ما مضی.

و دعوی عـدم کونهما فی مقام البیان من هـذه الجهـة، مندفعـة بأنهما فی مقام بیان الوظیفـة الفعلیة، و لو سـلم إهمالهما من هذه الجهة فیقع التعارض بین اطلاق ادلـة اعتبار الطهارة الخبثیة فی الصـلاة، و اطلاق ادلة ابطال الفعل الکثیر، و یتساقطان فیرجع إلی الاصل و هو یقتضی التخییر.

و فی الصورة الثالثة: لا إشـکال و لا خلاف فی عدم لزوم تجدید الوضوء فی اثناء الصـلاة لکونه حرجیاً فتأمل، فهل یجب علیه الوضوء قبل کل صـلاة فلا یجوز أن یصـلی صـلاتین بوضوء احـد، أم لا فیجوز ان یصـلی بوضوء واحـد صـلوات کثیرة إلی أن یحدث حدث آخر، أم یفصل بین ما لو کان الحدث مستمراً بلا فترة یمکن اتیان شیء

---

(۱) الفقیه ج ۱- ص ۲۳۷ من طبعه النجف.

]...[

من الصـلاة مع الطهارة، فالثانی و بین غیره فالاول کما هو المشـهور؟ وجوه و اقوال: اقواها الاخیر، اما عـدم وجوب تجدید الوضوء فی الاول فلعدم الفائدة فیه، و لازم ذلک و ان کان عدم وجوب الوضوء قبل الصلاة الاولی ایضاً، و لکن یشهد له الإجماع علی وجوبه لها کما عن الجواهر، و اما وجوبه فی الثانی فلأنه إذا امکن ایقاع أول الصـلاة الثانیـة مثلًا مع الطهارة و لم یـدل دلیل علی عـدم اعتبارها و العفو عن الحدث فی الفرض وجب ذلک.

حکم المسلوس

المقام الثانی: فی المسلوس:

و هو ان کان له فترة تسع الصـلاة و الطهارة یجب علیه اتیان الصـلاة فی تلک الفترة، و فی الجواهر: وجب الانتظار کما صـرح به جمع من الاصـحاب، بل لا أجد فیه خلافاً هنا سوی ما ینقل من الاردبیلی من احتمال عدم الوجوب، و قد عرفت فی المبطون عدم تمامیة ما استدل به لما احتمله الاردبیلی، و ان الاقوی ما هو المشهور فلا نعید.

و ان لم یکن له فترة کـذلک، فان کان خروج الحـدث فی مقـدار الصـلاة مرتین أو ثلاثـة مثلًا، فالمنسوب إلی المشـهور انه یعفی عما یتقاطر منه فی أثنائها، و عن الحلی و جماعة: انه إذا خرج منه شـیء فی الاثناء توضأ بلا مهلة و بنی علی صـلاته، و عن بعض: التفصیل بین مـا إذا کـانت الطهارة وضوء ارتماسیاً لا یحتاج إلی فعل کثیر فیجب التجدیـد، و بین غیره فلا یجب، و الاقوی هو القول الثانی لما عرفت فی المبطون من انه مما تقتضیه القواعد فراجع.

و قد استدل للاول: بما ذکره المصنف رحمه فی جملة من کتبه، بان هذا المتکرر

]...[

ان نقض الطهارة نقض الصـلاة لما دل علی اشتراط الصلاة باستمرارها، و بقاعدة «۱» ما غلب الله علیه فهو اولی بالعذر المشار إلیها فی بعض النصوص.

و فیهما نظر: أما الاول: فلما عرفت فی المبطون عند التعرض لکلامه قدس سره.

و اما القاعـدة: فلأنها تـدل على عـدم قادحیة الحدث و انه لا ینقض الصـلاة، و اما ترک الوضوء لبقیة اجزاء الصـلاة الذی لا عذر عند العقلاء فیه فهی لا تدل على جوازه. فتدبر فانه دقیق.

و استدل للاخیر: بانه إذا لم یمکن الوضوء الارتماسی، و تعین ان یکون ترتیبیاً فیقع التعارض بین ادلة ابطال الفعل الکثیر و ما دل على شرطیة الطهارة لافعال الصلاة، فیتساقطان و یرجع إلى الاصل، و هو یقتضی جواز المضی فی الصلاة.

و فیه: اولًا: ان الوضوء فی صورة حصول مقـدماته مع الاقتصار على خصوص الواجبات لا یکون فعلًا کثیراً و إلا لم یبق مورد للنصوص المتضمنة للأمر بغسل الثوب و البدن فی اثناء الصلاة عن دم الرعاف و غیره.

و ثانیـاً: ان دلیـل قاطعیـة الفعـل الکثیر إذا لم یکن ماحیـاً للصـلاة هو الاجمـاع، و المتیقن منه غیر الفرض لـذهاب جماعـة إلى وجوب الوضوء.

فتحصل: ان الاقوی- بحسب القواعد- ما اختاره الحلی، و تؤیده النصوص الواردة فی المبطون المتقدمة.

و ان کـان خروج الحـدث متصـلًا، فان کان الحـدث مسـتمراً بلا فترة یمکن إتیان شـیء من الصـلاة مع الطهارة فلا یجب علیه تجـدید الوضوء لعدم الفائدة فی تجدیده، بل یجوز أن یصلی بوضوء واحد صلوات عدیدة، بل لو لا الاجماع على وجوبه للصلاة

---

(۱) المستفاد من النصوص الواردة فی- باب ۳- من ابواب قضاء الصلاة من الوسائل.

]...[

الاولی کان الاقوی عدم وجوبه لها.

و ان لم یکن الحـدث مسـتمراً و لکن کان بحیث لو توضأ بعـد کل حـدث و بنی لزم الحرج، فلا خلاف فی عـدم وجوب تجدیده فی اثناء الصلاة.

و استدل له: بانتفاء فائدة التجدید، و بکونه حرجیاً.

و فیهما نظر: إذ فائدة التجدید وقوع افعال الصـلاة مع الطهارة، و لازم الوجه الثانی سـقوط الوضوء إذا لزم منه الحرج لا سقوطه بالمرة، و الصحیح: هو الاستدلال له بصحیح حریز الآتی.

ثمّ ان المشـهور بین الاصـحاب عـدم جواز ان یصـلی صـلاتین بوضوء واحـد، و عن المنتهی و جماعة من المتأخرین: جواز الجمع بین الظهرین بوضوء و بین العشاءین بوضوء، و عن الشیخ فی المبسوط: جواز ان یصـلی بوضوء واحد صلوات کثیرة إلى ان یحدث حدث آخر، و مقتضـی القاعدة هو القول الاول، إذ لا دلیل على عدم اعتبار الطهارة فی اول الصلاة الثانیة کی یوجب تقیید اطلاق ما دل على اعتبارها فی کل جزء من اجزاء الصلاة.

و اسـتدل لمـا اختاره فی المنتهی بصـحیح حریز عن الامام الصادق (علیه السـلام): إذا کان الرجل یقطر منه البول و الـدم إذا کان حین الصـلاة اتخـذ کیساً و جعل فیه قطناً ثمّ علقه علیه و ادخل ذکره فیه ثمّ صـلی یجمع بین الصـلاتین الظهر و العصـر یؤخر الظهر و یعجل العصر باذان و اقامتین و یؤخر المغرب و یجعل العشاء باذان و اقامتین و یفعل ذلک فی الصبح «۱». بدعوی انه کالصریح فی عدم لزوم تجدید الوضوء بین الصلاتین.

و فیه: اولًا: انه لا یکون مسوقاً لبیان هذا الحکم بل یکون وارداً لبیان الحکم

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۷۱

]...[

من حیث الطهارة الخبثیة، و لذا ذکر الدم فیه، فلا یصح التمسک باطلاقه.

و ثانیاً: ان ظاهر قوله (علیه السلام): إذا کان الرجل یقطر منه البول و الدم. استمرار ذلک، و لا یشمل ما إذا کانت له فترات و لو یسیرة، و علی فرض التنزل فلا اقل من اجماله من هذه الجهة، فیتعین حمله علی ذلک کی لا ینافی القواعد.

و استدل للقول الاخیر: بقاعدة ما غلب الله علیه فهو اولی بالعذر، و بموثق سماعة: عن رجل اخذه تقطیر من قرحة اما دم و غیره، قال (علیه السلام): فلیضع خریطة و لیتوضأ و لیصل فإنما ذلک بلاء ابتلی به فلا یعیدن إلا من الحدث الذی یتوضأ منه «۱». بدعوی ان المراد من الحدث فی ذیله الحدث المتعارف فی مقابل ما یتقاطر من المسلوس.

و بصحیح الحلبی عن أبی عبد الله (علیه السلام): انه سئل عن تقطیر البول، قال (علیه السلام): یجعل خریطة إذا صلی «۲».

و حسن منصور بن حازم: قلت لابی عبد الله (علیه السلام): الرجل یقطر منه البول و لا یقدر علی حبسه، فقال (علیه السلام): إذا لم یقدر علی حبسه فالله أولی بالعذر یجعل خریطة «۳». بدعوی انه یدل علی ان ما لا یقدر علی حبسه فهو معذور من ناحیته لا یجب علیه ازالته للصلاة و لا تجدید الطهارة حتی بین الصلوات.

و مکاتبة عبد الرحیم إلی أبی الحسن (علیه السلام): فی خصی یبول فیلقی من ذلک شدة و یری البلل بعد البلل، قال (علیه السلام): یتوضأ ثمّ ینتضح ثوبه فی النهار

---

(۱) الوسائل- باب ۷- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۷۲

]...[

مرة واحدة «۱».

و فی الجمیع نظر: أما القاعدة: فلما عرفت فی الصورة السابقة من انها لا تدل علی المعذوریة فی ترک الوضوء لما یمکن اتیانه من الصلاة مع الطهارة.

و أما الموثق: فغیر ظاهر فی المسلوس إلا بواسطة اطلاق لفظ غیره، و لکن الظاهر من جهة قوله (علیه السلام): إلّا من الحدث ... الخ ارادة غیره منه، و حمل الحدث علی المتعارف لا شاهد له.

و أما الصحیح: فمضافاً إلی سکوته عن الوضوء، انه لو سلم کونه فی مقام البیان من هذه الجهة یحتمل ان یکون المراد منه التوضؤ لکل صلاة.

و أما الحسن: فیمکن ان یکون محط النظر سؤالًا و جواباً فیه جهة النجاسة، و یحتمل ان یکون ناقضیة الحدث للصلاة، و مع هذین الاحتمالین لا سبیل إلی دعوی دلالته علی سقوط شرطیة الطهارة لاول جزء من کل صلاة.

و أما المکاتبة: فغیر ظاهرة فی المقام، إذ یحتمل ان یکون المراد من قوله (یری البلل بعد البلل) البلل المشتبه.

فتحصل: ان الاقوی وجوب تجدید الوضوء لکل صلاة.

تذییل: نسب إلی بعض الفقهاء: انه لو امکنهما اتیان الصلاة الاضطراریة و لو بان یقتصرا فی کل رکعة علی تسبیحة، و یؤمیا للرکوع و السجود، یجب علیهما ذلک، و عن الشیخ رحمه الله: ان الاحوط الجمع بین الصلاة المذکورة و بین الصلاة التامة فی وقت آخر.

و الصحیح فی المقام ما ذکره فی طهارته بقوله قدس سره:.

أقول: ظاهر الاخبار فی السلس و نحوه ان له ان یصلی الصلاة المتعارفة، و ان هذا المرض موجب للعفو عن

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۸.

الباب الثالث فی الغسل، و یجب بالجنابة، و الحیض، و الاستحاضة، و النفاس، و مس الاموات بعد بردهم و قبل تطهیرهم بالغسل، و للموت

الحدث لا للرخصة فی ترک اکثر الواجبات تحفظاً عن هذا الحدث.

و لو اغمض عن النصوص کان مقتضی القاعدة هو التخییر بین الکیفیتین المذکورتین لما حققناه فی محله و ذکرناه اجمالًا فی مبحث القبلة فی الجزء الرابع من هذا الشرح من ان التنافی بین الاوامر الضمنیة لا یکون من باب التزاحم، بل انما یرجع إلی التعارض، و یظهر ان شاء اللّه تعالی فی ذلک المقام ان مرکز التنافی هو اطلاق دلیلهما، و انه إذا کان لکل منهما اطلاق مقتضی القاعدة تساقطهما «۱» و الرجوع إلی الاصل، ففیما نحن فیه بعد العلم بسقوط الامر بالصلاة التامة مع الطهارة و حدوث الامر بالخالیة عن الطهارة أو تلک الامور یقع التعارض بین اطلاق دلیل اعتبار الطهارة و اطلاق ادلة تلک الأمور، فیتساقطان و یرجع إلی الاصل، و هو هاهنا التخییر کما لا یخفی.

الباب الثالث فی الغسل

اشارة

و فیه الواجب و المندوب اما الاول ف یجب بأمور: الجنابة، و الحیض و الاستحاضة التی تثقب الکرسف و النفاس، و مس الاموات بعد بردهم بالموت و قبل تطهیرهم بالغسل، و للموت علی المشهور، بل بلا خلاف ظاهر فی شیء منها غیر الخامس و سیجیء الکلام فی کل واحد لمذکورات- و یجب ایضاً لتعلق النذر و نحوه به، و لم یذکره المصنف رحمه اللّه من جهة ان المقصود فی هذا الباب بیان الاغسال الواجبة و المستحبة بعنوان انها اغسال لا من جهة انطباق عناوین اخر علیها، و قد

---

(۱) قد اشرنا سابقا إلی ان الاظهر فی تعارض العامین من وجه هو الرجوع إلی اخبار الترجیح و التخییر مطلقا منه.

و یستحب لما یأتی، فها هنا فصول: الفصل الاول: فی الجنابة، و هی تحصل بانزال الماء مطلقاً.

اضاف بعض إلیها غیرها- و سیأتی التعرض له فی الاغسال المندوبة-.

و أما الثانی: ف یستحب لما یأتی فها هنا فصول.

الفصل الاول فی الجنابة

اشارة

- و هی تحصل بامرین:

[موجباته]

اشارة

الاول:

انزال الماء الدافق

اشارة

مطلقاً من غیر فرق بین احوال الانزال و افراد المنزل بلا خلاف فیه فی الجملة، بل اجماعاً کما عن جماعة، و النصوص به متواترة، و ستمر علیک.

انما الکلام یقع فی موارد: الاول:

إذا کان الخارج قلیلًا

فمقتضی اطلاق النصوص حصولها به، و لکن صحیح معاویة بن عمار: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل احتلم فلما انتبه وجد بللًا قلیلًا، قال (علیه السلام): لیس بشیء إلا ان یکون مریضاً فانه یضعف فعلیه الغسل «۱». ظاهر فی بادی النظر فی العدم، إلا انه بعد التدبر فیه صدراً و ذیلًا یظهر انه یدل علی عدم وجوب الغسل لخروج غیر المنی أو المشتبه، و یشهد له- مضافاً إلی انه الظاهر فی نفسه- خبر عنبسة المروی عن الکافی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): قلت: فرجل رأی فی المنام انه احتلم، فلما قام وجد بللًا قلیلًا علی طرف ذکره؟ قال (علیه السلام): لیس علیه غسل، ان علیاً (علیه السلام) کان یقول: انما الغسل من الماء الاکبر «۲». و نحوه غیره.

فالاقوی عدم الفرق بین الکثیر و القلیل.

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۷۵

]...[

الثانی:

[عدم الفرق بین مقارنته الشهوة و الدفق و الفتور و عدمها]

المشهور بین الاصحاب عدم الفرق بین مقارنته الشهوة و الدفق و الفتور و عدمها، و فی الحدائق: نفی الخلاف فیه، و فی الجواهر: نقل الاجماع علیه من جماعة، بل عن بعضهم: دعوی الاجماع علیه من المسلمین، سوی ما ینقل عن مالک و احمد و أبی حنیفة من اعتبار مقارنة الشهوة، نعم ظاهر المفید فی المقنعة، و الشیخ فی المبسوط، و غیرهم فی غیرها: اعتبار الدفق حیث قیدوا سبب الجنابة بانزال الماء الدافق، و لکن یتعین حملها علی انه لما کان الاغلب فی احواله الدفق قیدوه به کما صرح به الحلی لما عرفت من کون الحکم مجمعاً علیه عندنا، و النصوص الکثیرة شاهدة به لانها متضمنة لترتب الحکم علی الانزال و خروج المنی.

و لا یعارضها صحیح علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): عن الرجل یلعب مع المرأة و یقبلها فیخرج المنی فما علیه؟ قال (علیه السلام): إذا جاءت الشهوة و دفع و فتر لخروجه فعلیه الغسل، و ان کان انما هو شیء لم یجد له فترة و لا شهوة لا بأس «۱». لانه مروی فی الوسائل، و ذکر فیه الشیء بدل المنی، و کذا عن قرب الاسناد.

و علیه فیحمل علی صورة الاشتباه کما حمله الشیخ علیها، و ان ابیت عن ذلک فیتعین حمله علی التقیة کما لا یخفی.

[عدم الفرق بین خروجه من المخرج المعتاد أو غیره]

الثالث: المحکی عن صریح المصنف رحمه اللّه فی التذکرة و المنتهی، و ظاهر جماعة: عدم الفرق بین خروجه من المخرج المعتاد أو غیره، و عن المحقق الثانی فی جامع المقاصد: اعتبار الاعتیاد فی غیر ثقبة الاحلیل و الخصیة و الصلب، و عن القواعد و الایضاح و الذکری و غیرها: اعتبار الخروج من الموضع المعتاد.

و الاول اقوی لإطلاق النصوص، و الانصراف الناشی من الاعتیاد، و غلبة وجود فرد و ندرة آخر لا یوجب رفع الید عن الاطلاق، و قد تقدم تنقیح القول فی ذلک

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

]...[

فی مبحث ناقضیة البول و الغائط فراجع.

خروج المنی من المرأة یوجب جنابتها

الرابع: نسب إلی جماعة: دعوی الاجماع علی انه لا فرق بین الرجل و المرأة فی ان خروج المنی موجب للجنابة، و عن المحقق و سید المدارک: دعوی اجماع المسلمین علیه، و عن الصدوق: عدم کونه موجباً لجنابة المرأة و الاول اقوی، و تشهد له نصوص کثیرة کصحیح ابن بزیع عن الامام الرضا (علیه السلام): عن الرجل یجامع المرأة فیما دون الفرج و تنزل المرأة هل علیها غسل؟ قال (علیه السلام): نعم «۱».

و صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن المرأة تری فی المنام ما یری الرجل، قال (علیه السلام): ان انزلت فعلیها الغسل «۲». و نحوهما صحاح «۳» ابن سنان، و إسماعیل بن سعد، و محمد بن إسماعیل و غیرها.

و استدل للثانی بجملة من النصوص کصحیح عمر بن یزید عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) فی حدیث قلت: فان امنت هی و لم یدخله؟ قال (علیه السلام): لیس علیها الغسل «۴».

و صحیح ابن اذینة قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): المرأة تحتلم فی المنام فتهریق الماء الاعظم، قال (علیه السلام): لیس علیها غسل

«۵». و نحوهما غیرهما. و فیه: انه لو سلم کون مقتضی الجمع بین هذه النصوص و بین النصوص المتقدمة حملها علی الاستحباب، إلا انه لاعراض الاصحاب عنها یتعین طرحها، أو

---

(۱) الوسائل- باب ۷- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۷- من ابواب الجنابة حدیث ۷.

(۴) الوسائل- باب ۷- من ابواب الجنابة حدیث ۱۸.

(۵) الوسائل- باب ۷- من ابواب الجنابة حدیث ۲۱.

]...[

حملها علی الاشتباه، أو علی مجرد الرؤیة فی المنام بلا انزال، أو علی صورة تحرک المنی من محله و استقراره فی الرحم و عدم خروجه، أو علی التقیة لموافقتها لمذهب بعض العامة، أو حرمة الاعلام بالحکم المذکور، أو کراهته، أو غیر ذلک من المحامل المذکورة فی الوسائل و غیرها، کما یشهد لبعض هذه المحامل بعض النصوص کما یظهر لمن تدبر فیها، مع ان الاظهر عدم امکان الجمع بین الطائفتین- بل هما متعارضتان- فان قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن بزیع نعم فی جواب هل علیها غسل یعارض قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن یزید (لیس علیها الغسل) و لا یکون احدهما قرینة علی الآخر، فلا بد من الرجوع لی المرجحات، و لا ریب فی ان الترجیح لنصوص الوجوب.

امارات المنی

فرع: لو شک فی خارج انه منی أم لا اختبر بالصفات، فان حصل العلم أو الاطمئنان بکونه منیّاً و لو من جهة وجود صفة من الصفات فهو، و إلا فمع اجتماع الصفات الثلاث: الدفق و الفتور و الشهوة، یحکم بکونه منیّاً کما هو المشهور شهرة عظیمة بل لم ینقل الخلاف إلا عن ظاهر الشهید فی الذکری حیث اعتبر کون رائحته کرائحة الطلع و العجین رطباً، و بیاض البیض جافاً مع الاوصاف السابقة.

و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- صحیح علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): سألته عن الرجل یلعب مع المرأة و یقبلها فیخرج منه الشیء قال (علیه السلام): إذا جاءت و دفع و فتر لخروجه فعلیه الغسل، و ان کان انما هو شیء لم یجد له فترة و لا شهوة فلا بأس «۱».

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

]...[

و أما مع عدم اجتماعها، فظاهر جماعة کثیرة: عدم الحکم به و لو بفقد واحدة منها، و عن صریح جماعة ممن تقدم علی الشهید الثانی، و ظاهر آخرین: الاکتفاء بحصول واحدة من الصفات الثلاث، بل عن ظاهر الشهید و المحقق الثانیین: ان ذلک من المسلمات، و انه لا خلاف فی کفایة وجود الرائحة کما عن جامع المقاصد معللًا له بتلازم الصفات، و عن القواعد: الاکتفاء بالدفق و الشهوة، و عن الوسیلة: الاکتفاء بالدفق، و عن بعضهم: الاکتفاء بالدفق و الفتور.

اقول: بعد التدبر فی کلمات هؤلاء الاعاظم تطمئن النفس بان مرادهم: انه لتلازم الصفات إلا لعارض و الملازمة بین تلک الصفات و المنی یحصل العلم بوجوده من العلم بوجود واحدة منها أو اثنتین، لا انه یجب البناء علی وجوده تعبداً للعلم بوجود واحدة منها.

و کیف کان فمع عدم العلم بکونه منیّاً، و عدم اجتماع الصفات، لا یحکم بانه منی للاصل، و لمفهوم صدر الصحیح المتقدم.

و استدل لکون الشهوة وحدها امارة لوجوده: بصحیح ابن أبی یعفور عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) قلت له: الرجل یری فی المنام و یجد الشهوة فیستیقظ فینظر فلا یجد شیئاً ثمّ یمکث الهون بعد فیخرج، قال (علیه السلام): ان کان مریضاً فلیغتسل، و ان لم یکن مریضاً فلا شیء علیه، قلت: فما فرق بینهما؟ قال (علیه السلام): لان الرجل إذا کان صحیحاً جاء الماء بدفقة قویة، و ان کان مریضاً لم یجئ إلا بعد «۱». بدعوی انه ظاهر فی ان الفرق بین الصحیح و المریض لیس قصور شهوة الاول عن الاماریة، بل لاقترانها بالامارة علی العدم و هی عدم الدفق، و تعارض الامارتین لا یحکم فیه بکونه منیّاً، و فی المریض بما ان عدم الدفق لا یکون امارة علی

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

]...[

العدم فیرجع إلی اماریة الشهوة حیث لا معارض لها، و علی ذلک فلو علم الصحیح بالشهوة و شک فی الدفق أو علم بعدمه یحکم بکونه منیّاً کما لا یخفی.

و فیه: ان التعلیل ظاهر فی انه (علیه السلام) فی مقام الارشاد إلی الملازمة بین وجود المنی و وجود الدفق فی الصحیح، و عدمها فی المریض، و لیس فی مقام جعل الطریقة و الحجیة.

و منه یظهر الجواب عن الاستدلال لکفایة الفتور، بما فی مرسل ابن رباط من قول الامام الصادق (علیه السلام): فاما المنی فهو الذی تسترخی له العظام و یفتر منه الجسد. و لکفایة الدفق بما ورد فی المنی من انه الماء الدافق.

ثمّ ان الظاهر من هذه النصوص ان وجود المنی یلازم وجود الفتور و الدفق، و لا تدل علی ثبوت التلازم من الطرفین بین المنی و کل واحد منهما.

و دعوی ان الظاهر منها کون کل منهما خاصة لازمة، مندفعة بانها لا مفهوم لها کی تدل علی ذلک، فهذه النصوص تدل علی ان عدم کل واحد منهما ملازم لعدم المنی، کما ان المستفاد من ذیل صحیح ابن جعفر المتقدم ان عدم الشهوة و الفتور ملازم لعدم المنی، فعلی فرض تلازمهما- کما عن الجواهر- یدل الصحیح علی طریقیه عدم کل منهما إلی العدم.

فالمتحصل من مجموع النصوص: انه مع عدم العلم به لو اجتمعت الصفات الثلاث یحکم بانه منی، و مع عدم اجتماعها و لو بفقد واحدة منها یحکم بعدمه لطریقیة فقد کل منها إلی العدم، و لا أقل من عدم الحکم به لعدم الطریق إلی وجوده. فتدبر فانه دقیق.

هذا کله فی الرجل الصحیح، و أما فی المریض، فالمشهور بین الاصحاب کفایة الشهوة و فتور الجسد، و فی الجواهر: نفی الخلاف فیها، بل ظاهر النصوص کصحیح

و بالجماع فی الفرج حتی تغیب الحشفة سواء

ابن أبی یعفور المتقدم، و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا کنت مریضاً فاصابتک شهوة فانه ربما کان هو الدفق لکنه یجئ مجیئاً ضعیفاً لیس له قوة لمکان مرضک ساعة بعد ساعة قلیلًا قلیلًا فاغتسل منه «۱». و غیرهما الاکتفاء بالشهوة وحدها.

و أما صحیح ابن مسلم عنه (علیه السلام): عن رجل رأی فی منامه فوجد اللذة و الشهوة ثمّ قام فلم یر فی ثوبه شیئاً، فقال: ان کان مریضاً فعلیه، الغسل «۲» الظاهر فی وجوب الغسل مع عدم وجدان شیء بمجرد الشهوة فلعدم عمل فقیه واحد به، و مخالفته لسائر النصوص کما فی الجواهر، و عن الحدائق: یجب حمله علی غیر ظاهره أو طرحه.

و أما فی المرأة فالاقوی الاکتفاء بالشهوة لجملة من النصوص: کصحیح إسماعیل بن سعد عن الامام الرضا (علیه السلام): فی الرجل یلمس فرج جاریته: إذا انزلت من شهوة فعلیها الغسل «۳». و نحوه اخبار «۴» محمد بن الفضل و الحلبی و غیرهما.

الجماع موجب للجنابة

اشارة

و الثانی: تحصل الجنابة بالجماع فی الفرج حتی تغیب الحشفة سواء کان

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۷- من ابواب الجنابة حدیث ۲- ۴- ۵- ۷.

(۴) الوسائل- باب ۷- من ابواب الجنابة حدیث ۲- ۴- ۵- ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۸۱

القبل و الدبر و ان لم ینزل و یجب فیه الغسل

فی القبل أو الدبر و ان لم ینزل و یجب فیه الغسل علی المشهور بل، بلا خلاف فی الجماع فی القبل، و فی الجواهر: بل علیه الاجماع محصلًا و منقولًا نقلًا مستفیضاً کاد ان یکون متواتراً، بل هو کذلک.

و تشهد له فیه جملة من النصوص: کصحیح ابن بزیع: سألت الرضا (علیه السلام) عن الرجل یجامع المرأة قریباً من الفرج فلا ینزلان، متی یجب الغسل؟ فقال (علیه السلام): إذا التقی الختانان فقد وجب الغسل، فقلت: التقاء الختانین هو غیبوبة الحشفة؟ قال (علیه السلام): نعم «۱».

و صحیح ابن مسلم عن احدهما (علیهما السلام): سألته متی یجب الغسل علی الرجل و المرأة؟ قال: (علیه السلام) إذا ادخله فقد وجب الغسل و المهر و الرجم «۲». و نحوه غیره.

و ظاهر قوله (ادخله) من جهة رجوع الضمیر إلی الذکر، و ان کان اعتبار ادخال جمیع الذکر فی الفرج، إلا انه یقید اطلاقه بالصحیح المتقدم، فالجمع بین النصوص یقتضی الاکتفاء بدخول الحشفة.

و أما خبر «۳» ابن عذافر: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام): متی یجب علی الرجل و المرأة الغسل؟ فقال (علیه السلام): یجب علیهما الغسل حین یدخله، و إذا التقی الختانان فیغسلان فرجهما. فلقصور سنده، و عدم صلاحیته لمعارضة غیره یحمل علی ان المراد من قوله: و إذا التقی ... الخ تفسیر قوله (علیه السلام): حین یدخله. و ان وجوب غسل الفرج المأمور به فی الذیل وجوب مقدمی للاغتسال.

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب الجنابة حدیث ۹.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱، ص: ۳۸۲

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۸۲

]...[

و اما قوله (علیه السلام): انما الغسل من الماء الاکبر. فلا اطلاق لمفهومه لکون الحصر فیه اضافیاً، مع انه لو سلم الاطلاق یقید بالنصوص المتقدمة.

و أما الوطء فی الدبر، فالمشهور بین الاصحاب انه موجب للجنابة کما عن جماعة، و عن السید: دعوی الاجماع علیه، و عن الحلبی: دعوی اجماع المسلمین علیه، و عن الصدوق و الکلینی و الشیخ فی التهذیب: العدم، و عن الشیخ فی المبسوط و الخلاف و المصنف فی المنتهی و غیرهما فی غیرها: التردد فی الحکم.

و یشهد للاول صحیح ابن أبی عمیر عن حفص بن سوقة عمن اخبره قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یأتی اهله من خلفها، قال (علیه السلام): هو احد المأتیین فیه الغسل «۱». و لا یضر ارساله بعد کون الراوی ابن أبی عمیر الذی لا یروی إلا عن ثقة فتأمل مضافاً إلی جبره بعمل المشهور، و اطلاق صحیح ابن مسلم المتقدم.

و قد استدل للقول الثانی: بصحیح الحلبی قال سئل الصادق (علیه السلام) عن الرجل یصیب المرأة فیما دون الفرج أ علیها الغسل إذا انزل هو و لم تنزل هی؟ قال (علیه السلام): لیس علیها غسل، و ان لم ینزل هو فلیس علیه غسل «۲».

و مرفوع البرقی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا اتی الرجل المرأة فی دبرها فلم ینزلا فلا غسل علیهما، و ان انزل فعلیه الغسل و لا غسل علیها «۳». و نحوه مرفوع بعض الکوفیین و مرسل ابن الحکم، و بمفهوم «۴» قوله (علیه السلام): إذا التقی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۶- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۸۳

]...[

الختانان فقد وجب الغسل. و قوله (علیه السلام) «۱»: انما الغسل من الماء. و بالاصل.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن الاستدلال به یبتنی علی اختصاص الفرج بالقبل، و هو ممنوع لما عن المرتضی رحمه اللّه: انه لا خلاف بین اهل اللغة فی صدق اسم الفرج علی الدبر.

و أما مرفوعا البرقی و بعض الکوفیین و المرسل: فهی مهجورة غیر معمول بها.

و أما المفهوم: ان ثبت فی المقام فیقید اطلاقه بما تقدم، و مقتضی اطلاق ما تقدم عدم الفرق بین الواطئ و الموطوء.

الوطء فی دبر الرجل یوجب الغسل

ثمّ ان المشهور بین الاصحاب شهرة عظیمة: عدم الفرق بین الرجل و المرأة، و عن المصنف رحمه اللّه و الشهید و غیرهما: ان کل من اوجب الغسل بالوطء فی دبر المرأة اوجبه فی دبر الغلام، و عن المحقق فی المعتبر: اختیار عدم حصول الجنابة بوطئه.

و یشهد للاول- مضافاً إلی الاجماع المرکب المدعی فی کلمات جماعة من الاساطین- صحیح الحضرمی أو حسنه عن الامام الصادق (علیه السلام): قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): من جامع غلاماً جاء جنباً یوم القیامة لا ینفعه ماء الدنیا «۲».

و استدل للثانی: ببعض ما تقدم فی المسألة السابقة، و قد عرفت ضعفه.

و لا فرق فی هذا الحکم بین الکبیر و الصغیر، العاقل و المجنون، لإطلاق الادلة،

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب النکاح المحرم حدیث ۱ من کتاب النکاح.

]...[

و اما حدیث «۱»: رفع القلم عن الصبی و المجنون. فلاجل اسناد الرفع إلی نفس الصبی و المجنون لا- إلی افعالهما یکون ظاهراً فی ارادة قلم المؤاخذة سواء کانت اخرویة ام دنیویة، و لا یدل علی رفع قلم التشریع، مع انه لو سلم ذلک فانما هو بالنسبة إلی ما یکون مترتباً علی الفعل فلا یعم مثل النجاسة المترتبة علی الملاقاة و الجنابة المترتبة علی دخول الحشفة.

و اما روایات عمد الصبی خطأ فقد عرفت فی مبحث نجاسة الکافر اختصاصها بباب الضمانات فراجع.

و لا فرق ایضاً بین الحی و المیت کما هو المشهور، و عن صریح الریاض و الظاهر الخلاف و التذکرة و المنتهی: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له اطلاق النص، و انصرافه إلی خصوص الاحیاء لیس بنحو یصلح لرفع الید عن الاطلاق، و المرسل عن الامام علی (علیه السلام): ما اوجب الحد اوجب الغسل «۲». و قول الامام علی (علیه السلام) فی صحیح زرارة: أ توجبون علیه الحد و الرجم و لا توجبون علیه صاعاً من ماء؟ «۳» و عدم امکان الالتزام بالملازمة بین الوجوبین فی جملة من الموارد، لا یوجب عدم ظهورهما فیها، بل یوجب تقیید اطلاقهما بالنسبة إلی تلک الموارد خاصة.

و هل تثبت الجنابة للمیت ایضاً أم لا؟ وجهان: اقواهما الاول لخبر «۴» عبد الرحمن بن تمیم الوارد فی تفسیر قوله تعالی وَ الَّذِینَ إِذا فَعَلُوا فاحِشَةً، و الحدیث

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب مقدمة العبادات حدیث ۱۰.

(۲) لم اظفر به فی کتب الحدیث و انما هو مروی عن بعض کتب الاصحاب.

(۳) الوسائل- باب ۶- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۴) البحار مجلد ۳- باب ۲۰- من کتاب العدل و المعاد حدیث ۲۶.

]...[

طویل، ملخصه: ان نباشا نبش قبر شابة و جامعها و ترکها فاذا بصوت من ورائه: یا شاب ویل لک من دیان یوم الدین- إلی ان قالت- و ترکتنی اقوم جنبة إلی حسابی. الحدیث.

وطء البهیمة لا یوجب الغسل؟

ثمّ ان المشهور بین الاصحاب علی ما فی الحدائق: انه لا تحصل الجنابة بالایلاج فی فرج البهیمة، و عن المصنف فی المختلف و المرتضی: حصولها به، بل عن السید دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له صحیح زرارة و المرسل المتقدمان بناء علی ان وطء البهیمة یحد.

و اما بناء علی ما اختاره المصنف رحمه اللّه من التعزیر بوطئها، فلا یصح الاستدلال بهما کما لا یخفی، فالاقوی علی هذا المبنی العدم، فهل یجب علیه الجمع بین الغسل و الوضوء علی فرض الترديد فی انه یحد أم یعزر إذا کان محدثاً بالاصغر قبل الوطء أم لا؟ وجهان، تقدم الکلام فی هذه المسألة مفصلًا فی آخر مسائل الاستبراء فراجع.

و لا فرق فیما ذکرناه بین ان یکون الدخول فی حال الاختیار، و بین ان یکون فی حال الاضطرار فی النوم الیقظة، حتی لو ادخلت حشفة طفل رضیع فانهما یجنبان لإطلاق الادلة، و اما حدیث رفع الاضطرار فهو لا یصلح لرفع هذا الحکم، لانه انما یرفع الحکم المترتب علی فعل المکلف سواء أ کان فعله موضوعاً له ام متعلقاً، و اما الحکم المترتب علی الموضوع الخارجی بلا دخل لفعل المکلف فیه کالنجاسة المترتبة علی الملاقاة و الجنابة المترتبة علی الدخول، فالحدیث لا یرفعه کما حققناه فی محله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۸۶

]...[

ثمّ ان الوطء فی دبر الخنثی موجب للجنابة لإطلاق ما دل علی ان الوطی فی الدبر موجب لها، و اما الوطء فی قبلها فلا یوجبها لعدم العلم بکونه فرجاً، و الاستصحاب یقتضی العدم، و قوله (علیه السلام): إذا التقی الختانان ... الخ ظاهره الفرج الحقیقی، و لا یشمل الزائد.

فما عن التذکرة من جعل وجوب الغسل وجهاً ضعیف إذ لا وجه له سوی تخیل صدق الفرج علیه حقیقة و هو کما تری.

و بذلک یظهر حکم ما لو ادخلت الخنثی بالرجل أو الانثی مع عدم الانزال و انهما لا یجنبان، نعم لو ادخل الرجل بالخنثی و هی بالانثی وجب الغسل علی الخنثی للعلم بجنابتها دون الرجل و الانثی لاستصحاب عدمها.

[مسائل]

إذا رأی فی ثوبه منیّاً

مسائل: الاولی: إذا رأی فی ثوبه منیّاً و علم انه منه و لم یغتسل بعده وجب علیه الغسل اجماعاً لحجیة العلم، و قضاء ما تیقن من الصلوات التی صلاها بعد خروجه لان فقدان الشرط یستدعی عدم تحقق المشروط، و لحدیث «۱» لا تعاد.

و اما الصلوات التی یحتمل سبق الخروج علیها فالمشهور بین الاصحاب عدم وجوب قضائها.

و تشهد له: قاعدة الفراغ، و استصحاب عدم الجنابة حین الاتیان بها، و العلم الاجمالی بوجوب قضاء صلوات علیه لا یمنع من جریانهما لانحلاله إلی العلم التفصیلی بوجوب قضاء جملة منها، فالشک فی وجوب قضاء غیرها تجری فیه القاعدة و الاصل

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۸۷

]...[

بلا معارض، فما عن الشیخ فی المبسوط من وجوب قضائها معللًا بالاحتیاط، ضعیف. و أما إذا شک فی انه منه أو من غیره، فلا یجب علیه الغسل کما هو المشهور لموثق أبی بصیر الآتی، و عن صریح جماعة و ظاهر آخرین منهم الشیخ قدس سره: التفصیل بین الثوب المشترک و المختص، و اختیار العدم فی الاول و الوجوب فی الثانی.

و استدل له: بانه مقتضی الجمع بین موثق سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن الرجل یری فی ثوبه منیّاً بعد ما یصبح و لم یکن رأی فی منامه انه قد احتلم، قال (علیه السلام): فلیغتسل و لیغسل ثوبه و یعید صلاته «۱». و نحوه موثقة «۲» الآخر.

و بین موثق أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یصب ثوبه منیّاً و لم یعلم انه احتلم، قال (علیه السلام): یغسل ما وجد بثوبه و لیتوضأ «۳» فان الجمع بینهما یقتضی حمل الاول علی ما إذا شارکه فی الثوب غیره.

و فیه: ان الظاهر من السؤال فی موثقی سماعة من جهة فرض رؤیة المنی بعد النوم بلا فصل، و ذکر الفخذ فی احدهما، السؤال عما لو علم بانه منه، و وجه حینئذ احتمال عدم وجوب الغسل له إذا لم یکن خروجه عن احتلام، فهما اجنبیان عن المقام، و موثق أبی بصیر ظاهر فی ارادة الفرض، و مقتضی اطلاقه عدم الوجوب حتی إذا کان الثوب من مختصاته، فالاقوی عدم وجوب الغسل علیه.

و اذا علم بانه منه و لکن لم یعلم انه من جنابة سابقة اغتسل منها، او جنابة اخری لم یغتسل منها ففیه اقوال (۱): عدم وجوب الغسل علیه (۲) وجوبه (۳) ما اختاره المحقق الهمدانی رحمه اللّه، و لعله الظاهر من کلمات صاحب الجواهر رحمه اللّه، و هو التفصیل بین ما لو علم بکونه من غیر الجنابة التی اغتسل منها لکن شک فی حدوثه

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۸۸

]...[

قبل الغسل أو بعده، و بین ما لو احتمل کونه من الجنابة التی اغتسل منها، فاختار وجوب الغسل علیه فی الاول و عدمه فی الثانی.

و قد استدل للاخیر بانه فی الصورة الاولی یعارض استصحاب الطهارة المتیقنة الحاصلة بالغسل استصحاب الحدث المتیقن عند خروج المنی الموجود فی الثوب، فیتساقطان و یرجع إلی قاعدة الاشتغال القاضیة بوجوب تحصیل القطع بالطهارة للصلاة، و فی الصورة الثانیة بما ان الرؤیة لا توجب العلم بثبوت تکلیف وراء ما علم سقوطه، فلا محالة یکون الشک فی التکلیف فیها مورداً للبراءة.

و فیه: انه فی الصورة الاولی بما انه یحتمل تعاقب الجنابتین، و علی فرضه لا توجب الجنابة الثانیة تکلیفاً آخر بل یکون وجودها کعدمها فتکون بعینها الصورة الثانیة من هذه الجهة، فلا بد من الالتزام بجریان البراءة فیها ایضاً، و لعله یکون هذا هو مدرک القول بعدم الوجوب مطلقاً، و ستعرف ضعفه.

و تحقیق القول فی المقام: ان استصحاب الحدث المتیقن وجوده حین خروج المنی الموجود فی الثوب من قبیل القسم الرابع من استصحاب الکلی، و المختار جریانه فی نفسه.

و قد استدل لعدم جریانه بوجوه اربعة:.

الاول: عدم اتصال زمان الشک بالیقین، اذ لو رجعنا القهقری من زمان الشک إلی زمان العلم بالطهارة الاغتسال لم نعثر علی زمان یعلم بوجود المشکوک فیه، مع ان المعتبر فی جریانه اتصال زمانه الشک بالیقین لقوله (علیه السلام): من کان علی یقین فشک... الخ.

و فیه: مضافاً إلی ما ذکرناه فی مسائل الوضوء فی مبحث مجهولی التاریخ من النقض بما لو علم بحدوث المشکوک بقائه، و تردد زمانه بین زمانین و ما زاد، و احتمل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۸۹

]...[

انعدامه فی الزمان الاخیر الذی هو من اطراف العلم، فان لازم هذا الوجه عدم جریان الاستصحاب فیه، انه لا دلیل علی اعتبار شیء زائداً علی الیقین و الشک الفعلیین بان یکون الثبوت معلوماً و البقاء مشکوکاً فیه.

الثانی: انه من جهة احتمال کون المنی الموجود فی الثوب من الجنابة المتحققة قبل الغسل المرتفعة قطعاً لا یجری الاستصحاب لعدم احراز کونه نقضاً للیقین بالشک، بل لعله یکون من النقض بالیقین.

و فیه: ان الیقین و الشک من الحالات النفسانیة الوجدانیة، فلا یعقل ان لا یعلم انه متیقن أو شاک، فالجنابة المعلومة بما انه یحتل کون زمانها قبل الغسل، یکون بقاؤها مشکوکاً فیه، و لا یحتمل انتقاض العلم بها بالیقین بالاغتسال. فتدبر.

الثالث: ان الشک فی بقاء الجنابة مسبب عن الشک فی حدوث فردٍ آخر غیر ما ارتفع، فیجری استصحاب عدم الحدوث، و یترتب علیه عدم بقائها.

و فیه: ان استصحاب عدم حدوث فرد آخر لا- یثبت کون الحادث هو الفرد الاول حتی یکون مرتفعاً، بل احتمال کون الحادث غیر الفرد الاول موجود، فیکون الشک فی الجنابة الفعلیة مورداً للاستصحاب.

الرابع: انه لاحتمال کون المنی الذی وجده هو المنی الذی اوجب الجنابة، یکون تاریخ الجنابة مجهولًا، فلا یجری فیها الاستصحاب.

و فیه: ما عرفت فی مسائل الوضوء من ضعف المبنی، و ان الاظهر جریان الاستصحاب فی مجهول التاریخ.

فتحصل: ان الاقوی جریان الاستصحاب فی الجنابة فی الفرض.

و لکن یعارضه استصحاب الطهارة المتیقنة الحاصلة بالغسل، و ان شئت فعبر عنه باستصحاب عدم حدوث فرد آخر من الجنابة، فیتساقطان فیرجع إلی قاعدة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۹۰

]...[

الاشتغال الموجبة لتجدید الغسل و الجمع بینه و بین الوضوء لو صار محدثاً بالاصغر بعد الغسل الاول.

و قد استدل لوجوب الغسل و الاکتفاء به وحده بموثق سماعة المتقدم فی الفرع السابق بدعوی حمله علی الفرض جمعاً بینه و بین موثق أبی بصیر، و قد عرفت فی ذلک الفرع ضعفه فراجع.

الجنابة الدائرة بین شخصین

الثانیة: إذا دارت الجنابة بین شخصین لا یجب الغسل علی واحد منهما کما هو المشهور، بل عن صریح بعض و ظاهر جماعة: دعوی

الاجماع علیه، و لکن الاظهر التفصیل بین ما إذا لم یکن صاحبه محل الابتلاء من حیث استئجاره لکنس المسجد و نحوه، و بین ما إذا کان کذلک، فلا یجب فی الاول لان کلا منهما یرجع حینئذ إلی استصحاب عدم الجنابة، و لا یمنع عنه العلم الاجمالی لخروج طرفه الآخر عن محل الابتلاء، و یجب فی الثانی للعلم الاجمالی بوجوبه أو بحرمة الاستئجار مثلًا.

فان قلت: ان لازم ذلک انه لو کان الشخص الآخر محل الابتلاء من حیث الاقتداء به یجب الغسل، فما وجه حکم المشهور بعدم جواز الاقتداء فی الفرض و عدم وجوب الغسل.

قلت: کان الوجه فیه العلم التفصیلی بعدم جواز الاقتداء لاستلزامه العلم بفساد صلاته، اما لجنابته أو لجنابة امامه علی ما ستعرف. فتدبر.

ثمّ انه فیما لا یجب الغسل هل یجوز لاحدهما الاقتداء بالآخر کما عن المنتهی و التذکرة و التحریر و نهایة الاحکام و المدارک و الحدائق و غیرها، ام لا یجوز کما عن

]...[

المعتبر و الایضاح و البیان و جامع المقاصد و المسالک و الروض و کشف اللثام و غیرها، ام تصح الصلاة و یفسد الائتمام کما احتمله بعض أعاظم المعاصرین؟ وجوه: اقواها الثانی، لانه یعتبر فی صحة صلاة المأموم طهارته من الحدث، و صحة صلاة امامه، و لا یمکن فی الفرض احرازهما بالاصل للعلم الاجمالی بجنابته او جنابة امامه الموجبة لفساد صلاته، فیحصل العلم التفصیلی بفساد صلاته.

و استدل للاول فی محکی التذکرة: بانها جنابة اسقط الشارع حکمها، و لذا یجوز لکل منهما ما یحرم للجنب، و فی المدارک: بصحة صلاة کل منهما شرعاً، و لا دلیل علی اعتبار ما زاد علی ذلک، و لعله إلی ذلک یرجع ما فی الجواهر من ان اقصی ما ثبت من الادلة اشتراطه بالنسبة إلی الائتمام هو عدم علم المأموم بفساد صلاة الامام لا العلم بصحتها، فوجود الجنابة واقعاً لا یؤثر فی فساد صلاة المأموم، کما ان عدم العلم بها من خصوص الامام یصحح الائتمام، انتهی، و بانا نمنع حصول الحدث إلا مع تحقق الانزال من شخص بعینه، و لهذا ارتفع لازمه و هو وجوب الطهارة اجماعاً.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأنه لم یدل دلیل علی سقوط حکم هذه الجنابة مع وجود سببها و هو الانزال، و انما نفیاً بعض لوازمها. لاحراز عدمها الاصل.

و اما الثانی: فلأن الظاهر من نصوص الائتمام اعتبار احراز المأموم صحة صلاة الامام و لو بالاصل، و عدم الاکتفاء باحراز الامام، و لذا لو اعتقد الامام کونه متطهراً و لکن المأموم علم تفصیلًا بجنابته لا یجوز له الاقتداء به، و حیث ان احرازها فی المقام باجراء الاصل فی طهارة الامام لا یمکن لمعارضته باستصحاب طهارة المأموم نفسه، فلا یصح الائتمام.

و دعوی انه یستفاد من النصوص الکثیرة الدالة علی عدم وجوب الاعادة علی المأموم إذا تبین کون الامام علی غیر طهارة أو غیر مستقبل للقبلة أو غیرنا و للصلاة

]...[

أو کافراً ان الصحة عند الامام تکفی فی جواز الائتمام و لو لم یحرز المأموم صحتها، بل و لو احرز عدم صحتها، و علیه فیجوز الائتمام فی المقام کما لا یخفی، مندفعة بانها مختصة بصورة تبین الفساد بعد الفراغ مع احراز المأموم صحتها حال الصلاة، و التعدی عنها إلی المقام محتاج إلی دلیل مفقود.

و اما الثالث: فلأن دخل احراز ذلک فی تحقق الجنابة خلاف اطلاق النصوص، و الالتزام به مستلزم لتقیید اطلاق الأدلة من دون مقید

و هو کما تری.

و استدل للاخیر: بالنصوص المشار إلیها آنفاً بدعوی انها تدل علی صحة صلاة المأمومین، و لا تدل علی صحة الائتمام، و لا تلازم بین صحة صلاة المأموم حال مخالفتها لصلاة المنفرد بترک القراءة و نحوها مما لا یقدح سهواً، و صحة الائتمام لان الاخلال بمثل تلک فی صلاة المنفرد سهواً لا یوجب البطلان.

و فیه: مضافاً إلی ما عرفت من انها اجنبیة عن المقام، ان مقتضی اطلاقها صحة الصلاة حتی فی الصلاة التی یعتبر فیها الائتمام، و مع زیادة الرکوع للتبعیة الموجبة لبطلان صلاة المنفرد، فتدل علی صحة الائتمام ایضاً.

فتحصل: ان الاقوی عدم جواز اقتداء احدهما بالآخر.

و مما ذکرناه ظهر انه لا یجوز للثالث العالم بجنابة احدهما الاقتداء بواحد منهما إذا کانا محل ابتلائه، و إلا فلا مانع لان العلم الاجمالی إذا کان بعض اطرافه خارجاً عن محل الابتلاء یجری فی طرفه الآخر الاصل، ففی المقام یجری استصحاب عدم جنابة من هو محل الابتلاء، و یترتب علیه جواز الاقتداء کما انه لو کان احدهما فاسقاً عنده أو کان مشکوک الحال یجری الاستصحاب فی معلوم العدالة، و لا یعارضه الاصل فی الآخر لعدم جریانه فیه لعدم الاثر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۹۳

]...[

إذا خرج المنی بصورة الدم

المسألة الثالثة: إذا خرج المنی بصورة الدم وجب الغسل کما عن الشهید و السید فی المدارک، و عن النهایة و جامع المقاصد و الذخیرة: احتمال العدم، لان المنی دم فی الاصل، فلما لم یستحل الحق بالدماء.

اقول: مع الشک فی صدق عنوان المنی علیه لا بد من الرجوع إلی ما جعل امارة له، و قد عرفت انه مع اجتماع الصفات الثلاث: الدفق و الفتور و الشهوة یحکم بکونه منیاً، و احتمال اختصاص نصوص الطریقیة بالشبهة المصداقیة یدفعه التدبر فی النصوص، بل احتمل بعض اختصاصها بالشبهة المفهومیة فلاحظ و تدبر. الرابعة: المشهور بین الاصحاب جواز إجناب الشخص نفسه لو لم یقدر علی الغسل و کان بعد دخول الوقت، و عن المستند و المعتبر: دعوی الاجماع علیه، و عن ظاهر کلامی المفید و ابن الجنید: عدم الجواز.

و استدل للثانی: بما دل علی وجوب الغسل علی من اجنب نفسه و ان تضرر.

و فیه: مضافاً إلی انه لا یدل علی عدم جواز الاجناب، و ستعرف فی مبحث التیمم انه لا یعتمد علیه، ان مصحح إسحاق بن عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یکون معه اهله فی السفر لا یجد الماء أ یأتی اهله؟ قال (علیه السلام): ما احب ان یفعل الا ان یخاف علی نفسه، قال: قلت: طلب بذلک اللذة؟ أو یکون شبقا إلی النساء؟ قال (علیه السلام): ان الشبق یخاف علی نفسه، قال: طلب بذلک اللذة؟ قال (علیه السلام): هو حلال «۱» صریح فی الجواز، و الاصحاب عملوا به فهو المعتمد، فالاقوی هو الجواز.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۹۴

]...[

[من قطعت حشفته یجنب بادخال مقدارها]

الخامسة: المعروف من مذهب الاصحاب ان من قطعت حشفته یجنب بادخال مقدارها من مقطوعها کما عن مفتاح الکرامة، و عن المدارک: احتمال الاکتفاء بمجرد صدق الادخال و احتمال اعتبار ادخال تمام الباقی، و اختار صاحب الحدائق و تبعه بعض المعاصرین سقوط الغسل بالمرة لو لا الاجماع.

و استدل للاول: بان الجمع بین نصوص التقاء الختانین و غیبوبة الحشفة، و بین الاخبار المطلقة یقتضی الالتزام بانه لا یعتبر فی حصول الجنابة ادخال الجمیع، و لا یکفی ادخال جزء یسیر منه، بل المدار علی ادخال مقدار معتد به، یتحد ذلک المقدار خارجاً مع غیبوبة الحشفة.

و فیه: ان التقدیر مطلقاً خلاف الظاهر لا یصار إلیه إلا مع القرینة المفقودة فی المقام.

و استدل للاکتفاء بمجرد صدق الادخال: باطلاق صحیح ابن مسلم: إذا ادخله وجب الغسل. الذی یقتصر فی تقیید اطلاقه بغیبوبة الحشفة علی واجدها.

و فیه: ان الضمیر یرجع إلی الذکر، و هو موضوع للعضو المخصوص بتمامه، و ظاهر اسناد الادخال إلیه اعتبار ادخاله بتمامه.

و بذلک یظهر وجه القول باعتبار ادخال تمام الباقی، و ستعرف الجواب عنه.

و استدل للاخیر: بان الاخبار المطلقة انما قیدت بالنصوص المتضمنة لالتقاء الختانین و غیبوبة الحشفة، و لا وجه للاقتصار فی التقیید علی خصوص الواجد لانه مخالف لإطلاق المقید، فبعد الحمل یکون موضوع الحکم خصوص المقید، فمع انتفاء الشرط ینتفی الحکم و هو وجوب الغسل.

و اورد علیه المحقق الهمدانی رحمه اللّه: بان نصوص التقیید لورودها مورد الغالب لا یستفاد منها التقیید، خصوصاً فی مثل المقام الذی هو بمنزلة التخصیص.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۹۵

و الواجب فیه النیة عند غسل الیدین مستدامة الحکم

و فیه: ان ظاهر اخذ کل قید فی الموضوع دخله فی الحکم، و کونه غالبیاً لا یصلح قرینة لصرف هذا الظاهر عن ظهوره، فالاقوی بحسب النصوص هو الاخیر، إلا انه من جهة الاجماع علی وجوب الغسل لا یمکن الالتزام به، و علیه: فالاقوی وجوب الغسل علیه بادخال تمام الباقی للشک فی وجوبه بادخال جزء منه و ان کان هو بمقدار الحشفة. و الاصل یقتضی العدم الّا ان یثبت الاجماع ایضاً علی وجوبه بادخال مقدارها.

واجبات الغسل

اشارة

و الواجب فیه امور:

الاول: النیة

المعتبرة فی العبادات لانه من العبادات، و قد تقدم فی مبحث الوضوء تحقیق ماهیة النیة و جمیع ما یتعلق بها فلا نعید، کما ظهر مما

حققناه فی ذلک المبحث انه لا یعتبر ان تکون النیة عند غسل الیدین أو الرأس و ان کان المنسوب إلی المشهور ذلک، بل لو نوی حال الاخذ بمقدمات العمل و کانت النیة باقیة فی النفس إلی حین الغسل یقع عبادة و امتثالا للامر، کما تبین فی ذلک المبحث انه بناء علی تفسیر النیة بالارادة التفصیلیة و الصورة المخطرة یعتبر ان تکون مستدامة الحکم حتی یفرغ، و بناء، علی تفسیرها بالداعیة إلی العمل یعتبر استدامتها حقیقة.

ثمّ ان الکلام فی کونه مستحباً نفسیاً لنفسه من حیث هو او للکون علی الطهارة هو الکلام فی الوضوء فتوی و دلیلًا، فلا مورد للاعادة، انما الکلام فی المقام یقع فی انه هل یکون واجباً نفسیاً کما عن المصنف فی جملة من کتبه و ولده و المحقق الاردبیلی و غیرهم، أو انه لا یکون کذلک بل انما یجب شرطاً لغیره کما هو المنسوب إلی الاکثر أو المشهور، بل عن السرائر: دعوی اجماع المحققین من اصحابنا و مصنفی

]...[

کتب الاصول علیه، و عن التذکرة نسبته إلی ظاهر الاصحاب.

و قد استدل للاول بالآیة الشریفة وَ إِنْ کُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا «۱» و بقول الامام علی (علیه السلام) فی صحیح زرارة: أ توجبون علیه الحد و الرجم و لا- توجبون علیه صاعاً من ماء «۲»؟ و قوله (علیه السلام): انما الغسل من الماء الاکبر «۳». و قول الامام الرضا (علیه السلام): إذا التقی الختانان وجب الغسل «۴» و نحوها، و بما دل علی وجوبه فی الصوم قبل الفجر، إذ لو لم یکن واجباً نفسیاً لما وجب قبل وقت المشروط به، و بخبر معاذ عن الامام الصادق (علیه السلام): انه سئل عن الدین الذی لا- یقبل اللّه تعالی من العباد غیره و لا یعذرهم علی جهله، فقال: شهادة ان لا- إله إلا- اللّه و ان محمداً رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) و الصلوات الخمس وصوم شهر رمضان و الغسل من الجنابة و حج البیت و الاقرار بما جاء من عند اللّه و الائتمام بائمة الحق من آل محمد (صلّی اللّه علیه و آله) «۵».

و بصحیح البصری عنه (علیه السلام): عن الرجل یواقع اهله أ ینام علی ذلک؟ قال (علیه السلام): ان اللّه یتوفی الانفس فی منامها و لا یدری ما یطرقه من البلیة إذا فرغ فلیغتسل «۶».

و فی الجمیع نظر: اما الآیة الشریفة: فلأن الامر به فیها بقرینة السیاق و العلم بشرطیته للصلاة ظاهر فی ارادة الارشاد إلی الوجوب الشرطی کالامر بالوضوء عند القیام إلی الصلاة.

---

(۱) سورة المائدة آیة ۷.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۹- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۶- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۱- من ابواب مقدمة العبادات حدیث ۳۸.

(۶) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

]...[

و اما قولهم المتضمن لوجوبه عند تحقق سببه، فهو وارد فی مقام بیان السببیة لا فی مقام بیان الوجوب کی یتمسک باطلاقه لاثبات

کونه واجباً نفسیاً.

و ما دل علی وجوبه قبل الفجر لا یدل علی وجوبه النفسی لعدم منافاته مع الوجوب الغیری، اما للالتزام بالواجب المعلق، أو لتمامیة مصلحة الواجب قبل الغسل، و ان لم یمکن التکلیف به لعدم القدرة علیه أو لغیرهما من الوجوه المذکورة فی الاصول.

و اما خبر معاذ: فهو ضعیف لا یعتمد علیه، مع انه لا إطلاق له کی یستکشف منه الوجوب النفسی.

و اما الصحیح: فیتعین حمله علی الاستحباب بقرینة ما هو صریح فی عدم الوجوب فی الفرض کموثق «۱» سماعة: عن الرجل یجنب ثمّ یرید النوم، قال (علیه السلام): ان احب ان یتوضأ فلیفعل و الغسل احب إلی و افضل من ذلک.

فتحصل: انه لا دلیل علی وجوبه النفسی، و الاصل یقتضی عدمه، و یشهد له خبر حسن الکاهلی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن المرأة یجامعها الرجل فتحیض و هی فی المغتسل فتغتسل أم لا؟ قال (علیه السلام): قد جاءها ما یفسد الصلاة فلا تغتسل «۲». فانه ظاهر فی ان وجوبه انما یکون للصلاة، فالاقوی هو القول الثانی.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

و استیعاب الجسد بالغسل

[الثانی] لزوم استیعاب الجسد

و الثانی من واجبات الغسل: استیعاب الجسد بالغسل بلا خلاف، بل عن المصنف رحمه اللّه و الشیخ و الشهید و غیرهم: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له نصوص کثیرة کصحیح زرارة: ثمّ تغسل جسدک من لدن قرنک إلی قدمیک «۱».

و صحیح البزنطی: ثمّ افض علی رأسک و ساثر جسدک «۲».

و صحیح حجر بن زائدة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): من ترک شعرة من الجنابة متعمداً فهو فی النار «۳».

و موثق «۴» سماعة: ثمّ یفیض الماء علی جسده کله. و ما دل علی وجوب غسل ما ترکه من بعض جسده، إلی غیر ذلک من النصوص الکثیرة، و ظاهرها لزوم غسل جمیع الاجزاء و عدم بقاء شیء یسیر من الجسد بلا غسل.

و عن المحقق الخونساری: عدم الاعتداد ببقاء شیء یسیر لا یخل عرفاً بغسل جمیع البدن اما مطلقاً أو مع النسیان، و استدل له بصحیح ابراهیم: قلت للرضا (علیه السلام): الرجل یجنب فیصیب جسده و رأسه الخلوق و الطیب و الشیء اللکد مثل علک الروم و الظرب و ما اشبهه فیغتسل فاذا فرغ وجد شیئاً قد بقی فی جسده من اثر الخلوق و الطیب و غیره، قال (علیه السلام): لا بأس به «۵».

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۱-- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۸.

(۵) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الجنابة حدیث ۱

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۳۹۹

و تخلیل ما لا یصل إلیه الماء إلا به

و خبر السکونی عن جعفر عن أبیه عن آبائه علیهم السلام: کنّ نساء النبی (صلّی اللّه علیه و آله) إذا اغتسلن من الجنابة یبقین صفرة الطیب علی اجسادهن، و ذلک ان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) امرهن ان یصببن الماء صباً علی اجسادهن «۱».

و حسن الحسین بن أبی العلاء عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن الخاتم إذا اغتسل، قال: حوله من مکانه، و قال فی الوضوء: تدیره فان نسیت حتی تقوم فی الصلاة فلا آمرک ان تعید الصلاة «۲».

و فی الجمیع نظر: اما الصحیح: فلأنه من الجائز ان یکون المراد بما بقی الاثر الذی لا یمنع وصول الماء أو یشک فیه.

و اما الخبر: فلأظهریته فی هذا الاحتمال.

و اما الحسن فلأنه انما یدل علی عدم اعادة الصلاة لا صحة الغسل، مع احتمال ان یکون المراد منه الخاتم الذی لا یمنع وصول الماء، و یکون الامر بالتحویل و الادارة استحبابیاً هذا کله مضافا إلی مخالفة هذا القول للاجماع.

[الثالث] وجوب التخلیل

اشارة

و الثالث: تخلیل ما لا یصل إلیه الماء إلا به بلا خلاف، بل فی الجواهر. دعوی الاجماع علیه فلا یجتزی بغسل الشعر سواء کان کثیفاً أم خفیفاً.

و یشهد له النصوص المتقدمة الدالة علی وجوب غسل الجسد و الرأس کلهما، فان المتبادر من الامر بغسلهما غسل البشرة لاما احاط بها من الشعر، و صحیح زرارة

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۰۰

]...[

عن أبی جعفر (علیه السلام): إذا مس جلدک الماء فحسبک «۱».

و حسن الکاهلی: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): ان النساء الیوم احدثن مشطاً تعمد احداهن إلی القرامل من الصوف تفعله الماشطة تصنعه مع الشعر ثمّ تحشوه بالریاحین ثمّ تجعل علیه خرقة رقیقة ثمّ تخیطه بمسلة ثمّ تجعلها فی رأسها ثمّ تصیبها الجنابة، فقال (علیه السلام): کان النساء الاول انما یتمشطن المقادیم فاذا اصابهن الغسل تغدر مرها ان تروی رأسها من الماء تعصره حتی یروی، فاذا روی فلا بأس علیها «۲».

و أما صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): کل ما احاط به الشعر فلیس علی العباد أن یطلبوه و لا یبحثوا عنه، و لکن یجری علیه الماء «۳». فهو مختص بالوضوء، و ما «۴» دل علی اجزاء الغرفتین او الثلاث لا یدل علی الاکتفاء بغسل الشعر لعدم استلزام ذلک

لعدم وصول الماء إلی البشرة و ان کان کثیفاً، فما عن مجمع الفائدة من التأمل فی الحکم ضعیف.

و بما ذکرناه ظهر أن التخلیل لا یکون واجباً مستقلًا قسیماً لغسل البشرة، بل یکون وجوبه مقدمیا.

لا یجب غسل الشعر

فروع: الاول: المشهور بین الاصحاب عدم وجوب غسل الشعر مع وصول

---

(۱) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الجنابة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۰۱

]...[

الماء إلی البشرة، و عن المعتبر و الذکری: دعوی الاجماع علیه، و ظاهر عبارة المقنعة وجوبه حیث قال: و إذا کان الشعر مشدوداً حلته، و فی الحدائق: تقویته، و عن البهائی قدس سره: المیل إلیه.

و یشهد للاول: صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) لا تنقض المرأة شعرها إذا اغتسلت من الجنابة «۱». و نحوه خبر غیاث «۲»، فانه لا یصل الماء عادة إلی الشعر بتمامه مع احکام ابرامه.

و بذلک یظهر صحة الاستدلال له بحسن الکاهلی المتقدم.

و استدل للقول الثانی: بالاصل، فان الشک فی دخل شیء فی الغسل من قبیل الشک فی المحصل، و المرجع فیه هو قاعدة الاشتغال.

و بصحیح حجر المتقدم: من ترک شعرة من الجنابة متعمداً فهو فی النار.

و النبوی: بلوا الشعر و انقوا البشرة «۳».

و حسن جمیل عن الامام الصادق (علیه السلام): عن ما تضع النساء فی الشعر و القرون یبالغن فی الغسل «۴». و نحوه صحیح ابن مسلم «۵».

و موثق عمار عنه (علیه السلام) عن المرأة تغتسل و لم تنقض شعرها کم یجزیها من الماء؟ قال (علیه السلام): مثل الذی یشرب شعرها «۶».

و بما دل علی وجوب غسل الرأس و الجسد فانه یدل علی وجوب غسل الشعر النابت علیهما تبعاً.

و فی الجمیع نظر: أما الاصل: فلما اشرنا إلیه مراراً من ان بیان المحصل إذا کان من وظائف المولی لو شک دخل شیء فیه یکون المرجع فیه هو البراءة لا

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

(۳) کنز العمال- ج ۵- ص ۱۳۵.

(۴) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۶) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۰۲

]...[

الاشتغال، مع انه قد عرفت ان الطهارة التی امر بها انما تکون من العناوین المنطبقة علی الغسل لا الأثر الحاصل منه.

و اما صحیح حجر: فهو و ان کان ظاهراً فی هذا القول، و ما ذکره بعض اعاظم المحققین رحمهم اللّه: من انه انما یدل علی الوجوب و هو اعم من النفسی و الغیری، و انما یحمل لفظ الوجوب و صیغة الامر علی الوجوب النفسی عند الاطلاق إذا لم یتعلق التکلیف بما یحتمل ان یکون الامر بغسل الشعر مقدمة لغسل البشرة المأمور به، فلا موجب لحمله علی الوجوب النفسی، غیر تام، فان التوعد علی ترک شیء ظاهر فی وجوبه لنفسه لا لغیره، إلا ان الجمع بینه و بین النصوص المتقدمة یقتضی حمله علی ارادة مقدار شعرة من البشرة.

و اما حسن جمیل و صحیح ابن مسلم: فلا یکونان ظاهرین فی هذا القول، إذ الامر بالمبالغة یمکن ان یکون لإیصال الماء إلی البشرة.

و أما موثق عمار: فمن جهة فرض عدم نقض الشعر فیه و التعبیر بمثل یکون ظاهراً فی خلاف هذا القول.

و اما التبعیة فهی انما تکون خارجاً، و ثبوتها کذلک لا یقتضی التبعیة فی الدلالة.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی عدم وجوب غسل الشعر.

[عدم وجوب غسل البواطن]

الثانی المشهور بین الاصحاب شهرة عظیمة عدم وجوب غسل البواطن و فی الحدائق نفی الخلاف فیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کمرسل الواسطی عن بعض اصحابه قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الجنب یتمضمض؟ قال (علیه السلام): لا إنما یجنب الظاهر «۱».

و عن الصدوق روایته فی العلل مع زیادة و لا یجنب الباطن و الفم من الباطن.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الجنابة حدیث ۷- ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۰۳

]...[

و مرسل الصدوق عن الامام الصادق (علیه السلام): ان شئت ان تمضمض و تستنشق فافعل و لیس بواجب لان الغسل علی ما ظهر دون ما بطن «۱».

و خبر زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام): انما علیک ان تغتسل ما ظهر «۲».

هذا مضافاً إلی ما تضمن الاجتزاء بالارتماس.

[إذا شک فی کون شیء من الظاهر أو الباطن]

الثالث: إذا شک فی کون شیء من الظاهر أو الباطن کاوائل الانف و نحوها، فقد اختار جملة من الاعاظم وجوب غسله.

و قد استدل له فی العروة: بان التکلیف بالغسل معلوم فیجب تحصیل الیقین بالفراغ، و فی غیرها استدل له بان المأمور به هو الطهارة

التی هی الاثر الحاصل من الغسل، فیرجع الشک فی المقام إلی الشک فی المحصل الذی هو مجری قاعدة الاشتغال.

و لکن یرد علی الاول: ان التکلیف المعلوم بالاجمال إذا کان مرددا بین الاقل و الاکثر ینحل بالعلم بوجوب الاقل و الشک فی وجوب الاکثر، فتجری فیه البراءة. و علی الثانی: ان الشک فی المحصل الذی یکون بیانه وظیفة المولی یکون مجری قاعدة البراءة، مع انک عرفت آنفاً ان الشک فی المقام لیس من قبیل الشک فی المحصل، لان الطهارة من العناوین المنطبقة علی الغسل لا الأثر الحاصل منه.

فتحصل: ان الاقوی عدم وجوب غسله، فالثقب الذی یکون فی الاذن ان جزم بانه من الظاهر- کما عن المقدس الاردبیلی و تلمیذه فی المدارک- یجب غسله، و لعل نظر المحقق الثانی إلی ذلک حیث افتی بالوجوب، و إلا فلا یجب.

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من ابواب الجنابة ۷- ۸.

(۲) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الوضوء حدیث ۶.

و البدأة بالرأس

[الرابع] لزوم الترتیب

اشارة

و الرابع من واجبات الغسل: البدأة بالرأس مقدماً علی سائر بدنه کما هو المشهور، و فی الجواهر: بلا خلاف اجده، و عن السید و الشیخ و ابن زهرة و المصنف و الشهید و غیرهم: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له- مضافاً إلی ذلک- النصوص المتضمنة لعطف غیره علیه بلفظة ثمّ کصحیح محمد بن مسلم عن احدهما (علیهما السلام) فی غسل الجنابة: ثمّ تصب علی رأسک ثلاثاً، ثمّ تصب علی سائر جسدک مرتین، فما جری علیه الماء فقد طهر «۱». و نحوه فی ذلک صحیح زرارة، و موثق محمد بن مسلم.

و مصحح زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): من اغتسل من جنابة فلم یغسل رأسه ثمّ بدا له ان یغسل رأسه لم یجد بداً من اعادة الغسل «۲». فانه یدل علی عدم جواز تقدیم الجانبین علی الرأس و بضمیمة عدم القول بالفصل بین عدم جواز تقدیمهما و لزوم تأخیرهما یتم المطلوب، و احتمال ان یکون منشأ الفساد فیه التشریع المنافی لقصد الامتثال لا فوات الترتیب، ضعیف لا یعبأ به، إذ من المستبعد جداً کون المسلم المغتسل فی مقام الامتثال تارکاً لجزء من المأمور به عمداً.

و صحیح «۳» ابن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الجاریة التی اصاب منها فی طریق مه و فیه: فقلت: اغسلی رأسک و امسحیه مسحاً شدیداً لا تعلم به مولاتک، فاذا اردت الاحرام فاغسلی جسدک و لا تغسلی رأسک.

و لا ینافیه صحیح «۴» هشام المتضمن لامرها بغسل الجسد قبل الرأس، فإن

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۰۵

]...[

راوی هذا الخبر قد روی الخبر المتقدم عن محمد بن مسلم، و علیه فیحمل هذا علی و هم الراوی و اشتباهه کما عن الشیخ و من تأخر عنه، أو علی ارادة غسل الاحرام کما عن صاحب الریاض، أو علی غیر ذلک من المحامل المذکورة فی المطولات. و صحیح حریز: و ابدأ بالرأس ثمّ افض علی سائر جسدک «۱».

و بهذه النصوص و الاجماع یقید اطلاق ما یکون ظاهراً فی عدم الوجوب کصحیح زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): ثمّ تغسل جسدک من لدن قرنک إلی قدمک «۲».

و خبر البزنطی عن الامام الرضا (علیه السلام): ثمّ افض علی رأسک و جسدک و لا وضوء فیه «۳». و نحوهما غیرهما.

و دعوی آبائها عن التقیید من جهة تضمنها لذکر امور کثیرة خارجة عن الغسل و بعضها مستحب و عدم تعرضها للترتیب بین الاعضاء، مندفعة بان اشتمالها علی تلک الامور لا یوجب قوة دلالتها علی عدم الوجوب و تصیر نصاً فیه أو کالنص کی لا یصح تقیید اطلاقها، کما ان اشتمال المقیدات علی ما لا یقول بوجوبه المشهور لا یستلزم عدم وجوب الترتیب مع ظهورها فیه و عدم الصارف عنه کی لا تصلح للتقیید. فتحصل: إن مقتضی الجمع بین النصوص اعتبار الترتیب بین الرأس و الجانبین.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۰۶

ثمّ الجانب الایمن ثمّ الایسر

الترتیب بین الجانبین

ثمّ یبدأ ب غسل الجانب الایمن ثمّ من بعده الایسر کما هو المشهور، و عن الانتصار و الخلاف و الغنیة و التذکرة: دعوی الاجماع علیه، و عن المعتبر: انه انفراد الاصحاب، و عن المنتهی: انه مذهب علمائنا خاصة، و عن ظاهر الصدوقین و ابنی الجنید و أبی عقیل: العدم، و إلیه مال شیخنا البهائی و المجلسی و اصحاب المدارک و الذخیرة و الوافی و غیرهم.

و استدل للاول: بالاجماع، و بما دل علی اعتبار الترتیب بین الرأس و الجانبین بضمیمة عدم الفصل فی الترتیب بین الرأس و الجانبین و فیما بینهما، و بما دل علی اعتبار الترتیب فی الوضوء بدعوی عدم الفصل بین الترتیب فی الوضوء و بینه فی اعضاء الغسل، و بالاخبار «۱» الدالة علی اعتبار الترتیب بین الجانبین فی غسل الاموات بضمیمة ما دل علی ان غسل المیت بعینه هو غسل الجنابة «۲»، مع انه لو کانت کیفیة غسل الجنابة غیر کیفیة غسل المیت للزم فی کل مقام امر فیه بالغسل التنبیه علی انه کغسل الجنابة أو کغسل المیت.

و فی الجمیع غیر الاجماع نظر: إذ ظاهر الصدوقین و جملة من المتأخرین المتقدم ذکرهم اختیار التفصیل، فما دل علی اعتبار الترتیب بین الرأس و الجانبین لا یدل علی هذا القول، و منه یظهر عدم صحة الاستدلال له بما دل علی اعتباره فی الوضوء.

و کون غسل المیت بعینه غسل الجنابة لا یستلزم اعتبار جمیع ما یعتبر فی الاول فی الثانی بعد کون الفرق بین جنابة الحی و المیت مما لا یخفی، و لذا لم یستدل احد

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب غسل المیت.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل المیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۰۷

]...[

بالنصوص الدالة على ان غسل الميت هو غسل الجنابة على اعتبار السدر و تثليث الغسلات و غيرهما مما يعتبر فى غسل الميت فى غسل الجنابة، نعم لو كان مفاد النصوص ان اعتبار الترتيب فيه انما يكون مسبباً عن كونه جنباً كان الاستدلال بهذه النصوص فى محله، و بما ان غسل الميت غير غسل الحى و هو عبارة عن غسل الانسان غيره فاختلاف كيفيته مع كيفية غسل الجنابة لا يلازم التنبيه فى كل غسل على انه كأحدهما لعدم كونه من سنخ سائر الاغسال.

و اما خبر ابن مسلم عن الامام الباقر (عليه السلام) انه قال: غسل الميت مثل غسل الجنابة، و ان كان كثير الشعر فرد عليه الماء «۱». فهو و ان كان فى نفسه ظاهراً فى اعتبار الترتيب فى غسل الجنابة ايضاً، لانه مقتضى تماثلهما من جميع الجهات، و ليس مفاده تنزيل غسل الميت منزلة غسل الجنابة كى يقال انه يدل على ترتيب احكام غسل الجنابة عليه لا ترتيب احكامه على غسل الجنابة، إلا انه لا يصلح لرفع اليد عن ظهور النصوص الدالة على عدم اعتباره بالخصوص كموثق سماعة عن الامام الصادق (عليه السلام): ثمّ ليصب على رأسه ثلاث مرات ملاء كفيه، ثمّ يضرب بكف من ماء على صدره، و كف بين كتفيه، ثمّ يفيض الماء على جسده كله «۲». و قريب منه غيره.

فتحصل: انه لا دليل على اعتباره بين الجانبين سوى الاجماع ان تم، و الاحتياط سبيل النجاة.

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل الميت حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حديث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۰۸

و يسقط الترتيب مع الارتماس

الترتيب يسقط بالارتماس

و يسقط الترتيب مع الارتماس مرة واحدة بلا خالف، و فى الجواهر: للاجماع المحصل و المنقول.

و النصوص به مستفيضة، ففى صحيح زرارة عن الامام الصادق (عليه السلام): و لو ان رجلًا جنباً ارتمس فى الماء ارتماسة واحدة اجزأه ذلك، و ان لم يدلك جسده «۱».

و فى حسن الحلبى عنه (عليه السلام): إذا ارتمس الرجل الجنب فى الماء ارتماسة واحدة اجزأه ذلك من غسله «۲». و نحوهما غيرهما.

و بما ان ما دل على اعتبار الترتيب انما يدل على اعتباره فى الغسل الترتيبى، فلا موجب رفع اليد عن ظاهر هذه النصوص.

ثمّ ان المشهور بين الاصحاب على ما نسب إليهم: ان المراد من الارتماس غمس تمام البدن فى الماء دفعة واحدة عرفية، و فى الحدائق: ان المراد به غمس البدن فى الماء و لو فى آنات متعددة بحيث لا تصدق معه الدفعة، و عن كاشف الغطاء: احتماله، و فى الجواهر: انه تغطية البدن بالماء، فاوله اول التغطية، و آخره آخر جزء الغسل فى تلك التغطية، و عن بعض: انه استيلاء الماء على البدن

فی آن واحد حقیقة.

و استدل للاول: بان الارتماس قید بالوحدة فی النصوص، و ذکر فی مقابل الترتیب، و علی ذلک فالمراد من الارتماسة الواحدة ارتماس جمیع البدن فی الماء من غیر ان یجزء علی اعضاء الغسل، و بما ان الوحدة الحقیقیة لا تعقل فیتعین الحمل علی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱۲.

]...[

العرفیة. و اورد علیه: بان لازم ذلک عدم تحقق الغسل الارتماسی ممن کان تمام بدنه تحت الماء، و ممن کان بعضه فی الماء من دون ان یخرج منه، مع ان المشهور بین الاصحاب تحققه فی الفرضین، فیکشف ذلک عن عدم تمامیة الضابط المذکور.

و فیه: ان المشهور و ان کان تحققه فی الموردین، إلا- انه لا- بمجرد قصده فی ظرف استیلاء الماء علی البدن، بل یعتبر عندهم فی هذین الموردین تحریک البدن بنحو یصدق الارتماس.

و من اکتفی منهم باستیلاء الماء علی البدن استدل له بان المستفاد من الادلة تحققه بایجاد الارتماس، و ببقائه مرتمساً، و ستعرف ما فی هذه الدعوی.

و استدل للثانی: بان الظاهر من الاخبار أن المراد من الارتماس الواحد هو ما یقال رمس کل عضو علی حدة، او رمس المجموع ارتماسات متعددة.

و فیه: ان الظاهر المنساق إلی الذهن من الارتماسة الواحدة هو الغمس فی الماء دفعة واحدة لا تدریجیاً فلاحظ.

و استدل فی الجواهر، لما اختاره: بان الرمس الذی اخذ منه الارتماس هو الکتمان و التغطیة، فما دام لم یستر الماء البدن لا یصدق الارتماس، و إذا ستره فهو مرتمس ما دام لم یخرج طال زمانه أم قصر، فاذا رمس اعضاءه تدریجاً کان ذلک الرمس خارجاً عن الغسل إلی ان یرتمس بتمامه، و علی ذلک فقد یکون آنیاً و هو ما إذا تحقق الاستیلاء بمجرد الارتماس، و قد یکون تدریجیاً إذا توقف الاستیلاء علی التخلیل و نحوه.

و فیه: ان رمس البدن و تغطیه بالماء بما انه یتحقق تدریجاً، فیکون ابتداء الارتماس اول آنات الشروع فی الفعل لا أول آنات تحقق رمس البدن بتمامه کما هو الشأن فی جمیع الافعال التی تتحقق تدریجیاً کالتکلم.

]...[

و اما القول الاخیر: فعن المحقق الثانی: جعله مخالفاً لإجماع المسلمین، و عنه فی جامع المقاصد: انه اهون من ان یتصدی لرده لانه لا یعلم قولًا لأحد من معتبری الاصحاب، و لا یتوهم، دلالة شیء من اصول المذهب علیه، و فی الجواهر: ینبغی القطع بفساده من وجوه کثیرة.

فتحصل: ان الاقوی هو ما اختاره المشهور.

فروع

[جواز غسل کل عضو من اعضائه الثلاثة بنحو الارتماس]

الاول: المشهور بین الاصحاب جواز غسل کل عضو من اعضائه الثلاثة بنحو الارتماس، و ما عن عبارة جمع من القدماء من الاشتمال علی الامر بالصب فانما هو لتبعیة النصوص، و عن المستند: اعتبار الصب فی الترتیبی، و استدل له بالنصوص البیانیة المشتملة علی الامر بالصب و نحوه.

و فیه: ان الظاهر منها ارادة الغسل منه، و یشهد به قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن مسلم بعد ما امر بالصب: فما جری علیه الماء فقد طهر «۱».

و قوله (علیه السلام) فی صحیح زرارة: ما جری علیه الماء فقد اجزأه «۲». فانهما یکونان قرینة لإرادة الغسل من الصب، و نحوهما غیرهما و یؤیدهما، الامر بالغسل و تعلیق الحکم علیه فی سائر النصوص، و ورود الامر بالصب فی تطهیر النجاسات و فی باب الوضوء، مع انه لا ریب فی کفایة الارتماس فیه، فالمعیار هو صدق عنوان الغسل سواء کان بالصب أو بالارتماس، و علیه فیکفی تحریک بدنه تحت الماء ثلاث مرات.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۱۱

]...[

ثمّ ان الظاهر من هذه النصوص اعتبار جریان الماء فی الغسل، و لا تعارضها نصوص «۱» التشبیه بالدهن، لانه لا ینافی جریان الماء و حرکته من محل إلی محل آخر، فالجمع بینها و بین ما دل علی اعتبار الجریان یقتضی ان یقال انها سیقت لبیان عدم اعتبار الماء الکثیر، و انه یکفی ما یوجب جریان الماء.

و یشهد له- مضافاً إلی انه جمع عرفی- موثق إسحاق عن الامام الصادق (علیه السلام) کان یقول: الغسل من الجنابة و الوضوء یجزی من الماء ما اجری من الدهن الذی یبل الجسد «۲».

[لزوم غسل الرقبة مع الرأس]

الثانی: المشهور بین الاصحاب لزوم غسل الرقبة مع الرأس، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و عن الذخیرة و ریاض المسائل: التشکیک فی ذلک بدعوی ان خبر أبی بصیر: ثمّ تصب الماء علی رأسک ثلاث مرات و تغسل وجهک و تفیض الماء علی جسدک «۳». یشعر بعدم دخول الوجه فی الرأس فضلًا عن دخول الرقبة، مضافاً إلی عدم ثبوت کون الرأس موضوعاً لما یعمها.

و فیه: ان ثبوت عدم کونه موضوعاً لما یعمها باللغة و النصوص لا ینافی لزوم غسلها مع غسله فضلًا عن عدم الثبوت، و علیه فلا صارف عن ظهور صحیح زرارة: ثمّ صب علی رأسه ثلاث اکف ثمّ صب علی منکبه الایسر مرتین «۴». و موثق سماعة: ثمّ لیصب علی رأسه ثلاث مرات ملأ کفه ثمّ یضرب بکف من ماء علی صدره «۵» فی ذلک.

و اما الاعضاء المستقلة فی الوجود الواقعة فی الحدود المشترکة کالعورة، فالظاهر

---

(۱) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب الجنابة.

(۲) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۹.

(۴) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۱۲

]...[

من النصوص الدالة علی تنصیف البدن- بضمیمة ما دل علی لزوم غسل تمامه- لزوم غسل نصفها الایمن مع الایمن و نصفها الایسر مع الایسر، و دعوی انه لاحتمال ان تکون هی اعضاء مستقلة و کونها من الایمن و کونها من الایسر یتعین الجمع بان یغسل تمامها مع کل من الطرفین، مندفعة بان ظاهر النصوص ارادة التنصیف الحقیقی، و هو یستلزم تنصیفها ایضاً، و کونها اعضاء مستقلة لا یوجب دخولها فی الایمن و لا فی الایسر بعد کونها واقعة فی الحد المشترک الموجب لان یکون نصفها فی الایمن و نصفها فی الایسر.

عدم وجوب الموالاة

الثالث: لا خلاف فی عدم وجوب الموالاة العرفیة فی الغسل، فلو غسل رأسه فی اول النهار و الایمن فی آخره صح، و عن جماعة: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له ما ورد فی قصة أم إسماعیل المتقدمة فی لزوم الترتیب، و حسن ابراهیم الیمانی عن الامام الصادق (علیه السلام): ان علیاً (علیه السلام) لم یر بأساً ان یغسل الجنب رأسه غدوة و یغسل سائر جسده عند الصلاة «۱».

و کذا لا یعتبر بین اجزاء عضو واحد بلا خلاف ظاهر. و یشهد له: الاصل، و اطلاق الادلة، و تشعر به نصوص اللمعة.

[عدم وجوب البدأة بالاعلی فی کل عضو]

الرابع: لا یجب البدأة بالاعلی فی کل عضو، و لا الأعلی فالاعلی علی المشهور شهرة عظیمة، و عن ظاهر الحلبی و الغنیة و الاشارة و السرائر: الوجوب.

و استدل له: بالامر بالصبّ علی المنکب فی مصحح زرارة، و بصحیحة عن الامام

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۱۳

]...[

الصادق (علیه السلام): ثمّ تغسل جسدک من لدن قرنک إلی قدمیک «۱».

و فیهما نظر: أما الاول فلأن الظاهر و لا أقل من المحتمل ارادة تمام الجانب من المنکب، و لذا بعد الامر بالصب علی المنکب الایمن امر بالصب علی الایسر، مع ان المنکب لیس هو أعلی الجانب.

و اما الثانی: فلأن ظاهره ارادة غسل تمام الجسد، فیکون الظرف قیداً للجسد لا للغسل، فالاقوی عدم الوجوب، و یؤیده ما دل علی لزوم غسل خصوص الجزء المنسی.

عدم اعتبار طهارة الاعضاء

الخامس: المشهور بین الاصحاب اعتبار ان یکون کل عضو طاهراً حین غسله، و عن الحلبی و ابنی حمزة و زهرة و سلار و الهدایة: لزوم طهارة جمیع الاعضاء قبل الشروع فی الغسل، و عن بعضهم: دعوی الاجماع علیه، و عن بعض: التفصیل بین الغسل فی الکثیر و بین غیره، و الحکم بعدم الاعتبار فی الاول. و استدل للقول الاول: بان کل واحد من الحدث و الخبث سبب لوجوب غسل البدن، فاذا تحقق السببان وجب ان یتعدد حکمهما لان التداخل خلاف الاصل، و بان ماء الغسل لا بد و ان یقع علی محل طاهر و إلا لاجزأ الغسل مع بقاء عین النجاسة، و بانفعال الماء بمجرد الملاقاة، و ماء الطهارة یشترط ان یکون ظاهراً، و بالنصوص الآمرة بغسل الفرج و الیدین قبل الغسل کصحیح حکم بن حکیم عن الامام الصادق (علیه السلام): ثمّ اغسل ما اصاب جسدک من اذی، ثمّ اغسل فرجک و افض علی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۱۴

]...[

سائر جسدک فاغتسل «۱». و نحوه غیره.

بدعوی ان ظاهرها و ان کان اعتبار طهارة جمیع الاعضاء قبل الغسل، إلا ان شدة المناسبة بین تطهیر الموضع النجس مقدمة لغسل نفس ذلک العضو، و بعد مدخلیة تطهیره فی صحة غسل سائر الاجزاء توجب ظهورها فی ارادة هذا القول، مضافاً إلی ان صحیح حکم: فان کنت فی مکان نظیف فلا یضرک ان لا تغسل رجلیک، و ان کنت فی مکان لیس بنظیف فاغسل رجلیک، صریح فی عدم اعتبار طهارة الرجل حال غسل سائر الاعضاء.

و بذلک ظهر مدرک القول الثانی و ضعفه.

و لکن فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن مقتضی اصالة عدم التداخل عدم الاجتزاء بغسل واحد لرفع الحدث و الخبث، لا اعتبار رفع الخبث فی الغسل، فلو نوی رفع الحدث بغسله مقتضی اطلاق الادلة الاجتزاء به، و بما ان الامر برفع الخبث یسقط بحصول الطهارة الخبثیة و لو قهراً، فیسقط الامر به لذلک، لا لتحقق الواجب.

و أما الثانی: فلأن النجاسة إذا لم تکن مانعة عن وصول الماء إلی البشرة لا مانع من الالتزام بالصحة حتی مع بقائها.

و أما الثالث: فلأن مدرک اعتبار طهارة الماء أما ان یکون هی النصوص التی اشرنا إلیها فی مبحث اعتبار الطهارة فی ما یتوضأ به، أو تکون هی القاعدة المجمع علیها (النجس لا یطهر). أما الاولی: فموردها النجاسة قبل الاستعمال و التعدی إلی النجاسة الحاصلة به یحتاج إلی دلیل مفقود، و أما الثانیة: فمضافاً إلی انها قاعدة مصطادة من النصوص لا انها مما انعقد علیه الاجماع تعبداً، ان جماعة من المجمعین صرحوا بان المراد النجاسة قبل الاستعمال، مع ان هذا الوجه لو تم فانما یبتنی علی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۱۵

]...[

القول بتنجیس المتنجس فی صورة عدم وجود عین النجاسة، مضافاً إلی انه لا یشمل الکثیر الذی لا ینفعل. و بذلک ظهر مدرک القول الثالث و ضعفه.

و اما الاخیر (أی ما تضمن الامر بغسل الفرج و الیدین قبل الغسل) فعن الشیخ فی المبسوط: حمله علی الوجوب النفسی، و لذا حکم بصحة الغسل مع عدم الازالة. مع حکمه فی صدر کلامه بوجوبها.

و فیه: ان الظاهر فی امثال المقام ارادة الوجوب الغیری لا النفسی. لاحظ نظائره.

و اما ما ذکره بعض الاعاظم من حمله علی ارادة الاستحباب لاشتمال تلک النصوص علی کثیر من السنن و الآداب، و لما عن الحلی من عد ذلک من الآداب و السنن بغیر خلاف و عن کشف اللثام انه من باب الاولی قطعاً، فغیر سدید، إذ اشتمالها علی السنن و الآداب التی ثبت عدم وجوبها بدلیل آخر لا یصلح ان یکون صارفاً لظهور الامر فی الوجوب، و ما ذکره الحلی و فی کشف اللثام لعله یکون مرادهما ان من الآداب طهارة جمیع الاعضاء قبل الشروع فی الغسل.

کما ان ما ذکره بعض من قرب دعوی کون الامر بالغسل ارشادیاً إلی ایجاد الغسل بنحو اسهل، ضعیف، إذ حمل الامر الظاهر فی المولویة فی نفسه علی الارشاد یتوقف علی وجود القرینة المفقودة فی المقام. هذا غایة ما یمکن ان یقال فی تقریب دلالة هذه النصوص لهذا القول.

و لکن الانصاف انها لا تدل علیه، إذ فی هذه النصوص امروا علیهم السلام بغسل الفرج و الاذی قبل غسل الرأس، و لا یصح ان یحمل علی ارادة الغسل بعد غسل الرأس قبل غسل الجانب الایمن، فیتعین حمل تلک النصوص علی احد المحامل المتقدمة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۱۶

]...[

فتحصل: ان الاقوی عدم اعتبار طهارة کل عضو حین غسله، و ان کانت رعایتها اولی و احوط، و اولی منها طهارة جمیع الاعضاء قبل الشروع فی الغسل.

الغسل تحت المطر و المیزاب

السادس: لا خلاف و لا إشکال فی جواز الغسل تحت المطر و المیزاب ترتیباً، انما الکلام فی جوازه ارتماساً، بمعنی الحاق الجلوس تحت المطر و المیزاب بالارتماس فی سقوط الترتیب، فعن المصنف رحمه اللّه فی التذکرة: القول بذلک، و عن الشیخ فی المبسوط: الالتزام به فی المطر، و عن المشهور: العدم.

و استدل للقول الاول بما استدل به للقول الثانی الذی سیمر علیک بضمیمة الغاء خصوصیة المطر عرفاً، و لذا حکی عن بعضهم الحاق الصب بالاناء بهما.

و فیه: مضافاً إلی ما ستعرف من عدم تمامیته، انه لعدم احراز المناط لا وجه لإلغاء الخصوصیة.

و بالاصل، و فیه: انه مع وجود الدلیل علی اعتبار الترتیب لا مجال له، نعم بناء علی عدم دلیل لفظی علی اعتبار الترتیب و انحصار المدرک بالاجماع تتم هذه الدعوی، فان المتیقن منه غیر المقام، فیرجع فیه إلی ما یقتضیه الاصل و هو عدم الاعتبار بناء علی عدم کون المورد من قبیل الشک فی المحصل، أو انه یکون الشک فی المحصل الذی بیانه وظیفة الشارع مجری للبراءة، و لکن عرفت فی محله انه یدل علی اعتبار الترتیب جملة من النصوص، و بذلک یظهر ضعف الاستدلال لهذا القول.

باطلاق مثل: ثمّ تغسل جسدک من لدن قرنک إلی قدمیک لتعین تقییده بما دل علی اعتبار الترتیب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۱۷

]...[

و استدل للقول الثانی بجملة من النصوص: کصحیح ابن جعفر عن اخیه (علیه السلام): عن الرجل یجنب هل یجزیه من غسل الجنابة ان یقوم فی المطر حتی یغسل رأسه و جسده و هو یقدر علی ما سوی ذلک؟ فقال (علیه السلام): ان کان یغسله اغتساله بالماء اجزأه ذلک «۱».

و فی صحیحه الآخر: عن الرجل تصیبه الجنابة و لا یقدر علی الماء فیصیبه المطر أ یجزیه ذلک أو علیه التیمم؟ فقال (علیه السلام): ان غسله اجزأه و إلا تیمم «۲».

و مرسل محمد بن أبی حمزة عن الامام الصادق (علیه السلام): فی رجل اصابته جنابة فقام فی المطر حتی سال علی جسده أ یجزیه من الغسل؟ قال (علیه السلام): نعم «۳».

و فیه: ان المرسل ضعیف، و الصحیحین وارد ان فی مقام بیان کفایة المطر عن الماء، و لذا تری انه قید السائل سؤاله عنه بالقدرة علی ما سواه فی احدهما و عدم القدرة علیه فی الآخر، فلا اطلاق لهما من هذه الجهة کی یتمسک به لعدم الاعتبار، مع انه علی تقدیر کونهما فی مقام البیان من هذه الجهة ایضاً لأظهریة نصوص الترتیب، تقدم تلک النصوص علیهما.

فتحصل: ان الاقوی عدم سقوط الترتیب فی المطر و ما اشبهه.

[هل یجوز الاغتسال فی المستعمل فی الحدث الاکبر بالارتماس؟]

السابع: بناء علی ان المستعمل فی رفع الحدث الاکبر لا یجوز رفع الحدث به إذا کان الماء اقل من الکر، هل یجوز الاغتسال فیه بالارتماس مع طهارة البدن ام لا؟ و علی الاول فهل یجوز الاغتسال منه بعد ذلک ایضاً أم لا؟ وجوه:.

قد استدل للاول: بان العمدة فی وجه المنع خبر ابن سنان: الماء الذی یغسل

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱۴.

]...[

به الثوب أو یغتسل به الرجل من الجنابة لا یجوز ان یتوضأ منه و اشباهه «۱». و هو یختص بالاغتسال بالصب علی المحل و لا یشمل ما لو کان بالارتماس.

و فیه: انه لعدم التزام الاصحاب بذلک یتعین حمل (الباء) علی ارادة الاستعانة منها.

و استدل للاخیر: بان الارتماس بما انه تدریجی الحصول، فبعد غسل جزء من البدن یصدق علیه هذا العنوان، فلا یجوز غسل العضو الثانی به.

و فیه: ان العرف بما انهم یرون هذا الغسل شیئاً یحصل مرة واحدة، و لا یلاحظون کل جزء منه مستقلًا، فلا یصدق هذا العنوان إلا بعد تمامیة الغسل، فهذا الغسل جائز بمقتضی اطلاق الادلة.

فتحصل: ان الاقوی هو القول الثانی.

الشک فی الغسل

الثامن: لو شک فی شیء من افعال الغسل و هو فی اثنائه کما لو شک فی غسل الرأس و هو یغسل جانبه الایمن، فهل یأتی به و بما بعده کما عن جماعة ممن تأخر عن المحقق کالعلامة و ولده و الشهیدین و المحقق الثانی و غیرهم، و نسب الشیخ الاعظم هذا القول إلی المشهور بل عن بعضهم: التصریح بذلک علی وجه یظهر منه کونه من المسلمات، ام یبنی علی الاتیان به؟ وجهان:.

قد استدل للاول: بموثق ابن أبی یعفور عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا شککت فی شیء من الوضوء و قد دخلت فی غیره فلیس شککک بشیء، انما الشک

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الماء المضاف حدیث ۱۳.

]...[

إذا کنت فی شیء لم تجزه «۱». بدعوی ان الظاهر منه و ان کان رجوع الضمیر فی (غیره) إلی الشیء لا إلی الوضوء کما تقدم فی مبحث الوضوء، إلا- انه للاجماع علی عدم جریان قاعدة التجاوز فی الوضوء یتعین حمله علی خلاف ظاهره بارجاع الضمیر إلی الوضوء، و حینئذ یستکشف من تطبیق الکبری المذکورة فی ذیله انه اعتبر الشارع الوضوء شیئاً واحداً من جهة انطباق عنوان واحد، او ترتب اثر واحد علیه، و هی الطهارة علی اختلاف المسلکین، فلا یلاحظ کل فعل منه بحیاله حتی یجری فی اجزائه حکم الشک بعد تجاوز المحل، فالشک فی اجزائه قبل الفراغ لیس إلا شکاً واقعاً فی الشیء قبل التجاوز، و حیث ان هذا المناط موجود فی الغسل فلا تجری فیه قاعدة التجاوز.

و اورد علیه المحقق الخراسانی رحمه اللّه: بان لازم ذلک عدم جریان قاعدة التجاوز فی شیء من العبادات حتی الصلاة لترتب اثر واحد علی کل واحدة منها. و فیه: انه فرق واضح بین المسببات التولیدیة و ما شابهها کالطهارة علی المختار التی یکون مأموراً بها، و هی التی تعلق التکلیف بها دون محصلها أو ما تنطبق علیه، و بین غیرها مما لا تکون کذلک کسائر العبادات التی تعلق التکلیف فیها بالسبب. فتدبر.

فالصحیح ان یورد علیه: بان الموثق علی فرض حجیته و عدم طرحه للاعراض مع انها محل منع کما عرفت فی مبحث الوضوء، لا یکون دلیلًا علی الحاق الغسل به، لان کون ما ذکر علة لا من قبیل حکمة التشریع التی لا یتعدی عنها غیر معلوم، فلا وجه للتعدی.

و قد استدل المحقق النائینی رحمه اللّه لهذا القول: بان قاعدة التجاوز فی الاجزاء و الشرائط لا تجری فی غیر باب الصلاة لعدم الدلیل علیها، فعدم جریانها فی

---

(۱) الوسائل- باب ۴۲- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

و یستحب فیه الاستبراء بالبول،

الغسل انما یکون علی القاعدة.

و فیه: ما حققناه فی محله، و سیأتی فی الجزء الخامس من هذا الشرح، من انه سواء أ کانت قاعدة التجاوز متحدة مع قاعدة الفراغ، ام

كانت غيرها، تجرى هى فى جميع الابواب و لا تختص بباب الصلاة.

فتحصل: ان الاظهر عدم الالتفات بالشك المذكور، و انه يبنى على الصحة.

و لو شك فى شىء من افعاله بعد الفراغ منه لم يلتفت و بنى على الصحة بلا خلاف.

و يشهد له عموم ما دل على عدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ، و خصوص خبر محمد بن مسلم عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكراً فامضه و لا إعادة عليك فيه «۱».

و حكم الشك فى جزئه الاخير حكم الشك فى جزء اخير الوضوء، فراجع ما ذكرناه هناك، ثمّ انه بما ان الغسل يكون كالوضوء فى الشرائط، و فى الاحكام غير ما اشرنا إليه، فلا وجه لتطويل الكلام بذكر تلك الامور و الاحكام ثانياً، و من اراد الوقوف عليها فليراجع مبحث الوضوء.

مستحبات غسل الجنابة

اشارة

و يستحب فيه امور:

احدها الاستبراء بالبول

قبل الغسل كما هو المشهور بين المتأخرين كما عن المدارك و فى الحدائق، و عن المصنف: انه مذهب اكثر علمائنا.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۲- من ابواب الوضوء حديث ۶.

او الاجتهاد

و يشهد له ما رواه الشيخ فى الصحيح- أو الحسن- عن أحمد بن محمد بن أبى نصر: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن غسل الجنابة فقال (عليه السلام): تغسل يدك اليمنى من المرفق إلى اصابعك، و تبول ان قدرت على البول، ثمّ تدخل يدك فى الاناء... الخ «۱».

و خبر ابن هلال: سألته عن رجل اغتسل قبل ان يبول فكتب، (عليه السلام): ان الغسل بعد البول إلا ان يكون ناسياً «۲».

و ظاهرهما و ان كان الوجوب الغيرى، و لكن لاجل ما ادعاه فى محكى المختلف بعد نقل القول بالوجوب و الاستحباب: انهم اتفقوا على انه لو اخل به حتى وجد بللًا بعد الغسل، فان علم انه منى أو اشتبه عليه وجب الغسل، و ان علم انه غير منى فلا غسل. انتهى.

و النصوص الدالة على الصحة بدون الاستبراء، و خلو كثير من الاغسال البيانية عنه يتعين حملهما على الاستحباب.

فما عن جمع من متقدمى الاصحاب منهم الشيخ فى المبسوط و ابنا حمزة و زهرة و الكيدرى و ابن البراج و ابو الصلاح و قواه صاحب الحدائق من القول بالوجوب ضعيف، إذ لا مدرك له سوى الامر به فى الخبرين المتقدمين، و قد عرفت تعين حمله على الاستحباب.

و فى المتن: و عن جماعة بعد الحكم باستحبابه أو الاجتهاد أى بالخرطات، و هم ما بين مقتصر عليه كما عن النافع و التحرير، و ذاكر

له مع الاستبراء بالبول کما عن ابن فهد فی الموجز و فی ظاهر الشرائع، و مقید لاستحبابه بما إذا لم یتیسر الاول کما عن

---

(۱) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۲۲

]...[

السرائر و القواعد، و مخیر بینهما کما فی المتن، و لیس علیه دلیل ظاهر کما صرح به جماعة، و احتمل فی الجواهر ان یکون مدرکه التخلص من شبهة خلاف الجعفی علی ما نقل عنه من وجوبهما معاً فتأمل.

صرح جماعة بل نسب إلی المشهور اختصاص استحباب الاستبراء بالبول من المنی، فلا یستحب لمن اجنب بالایلاج، و عن الذخیرة: استحبابه له ایضاً.

و استدل له: بعموم النصوص و ثبوت الفائدة لاحتمال ان ینزل و لم یطلع.

و فیه: ان الصحیح لا إطلاق له لما فی ذیله ثمّ اغسل ما اصابک منه.

و خبر ابن هلال لا یکون واردا فی مقام بیان ذلک کی یتمسک باطلاقه، مع انه ضعیف السند، فاذاً الاقوی ما نسب إلی المشهور من عدم استحبابه بعد الایلاج.

الثانی: غسل الیدین ثلاثاً

لصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): کم یفرغ الرجل علی یده قبل ان یدخلها الاناء؟ قال (علیه السلام): واحدة من البول، و اثنان من حدث الغائط، و ثلاث من الجنابة «۱». و نحوه غیره.

و ظاهرها و ان کان الوجوب إلا انها تحمل علی الاستحباب للاجماع و صحیح زرارة: ان لم یکن اصاب یده شیء غمسها فی الماء... الخ «۲».

ثمّ ان الجمع بین نصوص الباب یقتضی الالتزام باختلاف مراتب الفضل، فالافضل الغسل إلی المرفقین لصحیح ابن یقطین عن أبی الحسن (علیه السلام): یبدأ بغسل یدیه إلی المرفقین «۳». و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۲۳

و المضمضة، و الاستنشاق،

و دونه فی الفضل الغسل إلی نصف الذراع لخبر «۱» یونس المتضمن لغسل المیت: انه یغسل یده ثلاث مرات کما یغسل الانسان من الجنابة إلی نصف الذراع، و لعله المراد من موثق سماعة «۲» عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا اصاب الرجل جنابة و اراد الغسل

فلیفرغ علی کفیه فلیغسلهما دون المرفق.

و دونه فی الفضل غسل الیدین إلی الزندین لصحیح «۳» ابن مسلم: تبدأ بکفیک فتغسلهما: و نحوه غیره.

و مقتضی اطلاق النصوص استحباب الغسل حتی مع العلم بالطهارة، فما فی الجواهر من انه لو لا مخافة الخروج عن کلام الاصحاب لامکن دعوی کون الامر بغسل الکفین من جهة احتمال النجاسة، و اما الغسل من المرفق فهو مستحب من حیث الغسل، غیر تام، إذ مضافاً إلی انه لم یظهر وجه للفرق، انه لو کان الامر بغسل الکفین لاحتمال النجاسة لما کان وجه لاستحباب الغسل ثلاثاً کما لا یخفی.

و الثالث: المضمضة و الاستنشاق

کما هو المشهور، بل عن جماعة: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن غسل الجنابة، فقال: تبدأ بغسل کفیک، ثمّ تفرغ بیمینک علی شمالک و تغسل فرجک، ثمّ تمضمض و تستنشق ثمّ تغسل ... الخ «۴» و نحوه غیره المحمولة علی الاستحباب بقرینة ما هو صریح فی عدم الوجوب کمرسل الواسطی عن بعض

---

(۱) الوسائل- باب ۴۴- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث- ۸.

(۳) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۲۴

و الغسل بصاع فما زاد،

اصحابه قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الجنب یتمضمض و یستنشق؟ قال: لا إنما یجنب الظاهر «۱». و نحوه غیره، المنجبر ضعف تلک النصوص بعمل الاصحاب.

و الرابع: کون الغسل بصاع

من الماء اجماعاً محصلًا و منقولًا کما فی الجواهر.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح الفضلاء عن الامامین الباقر و الصادق علیهما السلام: توضأ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) بمد و اغتسل بصاع- إلی ان قالا- و من انفرد بالغسل وحده فلا بد له من صاع «۲». و نحوه غیره المحمولة علی الاستحباب للاجماع و لما دل علی کفایة مجرد جریان الماء علی البدن و امساسه به، ثمّ ان فی المتن و عن الوسیلة و المهذب و المعتبر و المنتهی و غیرها: انه یستحب الغسل بالصاع فما زاد، بل عن الاخیر: دعوی الاجماع علیه، و عن ظاهر المقنعة و النهایة و المبسوط و السرائر و الخلاف: ان الصاع منتهی الغایة فی الاستحباب.

و استدل له: بمرسل الفقیه قال: الوضوء بمد و الغسل بصاع، و سیأتی اقوام یستقلون ذلک، اولئک علی خلاف سنتی، و الثابت علی سنتی معی فی حظیرة القدس «۳».

و فیه: مضافاً إلی ضعفه، انه یدل علی ان المستقل له علی خلاف سنته (صلّی اللّه علیه و آله)، و اما من استعمل الزیادة غیر ان یستقل ذلک فلا یکون مشمولًا له.

و الخامس: تخلیل ما یصل إلیه الماء

استظهاراً لخبر علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام) فی الاغتسال بالمطر: ان کان یغسله اغتساله بالماء اجزأه، إلا انه

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب الجنابة حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۲۵

و یحرم علیه قبل الغسل قراءة العزائم

ینبغی له ان یتمضمض و یستنشق و یمر یده علی ما نالت من جسده «۱».

و فی خبر عمار الوارد فی غسل المرأة: تمر یدها علی جسدها کله «۲».

و هذان الخبران و ان دلا علی استحباب امرار الید، إلا انه لمعلومیة المناط یحکم باستحباب التخلیل و لو بغیر امرار الید کما لا یخفی.

السادس: الدعاء بالمأثور

، ففی موثق عمار قال الصادق (علیه السلام): إذا اغتسلت من الجنابة فقل: اللهم طهر قلبی، و تقبل سعیی، و اجعل ما عندک خیراً لی، اللهم اجعلنی من التوابین، و اجعلنی من المتطهرین «۳».

و فی خبر محمد بن مروان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): تقول فی غسل الجنابة: اللهم طهر قلبی، و تقبل سعیی، و اجعل ما عندک خیراً لی «۴».

یحرم علی الجنب قراءة سور العزائم

[ما یحرم علی الجنب]

اشارة

و یحرم علیه أی علی الجنب قبل الغسل امور:

(۱) قراءة سور العزائم

و هی: سورة اقرأ، و النجم، و الم تنزیل، و حم السجدة کما هو المشهور، بل عن الریاض: دعوی الاجماع علیه صریحاً، و عن شرح الدروس: ظاهراً، و عن المدارک: نقل الاجماع علیه من جماعة، و لعل مراد المصنف من عبارته فی محکی التذکرة: اما تحریم العزائم فبإجماع اهل البیت، هو ذلک ایضاً، إذ لو

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۲۶

]...[

کان مراده خصوص آیة السجدة لم یکن التعبیر بحرمة السورة حسناً.

و کیف کان: فیشهد للحرمة ما عن «۱» المعتبر: یجوز للجنب و الحائض ان یقرءا ما شاءا من القرآن إلا سور العزائم الاربع، و هی: اقرأ باسم ربک، و النجم، و تنزیل السجدة، و حم السجدة، روی ذلک البزنطی فی جامعه عن المثنی عن الحسن الصیقل عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)، و هو مذهب فقهائنا اجمع.

و الایراد علیه بان فی الطریق المثنی و الحسن بن زیاد و هما غیر موثقین، غیر سدید، لان البزنطی الذی هو من اصحاب الاجماع، و ممن قیل فی حقه انه لا یروی إلا عن ثقة، رویه عنهما، کما ان الایراد علیه بانه یمکن ان یکون ما ذکره فتوی بمضمون الخبر لا عینه فاسد، لانه خلاف الظاهر.

و الجمع بینه و بین صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) قلت له: الحائض و الجنب هل یقرءان من القرآن شیئاً؟ قال (علیه السلام): نعم ما شاءا إلا السجدة «۲». و نحوه حسن «۳» ابن مسلم، بعد فرض تسلیم کون السجدة مجملة، مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً، إذ الظاهر من السجدة فیهما سورة السجدة لاشتهار التعبیر عن السور بمثل هذه الالفاظ کالبقرة و نحوها، و استعمالها فی آیة السجدة فی نصوص أبی بصیر و عبد الرحمن و ابن جعفر و غیرها مع القرینة لا یوجب ظهورها فیها و لا إجمالها، یقتضی حمل السجدة فیهما علی السورة، و حمل المنع فی خبر البزنطی علی المنع من مجموع السورة بلحاظ آیة السجدة منها، خلاف الظاهر لما عرفت من ان التعبیر عن الآیة بالسورة غیر جید

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الجنابة حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الجنابة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۲۷

و مس کتابة القرآن

فدعوی انه لو لم یکن اظهر فلا اقل من مساواته للاول، ضعیفة، فما عن ظاهر الفقیه و الهدایة و الغنیة و الانتصار من حرمة آیة السجدة لا غیر، غیر سدید.

فتحصل: ان الاقوی حرمة قراءة بعض واحدة منها حتی البسملة التی عینت فی الجزئیة لها بکتابتها جزء من السورة، و قصد الآتی بها قراءة خصوص البسملة أو نوی بها احداها.

(۲) حرمة مس المصحف

و الثانی مما یحرم علی الجنب: مس کتابة القرآن بلا خلاف فیه کما عن النهایة، و عن المعتبر و المنتهی: انه اجماع علماء الاسلام.

و یشهد له خبر إبراهیم بن عبد الحمید عن أبی الحسن (علیه السلام): المصحف لا تمسه علی غیر طهر و لا جنباً و لا تعلقه، ان اللّه تعالی یقول لٰا یَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ «۱».

و عدم حرمة بعض ما ذکر فی الخبر للجنب و غیر المتطهر لا یصلح قرینة لصرف قوله (علیه السلام) (لا تمس) خطه عن ظاهره، و حمله علی الکراهة، و التعلیل فیه بالآیة الشریفة انما یکون من جهة دلالتها علی تعظیم اللّه تعالی للقرآن، و علیه فکون المراد من لفظه الْمُطَهَّرُونَ فیها هم الائمة علیهم السلام، لا ینافی ذلک و ما دل علی حرمة المس للمحدث بالاصغر و هو خبرا حریز و أبی بصیر المتقدمان فی فصل غایات الوضوء، فانه یجب التعدی عنه إلی المحدث بالاکبر بالاولویة القطعیة، و قد تقدم فی ذلک الفصل الابحاث المتعلقة بالمقام فلا نعید.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

أو شیء علیه اسمه تعالی

أو مس شیء علیه اسمه تعالی بلا خلاف کما عن النهایة، و عن الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و المراد مس الاسم. و استدل لأصل الحکم بموثق عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لا یمس الجنب درهماً و لا دیناراً علیه اسم اللّه «۱».

و اورد علیه: بانه یعارضه ما عن ابن محبوب عن خالد بن جریر عن أبی الربیع عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی الجنب یمس الدراهم و فیها اسم اللّه و اسم رسوله قال (علیه السلام): لا بأس «۲» و عدم ثبوت وثاقة خالد و أبی الربیع لا یقدح بعد کون الراوی عنهما من اصحاب الاجماع، و ممن لا یروی إلا عن ثقة.

و مصحح إسحاق عن أبی ابراهیم (علیه السلام): عن الجنب و الطامث یمسان بایدیهما الدراهم البیض؟ قال: لا بأس «۳»: فانه ایضاً یدل علی الجواز لما تحقق ان الدراهم المسکوکة فی عصر الائمة علیهم السلام کان مکتوباً علیها القرآن الشریف و الشهادتان.

و خبر محمد بن مسلم المروی عن جامع البزنطی عن الامام الباقر (علیه السلام) قال: سألته هل یمس الرجل الدرهم البیض؟ قال (علیه السلام): أی و اللّه، فانی لأوتی بالدرهم فاخذه و انا جنب، و ما سمعت احداً یکره من ذلک شیئاً إلا ان عبد اللّه بن محمد کان یعیبهم عیباً شدیداً فیقول: جعلوا السورة من القرآن فی الدرهم ... الخ «۴».

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۲۹

أو اسماء انبیائه أو احد الائمة علیهم السلام

و الجمع بین النصوص یقتضی حمل الموثق علی الکراهة.

و فیه: ان هذا الجمع لو سلم کونه جمعاً عرفیاً، مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً لظهور الخبر الاخیر فی عدم الکراهة، بخلاف حمل نصوص الجواز علی الضرورة أو علی مس غیر الکتابة من الدرهم فانهما جمعان تبرعیان، إلا انه لاعراض المشهور کالشیخین و من تأخر عنهما عنها، بل من تقدم علیهما، إذ بناء علی ما تحقق من ان الدراهم المسکوکة فی عصرهم علیهم السلام کان مکتوباً علیها سورة من القرآن- کما یشهد له خبر محمد- هذه النصوص تدل علی جواز مس کتابة القرآن ایضاً یتعین طرحها، ثمّ ان الظاهر من اسم اللّه ارادة ما یختص بالذات المقدسة لا کل ما یستعمل فیها، و لو کان مشترکاً بینها و بین غیرها.

و فی المتن و عن غیره بعد الحکم بحرمة مس اسمه تعالی أو اسماء انبیائه أو احد الائمة علیهم السلام، و عن شرح الجعفریة: نسبته إلی الاصحاب، و عن الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و لیس لهم دلیل ظاهر کما صرح به جماعة، و علی فرض الحرمة لا إشکال بالنسبة إلی الاسماء المختصة بهم علیهم السلام، و أما الاسماء المشترکة بینهم و بین غیرهم فالظاهر ان المدار علی قصد الکاتب، إذ فی الالفاظ المشترکة صدق کون المکتوب اسماً للمعنی الخاص یتوقف علی قصد الکاتب، لان به یتعین المکتوب فی المرآتیة و الکاشفیة عن ذلک المعنی، بل یمکن ان یقال انه بعد وضع اسم لاحدهم علیهم السلام یکون الموضوع کسائر موارد الاوضاع طبیعی ذلک اللفظ، لاما یوجد بالاستعمال المتأخر عنه رتبة کما هو واضح، فالطبیعی اینما وجد یصدق انه اسم له (علیه السلام)، و کونه اسماً لغیره ایضا بالاشتراک اللفظی لا یمنع عن ذلک، فیحرم المس مطلقاً.

و هذا بخلاف ما یستعمل فی الذات المقدسة الذی لم یوضع لها و انما وضع لمعنی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۳۰

و دخول المساجد إلا اجتیازاً

عام تکون ذاته المقدسة احدی مصادیقه، فان دلالته علیها کدلالته علی سائر مصادیقه بالوضع، بل یستعمل فی ذلک المعنی العام دائماً، و ینضم إلیه ما یوجب انطباقه علی الفرد و المصداق، فهو لیس اسماً له تعالی سواء قصده اللافظ بخصوصه أم لا.

(۳) حرمة اللبث فی المساجد

اشارة

و الثالث مما یحرم علی الجنب: دخول المساجد إلا اجتیازاً کما عبر به فی جملة من کتب الاصحاب کالمبسوط و الوسیلة و البیان، و عن جماعة: التعبیر بالجلوس، و عن التذکرة و المختلف و المهذب و غیرها: التعبیر بالاستیطان، و الظاهر ان مراد الجمیع واحد کما لا یخفی.

و یشهد لأصل الحکم: صحیح زرارة و ابن مسلم عن الامام الباقر(علیه السلام): قلنا له: الحائض و الجنب یدخلان المسجد؟ قال (علیه السلام): الحائض و الجنب لا یدخلان المسجد إلا مجتازین، ان اللّه تبارک و تعالی یقول وَ لٰا جُنُباً إِلّٰا عٰابِرِی سَبِیلٍ حَتّٰی تَغْتَسِلُوا «۱». و ظاهر هذا الصحیح حرمة ما لا یسمی اجتیازاً کالتردد فیه و نحوه.

و قد یتوهم منافاة جملة من النصوص لذلک: منها ما دل «۲» علی ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) کره اتیان المساجد، و عن

سلار: القول بالکراهة مستنداً إلی هذه النصوص.

و فیه: ان الکراهة المذکورة فی الاخبار المأثورة عنهم علیهم السلام اعم من

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۳۱

]...[

الکراهة المصطلحة و الحرمة.

و منها: ما دل علی جواز النوم فی المساجد بعد الوضوء: کصحیح محمد بن القاسم عن أبی الحسن (علیه السلام): عن الجنب ینام فی المسجد؟ قال (علیه السلام): یتوضأ و لا بأس ان ینام فی السجد و یمر فیه «۱».

و عن الصدوق العمل بمضمونه.

و فیه: انه لاعراض الاصحاب عنه یتعین طرحه، و عمل الصدوق به لا یخرجه عن الشذوذ، بل الظاهر انه ایضاً لم یعمل به، فانه افتی علی ما نسب إلیه بجواز النوم من دون ان یتوضأ، مع ان ظاهره اعتبار الوضوء فی المرور، و هو ایضاً مما لم یلتزم به احد.

و منها: ما یکون ظاهراً فی حرمة الجلوس دون مطلق الکون: کخبر جمیل عن الامام الصادق (علیه السلام): للجنب ان یمشی فی المساجد کلها و لا یجلس فیها إلا المسجد الحرام و مسجد النبی (صلّی اللّه علیه و آله) «۲».

و صحیح الثمالی عن الامام الباقر (علیه السلام): و لا بأس ان یمر فی سائر المساجد «۳».

و صحیح جمیل عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الجنب یجلس فی المساجد؟ قال (علیه السلام): لاو لکن یمر فیها کلها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول (صلّی اللّه علیه و آله) «۴». و نحوها غیرها.

و فیه: انها غیر خبر جمیل لا تدل علی جواز غیر المرور کی تنافی مع صحیح زرارة و محمد.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۱۸.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

(۴) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۳۲

]...[

و النهی عن الجلوس فیها لا مفهوم له کی یدل علی ذلک، بل نفی الباس عن المرور بعد النهی عنه دلیل اختصاص الجواز بالمرور.

و اما خبر جمیل الذی هو صحیح بحسب الظاهر، فالنسبة بینه و بین صحیح زرارة عموم من وجه، و یقدم الصحیح لأظهریته من الخبر لاشتماله علی الاستثناء، مع ان المحقق فی محله انه لو تعارض العامان من وجه و کان شمول کل منهما للمجمع بالاطلاق یتساقط الاطلاقان، ففی المقام بعد التساقط یرجع إلی ما دل من الاخبار علی ان المراد من الآیة الشریفة وَ لا جُنُباً إِلّا عابِرِی سَبِیلٍ النهی عن اتیان المساجد جنباً. فتدبر.

و منها: ما دل على جواز الدخول فيها بقصد اخذ شیء منها: كصحيح ابن سنان: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الجنب و الحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه؟ قال (علیه السلام): نعم و لكن لا يضعان فی المسجد شيئاً «۱».

و صحيح زرارة و ابن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): فی الحائض و الجنب: و يأخذان منه و لا يضعان فيه شيئاً، قال زرارة: قلت له: فما بالها يأخذان منه و لا يضعان فيه، قال (علیه السلام): لانهما لا يقدران على اخذ ما فيه إلا منه، و يقدران على وضع ما بيدهما فی غيره «۲». و نحوهما غيرهما بدعوى ان الظاهر منها ارادة الدخول لان يتناول المتاع، و حيث انها اخص من الصحيح فيقيد اطلاقه بها.

و فيه: ان ظاهر هذه النصوص لا سيما بقرينة مقابلة الاخذ للوضع، جواز الاخذ منه من حيث هو، و دعوى ان المتبادر من سؤال السائل فی خبر ابن سنان انما هو السؤال عن دخوله للأخذ، فقوله (علیه السلام): نعم، يدل على جواز ذلك، ضعيفة،

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الجنابة حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب الجنابة حديث ۲.

]...[

اذ لم يظهر منشأ هذا التبادر، و سؤال زرارة فی ذيل الصحيح الثانی و جوابه (علیه السلام) كما يلائمان مع جواز الدخول للأخذ و حرمته للوضع كذلك يلائمان مع جواز الاخذ نفسه و حرمة الوضع كذلك فلا يصلحان قرينة لإرادة ذلك.

فما عن صريح بعض و ظاهر آخر من حرمة الدخول بقصد اخذ شیء منها إذا لم يصدق عليه الاجتياز و ان الجائز مجرد الاخذ، هو الاقوى.

المشاهد المشرفة

و قد الحق جملة من الاصحاب منهم المفيد فی الغرية، و ابن الجنيد، و الشهيد فی الذكرى على ما نسب إليهم الضرائح المقدسة و المشاهد المشرفة بالمساجد.

و استدل له: بتحقق معنى المسجدية فيها و زيادة، و بلزوم تعظيمها و احترامها، و دخول الجنب فيها مناف للتعظيم، و بالنصوص الدالة على المنع عن دخول الجنب بيوت الانبياء و الائمة احياء بضميمة ما دل على ان حرمتهم امواتاً كحرمتهم احياء، بل هم احياء عند ربهم يرزقون، فعن كتاب الرجال للكشی عن بكير قال: لقيت أبا بصير المرادی فقال: اين تريد؟ قلت: اريد مولاك، قال: انا اتبعك، فمضى فدخلنا عليه واحد النظر إليه و قال: هكذا تدخل بيوت الانبياء و انت جنب؟ فقال: اعوذ بالله من غضب اللّه و غضبك، و قال: استغفر اللّه و لا أعود «۱» و نحوه غيره.

و لكن يرد على الاول: ان موضوع الحكم عنوان المسجدية الذی هو من الاعتبارات القائمة بالمكان، و عليه فلا يشمل الدليل ما بمعناه.

و على الثانی: انه لم يظهر لنا كون مناط الحرمة الاحترام و تعظيم المسجد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب الجنابة حديث ۵.

]...[

و وجوب التعظیم فی نفسه مما لم یدل علیه دلیل، نعم المهانة للمشاهد المشرفة حرام، و دخول الجنب لا یستلزم المهانة. و أما النصوص فقد اورد علیها بایرادات: (۱) ان بعضها صریح فی تعمده إلی الدخول لیطمئن قلبه، و من البعید جداً تعمده إلی الحرام (۲) من البعید ان لا یدخل فی بیوتهم من یعولون به من ازواجهم و اولادهم و جواریهم و خدامهم إذا کانوا جنباً، و إلا لما خفی علی مثل أبی بصیر الذی لم یزل یتردد إلی بیوتهم (۳) عدم مبادرة أبی بصیر الداخل و هو جنب إلی الخروج (۴) ان الظاهر منها صدور الفعل من أبی بصیر مرة اخری غیر تلک المرة للاختبار، فلو کان فهم من النهی الحرمة لما عاد إلی مثله ابداً.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن البعید تعمده إلی ما ثبت عنده حرمته لاما هو حرام واقعاً و هو لا یعلم.

و أما الثانی: فلأنه یمکن ان یکون دخول أبی بصیر جنباً فی اوائل تردده إلی بیوتهم.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱، ص: ۴۳۴

و أما الثالث: فلأن ما تضمنته النصوص التی بایدینا هو خروج أبی بصیر بعد النهی.

و أما الرابع: فلأن الظاهر من الاخبار ان هذا الفعل لم یصدر من أبی بصیر الا مرتین، مرة للاختبار و اخری مخافة فوت الدخول، و حیث انه (علیه السلام) فی المرة الاولی نهاه بلفظ لا ینبغی غیر الظاهر فی الحرمة دخل ثانیاً، فلذلک قال (علیه السلام) تعریضاً علی فعله: یا أبا بصیر أما علمت ان بیوت الانبیاء و اولاد الانبیاء لا یدخلها الجنب. فالاظهر انها تدل علی حرمة الدخول، و یؤیدها تضمن بعضها لغضبه (علیه السلام) و استغفار أبی بصیر من فعله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۳۵

إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول علیه السلام

و دعوی ان التعدی عن بیوتهم إلی قبورهم یحتاج إلی دلیل مفقود، مندفعة بان ما دل علی ان حرمتهم امواتاً کحرمتهم احیاء دلیل التعدی، و لکن مع ذلک کله دعوی ان حرمة الدخول إلی بیوتهم فی حال حیاتهم انما تکون لمنافاته للاحترام و لذلک یتعدی إلی قبورهم، عهدتها علی مدعیها و الاحتیاط بترک الدخول لا یترک.

حکم المسجدین

و فی المتن بعد الحکم بجواز الاجتیاز فی المساجد قال: إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول علیه السلام.

و أما فیهما فالمشهور بین الاصحاب حرمة الدخول و ان کان بنحو المرور، و عن جماعة منهم ابن زهرة و المحقق و صاحب المدارک: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کحسن محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام) فی حدیث الجنب و الحائض: و یدخلان المسجد مجتازین و لا یقعدان فیه و لا یقربان المسجدین الحرمین «۱».

و ما رواه الصدوق عن الامام الرضا (علیه السلام) فی حدیث طویل عن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): إلا ان هذا المسجد لا یحل لجنب إلا لمحمد و آله «۲».

و ظاهرهما حرمة الکون فیهما و لو بغیر المرور و الاجتیاز، فلا وجه لتوهم اختصاص الحرمة بالاجتیاز و المرور بدعوی کونه ظاهر

کلمات الاصحاب و النصوص و صحیح أبی حمزة عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا کان الرجل نائماً فی المسجد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۱۷.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۳۶

و وضع شیء فیها

الحرام و مسجد الرسول فاحتلم فاصابته جنابة فلیتیمم و لا یمر فی المسجد إلا متیمماً، و لا بأس ان یمر فی سائر المساجد و لا یجلس فی شیء من المساجد «۱». و مصحح جمیل عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الجنب یجلس فی المساجد؟ قال (علیه السلام): لا و لکن یمر فیها کلها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول (صلّی اللّه علیه و آله) «۲». و نحوها غیرها.

[۴- وضع شیء فی المساجد]

اشارة

و الرابع مما یحرم علی الجنب: وضع شیء فیها أی فی المساجد.

و تشهد له جملة من النصوص: منها صحیحا ابن سنان و زرارة و ابن مسلم المتقدمان فی المسألة السابقة، و قد عرفت ان الظاهر منها حرمة الوضع بنفسه کما هو ظاهر کلمات الاصحاب حیث جعلوه قسیماً للدخول، و علیه فیحرم الوضع حتی من خارج المسجد.

من اجنب فی احد المسجدین یتیمم للخروج

بقی فی المقام فروع متعلقة بدخول الجنب فی المسجد لا بأس بالاشارة إلیها:

الاول: یجب علی الجنب الذی فی احد المسجدین التیمم للخروج بلا خلاف فیه فی الجملة إلا من ابن حمزة حیث جعله مستحباً، و عن المنتهی: انه مذهب علمائنا.

و یشهد له صحیح أبی حمزة الثمالی عن ابن جعفر (علیه السلام): إذا کان الرجل نائماً فی المسجد الحرام أو مسجد النبی "الرسول" (صلّی اللّه علیه و آله) فاحتلم فاصابته جنابة فلیتیمم و لا یمر فی المسجد إلا متیمماً، و لا بأس ان یمر فی سائر المساجد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۳۷

]...[

و لا یجلس فی شیء من المساجد «۱»، و عموم ما دل علی بدلیة التیمم عن الطهارة المائیة.

و دعوی عدم صدق الفاقد للماء علیه لتمکنه من الاغتسال خارج المسجد، مندفعة بصدق الفقدان بالنسبة إلی هذا الاثر أی الاجتیاز من احد المسجدین.

فان قلت: ان فخر المحققین ابن المصنف رحمه اللّه منع من استباحة اللبث فی المساجد و دخول المسجدین بالتیمم مستدلًا علیه بالآیة الشریفة وَ لٰا جُنُباً إِلّٰا عٰابِرِی سَبِیلٍ حَتّٰی تَغْتَسِلُوا «۲».

قلت: سیأتی الجواب عنه فی مبحث التیمم، و ستعرف ان جمیع غایات الطهارة المائیة غایات للترابیة، و نشیر إلیه فی الفرع الرابع فانتظر.

فان قلت: انه ان تیمم لغیر هذا الاثر فهو فاسد لعدم کونه فاقداً بالنسبة إلیه، و ان تیمم له فسد من جهة ان جعل الخروج من المسجدین غایة له لا- تخلو من اشکال، لان المتوقف علی الطهارة جواز الخروج لا نفس الخروج، فلا یکون الامر بالتیمم حینئذ غیریاً بل یکون عقلیاً من باب لزوم الجمع بین غرضی الشارع، فاذا وجب الخروج و امر به لم یکن ذلک الوجوب کافیاً فی تشریع التیمم لعدم کونه مقدمة له، بل هو مقدمة لجوازه، و الجواز لیس من فعل المکلف، و الوجوب الغیری انما یتعلق بما هو مقدمة لفعل المکلف إذا وجب، فعلی کل تقدیر لا یصح هذا التیمم.

قلت: انا نختار الشق الثانی، و الجواب عن هذا الاشکال قد تقدم فی الجزء الاول من هذا الشرح فی مبحث غایات الوضوء فی مسألة جعل مس کتابة القرآن غایة للوضوء فراجع.

و علی ذلک فدعوی ان ذکر الاحتلام خاصة فی النص انما یکون لکونه السبب

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

(۲) سورة النساء آیة ۴۷.

]...[

المتعارف للابتلاء بالجنابة لا- لخصوصیة فیه، بل تمام الموضوع للحکم کونه جنباً قریبة جداً و تؤیده روایته بعطف أو اصابته فی محکی المعتبر، و ان کان مقتضی الجمود علی ظاهر النص الاختصاص بالمحتلم، و لا یعارض نقل المحقق فی المعتبر الذی لا یکون معداً لنقل الاخبار، بل یکون من الکتب الاستدلالیة مع نقل غیره من ارباب الحدیث کما لا یخفی.

فالاظهر هو ما اختاره فی محکی الالفیة و شرحها و الدروس و المسالک و غیرها من عدم اختصاص الحکم بالمحتلم، و شموله لمن حدثت له الجنابة عمداً فی المسجد و لمن کانت جنابته خارج المسجد فدخل، فما عن جماعة منهم الصدوق و الشیخ فی المبسوط و ابنا زهرة و ادریس و المحقق و المصنف فی بعض کتبه من اختصاص الحکم بالمحتلم، ضعیف.

و هل یختص الحکم بصورة عدم التمکن من الغسل المساوی زمانه لزمان التیمم، أو الناقص عنه کما عن الدروس و شرح الالفیة و الروض و المسالک و الذخیرة و غیرها، أم لا یختص بها کما عن المحقق الثانی فی حاشیته و غیره، بل هو ظاهر جل من تقدم علی الشهید رحمه اللّه لو لا کلهم؟ وجهان:.

قد استدل للاول: بان فیه جمعاً بین ما دل علی وجوب التیمم هنا و بین ما دل علی اشتراطه بعدم الماء، و بأن اطلاق الحکم بوجوب التیمم فی الخبر مبنی علی الغالب من عدم التمکن من الاغتسال بدون تلویث المسجد، أو علی الغالب من زیادة زمان الغسل علی زمان التیمم، و بالاصل المعروف بین الاصحاب من ان التیمم طهارة اضطراریة لا ترتکب إلا مع فقد الماء.

و اورد علی الجمیع: بان الظاهر من النص ان التیمم من حیث هو شرط لجواز الخروج لا من جهة حصول الطهاریة به أو انطباقها علیه، و لذا فی ذیل الصحیح المتقدم

]...[

المروی مرسلًا عن الکافی قال: و کذلک الحائض إذا اصابها الحیض تفعل کذلک مع انه لا یرتفع حدث الحائض به قطعاً.

و فیه: ان الظاهر من النص کسائر النصوص المتضمنة للامر بالتیمم فی موارد خاصة لا سیما بعد ملاحظة، ان مشروعیة التیمم فی المقام مما تقتضیه القواعد العامة کون التیمم من جهة کونه طهارة أو محصلًا لها امر به، و امر الحائض به ایضاً لو ثبت لا ینافیه، لانه من الجائز ان یکون التیمم بالنسبة إلیها رافعاً لمرتبة من الحدث، و ان لم یکن رافعاً لحدثها بالمرة فالاقوی هو القول الاول.

و بذلک کله ظهر ان الاقوی إختصاص الحکم بما إذا کان زمان التیمم اقصر من زمان الخروج، و عدم ثبوته فیما إذا کان مساویاً أو أطول کما عن الوحید رحمه اللّه و تبعه جماعة من المحققین ممن تأخر عنه، فما عن الذکری و غیره من عدم الفرق بین الصور مستدلًا بان الظاهر من النص بمقتضی اطلاقه الشامل لجمیع الفروض ان مکث الجنب فی حال التیمم اولی من المرور جنباً، ضعیف کما هو واضح. ثمّ ان الکلام فی افادة هذا التیمم اباحة غیر الخروج من الامور المشروطة بالطهارة لو صار فاقداً للماء فی الخارج، أو غیر متمکن من الاغتسال حین الخروج أو بعده بمقدار لا یسعه هو الکلام فی اباحة التیمم لاجل الضیق للغایات الأخر غیر الصلاة لو صار فاقداً للماء حین الصلاة، و سیأتی بیان ما هو الحق فی مبحث التیمم، فراجع ذلک المبحث.

ادخال الجنب فی المسجد

الفرع الثانی: هل یجوز ادخال الجنب فی المسجد مطلقاً و ان کان غیر مکلف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۴۰

]...[

ام لا یجوز کذلک، ام یفصل بین المکلف فلا یجوز و غیره فیجوز؟ وجوه و اقوال:.

قد استدل للثانی: بان مقتضی اطلاق النهی عن الجلوس فی المساجد من دون توجیهه إلی خصوص الجنب هو ذلک، و بأن دخول الجنب حرام و ذو مفسدة، و انما لم ینه عنه بالنسبة إلی غیر المکلف لمانع من التکلیف، فاستناد هذا الفعل إلی البالغ قبیح عقلا و حرام شرعاً.

و بعبارة اخری: الادخال تسبیب لحصول مبغوض المولی، و هو قبیح بلا کلام.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأنه فی النصوص لم نر ما یدل علی حرمة دخول الجنب أو جلوسه فی المسجد لغیر الجنب، فانها متضمنة لنهیه عنهما.

و أما الثانی: فلأن ما ذکر و ان کان بالنسبة إلی ما إذا کان الجنب مکلفاً تامّاً إلا انه لا یتم فیما إذا کان صبیاً، إذ مع عدم وجود النهی لا سبیل لنا إلی کشف المفسدة و المبغوضیة، و حیث ان الصبی أو من شابهه من غیر المکلفین لم یتعلق بجلوسه نهی فلا مثبت لکونه مبغوضاً.

فتحصل: ان الاقوی هو القول الثالث.

[عدم صحة استئجار الجنب لدخول المسجد و نحو ذلک]

الفرع الثالث: لا شبهة فی عدم صحة استئجار الجنب لدخول المسجد أو المکث فیه أو قراءة العزائم أو نحو ذلک مما یحرم علی الجنب لانه یعتبر فی صحة الاجارة القدرة علی العمل المستأجر علیه عقلًا و شرعاً اجماعاً، و لا یستحق الجنب اجرة لإفساد الاجارة، فانه

لا ینافی استحقاق اجرة المثل، بل مقتضی قاعدة ما یضمن استحقاقه ذلک، بل الوجه فی عدم الاستحقاق قوله «۱» (علیه السلام): ان اللّه إذا حرم شیئاً حرم ثمنه. مضافاً إلی ما ورد من النصوص فی حرمة اجر النائحة

---

(۱) قد مر ان النبوی بهذا النحو غیر موجود فی کتبنا و لا فی کتب العامة بل الموجود فی کتبهم ان اللّه إذا حرم علی قوم أکل شیء حرم ثمنه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۴۱

]...[

بالباطل و نحوها.

کما انه لا إشکال فی انه لا یجوز استئجار الجنب لکنس المسجد لانه ترغیب لفعل المنکر، فهل تصح الاجارة أم لا؟ وجهان: اقواهما الثانی، إذ النهی عن الدخول الذی هو مقدمة للنکس یکون معجزاً شرعیاً عن فعل المستأجر علیه، و قد ادعی الاجماع علی اعتبار القدرة علیه شرعاً فی صحة الاجارة فلا یستحق الاجرة المسماة، نعم لا یبعد استحقاقه اجرة المثل لقاعدة (ما یضمن)، و ما دل علی ان العمل المحرم ثمنه لا یشمل المقام، لان العمل المستأجر علیه لا یکون حراماً.

و علی ما ذکرناه لو استأجره مطلقاً و لکنه کنس فی حال جنابته یستحق الاجرة حتی فی صورة العلم بانه جنب، لانه لا یعتبر فی صحة الاجارة سوی القدرة علی متعلقها شرعاً، و المفروض تحققها فی المقام، و الفرد المأتی به لا یکون حراماً کی لا یستحق بذلک اجرة. و تمام الکلام فی شقوق هذه المسألة موکول إلی محله فی کتاب الاجارة.

التیمم لدخول المسجد

الرابع: لا إشکال فی انه یکون احدی غایات الغسل کالوضوء دخول المساجد لموثق ابن حکیم عن الامام الصادق (علیه السلام): علیکم باتیان المساجد فانها بیوت اللّه تعالی فی الارض، من اتاها متطهراً طهره اللّه من ذنوبه «۱». و نحوه غیره، کما انه لا إشکال فی وجوب التیمم عند فقد الماء لدخول الجنب فی المسجد ان وجب الدخول المحرم فی نفسه علی الجنب، کما مر تفصیله فی فروع تطهیر المسجد فراجع. انما الکلام فی انه إذا کان جنباً و کان الماء فی المسجد، هل یجب علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۴۲

]...[

الاغتسال، فیجب دخول المسجد، و یجب التیمم مقدمة له، أم لا یجب الاغتسال؟ قد یقال: ان التحقیق عدم وجوب الغسل علیه فی الفرض و انتقال تکلیفه إلی التیمم، لانه لحرمة دخول المسجد علی الجنب یکون غیر واجد للماء شرعاً، و الممتنع شرعاً کالممتنع عقلًا.

و فیه: ان دخول المسجد و ان کان حراماً للجنب، إلا انه مع فرض عدم الماء إلا فی المسجد یکون غیر واجد للماء بالنسبة إلیه، فیکون التیمم مشروعاً للدخول و یصیر جائزاً بناء علی ما هو الصحیح من ان جمیع غایات الغسل غایات للتیمم کما یقتضیه اطلاق ما دل علی البدلیة کقوله (علیه السلام) فی صحیح «۱» حماد: هو بمنزلة الماء. و فی صحیح «۲» ابن حمران و جمیل: ان اللّه جعل التراب طهوراً،

کما جعل الماء طهورا. و نحوهما غیرهما.

و ما عن فخر المحققین و کاشف الغطاء من منع مشروعیة التیمم لدخول المسجدین و اللبث فی المساجد و مس کتابة القرآن لقوله تعالی وَ لٰا جُنُباً إِلّٰا عٰابِرِی سَبِیلٍ حَتّٰی تَغْتَسِلُوا «۳» لانه غیر المکث فی المساجد بالاغتسال، و لو اباحه التیمم لکان ایضاً غایة، غیر تام، إذ مقتضی اطلاق ادلة البدلیة کون ما ذکر غایة للتیمم، کما انه غایة للغسل، و جعل الغسل غایة لحرمة المکث لا ینافی ذلک لحکومة ادلة البدلیة علیه، و علی ذلک فیجب الغسل للتمکن منه، و یجب الدخول علیه مقدمة له و التیمم مقدمة للدخول.

و دعوی انه یلزم من صحة التیمم فی الفرض فساده فانه لو تیمم بما انه لا مانع

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۳) سورة النساء آیة ۴۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۴۳

و یکره قراءة ما زاد علی سبع آیات

من الوصول إلی الماء یکون واجداً للماء فیبطل تیممه، فصحة التیمم مستلزمة لعدمها، و حیث ان ما یلزم من وجوده عدمه محال فصحة التیمم فی المقام ممتنعة، مندفعة بان الجنب فی الفرض و ان کان واجدا للماء بالإضافة إلی غیر الدخول من الغایات، الا انه غیر واجد له بالاضافة إلیه ما لم یغتسل، مع ان الوجدان المعلول للتیمم لا یمکن ان یکون علة لبطلانه، إذ معلول الشیء لا یعقل ان یؤثر فی عدم ذلک الشیء.

لا یقال: انه یمکن ان یعکس ذلک و یقال ان التیمم لا یؤثر فی الوجدان لکونه علة لعدمه.

فانه یقال: ان ما دل علی ان الوجدان سبب لانتقاض التیمم لا یمکن الاستدلال به لعدم حجیته فی المقام، اما للتخصیص أو للتخصص کما لا یخفی، و علیه فلا معارض لما دل علی کون التیمم فی امثال المقام موجباً لمشروعیة الدخول و للوجدان بالنسبة إلی سائر الغایات فتدبر فانه دقیق.

فتحصل: ان الاقوی وجوب التیمم و الدخول لأخذ الماء أو الاغتسال فیه.

ما یکره علی الجنب

اشارة

و یکره علی الجنب امور: الاول:

قراءة ما زاد علی سبع آیات

کما عن المشهور، و هذا متضمن لاحکام ثلاثة: احدها: جواز قراءة الجنب فی الجملة، و ثانیها: عدم الکراهة فی السبع، ثالثها: الکراهة فیما زاد.

اما الاول: فالظاهر انه مما لا خلاف فیه سوی ما نسب الی سلار فی غیر المراسم من تحریم القراءة مطلقاً، و استدل له بخبر السکونی عن الامام الصادق (علیه السلام) عن آبائه عن علی (علیه السلام): سبعة لا یقرءون القرآن: الراکع،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۴۴

]...[

و الساجد، و فی الکنیف، و فی الحمام، و الجنب، و النفساء، و الحائض «۱».

و خبر أبی سعید الخدری فی وصیته (صلّی اللّه علیه و آله) لعلی (علیه السلام): یا علی من کان جنباً فی الفراش مع امرأته فلا یقرأ القرآن، فانی اخشی ان تنزل علیهما نار من السماء فتحرقهما «۲».

و فیه: انه لمعارضتهما مع النصوص المتقدمة فی حرمة قراءة العزائم علی الجنب الصریح فی جواز قراءة غیرها کصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): قلت له: الحائض و الجنب هل یقرءان من القرآن شیئاً؟ قال علیه السلام: نعم ما شاءا إلا السجدة «۳». و نحوه غیره، لا یمکن العمل بهما.

و أما الثانی: فالمشهور بین الاصحاب ذلک، بل عن تلخیص التلخیص الاجماع علیه، و عن ابن سعید فی الجامع: اطلاق الکراهة، و عن سلار فی المراسم: انه یندب له ان لا یقرأ القرآن.

و لعل الثانی اظهر لانه مما یقتضیه الجمع بین خبری السکونی و الخدری المتقدمین و بین ما هو صریح فی الجواز، و موافقتهما للعامة لا توجب حملهما علی التقیة، لانها من مرجحات احدی الحجتین علی الاخری لا من ممیزات الحجة عن غیرها.

و دعوی انه لعدم عمل اکثر الاصحاب بهما یتعین طرحهما، مندفعة بانه یمکن ان یکون عدم افتائهم بالکراهة لاجل توهم معارضتهما مع موثق سماعة: عن الجنب هل یقرأ القرآن؟ قال (علیه السلام): ما بینه و بین سبع آیات «۴». لا للاعراض عنهما،

---

(۱) الوسائل- باب ۴۷- من ابواب قراءة القرآن حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الجنابة حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

(۴) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الجنابة حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۴۵

]...[

و حیث انه یمکن الجمع بینهما و بینه بالالتزام بثبوت المراتب للکراهة فلا موجب لرفع الید عنهما.

فتحصل: ان الاقوی کراهتها مطلقاً.

و یشهد لها مضافاً إلی ذلک ما عن الشیخ فی مجالسه: کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) لا یحجزه عن قراءة القرآن إلا الجنابة «۱».

و أما الثالثة: فهو المشهور شهرة عظیمة، و عن بعض القدماء و ابن البراج: التحریم و استدل له: بخبر سماعة المتقدم، و اورد علیه: بمعارضته بخبر زرعة عن سماعة قال: ما بینه و بین سبعین آیة، و بعدم امکان تخصیص العمومات التی کادت تکون صریحة فی العموم بالسبع و ما دونها، و بمنع دلالته علی الحرمة.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأنه یتعین فی موارد نقل روایة واحدة بنحوین من اعمال قواعد التعارض، و علیه فیقدم الاول لأوثقیة

عثمان بن عیسی الذی هو الراوی عن سماعة فی الخبر الاول عن زرعة.

و اما الثانی: فلأنه فی العمومات لیس ما یکون صریحاً فی جواز ما زاد علی السبع کی لا یمکن تخصیصه فلاحظ.

و أما الثالث: فلأنه لا سبیل إلی دعواه سوی عدم المفهوم، و هو کما تری. فاذاً العمدة هو الاجماع ان ثبت.

و لکن الانصاف ان دعوی عدم امکان تخصیص العمومات المتضمنة: ان الجنب و الحائض یقرءان ما شاءا بالسبع و ما دونها. قریبة جداً، کما ان الالتزام بوحدة الروایتین المرویتین عن سماعة مع اختلافهما من حیث المتن و الراوی عنه خلاف الاصل، فالجمع بینهما یقتضی الالتزام بکراهة ما زاد علی السبع، و حیث ان القول

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الجنابة حدیث ۱۰.

و مس المصحف

بکراهة ما دون السبعین و حرمتها و ما زاد علیها خلاف الاجماع المرکب، فیتعین حمل ما ظاهره حرمة السبعین و ما زاد علیها ایضاً علی الکراهة، غایة الامر کراهة اغلظ من کراهة ما دونها.

فالمتحصل من مجموع النصوص بعد رد بعضها إلی بعض انه یکره للجنب قراءة القرآن مطلقاً، و تشتد کراهتها فیما زاد علی سبع آیات، و اشد من ذلک ما زاد علی السبعین بل نفسها، و الاحوط ترک قراءتها و اللّه العالم.

[مس المصحف]

و الثانی مما یکره علیه: مس المصحف عدا الکتابة منه کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل بلا خلاف یعرف إلا عن المرتضی حیث اختار المنع.

و استدل له: بقوله تعالی «۱» لا یَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، و بخبر ابراهیم المتقدم: المصحف لا تمسه علی غیر طهر و لا جنبا و لا خطه و لا تعلقه ان اللّه تعالی یقول لا یَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، و بصحیح ابن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): الجنب و الحائض یفتحان المصحف من وراء الثیاب و یقرءان «۲».

و لکن الآیة الشریفة مضافاً إلی ما عرفت فی مبحث غایات الوضوء من عدم دلالتها علی حرمة المس، ان الضمیر فیها یرجع إلی القرآن لا إلی المصحف.

و اما الخبران فلإجماع الاصحاب علی عدم الحرمة یحملان علی ارادة الکراهة. و اما ما قیل من ان روایة ابراهیم قاصرة الدلالة، و الصحیح لا ظهور له فی الوجوب لعدم دلالة الجملة الخبریة علیه، فضعیف، إذ قد عرفت فی مبحث غایات الوضوء تمامیة دلالة خبر ابراهیم، و الجملة الخبریة اظهر فی الوجوب من الامر کما حقق فی محله.

---

(۱) سورة الواقعة آیة ۷۹.

(۲) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب الجنابة حدیث ۷.

و الاکل و الشرب

[الاکل و الشرب]

و الثالث: الاکل و الشرب علی المشهور شهرة عظیمة، و عن التذکرة: نسبته إلی علمائنا، و لم ینقل الخلاف إلا عن الصدوق، و لکن الظاهر انه اراد من النهی الکراهة لا الحرمة للتعلیل بخوف البرص، فلا خلاف فی عدم الحرمة.

و أما النصوص الواردة فی المقام فبعضها و ان کان ظاهراً فی الحرمة کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام) عن أبیه (علیه السلام): إذا کان الرجل جنباً لم یأکل و لم یشرب حتی یتوضأ «۱»، و لکن بقرینة الاجماع علی عدم الحرمة المدعی فی الغنیة و غیرها، و التعلیل للنهی فی خبر السکونی بخوف الوضح، «۲» و فی خبر المناهی: بانه یورث الفقر «۳»، و موثق ابن بکیر عن الامام الصادق (علیه السلام): الجنب یأکل و یشرب و یقرأ القرآن؟ قال (علیه السلام): نعم یأکل و یشرب و یقرأ ما شاء «۴». و قوله (علیه السلام) فی صحیح عبد الرحمن فی الاکل قبل الوضوء: انّا لنکسل «۵». یحمل النهی علی الکراهة.

و اما ما عن المدارک من عدم الدلیل علی الکراهة ایضاً لان ما وقفت علیه من الاخبار هو صحیح عبد الرحمن المتقدم و صحیح زرارة الآتی و هما لا یقتضیان الکراهة بل یدلان علی استحباب الوضوء أو غسل الیدین خاصة أو مع الوجه و المضمضة، فغریب لما عرفت من تضمن بعض نصوص الباب النهی، مع ان ظاهر صحیح زرارة اشتراط غسل الید لجواز الاکل لا استحباب الغسل فی نفسه، و بعد قیام الدلیل علی عدم ارادة الحرمة یحمل علی الکراهة.

و ترتفع الکراهة بالوضوء لخبر الحلبی المتقدم، و بغسل الیدین خاصة لصحیح عبد الرحمن المتقدم، أو مع المضمضة و غسل الوجه لصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): الجنب إذا اراد ان یأکل و یشرب غسل یده و تمضمض و غسل وجهه

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الجنابة.

(۲) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الجنابة.

(۳) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الجنابة.

(۴) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الجنابة.

(۵) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الجنابة.

إلا بعد المضمضة، و الاستنشاق، و النوم إلا بعد الوضوء

و اکل و شرب «۱».

و أما ما ذکره المصنف رحمه اللّه من کراهة الاکل و الشرب إلا بعد المضمضة و الاستنشاق الصریح فی ارتفاع الکراهة بهما، فیشهد له الاجماع المدعی کما فی الجواهر.

[النوم إلا بعد الوضوء]

و الرابع: النوم إلا بعد الوضوء علی المشهور شهرة عظیمة، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له صحیح عبد الرحمن عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یواقع اهله ا ینام علی ذلک؟ قال (علیه السلام): ان اللّه تعالی یتوفی الانفس فی منامها و لا یدری ما یطرقه من البلیة، إذا فرغ فلیغتسل «۲».

و خبر أبی بصیر عنه (علیه السلام) عن الامام علی (علیه السلام): لا ینام المسلم و هو جنب، و لا ینام إلّا علی طهور «۳».

المحمولان علی الکراهة بقرینة ما هو صریح فی عدم الحرمة کصحیح عبید اللّه بن علی الحلبی: سئل أبو عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل أ ینبغی له ان ینام و هو جنب؟ فقال (علیه السلام): یکره ذلک حتی یتوضأ «۴». فتأمل.

و موثق سماعة: سألته عن الجنب یجنب ثمّ یرید النوم، قال (علیه السلام): ان احب ان یتوضأ فلیفعل و الغسل احب إلی، و افضل من ذلک و ان هو نام و لم یتوضأ و لم یغتسل فلیس علیه شیء «۵».

فما عن ظاهر المهذب من القول بالحرمة ضعیف، ثمّ ان مقتضی صحیح عبید

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة.

(۴) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة.

(۵) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة.

]...[

اللّه ارتفاع الکراهة بالمرة بالوضوء کما هو ظاهر المشهور، و لا ینافیه الموثق الدال علی افضلیة الغسل، فان افضلیته انما تکون لاجل کونه موجباً للطهارة الکاملة، فیکون النوم فی حال کونه متطهراً الذی هو بنفسه مطلوب للشارع، لا- لأنه یوجب رفع الکراهة دون الوضوء.

و مقتضی اطلاق النصوص ثبوت الکرامة مطلقاً، سواء اراد العود أم لا، و لا ینافیه قول مولانا الصادق (علیه السلام) فی حدیث: انا انام علی ذلک حتی اصبح و ذلک انی أرید أن اعود «۱». اذ من الجائز ان یکون قوله (علی ذلک) اشارة إلی الوضوء لا إلی الجنابة، لا سیما و انه یحتمل ان یکون صدور هذا الخبر عقیب صحیح الحلبی المتقدم، مع انه علی فرض کونه اشارة إلی الجنابة انما یدل علی انه عند ارادة العود لم یکن یغتسل بعد الجنابة بلا فصل، بل کان بناؤه علی النوم حتی یصبح، و لا یدل علی انه کان ینام من دون ان یتوضأ کی ینافی مع النصوص المتقدمة.

فما عن الوسائل من اختصاص الکراهة بما إذا لم یرد العود، ضعیف.

ثمّ انه ان لم یجد الماء للوضوء تیمم بدلًا عنه لعموم ادلة البدلیة، و لخبر أبی بصیر المتقدم: لا ینام المسلم و هو جنب، و لا ینام إلا علی طهور و ان لم یجد الماء فلیتیمم بالصعید. إذ المراد من الطهور ما یشمل الوضوء لما عرفت من ارتفاع الکراهة بالوضوء ایضاً، فمقتضی اطلاق قوله (و ان لم یجد الماء) هو رجحان التیمم بدلًا عن الوضوء ایضاً، اللهم إلا ان یقال ان قوله (علیه السلام) (و لا ینام إلا- علی طهور) انما هو فی مقام بیان ان النوم علی الطهارة الکاملة التی تکون هی الغسل خاصة ان کان جنبا، و الوضوء ان لم یکن جنباً مطلوب للشارع، و علیه فهو و ما بعده المتضمن للتیمم اجنبیان عن المقام، فالعمدة إذاً عموم دلیل البدلیة.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۵۰

و الخضاب

[الخضاب]

و الخامس من المکروهات: الخضاب علی المشهور شهرة عظیمة، بل لم ینقل الخلاف إلا عن ظاهر المهذب حیث ذهب إلی التحریم.

و استدل له بالنصوص الناهیة عنه کخبر «۱» عامر بن جذاعة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال سمعته یقول لا تختضب الحائض و لا الجنب، و لا تجنب و علیها خضاب، و لا یختضب و هو جنب. و نحوه غیره.

و فیه: انه یتعین حملها علی الکراهة جمعاً بینها و بین ما هو نص فی الجواز کموثق سماعة قال: سألت العبد الصالح (علیه السلام) عن الجنب و الحائض یختضبان؟ قال (علیه السلام): لا بأس «۲». و نحوه اخبار «۳» أبی جمیلة و السکونی و أبی المعزا.

و کذا یکره للمختضب اجناب نفسه لخبر عامر المتقدم المحمول علی الکراهة جمعاً بینه و بین خبر أبی جمیلة عن الامام علی (علیه السلام): لا بأس بان یختضب الجنب، أو یجنب المختضب و یطلی بالنورة «۴».

و لکن تختص کراهته بما قبل ان یأخذ اللون لخبر أبی سعید عن أبی ابراهیم (علیه السلام) قال: قلت له: أ یختضب الرجل و هو جنب؟ قال: لا، قلت: فیجنب و هو مختضب؟ قال: لا، ثمّ مکث قلیلًا ثمّ قال (علیه السلام): یا أبا سعید أ لا ادلک علی شیء تفعله؟ قلت: بلی، قال (علیه السلام): إذا اختضبت واخذ الحناء مأخذه و بلغ فحینئذ فجامع «۵». و بمضمونه مرسل «۶» الکافی.

[الجماع]

السادس: الجماع إذا کانت جنابته بالاحتلام لما عن مجالس الصدوق: و کره

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الجنابة حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الجنابة حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الجنابة حدیث ۱- ۳- ۷.

(۴) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

(۵) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۶) الوسائل- باب ۲۲ من ابواب الجنابة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۵۱

و لو احدث فی اثناء الغسل اعاد

ان یغشی الرجل المرأة و قد احتلم حتی یغتسل من احتلامه الذی رأی، فان فعل و خرج الولد مجنوناً فلا یلومن إلا نفسه «۱».

و لا یخفی ان جماعة من الفقهاء ذکروا فی عداد المکروهات امرین آخرین.

(۱)

التدهین

و استدل له بخبر حریز: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الجنب یدهن ثمّ یغتسل؟ قال (علیه السلام) لا «۲».

و فیه: ان الظاهر کون النهی لاجل منع الدهن من ایصال الماء إلی البشرة کما لا یخفی.

(۲)

حمل المصحف

و عن المحقق: الاعتراف بعدم الدلیل علیه سوی فتوی جماعة، و عدم ثبوت الکراهة به واضح، نعم دعوی کراهة تعلیق المصحف فی محلها لخبر ابراهیم المتقدم المحمول علی الکراهة للاجماع علی عدم الحرمة.

الحدث الاکبر فی اثناء الغسل

مسائل: الاولی: و لو احدث فی اثناء الغسل فان کان بالاکبر، و کان مماثلًا للحدث السابق کالجنابة فی اثناء غسلها اعاد بلا کلام، و عن کشف اللثام: الاتفاق علیه.

و یشهد له: عموم ما دل علی لزوم الغسل بعد الجنابة الشاملة لهذه الجنابة المفروضة.

و ان لم یکن مماثلًا له، فالاظهر عدم بطلانه لإطلاق ما تضمن الاجزاء و الشرائط

---

(۱) الوسائل- باب ۷۰- من ابواب مقدمات النکاح و آدابه الحدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۵۲

]...[

و الموانع للغسل کالادلة البیانیة حیث لم یعد منها ذلک.

و قیل: انه یعید لما ادعی من الاجماع علی بطلان غسل الجنابة لو تخلله الحدث الاکبر، و لما عن کتاب عرض المجالس للصدوق عن الامام الصادق (علیه السلام): فان احدثت حدثاً من بول او غائط او ریح أو منی بعد ما غسلت رأسک من قبل ان تغسل جسدک فاعد الغسل من اوله «۱». بدعوی انه یتعدی من المنی إلی سائر اسباب الحدث الاکبر کالتعدی من البول و اخویه إلی غیرها.

و فیهما نظر: أما الاول: فلأنه غیر ثابت، و لعل مرادهم علی تقدیر الثبوت خصوص الجنابة.

و أما الثانی: فمضافاً إلی عدم حجیته لعدم الوقوف علی سنده، انه متضمن لحکم حدوث الجنابة، و التعدی إلی غیرها من اقسام الحدث الاکبر یحتاج إلی دلیل مفقود.

و احتمل بعض الاکتفاء بالاتمام لان الحدث المتخلل لا أثر له.

و فیه: ان النصوص انما دلت علی تداخل الاغسال، و انه یکفی غسل واحد عن الجمیع لا علی عدم تأثیر السبب المتأخر بل ظاهرها هو ذلک فلاحظ.

فتحصل: ان الاقوی هو عدم البطلان، و علیه فله ان یتمه و یأتی بالآخر، و ان یستأنف بغسل واحد لهما لإطلاق ما دل علی تداخل الاغسال.

الحدث الاصغر فی اثناء الغسل

و ان صار فی اثناء الغسل محدثاً بالحدث الاصغر، فعن جماعة منهم الصدوق

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الجنابة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۴۵۳

]...[

و الشیخ فی المبسوط.. و المصنف رحمه اللّه و الشهید و الوحید و غیرهم هو: القول ببطلان الغسل و لزوم استئنافه و الاکتفاء به، و عن حاشیة الالفیة: نسبته إلی الاکثر، و عن الوحید: نسبته إلی المشهور.

و استدل له: بخبر عرض المجالس المتقدم، و نحوه ما عن «۱» الرضوی، و بانه لا دلیل علی رافعیة الغسل المتخلل بالحدث للجنابة، فیستصحب اثرها إلی ان یتحقق المزیل، و مقتضی هذا الاستصحاب ایضاً الاجتزاء بالغسل عقیب الحدث عن الوضوء کاستصحاب الجنابة عند الشک فی تحقق الغسل رأساً، و بانه لو تأخر الحدث عن الغسل لأبطل اباحته للصلاة، فللبعض بطریق اولی.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلضعف سند الخبرین کما تقدم، و دعوی الانجبار بالشهرة مندفعة بعدم ثبوت اعتمادهم علیهما، بل ظاهر کلماتهم: العدم، بل عن جماعة منهم: التصریح بعدم العثور علی خبر عرض المجالس.

و أما الثانی: فلأن مقتضی اطلاق ادلة الغسل علی ما ستعرف رافعیة المتخلل بالحدث الاصغر للجنابة، و معه لا وجه للرجوع إلی الاستصحاب.

و أما الثالث: فلأن الحدث بعد الغسل و ان کان ناقضاً لإباحته للصلاة، إلا انه نقض بلحاظ الحدث الاصغر، و علیه فلو تمت الاولویة لاقتضت کون الحدث الواقع فی الاثناء کالواقع بعد الغسل موجباً لوجوب الوضوء لا بطلان الغسل، فالقول بالبطلان ضعیف.

و فی مقابل هذا القول ما عن الحلی و المحقق الثانی و المحقق الداماد و الفاضل الخراسانی من انه یتمه و یقتصر علیه و لا یتوضأ.

و استدلوا له بعد البناء علی صحة الغسل لما ستعرف: بانه لا أثر للحدث

---

(۱) المستدرک- باب ۲۰- من ابواب احکام الجنابة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج ۱، ص: ۴۵۴

]...[

الاصغر مع الجنابة، و بما دل علی انه «۱» لا وضوء مع غسل الجنابة، و بما دل علی جواز تفریق الغسل کخبر «۲» أم إسماعیل و الخبر «۳» الوارد عن الامام علی (علیه السلام) فی جواز التفریق و لو إلی الظهر أو بعد، فانهما صریحان فی عدم الباس بالحدث لاستبعاد عدم التخلل فی مثل ذلک، و باستصحاب عدم قابلیة الحدث للتأثیر.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن دلیل هذه الکبری الکلیة أما الاجماع أو الاخبار. أما الاجماع فعدم ثبوته فی المقام واضح، و أما الاخبار فلیست هی إلا النصوص الدالة علی ان الغسل یرفع کل حدث قارن الجنابة، و مفادها متحد مع النصوص الدالة علی انه لا

وضوء مع غسل الجنابة.

و یرد علی الاستدلال بالجمیع: ان الجمع بین النصوص الدالة علی وجوب الوضوء عقیب الحدث الاصغر مطلقاً، و بین هاتین الطائفتین من النصوص یقتضی الالتزام بعدم تأثیر اسباب الوضوء الحادثة قبل الجنابة أو بعدها قبل الاغتسال فی وجوب الوضوء، و أما الاسباب الحادثة فی اثناء الغسل فهی داخلة تحت النصوص الاول، و بهذا البیان یظهر الجواب عما قیل من ان عموم سببیة کل فرد من الاسباب للوضوء مخالف للاجماع و الاخبار، مضافاً إلی ان ما دل علی وجوب الوضوء بعد الحدث الواقع بعد الغسل یدل علی انتقاض الغسل بتمام اجزائه بالحدث الاصغر، فکل جزء منه یکون منتقضاً به، و علیه فاذا وقع فی الاثناء مقتضی هذا الدلیل انتقاض الاجزاء السابقة علیه فیجب الوضوء لذلک فتأمل.

و أما الثالث: فلأنه انما یدل علی الصحة، و لیس فی مقام بیان اباحته للصلاة حتی یتمسک باطلاقه کما لا یخفی.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الجنابة.

(۲) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الجنابة حدیث ۱- ۳.

(۳) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الجنابة حدیث ۱- ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۵۵

]...[

و اما الرابع: فلأنه لا یرجع إلی الاستصحاب مع وجود الدلیل و هو عموم ما دل علی وجوب الوضوء بعد الحدث.

فتحصل: ان الاظهر وجوب الوضوء علی تقدیر القول بصحة الغسل، کما هو الاقوی.

و تشهد للصحة النصوص الدالة علی جواز تفریق الغسل بالتقریب المتقدم، و الاخبار البیانیة المتکفلة لبیان الاجزاء و الشرائط و الموانع غیر المتعرضة لذلک.

فان قلت: ان غایة ما یستفاد منها عدم مانعیته من الغسل، بمعنی عدم کون عدمه من الامور المعتبرة فیه، و هو مما لا کلام فیه، انما الکلام فی کونه ناقضاً له، و الاخبار البیانیة لا تدل علی عدم کونه کذلک.

قلت: ان المراد بالناقضیة ان کان صیرورته موجباً لرفع الهیئة الاتصالیة الثابتة للغسل المعبر عنها بالصورة الغسلیة، فهی تتوقف علی ثبوت تلک الهیئة للغسل، و حیث لا دلیل علیه بل مقتضی الأدلة العدم، فاحتمالها یدفع بتلک الادلة، و ان کان المراد بها کونه موجباً لرفع اثر الغسل فیدفع احتمالها باستصحاب عدم جعل الناقضیة له، و یثبت به عدم المجعول، بل یمکن ان یقال ان احتمال ناقضیته له لا منشأ له سوی ما دل علی سببیة الحدث الاصغر للوضوء، بل لا أتصور لها معنی معقولًا بعد العلم بعدم کونه من اسباب وجوب الغسل و عدم کون عدمه مما یعتبر فیه إلا ذلک، و علیه فبما ان ذلک الدلیل لا یقتضی ازید من وجوب الوضوء فی الفرض فلا مورد لاحتمال الناقضیة.

و لو تنزلنا عما ذکرناه و سلمنا عدم الدلیل علی مانعیته، یتعین الرجوع إلی البراءة، أما علی المختار من کون الطهارة عنواناً منطبقاً علی الغسل فواضح، و أما بناء علی مسلک المشهور من کونها اثراً حاصلا منه، فلما حققناه فی محله من جریان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۵۶

]...[

البراءة فی الشک فی المحصل إذا کان بیانه وظیفة الشارع کما فی المقام.

فتحصل من مجموع ما ذکرناه: ان ما اختاره علم الهدی، و المحقق فی المعتبر و النافع، و الشهید الثانی فی المسالک، و سبطه فی المدارک، و البهائی، و والده، و کاشف اللثام، و العلامة الطباطبائی، و المقدس الاردبیلی، و غیرهم، من انه یتمه و یتوضأ للصلاة، هو الاظهر.

الحدث فی اثناء الاغسال المستحبة

المسألة الثانیة: هل یکون الحدث الاصغر فی اثناء الاغسال المستحبة مبطلًا لها مطلقاً أم لا، أم یفصل بین الغسل لفعل کدخول مکة و الزیارة و نحوهما فیبطل، و بین غیره فلا، وجوه و اقوال: اقواها الاخیر.

و تشهد للبطلان فی القسم الاول جملة من النصوص کصحیح ابن الحجاج: سألت أبا إبراهیم (علیه السلام) عن الرجل یغتسل لدخول مکة ثمّ ینام فیتوضأ قبل ان یدخل أ یجزئه ذلک أو یعیده؟ قال (علیه السلام): لایجزئه لانه انما دخل بوضوء «۱». و موثق إسحاق عن غسل الزیارة یغتسل الرجل باللیل و یزور باللیل بغسل واحد أ یجزئه ذلک؟ قال (علیه السلام): یجزؤه ما لم یحدث فان احدث فلیعد غسله باللیل «۲».

و صحیح ابن سوید عن أبی الحسن (علیه السلام): عن رجل یغتسل للاحرام

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب زیارة البیت من کتاب الحج حدیث ۲.

]...[

ثمّ ینام قبل ان یحرم، قال (علیه السلام): علیه اعادة الغسل «۱». و نحوها غیرها.

و موردها و ان کان خصوص دخول مکة و الاحرام و الزیارة إلا انه یتعدی إلی غیرها من الاغسال المستحبة لإتیان فعل. للتعلیل فی صحیح ابن الحجاج، و لما عن بعض الاکابر نسبته إلی الاصحاب.

و لا یعارضها صحیح العیص: سالت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یغتسل للاحرام بالمدینة و یلبس ثوبین ثمّ ینام قبل ان یحرم، قال (علیه السلام): لیس علیه غسل «۲». لاعراض الاصحاب عنه، إذ لم ینقل الخلاف فی انتقاض الاغسال التی اعتبرت مقارنتها لفعل بالنوم إلا عن الحلی.

ثمّ ان هذه النصوص و ان دلت علی انتقاضها بالنوم الواقع عقیبها إلا انه قد عرفت ان من لوازم الانتقاض بالمتأخر الانتقاض بالواقع فی الاثناء.

هذا کله بناء علی المختار من عدم اختصاص ذلک بالنوم و شموله لغیره من الاحداث کما هو مقتضی اطلاق موثق إسحاق المتقدم، و أما بناء علی ما نسب إلی المشهور من الاختصاص، فحکم سائر الاحداث الواقعة فی اثناء الغسل حکم الاحداث الواقعة فی اثناء الاغسال التی لم یؤمر بها لفعل، و الاقوی فیها عدم الانتقاض، إذ لا دلیل علیه، فیتعین الرجوع إلی اصالة عدم الناقضیة المقتضیة للصحة، و أما الاستدلال له بما عن المصابیح من الاجماع علی انه لا یعاد شیء منها بالحدث بدعوی انه إذا کان لا یعاد بالحدث بعده ففی اثنائه بطریق أولی، فغیر تام إذ الظاهر ان الحکم بعدم الاعادة یکون من جهة ان المطلوب صرف وجوب الکون علی الغسل الصادق علی آن حدوثه، و ان انتقض بعد ذلک فهو لا یدل علی عدم الانتقاض کی یتمسک به فی المقام.

و منه یظهر انه لا یصح الاستدلال له بخبر بکیر عن الامام الصادق (علیه

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الاحرام حدیث ۳- ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب الاحرام حدیث ۳- ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۵۸

]...[

السلام) فی الغسل فی رمضان قلت: فان نام بعد الغسل؟ قال (علیه السلام): هو مثل غسل الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر اجزأک «۱».

و أما ما ذکره بعض الاعاظم من الاستدلال للانتقاض به بالنصوص المتقدمة الظاهرة فی انتقاض الغسل لدخول مکة او للاحرام او للزیارة بالحدث، لا- سیما صحیح ابن الحجاج، بدعوی ظهورها فی المفروغیة عن انتقاض الغسل فی نفسه بالحدث الاصغر، و ان وجوب الاعادة لاعتبار وقوع الفعل علی حالة الغسل، فغیر سدید لعدم ظهورها فی المفروغیة عن الانتقاض، بل ظاهر السؤال عن الاجتزاء و عدمه، و لا- أقل من المحتمل کونهم شاکین فی الانتقاض و عدمه، و جوابهم علیهم السلام الدال علی الانتقاض مختص بموارد خاصة، و التعدی عنها إلی ما لا یماثلها یحتاج إلی دلیل مفقود.

فتحصل: ان الاقوی عدم الانتقاض به، و سیأتی بقیة الکلام فی ذلک فی الاغسال المسنونة.

حکم اجتماع الاغسال المتعددة علی المکلف

اشارة

المسألة الثالثة: إذا اجتمعت علیه اغسال متعددة، فاما ان تکون جمیعها واجبة، أو تکون جمیعها مستحبة، أو یکون بعضها واجباً و بعضها مستحباً، ثمّ اما ان ینوی الجمیع او ینوی واحداً منها، فان نوی الجمیع و کانت کلها واجبة کفی عن الجمیع بلا خلاف ظاهر.

لا لما قیل من ان الحدث الاکبر کالاصغر امر وحدانی لا یتکرر بتکرر اسبابه، فالحدث الحاصل من الحیض بعینه هو الحدث الحاصل من الجنابة او من غیرها من

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب الاغسال المسنونة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۵۹

]...[

الاسباب، لانه یرد علیه ان ذلک و ان تم بالنسبة إلی المتحد بالنوع، کما لو اجنب مرتین لما ذکرناه فی مبحث الوضوء، لکنه لا یتم بالنسبة إلی المتعدد الذی هو محل الکلام لکونه خلاف ظاهر ادلة السببیة، فانها ظاهرة فی کون کل واحد سبباً مستقلًا فی تأثیره.

و لا لما عن بعض من وحدة طبیعة الغسل و تاثیره فی ازالة جنس الحدث مطلقاً واحداً کان أو متعدداً، لانه ایضاً خلاف الظاهر، لان ظاهر الادلة سببیة کل واحد لغسل، و حدوث الجزاء عند حدوث الشرط، فالقول بالتداخل یستلزم رفع الید عن هذا الظهور، و حمل الکلام علی خلاف ظاهره.

و لا لما قیل بتصادق الاغسال المتعددة المسببة عن الاسباب المتکثرة فی الفرد الخارجی الواقع امتثالًا للجمیع، إذ یرد علیه: ان تداخل

المسببات خلاف الاصل. بل لجملة من النصوص: كموثق عمار عن الامام الصادق (عليه السلام): سألته عن المرأة يواقعها زوجها ثمّ تحيض قبل ان تغتسل، قال (عليه السلام): ان شاءت ان تغتسل فعلت، و ان لم تفعل فلا شيء عليها، فاذا طهرت اغتسلت غسلًا واحداً للحيض و الجنابة «۱».

و صحيح زرارة: فيمن مات و هو جنب يغسل واحداً يجزى ذلك للجنابة و لغسل الميت لانهما حرمتان اجتمعتا فى حرمة واحدة «۲».

و صحيحه «۳» الآخر: إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزأك غسلك ذلك للجنابة و الجمعة و عرفة و النحر و الحلق و الذبح و الزيارة، فاذا اجتمعت لله عليك حقوق اجزأك

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الجنابة حديث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب غسل الميت حديث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الجنابة حديث ۱-

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۶۰

]...[

عنها غسل واحد، و كذلك المرأة يجزؤها غسل واحد لجنابتها و احرامها و جمعتها و غسلها من حيضها وعيدها.

و خبر «۱» شهاب بن عبد ربه عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) فى حديث: و ان غسل ميتاً ثمّ توضأ ثمّ اتى اهله يجزيه غسل واحد لهما.

و خبر زرارة عن الامام الباقر (عليه السلام): إذا حاضت المرأة و هى جنب اجزأها غسل واحد «۲». و نحوها غيرها.

و مقتضى اطلاق قوله (عليه السلام) فى صحيح زرارة: فاذا اجتمعت لله عليك حقوق ... الخ هو الاجتزاء بغسل واحد، و ان لم يكن من جملة تلك الاغسال غسل الجنابة.

و اما إذا كانت كلها مستحبة، فالمنسوب إلى المشهور ايضاً ذلك، و يشهد له اطلاق صحيح زرارة المتقدم، و دعوى ان الظاهر من الحقوق هى الواجبة ممنوعة، بل الصحيح بقرينة صدره و ذيله المتضمنين لغير الواجب كغسل الجمعة صريح فى ارادة الاعم منها.

و اما صحيح عثمان بن يزيد عن الامام الصادق (عليه السلام): من اغتسل بعد الفجر كفاه غسله إلى الليل فى كل موضع يجب فيه الغسل، و من اغتسل ليلًا كفاه غسله إلى طلوع الفجر «۳». فلا يدل على هذا القول لعدم التعرض فيه لتعدد الغسل، بل هو فى مقام بيان جواز تأخير ايقاع الغاية التى اغتسل لها، و عدم لزوم المبادرة إليها كما لا يخفى.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الجنابة حديث- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الجنابة حديث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۹- من ابواب الاحرام من كتاب الحج حديث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۶۱

]...[

فتحصل: ان الاقوى هو الاجتزاء بغسل واحد، فما عن التحرير و القواعد و الارشاد من العدم ضعيف.

و بما ذكرناه ظهر حكم ما لو كان بعضها واجباً و بعضها مستحباً، و ان الاظهر فيه ايضاً الصحة كما عن ظاهر المشهور، و عن المحقق الثانى فى جامع المقاصد، و المصنف رحمه اللّه فى التذكرة، و عن ظاهر القواعد و الارشاد: البطلان.

و استدل له: بامتناع اجتماع الوجوب و الندب فی شیء فیمتنع نیتهما معاً.

و فیه: ان الغسل الواحد الذی تنطبق علیه عناوین متکثرة کل واحد منها متعلق لأمر وجوبی أو ندبی یکون لا محالة متعلقاً لأمر واحد مؤکد، فقصد تلک العناوین لا یکون قصداً للوجوب و الندب معاً کی یکون ذلک ممتنعاً، بل یکون قصداً لذلک الامر الواحد.

فتحصل من مجموع ما ذکرناه: صحة الغسل و الاجزاء عن الجمیع فی جمیع موارد التعدد إذا قصد الجمیع.

لا حاجة إلی الوضوء

و لا یخفی انه لا حاجة إلی الوضوء مطلقاً بناء علی ما هو الحق من اغناء کل غسل عن الوضوء، و سیجیء الکلام فیه فی آخر مبحث الحیض، و أما بناء علی المشهور من عدم اغناء غیر غسل الجنابة عنه، فان لم یکن فی الاغسال المتداخلة غسل الجنابة یجب الوضوء بلا ریب، لإطلاق دلیل وجوبه، و ان کان فیها ذلک فان لم یکن منها ما یکون رافعاً للحدث الاکبر غیر الجنابة کما لو اغتسل للجنابة و الجمعة، لا حاجة إلی الوضوء کما لا یخفی وجهه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۶۲

]...[

و أما ان کان منها ذلک ایضاً کما لو اغتسلت المرأة للجنابة و الحیض، ففی وجوب الوضوء و عدمه وجهان بل قولان: نسب ثانیهما إلی المشهور.

اقول: الظاهر ان منشأ هذا الاختلاف الخلاف فی ان الاحداث الکبیرة الاخر کالحیض هل ترتفع بالغسل و ان الوضوء لیس شرطاً فی حصول الطهارة من الاکبر بل هو شرط فی حصول الطهارة من الاکبر و الاصغر کما هو المشهور شهرة عظیمة، أو انها لا ترتفع إلا بالوضوء و الغسل معاً؟ فعلی الاول لا یجب الوضوء فی المقام لما دل علی ان غسل الجنابة کما یرفع الاکبر یرفع الحدث الاصغر، أو ان الحدث الاصغر لا یجتمع مع الجنابة، و هی النصوص الدالة علی ان غسل الجنابة لا وضوء معه لا قبله و لا بعده. و علی الثانی یجب لعدم الدلیل علی ان غسل الجنابة یترتب علیه کل ما یترتب علی الوضوء حتی ارتفاع الاحداث الکبیرة الاخر، و لکن بما ان الصحیح هو الاول کما سیأتی فی محله فالاظهر عدم الحاجة إلی الوضوء.

حصول امتثال جمیع الاغسال لو نوی واحداً منها

فلو نوی واحداً منها، فان کان المنوی هو غسل الجنابة و کان الجمیع واجباً فالمشهور بین الاصحاب انه یکفی عن الجمیع، و عن الحلی و المحقق: دعوی الاجماع علیه.

و استدل له فی محکی جامع المقاصد: بان الحدث الذی هو عبارة عن النجاسة الحکمیّة متحد و ان تعددت اسبابه، فاذا نوی ارتفاعه بالسبب الاقوی ارتفع بالاضافة إلی غیره.

و فیه: انه خلاف ظاهر قوله (علیه السلام) فی صحیح زرارة: إذا اجتمعت لله

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۶۳

]...[

علیک حقوق. فانه و ان کان الظاهر من الحقوق الاغسال لا الاحداث لان الحدث لیس حقاً علیه، إلا ان تعدد الاغسال یستلزم تعدد الاحداث، مع ان اتفاقهم علی جواز نیة الجمیع اقوی شاهد علی التعدد.

و بذلک یظهر عدم صحة الاستدلال له بان الاحداث و ان کانت متعددة لکن الغسل الواحد من جهة کونه سبباً لارتفاع الجهة المشترکة یکون رافعاً للجمیع.

فالصحیح ان یستدل له بمرسل جمیل عن احدهما (علیهما السلام): إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر اجزأه غسله ذلک عن کل غسل یلزمه فی ذلک الیوم «۱»: و حیث إن سنده لا- إشکال فیه إلا- من جهة الارسال، و المرسل انما یکون من مَن اجمعت العصابة علی تصحیح ما یصح عنه، فالمرسل معتبر سنداً، و ظهوره بل صراحته فی هذا القول لا تنکر.

و بصحیح زرارة المتقدم الظاهر صدره فی انه انما سیق لبیان حکم ما لو اغتسل بنیة واحد منها کالجنابة، و انه إذا کان قبل طلوع الفجر لا یجزیه ذلک عن اغسال ذلک الیوم، و ان کان بعد طلوع الفجر یجزیه عنها.

فان قلت: ان قوله (علیه السلام) فی ذیله: فاذا اجتمعت لله علیک حقوق اجزأک غسل واحد. الذی یکون من قبیل الکبری الکلیة الشاملة لما فی الصدر و لغیره ظاهر فی خصوص نیة الجمیع، إذ ظاهر التعبیر (بعلیک حقوق) تعدد ماهیة الاغسال، و ان اتحدت بحسب الصورة فلا محالة یکون اختلافها باختلاف العناوین المتوقف تحققها علی القصد، و علی ذلک فمقتضی القاعدة الاولیة تکرار الغسل، و لکن قوله (علیه السلام): اجزأک غسل واحد. یدل علی تحقق الاطاعة بایجاد غسل واحد بقصد الجمیع، و اما لو اتی بقصد البعض فلا یعقل ان یکون ذلک موجباً لتحقق الجمیع مع

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

]...[

کونها من العناوین القصدیة، و لاجل ذلک یتعین التصرف فی الصدر لتنطبق علیه الکبری الکلیة.

قلت: انه لو ساعدنا ظاهر الادلة علی کفایة نیة واحد منها عن الجمیع نلتزم بسقوط جمیع الاوامر لحصول الغرض لا لتحقق الاطاعة کی یتم ما ذکر، و حیث ان مقتضی اطلاق قوله (علیه السلام): اجزأک غسل واحد. هی الکفایة فی صورة نیة واحد بعینه، فیتعین الالتزام بذلک.

فان قلت: ان ظاهر قوله (علیه السلام) فی ذیله: و کذلک المرأة یجزیها غسل واحد لجنابتها ... الخ کفایة الغسل الواحد الذی اوجده بقصد الجمیع خاصة، فیلزم التنافی بین الصدر و الذیل و یجب صرف احدهما إلی الآخر.

قلت: ان من الجائز ان یکون متعلق الظرف (یجزیها) لا الغسل فلا یکون ظاهراً فی خصوص نیة الجمیع.

فان قلت: انه لیس للصحیح اطلاق احوالی یتمسک به لاثبات العموم لانه مسوق لبیان کفایة الغسل الواحد عن المتعدد، و اما کفایته مطلقاً أو فی الجملة فلا تعرض لها فیه.

قلت: انه لو کان الاجزاء فی صورة نیة الجمیع هو المتیقن من النصوص بحسب المتفاهم العرفی کان لما ذکر وجه، و لکن بما انه لیس کذلک فیلزم من الالتزام بعدم ثبوت الاطلاق الا حوالی الالتزام باجماله بنحو لا یمکن العمل به فی مورد، و هو کما تری مناف لکونه فی مقام البیان.

و بما ذکرناه ظهر حکم ما لو کان بعضها مستحباً، فان مقتضی المرسل الاکتفاء به عنه کما هو المنسوب إلی المشهور، فما عن جماعة من المحققین من القول بالعدم مبتنیاً علی عدم ثبوت الاطلاق ضعیف.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۶۵

]...[

لو نوی غیر غسل الجنابة

و لو کان المنوی غیر غسل الجنابة، فان کان واجباً، ففی صحته فی نفسه قولان: اظهرهما ما اختاره الشهید فی محکی الذکری و هی الصحة، لا لموثق «۱» عمار المتقدم: سألته عن المرأة یواقعها زوجها ثمّ تحیض قبل ان تغتسل، قال (علیه السلام): ان شاءت ان تغتسل فعلت، و ان لم تفعل فلا شیء علیها. الذی استدل به بعض الاعاظم، فانه انما یدل علی صحة غسل الجنابة لو نوته و هی لیست محل الکلام، و انما الکلام فی صحة ما لو نوت غیره، بل لإطلاق ما تضمن الامر به المقتضی للاجزاء کما صرح به غیر واحد الرافع لاحتمال مانعیة الجنابة عن صحته، فما عن المصنف رحمه اللّه فی التذکرة من الاستشکال فیها فی غیر محله.

ثمّ انه علی فرض الصحة، هل یغنی عن سائر الاغسال التی فی ذمته حتی الجنابة کما عن المحققین و الشهیدین بل هو المنسوب إلی المشهور، ام لا یغنی عن شیء منها کما عن بعض، ام یغنی عن غیر الجنابة و لا یغنی عنها کما عن الشیخ و الحلی و جماعة؟ وجوه: اقواها الاول لإطلاق النصوص المتقدمة.

و دعوی انه لا إطلاق لشیء منها حتی مرسل جمیل و صحیح زرارة لعدم کون تلک النصوص فی مقام البیان من هذه الجهة، و لا أقل من احتمال عدم کونه هذه الجهة ملحوظة للمتکلم و هو یمنع من التمسک بالاطلاق، مندفعة بان الاجزاء فی صورة قصد الجنابة لو کان هو المتیقن من جمیع النصوص بحسب المتفاهم العرفی کان لما ذکر وجه، و لکن بما انه لیس کذلک فیلزم من عدم الالتزام بالاطلاق المزبور الالتزام باجماله بحیث لا یمکن العمل به فی مورد، و هو کما تری.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الجنابة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۶۶

]...[

و اما موثق سماعة عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن (علیه السلام): فی الرجل یجامع المرأة فتحیض قبل ان تغتسل من الجنابة، قال (علیه السلام): غسل الجنابة علیها واجب «۱». الذی استند إلیه لعدم الاغناء عن الجنابة، فهو انما یدل علی ان حدث الجنابة لا یرتفع بالحیض، و هذا غیر مربوط بما هو محل الکلام.

و اما ان کان المنوی مستحباً، فهل یصح فی نفسه مطلقاً، أو لا یصح کذلک أم یفصل بین ما لو کان معه غسل مستحب آخر فالاول، و بین ما إذا کان معه واجب فالثانی؟ وجوه و اقوال: اقواها الاول لإطلاق ما تضمن الامر به.

و استدل لعدم صحته إذا کان معه واجب: بان المقصود منه التنظیف، و هو لا یحصل مع بقاء الحدث.

و فیه: مضافاً إلی ما ستعرف من ارتفاع الحدث: ان التنظیف الحاصل من الغسل المستحبی لا ینافی بقاء الحدث الموجب لغسل آخر.

و هل یجزی عن غیره مطلقاً کما لعله المشهور، ام لا یجزی کذلک کما عن المحقق فی المعتبر، ام یفصل بین الواجب و غیره فیجزی عن الثانی دون الاول؟ وجوه: اقواها الاول.

و یشهد له- مضافاً إلی اطلاق النصوص المتقدمة کصحیح زرارة و غیره- مرسل الفقیه: و روی فی خبر آخر: من جامع فی شهر

رمضان ثمّ نسی حتی خرج شهر رمضان ان علیه ان یغتسل و یقضی صلاته و صومه إلا ان یکون قد اغتسل للجمعة، فانه یقضی صلاته و صیامه إلی ذلک الیوم و لا یقضی ما بعد ذلک «۲».

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الجنابة حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب من یصح منه الصوم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۶۷

]...[

حکم البلل المشتبه بعد الغسل

اشارة

المسألة الرابعة: إذا اغتسل بعد الجنابة بالانزال، ثمّ خرجت منه رطوبة مشتبهة بین المنی و البول، فمع عدم الاستبراء بالبول یحکم علیها بانها منی فیجب الغسل کما هو المشهور شهرة عظیمة، و عن غیر واحد من اساطین الفن: دعوی الاجماع علیه، و عن الصدوق: عدم وجوب الغسل و استحبابه، و عن بعض المتأخرین: المیل إلیه، و عن ظاهر الاستبصار: التفصیل بین ترک البول عمداً فیعید، و ترکه نسیاناً فلا یعید، و عن تمهید القواعد: وجوب الجمع بین الغسل و الوضوء فی الفرض، و انما یجب الغسل خاصة لو کان البلل الخارج مشتبهاً من کل وجه.

و الاول اقوی، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): من اغتسل و هو جنب قبل ان یبول ثمّ وجد بللًا فقد انتقض غسله، و ان کان بال ثمّ اغتسل ثمّ وجد بللًا فلیس ینقض غسله، و لکن علیه الوضوء لان البول لم یدع شیئاً «۱».

و صحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یغتسل ثمّ یجد بعد ذلک بللًا و قد کان بال قبل ان یغتسل، قال (علیه السلام): لیتوضأ و ان لم یکن بال قبل الغسل فلیعد الغسل «۲».

و موثق «۳» سماعة المتقدم: عن الرجل یجنب ثمّ یغتسل قبل ان یبول فیجد بللًا بعد ما یغتسل، قال (علیه السلام): یعید الغسل. و نحوها غیرها.

و استدل للقول الثانی: بانه مقتضی الجمع بین هذه النصوص و بین النصوص الصریحة فی عدم الوجوب کخبر زید الشحام عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن

---

(۱) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الجنابة حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الجنابة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۶۸

]...[

رجل اجنب ثمّ اغتسل قبل ان یبول ثمّ رأی شیئاً، قال (علیه السلام): لیس ذلک الذی رأی شیئاً «۱».

و مرسل الصدوق: ان کان قد رأی بللًا و لم یکن بال فلیتوضأ و لا یغتسل انما ذلک من الحبائل «۲».

و خبر عبد اللّه بن هلال قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یجامع اهله ثمّ یغتسل قبل ان یبول ثمّ یخرج منه بلل بعد الغسل، قال: لا شیء علیه ان ذلک مما وضعه اللّه عنه «۳».

و فیه: ان الجمع بین الطائفتین و ان کان یقتضی ذلک و لا وجه لدعوی التعارض بینهما کما عن بعض المحققین رحمهم اللّه، و لکن لجل کون هذا الجمع واضحاً و مع ذلک لم یفت احد من الاصحاب بذلک غیر الصدوق، یتعین طرح هذه الاخبار للاعراض، مضافاً إلی ضعف سند الجمیع بأبی جمیلة فی الاول، و بالارسال فی الثانی، و بعبد اللّه فی الثالث.

و استدل للقول الثالث: بانه یتعین حمل الطائفة الاولی علی صورة العمد، و الثانیة علی صورة النسیان بشهادة خبر احمد بن هلال قال: سألته عن رجل اغتسل قبل ان یبول، فکتب (علیه السلام): ان الغسل بعد البول إلا ان یکون ناسیاً فلا یعید الغسل «۴».

و خبر ابن دراج قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل تصیبه الجنابة فینسی ان یبول حتی یغتسل ثمّ یری بعد الغسل شیئاً أ یغتسل ایضاً؟ قال (علیه السلام): لا، و قد تعصرت و نزل من الحبائل «۵».

---

(۱) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الجنابة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱۳.

(۴) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الجنابة حدیث ۱۲.

(۵) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب غسل الجنابة حدیث ۱۱.

]...[

و فیه: ان خبر احمد مضافاً إلی ضعف سنده و اضماره، انما یدل علی شرطیة البول لصحة الغسل فی صورة العمد دون النسیان، فلا ربط له بالمقام، و قد عرفت فی فصل المستحبات عدم تمامیة تلک فراجع، و خبر جمیل لاشتماله علی التعلیل: و قد تعصرت ... الخ یأبی عن الحمل علی صورة النسیان، مضافاً إلی ضعف سنده بعلی بن السندی.

و استدل للقول الاخیر: بانه مقتضی العلم الاجمالی بالتکلیف الذی لا یجوز الترخیص فی بعض اطرافه.

و فیه: ان حکم الشارع بکون الخارج منیّاً یوجب الانحلال، مضافاً إلی ما حققناه فی محله من انه لا مانع من الترخیص فی بعض اطراف العلم الاجمالی لو ساعد الدلیل.

فتحصل: ان الاقوی هو القول الاول.

هذا کله مع عدم الاستبراء بالبول، و اما معه و عدم الاستبراء بعد البول بالخرطات فیحکم بانها بول و یجب الوضوء کما هو مقتضی نصوص المقام المتقدمة و الاخبار الواردة فیمن بال و لم یستبرء، و مع الامرین لو خرجت قبل التوضؤ یجب علیه الوضوء خاصة، و لو خرجت بعده یجب الجمع بین الغسل و الوضوء کما تقدم تنقیح القول فی ذلک فی مبحث مستحبات الخلوة.

فروع

[مورد النصوص هو البلل المشتبه]

الاول: الظاهر ان مورد النصوص هو البلل المشتبه، فلا بد من احراز خروجه ليترتب عليه هذا الحكم، و أما لو علم بخروج بلل ليس بمنى من بول أو غيره و احتمل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۷۰

]...[

استصحابه لاجزاء المنى، فلا يجب عليه اعادة الغسل، و عن ظاهر بعض الاتفاق عليه، و قوله (عليه السلام) فى صحيح ابن مسلم: لان البول لم يدع شيئاً. لا يدل على ملازمة البول لخروج اجزاء المنى الباقية كى يجب الغسل له لو بال، بل هو فى مقام بيان ان الخارج بعد البول ليس منيّاً قطعاً، فلو بال بعد الغسل لا يجب عليه اعادته.

[عدم الفرق بين ما لو كان الاشتباه بعد الفحص أو قبله]

الثانى: لا فرق فى جريان هذا الحكم بين ما لو كان الاشتباه بعد الفحص أو قبله، امكن الفحص ام لا، لإطلاق النصوص، و دعوى ظهورها فى المشتبه لذاته لاما اشتبه عليه لظلمة و نحوها كما ترى.

[لو استبرأ بالخرطات و اغتسل ثمّ خرجت الرطوبة المشتبهة]

الثالث: لو استبرأ بالخرطات بعد خروج المنى و اغتسل ثمّ خرجت الرطوبة المشتبهة، فهل يجب عليه الغسل كما نسب إلى المشهور، أم لا- كما عن ظاهر المبسوط و النافع، ام يفصل بين ما إذا امكنه البول فالاول، و بين ما إذا لم يمكنه فالثانى كما عن المقنعة و المراسم و السرائر و الجامع و التذكرة و البيان و الدروس و الذكرى و جامع المقاصد بل عن بعضهم نسبته إلى الاصحاب؟ وجوه: تشهد للاول: النصوص المتقدمة المتضمنة للامر بالغسل مع عدم البول، نعم لو كان الاستبراء بالخرطات موجباً للعلم بعدم بقاء اجزاء المنى فى الممر و مع ذلك احتمل كون الخارج منيّاً، يكون حكم هذه الصورة حكم ما لو استبرأ بالبول ثمّ بالخرطات، فان مقتضى التعليل فى صحيح ابن مسلم ثبوت حكم البول لكل ما لا يدع شيئاً فى المحل، كما ان مقتضى نصوص الاستبراء بعد البول بالخرطات عدم الحكم بكونه بولًا، و عليه فلو احتمل كون البلل غيرهما ككونه مذياً فلا شيء عليه، و إلّا بان تردد الامر بينهما، فلو خرج قبل التوضؤ يجب عليه الوضوء خاصة و لو خرج بعده يجب الجمع بين الغسل و الوضوء كما تقدم.

و أما ما ذكر وجهاً لكل من القولين الآخرين من كون كل منهما وجهاً للجمع بين النصوص الدالة على وجوب الغسل مع عدم البول و النصوص الدالة على نفيه،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱، ص: ۴۷۱

]...[

فغير تام لما تقدم من ضعف سند نصوص النفى، مع ان شيئاً منهما ليس جمعاً عرفياً كما لا يخفى.

و اما صحيح «۱» البزنطى المتقدم: و تبول ان قدرت على البول. الذى استدل به للقول الاخير، فهو انما يدل على اختصاص الاستحباب

بصورة القدرة لا على اختصاص فائدته بتلك الصورة، فلا يصلح ان يكون مقيداً لإطلاق النصوص، فالصحيح ما ذكرناه.

[البلل المشتبه الخارج من المرأة لا حكم له]

الرابع: المشهور بين الاصحاب ان البلل المشتبه الخارج من المرأة لا حكم له و ان تستبرئ، و نسب إلى المصنف رحمه اللّه انه سوّى بينهما، فى المنتهى: و فى النسبة تأمل.

و كيف كان: فيشهد للاول: مضافاً إلى اختصاص النصوص بالرجل، و مع احتمال اختصاص الحكم به لا وجه لقاعدة الاشتراك صحيح سليمان عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): عن رجل اجنب فاغتسل قبل ان يبول، قال (عليه السلام): يعيد الغسل، قلت: فالمرأة يخرج منها شىء بعد الغسل؟ قال (عليه السلام): لا تعيده. قلت: فما الفرق بينهما؟ قال (عليه السلام): لان ما يخرج من المرأة انما هو من ماء الرجل «۲». و نحوه خبر منصور «۳»، و عليه فيتعين لها الرجوع إلى الاصول، و هى تقتضى عدم وجوب الغسل و الوضوء عليها فيما إذا احتملت ان يكون غير البول و المنى، ككونه من ماء الرجل، أو مذياً، و وجوب الوضوء عليها خاصة لو دار الامر بينهما، و كان ذلك قبل التوضؤ، و وجوب الجمع بين الغسل و الوضوء لو كان بعده.

تم الجزء الاول من فقه الصادق بيد مؤلفه الاحقر محمد صادق الحسينى الروحانى عفى

---

(۱) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الجنازة حديث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الجنابة حديث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب الجنابة حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۱، ص: ۴۷۲

]...[

عنه. و يتلوه فى الطبع الجزء الثانى ان شاء اللّه تعالى، و ما توفيقى إلا باللّه، و الحمد للّه اولًا و آخراً و ظاهراً و باطناً.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – "رَحِمَهُ اللهُ" – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب

الجوامع، بالليل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فی المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التی يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ– فی آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فی أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثُلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائیّ و اليدویّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّی (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسیّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بناية"القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵–۲۳۵۷۰۲۳– (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِي الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم – فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹